جامعــة الحــاج لخـضر- باتنــة-

كلية الحقوق والعلـوم السياسيــة

قسم العلوم السياسية

تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب:

زين العابدين معو

إشراف الأستاذ:

أ.د/صالح زياني

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
01	أ.د قادري حسيــن	أستاذ التعليم العالـي	جامعة باتنـــة	رئيســا
02	أ.د/صالـح زيانــي	أستاذ التعليم العالي	جامعــة باتنــة	مشرفا ومقررا
03	أ.د فرحاتي عمــر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكــرة	عضــوا
04	أ.د ناجي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابــة	عضــوا
05	د.دخان نور الديـن	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المسيلــة	عضــوا
06	د.بن سعيد مـراد	أستاذ محاضر - ب-	جامعة باتنـــة	عضــوا

السنــة الجامعيــة:

2015/2014

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة.

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي **الأستاذ الدكتور صالح زياني** الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة فلهم مني وافر الشكر والتقدير.

دون أن يفوتني شكر الأستاذة الذين شجعوني على إتمام هذا العمل: الأستاذ عادل زقاغ، الأستاذ راقدي عبد الله، الأستاذ مراد بن سعيد، الأستاذ طلال لموشي، الأستاذ سامي بخوش.

الشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى أغلى الناس على قلبي والداي الكريمين، الذين ألهماني روح الصبر والنضال وغمراني بعطفهما وحنانهما.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل العائلة

إلى الزملاء والزميلات

إلى أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلم والتي هي اليوم ثمرة من ثمرات هذا العطاء.

مقدمة:

الفصل الأول: واقع المنظمات غير الحكومية كفاعل دولي في الساحة العالمية.

المبحث الأول: البحث في أصول مفهوم المنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: ظهور المنظمات غير الحكومية كفاعل غير دولاتي.

المطلب الثاني: فرضيات في تطور الظاهرة.

المبحث الثاني: البعد الدولي لظاهرة للمنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: مداخل منهجية لدراسة ظاهرة المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات غير الحكومية.

المبحث الثالث: العناصر الهيكلية في تحليل للمنظمات غير الحكومية وتصنيفها.

المطلب الأول: اختلاف الرؤى القانونية حول مكانة المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية كمعيار يحدد دورها.

المبحث الرابع: استراتيجيات تأكيد المنظمات غير الحكومية كقوة عبر وطنية.

المطلب الأول: البنية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: البعثات الميدانية أسلوب عمل المنظمات غير الحكومية داخل الدول.

الفصل الثاني: السياسة العامة العالمية كنموذج للإدارة العامة عبر الوطنية الجديدة.

المبحث الأول: البعد التنظيمي في ظاهرة التنظيم الدولي.

المطلب الأول: المجتمع الدولي كوسط اجتماعي لاحتواء الوحدات السياسية.

المطلب الثاني: دور التنظيم الدولي في إرساء ظاهرة التفاعل عبر الوطني.

المبحث الثاني: السياسة العامة العالمية– مدخل مفهوماتي.

المطلب الأول: السياسة العامة العالمية كعملية عبر وطنية.

المطلب الثاني: التمييز بين السياسة العامة العالمية والمفاهيم المشابهة لها.

المبحث الثالث: مكانة الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في السياسة العامة العالمية.

المطلب الأول: الدول كفاعل تقليدي مؤثر على الساحة العالمية.

المطلب الثاني: القوى عبر الوطنية وإمكانية التأثير اللامحدود.

المبحث الرابع: النظام الدولي كإطار لصنع وتنفيذ السياسة العامة العالمية.

المطلب الأول: ماهية النظام الدولي.

المطلب الثاني: إرهاصات التحول في النظام الدولي.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل التحولات الدولية.

الفصل الثالث: مشاركة المنظمات غير الحكومية في رسم وصنع السياسات البيئية العالمية.

المبحث الأول: رصد العلاقة بين البيئة والعولمة ونتائجها.

المطلب الأول: فهم الروابط بين البيئة والعولمة.

المطلب الثاني: نحو خلق مكانة هامة للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: مناقشة أهم المشاكل البيئية على المستوى العالمي.

المطلب الأول: ظاهرة التغير المناخي.

المطلب الثاني: مشكلة إزالة الغابات والتنوع البيولوجي.

المبحث الثالث: نماذج لتأثير المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية.

المطلب الأول: مكافحة التغير المناخي.

المطلب الثاني: حماية الغابات والتنوع البيولوجي.

الفصل الرابع: مساهمة المنظمات غير الحكومية في تطوير حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

المبحث الأول: مكانة حقوق الإنسان في اهتمامات المنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: بداية ظهور حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: اهتمام المنظمات غير الحكومية بحقوق الإنسان.

المطلب الثالث: تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة.

المبحث الثاني: استراتيجيات المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان.

المطلب الأول: منظمة العفو الدولية ومسألة حماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في حماية حقوق الإنسان.

المبحث الثالث: نحو رؤية جديدة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: مقترحات لتفعيل دور أفضل لمنظمات حقوق الإنسان.

خاتمة.

مقدمة

تعتبر المنظمات الدولية إحدى أهم الأطراف الرئيسية في النظام الدولي المعاصر من خلال ما تقوم به من مهام وتؤديه من أدوار في شتى المجالات الدولية، وتشير هذه المنظمات إلى الهيئات التي تمارس نشاطا في مجال العلاقات الدولية والعمل على التنسيق بين سلوك الفاعلين على المستوى العالمي. وتكتسي دراسة المنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة كونها أصبحت أحد الفواعل البارزة في العلاقات الدولية، حيث ازداد عدد هذه المنظمات وأصبحت تنشط في ميادين عديدة، وبالتالي عملت هذه المنظمات على تطوير جهودها وذلك بتوجيه اهتماماتها نحو قضايا مختلفة.

وقد أصبحت هذه المنظمات غير الحكومية من العناصر الفاعلة الهامة في حماية البيئة وتطوير القانون البيئي الدولي، وخاصة العمل على الاقتراح والتفاوض حول معايير جديدة، وضع وتنفيذ ورصد القانون البيئي الدولي بالتعاون مع الدول، لأنها تسهم في تشكيل القانون الدولي في سياق المفاوضات الدولية، ولكن يمكن أن تواجه هذه المنظمات في بعض الأحيان صعوبات تعيق دورها وتتمثل في الإجراءات القضائية الداخلية أو الدولية ضدها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الاعتراف الدولي بهذه المنظمات غير الحكومية وتزايد دعم الرأي العام لها في كافة الدول زاد من أهمية هذه المنظمات، فعلى سبيل المثال تعزز نشاطها في ميدان حقوق الإنسان حيث نجد أن هذه المنظمات أكثر حرصا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الدول، من حيث الحماية وكشف الانتهاكات والتنديد بها على جميع المستويات. وقد اكتسبت هذه المنظمات ثقة الأفراد بما تستطيع أن تقدمه من ترقية وحماية لحقوقهم التي تعجز الدول عن تقديمها في كثير من الأحيان بل وربما تقوم بانتهاكها، وذلك من خلال متابعة ورصد ممارسة النظم السياسية للحريات العامة ومدى احترامها لحقوق الإنسان في بلدانها، وحتى أن الدول أصبحت تخشى من التقارير التي تنشرها هذه المنظمات خوفا من كشف الانتهاكات، وبالتالي وضعها في موقف محرج أمام المجتمع الدولي.

ولقد ساعدت العولمة على انهيار الحواجز بين الدول والفواعل الدولية الأخرى، وعززت من دور هذه المنظمات التي أصبحت تنشط على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وقد ظهر ذلك من خلال نشاطها في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وباقي المنظمات الدولية الحكومية الأخرى.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد واستيعاب جانب من العلاقات والتفاعلات الحاصلة على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد تعد المنظمات غير الحكومية حلقة رئيسية في سلسلة العناصر المؤثرة على المجتمع الدولي. وما دام هذا الأخير في تطور وحركة مستمرين فإن سلوك الجزء يؤثر على سلوك ومصير باقي الأجزاء خاصة وأن هذه الكيانات تنشط في إطار متجانس، وهو ما يؤكد ويعزز أهمية الدور الذي تؤديه.

وباعتبار أن الدول والمنظمات الدولية الحكومية تبحث عن طرف آخر يعمل معها كشريك حقيقي في مختلف الميادين، ويتمتع ببعض بالخصائص التي تمكنه من أن يكون قريبا من الأطراف المستفيدة من البرامج التي تقوم بها ويكون قادرا على التعامل بسرعة وفاعلية مع تلك البرامج، وقد وجدت أن هذا الطرف الأقدر والأمثل على أداء هذه المهام يتمثل في المنظمات غير الحكومية.

ولقد احتلت المنظمات غير الحكومية مكانة بارزة في أبحاث المفكرين والكتاب لما لها من دور فعال في المشاركة والتأثير في مختلف القضايا التي تهم الدول والأفراد على حد سواء، حيث أصبحت هذه المنظمات فاعلا بارزا في الساحة العالمية تعمل على محاولة التأثير وتوجيه السياسات، باعتبار أن ذلك هو الهدف الأسمى الذي أنشأت من أجله. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على المنظمات غير الحكومية ومحاولة فهمها من حيث الظروف والأسباب التي أنشأت من أجلها، وكذلك العمل على توضيح الوسائل والأدوات التي تستعملها هذه المنظمات في سبيل تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى التطرق لبعض النماذج لتوضيح الصورة أكثر. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح مفهوم السياسة العامة العالمية باعتباره

مفهوما جديدا يركز على الارتقاء بالسياسات التي يتم الاتفاق بين الدول بخصوصها إلى مستوى أعلى، وكذلك العمل على توضيح مختلف الفاعلين الذين لهم دور أساسي في توجيه هذه السياسات.

أسباب اختيار الموضوع: يمكن تلخيص أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

الأسباب الموضوعية:

- موضوع المنظمات غير الحكومية من المواضيع الهامة في حقل العلوم السياسية باعتباره يشير إلى فاعل من الفواعل غير الدولاتية التي لها دور كبير في العلاقات الدولية، وهذا ما يستلزم محاولة التطرق إليه لتوضيح دور هذه المنظمات التي تعتبر كشبكات عالمية تسعى لتحقيق أهداف معينة.
- محاولة توضيح أهم المواضيع التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى الاهتمام بها والوسائل التي تستخدمها هذه المنظمات في تحقيق برامجها، بالإضافة إلى معرفة أهم الصعوبات التي تعترضها.
- الرغبة في فهم المقاربات المختلفة التي تطرقت لموضوع السياسة العامة العالمية والتي تزودنا بأدوات للتحليل، وتمكننا من فهم أفضل للطرق التي من خلالها يكمن التأثير في السياسات على المستوى العالمي.

الأسباب الذاتية:

- تعتبر هذه الدراسة بمثابة تحول في مسار الباحث باعتبار أن هذا الأخير حاول من خلالها العمل على محاولة فهم الاختلافات الموجودة بين ما تم اكتسابه من معارف حول موضوع السياسة العامة على المستوى الوطني والمستوى عبر الوطني، من حيث الصنع والتنفيذ والآليات التي تستخدم في ذلك وحدود تأثير هذه السياسات.

إشكالية البحث:

يحظى موضوع المنظمات غير الحكومية بأهمية كبيرة على المستوى العالمي باعتبار أن هذه الأخيرة قد أصبحت من بين الفواعل التي لها دور كبير في العمل على محاولة توجيه السياسات نحو تحقيق أهداف كثيرة

ومتنوعة، وباعتبار أن هذه المنظمات تنافس الدول والمنظمات الحكومية في جميع المجالات فهذا نتيجة للنفوذ الكبير الذي أصبحت تتمتع به على المستويين الوطني والعالمي. وانطلاقا مما سبق فإن البحث يعالج الإشكالية التالية: **ما مدى أهمية وفعالية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التأثير على قضايا السياسة العامة العالمية ؟**

تندرج ضمن الإشكالية السابقة مجموعة من **التساؤلات الفرعية** على النحو الآتي:

- إلى أي مدى ساهمت الرؤى النظرية حول المنظمات غير الحكومية في التأكيد على أهمية هذه المنظمات كفاعل من الفواعل المؤثرة ؟

- هل يمكن الحديث عن سياسة عامة عالمية كنموذج جديد للإدارة العامة عبر الوطنية في ظل التغيرات العالمية الجديدة ؟

- ما مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير في السياسة العامة العالمية وبالأخص السياسات البيئية وسياسات حقوق الإنسان ؟ وما هي الصعوبات التي تحول دون ذلك ؟

الفرضية الرئيسية:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية تتمثل في:

إن غياب الإرادة الحقيقية لدى الدول والمنظمات الدولية الحكومية في معالجة القضايا الهامة ذات البعد العالمي سمح بتزايد دور المنظمات غير الحكومية التي أصبحت طرفا فاعلا ومؤثرا على الصعيد العالمي تسعى للتأثير في مختلف السياسات.

تندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من **الفرضيات الجزئية** على النحو الآتي:

- إن اعتبار المنظمات غير الحكومية فاعلا رئيسيا في الساحة العالمية يعتمد بالأساس على المكانة القانونية التي تقرها الاتفاقات والمواثيق الدولية الموجودة.

– إن الحديث عن السياسة العامة العالمية كنموذج للإدارة العامة عبر الوطنية يقوم أساسا على احترام الدول للمراحل المختلفة المتعلقة بالاتفاق حول هذه السياسات على الصعيد العالمي.

– إن قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير في السياسات التي تعمل الدول على الاتفاق بشأنها، يرتكز على الخبرة التي تتمتع بها هذه المنظمات من خلال ما تقوم به من أعمال ونشاطات وما تحققه من نجاحات.

منهجية الدراسة:

إن العمل على توضيح قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير في مختلف القضايا التي لها أهمية على المستوى العالمي، يستوجب منا الاعتماد على مجموعة من المناهج والمداخل التي تساعد في ذلك وهي على النحو الآتي:

1– الاقتراب النسقي: يعتبر الاقتراب النسقي أن الحياة السياسية نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها من خلال المدخلات والمخرجات، وهذا النسق السياسي مفتوح على البيئة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر وتنتج أحداثا وتأثيرات تتطلب من أعضاء النسق ضرورة التعامل معها. ويساعدنا الاقتراب النسقي في هذا البحث في فهم تفاعل الأنساق الاجتماعية الجزئية وإبراز دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها شبكة اجتماعية مستقلة عن الدولة.

2– مدخل تحليل النظم: يتميز هذا المقترب بأن مدخلات النظام فيه متأثرة ومرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية، لذلك يساعدنا هذا المدخل في دراسة تأثير المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة العالمية، بالإضافة إلى تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على مهام ودور هذه المنظمات.

3– مدخل الشبكة: يساهم هذا المدخل في إيضاح الأطراف المختلفة التي تشارك في صنع السياسة العامة العالمية وكذلك اتخاذ القرارات السياسية على المستوى العالمي، والتي عادة ما تكون في شكل شبكات تتشكل من فاعلين حكوميين وغير حكوميين، وهذا ما تركز عليه هذه الدراسة.

4- مدخل السياسة العامة: يركز هذا المدخل على رصد وتحليل طبيعة الأنظمة السياسية بالإضافة إلى الوسائل التي تستخدمها في صنع السياسة العامة، ويمكننا هذا المدخل من التعرف على مختلف الفاعلين الذين لهم دور بارز في هذه العملية.

5- منهج دراسة حالة: يعتمد منهج دراسة حالة على التركيز على وحدة معينة أو مجموعة وحدات سواء كانت أفرادا أو منظمات أو أنظمة سياسية ومعرفة قدرتها على التأثير، ويساعدنا منهج دراسة حالة في هذا البحث على معرفة دور مجموعة من المنظمات غير الحكومية على التأثير في السياسة العامة العالمية.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

غالبا ما تواجه الدراسات الأكاديمية صعوبات تختلف باختلاف الموضوع الذي يتم تناوله، لكن بد من الإشارة إلى نقطة مهمة تتمثل في توفر المراجع باللغة الانجليزية بشكل ساعد على إنجاز هذه الدراسة.

أما عن الصعوبات التي واجهت الدراسة فقد تمثلت في نقص المراجع والدراسات العلمية المتخصصة باللغة العربية وخاصة ما تعلق بمفهوم السياسة العامة العالمية، حيث أن الدراسات التي تتحدث عن هذا المفهوم منعدمة تماما، ما دفعنا إلى الاعتماد بشكل كبير على المراجع باللغة الإنجليزية وما يرافق هذه العملية من صعوبة إيجاد المفردات باللغة العربية التي تقابلها في اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ما سبق فقد واجهتنا صعوبة تحديد التأثير المباشر للمنظمات غير الحكومية في السياسات التي تناولناها، وهذا راجع إلى أن المراجع المتوفرة تتناول فقط النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

تبرير الخطة:

للإجابة على إشكالية البحث أعلاه واختبار الفرضية التي قمنا بطرحها، تضمن **الفصل الأول** من الدراسة إبراز أهمية المنظمات غير الحكومية كفاعل دولي في الساحة العالمية وهذا من خلال عدة مباحث، حيث حاول المبحث الأول البحث في أصول هذا المفهوم من خلال التطرق لظهور هذه المنظمات والمراحل

التي مرت بها بالإضافة إلى مراجعة الفرضيات التي تتحدث عن تطور هذه الظاهرة. أما المبحث الثاني فيحاول إبراز البعد الدولي للمنظمات غير الحكومية من خلال التطرق للمداخل المنهجية التي درست هذه المنظمات، ثم بعد ذلك محاولة ضبط مفهوم هذه المنظمات لمعرفة الإطار الذي تنشط فيه. ومن خلال المبحث الثالث من الفصل الأول حاولنا تحديد بعض العناصر الهيكلية التي تساعد في تحليل ظاهرة المنظمات غير الحكومية من خلال إبراز مختلف الرؤى القانونية حول المكانة التي تحتلها المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى التطرق للتصنيفات التي قدمت لهذه المنظمات لمعرفة الأدوار التي تقوم بها. أما المبحث الأخير من هذا الفصل الأول فقد حاولنا من خلاله إبراز مكانة المنظمات غير الحكومية كقوة عبر وطنية تمارس دورا هاما على الساحة العالمية، وهذا من خلال البحث في البنية المؤسسية لهذه المنظمات والتطرق أيضا لأسلوب عملها الذي ساعدها على تجاوز الحدود الوطنية التي كانت تعمل ضمن نطاقها.

بالنسبة **للفصل الثاني** من الأطروحة، فقد عملنا من خلاله على البحث في مفهوم السياسة العامة العالمية وهذا بالتركيز أولا على البعد التنظيمي لظاهرة التنظيم الدولي، حيث تطرقنا في البداية إلى أهمية المجتمع الدولي الذي يعمل على احتواء الوحدات السياسية المختلفة وانتقلنا بعد ذلك إلى شرح أهمية التنظيم الدولي في إرساء ظاهرة التفاعل عبر الوطني. وفي المبحث الثاني من الفصل الثاني تطرقنا إلى مفهوم السياسية العامة العالمية وحاولنا تحديد هذا المصطلح باعتباره نموذجا جديدا للإدارة العامة عبر الوطنية ومحاولة التمييز بينه وبين بعض المصطلحات المشابهة له. أما في المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص للحديث عن مكانة الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في السياسة العامة العالمية ومحاولة تبيان الدور الذي تقوم به كل منهما. وفي المبحث الأخير من الفصل الثاني حاولنا أن نبين أهمية النظام الدولي الذي يعتبر كمجال وإطار لصنع وتنفيذ السياسية العامة العالمية وهذا من خلال البحث في مفهومه والأسباب التي أدت إلى التحول فيه وأخيرا البحث في مستقبل هذا النظام في ظل التحولات الدولية.

أما **الفصل الثالث** من هذه الأطروحة فقد تم تخصيصه للحديث عن دور المنظمات غير الحكومية في رسم وصنع السياسات البيئية على المستوى العالمي، ومن هذا المنطلق تضمن هذا الفصل في المبحث الأول بداية البحث في العلاقة التي تربط البيئة بالعولمة باعتبار أن هذه الأخيرة ساهمت في إبراز أهمية القضايا البيئية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى الحديث عن المكانة التي تحتلها المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي والتي سمحت لها بالمشاركة الفعالة في التأثير في القضايا البيئية. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فيبحث في أهم المشاكل البيئية المطروحة على المستوى العالمي كظاهرة التغير المناخي ومشكلة إزالة الغابات والتنوع البيولوجي، ونحاول من خلاله إبراز أهمية هذه القضايا. أما في المبحث الأخير من هذا الفصل فنحاول من خلاله التطرق لبعض المنظمات غير الحكومية والاستراتيجيات التي تستخدمها في التأثير في مختلف القضايا التي تهم البيئة.

وفي **الفصل الرابع** والأخير تطرقنا إلى نموذج آخر من نماذج تأثير المنظمات غير الحكومية وهي المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، حيث تضمن المبحث الأول من هذا الفصل بحث مكانة حقوق الإنسان في اهتمامات المنظمات غير الحكومية، وهذا من خلال التركيز على بداية ظهور حقوق الإنسان ثم بعد ذلك إهتمام المنظمات غير الحكومية بها، وفي المطلب الأخير من هذا المبحث حاولنا أن نبين مدى تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة من خلال اهتمامها بحقوق الإنسان. أما في المبحث الثاني من هذا الفصل الرابع فتناولنا نموذجين من المنظمات غير الحكومية وحاولنا من خلالهما أن نبين الأدوات التي تنتهجها هذه المنظمات في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان. أما المبحث الأخير من هذا الفصل فقد تم تخصيصه للحديث عن العوائق والصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في أداء دور فعال في حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إعطاء بعض المقترحات لتفعيل دور هذه المنظمات بشكل أفضل.

أدبيات الدراسة:

ورد في الموضوع دراسات عديدة ركزت على محاولة إظهار المنظمات غير الحكومية كفاعل أصبح له دور كبير ومؤثر في عديد القضايا التي تهم الأفراد سواء على المستوى المحلي أو العالمي، بالإضافة إلى الدراسات التي تتحدث عن السياسة العامة العالمية والتي تحاول أن تبين أهمية السياسات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية على الصعيد العالمي.

من بين الكتب المهمة التي تحدثت عن مكانة المنظمات غير الحكومية كتاب نشره الدكتور **عمر سعد الله** بعنوان: **"المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور" سنة 2009**، حيث حاول من خلاله أن يوضح المفهوم القانوني الذي لهذه المنظمات، بالإضافة إلى محاولة إبراز أهم المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والآليات التي تعتمدها في حماية هذه الحقوق. لكن الكاتب لم يبين مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على توجيه السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى تحقيق أهداف فعلية تساهم في ترقية هذه الحقوق.

كما أتاح كتاب **دافيد فورث سايث David Furth Saiz "حقوق الإنسان والسياسة الدولية"**، ترجمة:**محمد مصطفى غنيم** سنة 1989 الفرصة أكثر لمعرفة المكانة التي تحتلها حقوق الإنسان في الساحة العالمية، حيث حاول الكاتب أن يبين التطور الذي عرفته هذه الحقوق عبر العصور المختلفة والآليات التي ساهمت في إعطاء أهمية لها، بالإضافة إلى المحاولات المتعددة التي عملت على تطويرها على المستوى الدولي.

ومن بين الكتب الهامة التي أشارت إلى أهمية القضايا البيئية على المستوى العالمي نجد كتاب س. إيستي دانيال و إيفانوفا ماريا **C. Esty, Danial. H. Ivanov, Maria** بعنوان **'Globalisation and Environmental Protection: a global governance perspective'**. والذي نشر عام 2003 والذي حاولا من خلاله إبراز الدور الذي لعبته العولمة في إعطاء أهمية كبيرة للقضايا البيئية، ثم بعد ذلك

محاولة الباحثين دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الفواعل المختلفة في رسم السياسات البيئية العالمية وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية التي تهتم بهذه القضايا. وقد بينت هذه الدراسة أهمية العمل على الحفاظ على البيئة وضرورة تكاتف الجهود في هذه العملية.

الفصل الأول:

واقع المنظمات غير الحكومية

كفاعل دولي في الساحة العالمية

يحاول هذا الفصل البحث في أصول ظاهرة المنظمات غير الحكومية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، ثم ينتقل بعدها إلى دراسة الفرضيات التي تتحدث عن أسباب تطور هذه الظاهرة واحتلالها لمكانة هامة في المجتمع. لينتقل بعدها في المبحث الثاني إلى تحليل بعض المداخل المنهجية التي ساهمت في توضيح الرؤية حول ظاهرة المنظمات غير الحكومية، ويختم هذا المبحث بالتطرق لبعض التعريفات التي ساهمت في فهم هذه الظاهرة.

أما في المبحث الثالث من هذا الفصل سيتم التطرق للعناصر الهيكلية التي تساعد على تحليل المنظمات غير الحكومية، وهذا بتقديم مختلف الرؤى القانونية التي تشير إلى مكانة المنظمات غير الحكومية، ليتم بعدها العمل على تحديد دورها من خلال التصنيفات المختلفة التي أعطيت لها. وفي المبحث الأخير من هذا الفصل سيتم البحث في الاستراتيجيات التي تجعل من المنظمات غير الحكومية قوة يتعدى دورها المجال الوطني للدول، وهذا من خلال التطرق للبنية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية، وكذلك أسلوب عملها الذي يساعدها على تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: البحث في أصول مفهوم المنظمات غير الحكومية.

إن نشوء المجتمع الدولي المعاصر يعود إلى ظهور الدولة الحديثة في القرن السادس عشر حسب مفكري العصر الحديث، وبالأخص فقهاء القانون الدولي. ويعتبر هذا الحدث بداية التحولات العميقة في طبيعة العلاقات الدولية، وقد أدى اتساع المجتمع الدولي واتجاهه نحو العالمية إلى فتح آفاق ومجالات العلاقات الدولية، التي لم تعد محصورة، كما كانت في السابق في نطاق العلاقات الدبلوماسية الضيقة، بل اتسعت وامتدت لتشمل كل الميادين. ومسايرة لهذه التغيرات التي حدثت على مستوى المجتمع الدولي، تطور الفكر

البشري بفضل النهضة الثقافية والعلمية في أوربا، مما أدى إلى تكتل قوى اجتماعية للتعبير عن حاجات المجتمع في شتى الميادين، ويعتبر هذا التكتل بداية ظهور " المنظمات غير الحكومية ". [1]

إن المنظمات غير الحكومية لازمت ظهور المجتمع الدولي الحديث وتطورت بتطوره، ومن ثم امتدت مجالات نشاطها وعملها إلى مواضيع ذات علاقة مباشرة بحياة الإنسان، مثل قضايا الأمن والفقر والبيئة وحقوق الإنسان والاقتصاد، على اعتبار أن هذه الحقوق شاملة لا تقبل التجزئة وتتكامل فيما بينها.

المطلب الأول: ظهور المنظمات غير الحكومية كفاعل غير دولاتي.

إن العمل على تحديد تاريخ ظهور أول منظمة غير حكومية يعتبر صعبا للغاية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى نقص المعطيات الزمانية والمكانية، وكذلك أولى المنظمات غير الحكومية التي ظهرت لم تكن تثير أي اهتمام بسبب الأوضاع السياسية السائدة آنذاك، فالدولة كانت تحتكر كل الوظائف الداخلية والخارجية، ولم تمنح هذه الجمعيات الإطار القانوني لممارسة نشاطها. ومن الناحية الزمنية، تشير بعض الدراسات إلى أن أول منظمة غير حكومية ظهرت سنة 1617 دون تحديد هويتها، لكن أول منظمة مذكورة اسميا هي: **La Société des amis –Quakers** (**جمعية أصدقاء–الكويكرز**) ،[2] وتأسست سنة 1624، [3] حيث كانت تتصف بالطابع الديني، ويقتصر نشاطها على تقديم المساعدات الإنسانية، وهذا ما مهد لتصنيف الكنائس والتنظيمات الدينية المختلفة ضمن التنظيمات الخاصة. ومن الناحية المكانية، ترجع نشأت أولى المنظمات

[1] – فائز أنجق، "**المجتمع الدولي المعاصر**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1977)، ص. 45.

[2] – **جمعية الأصدقاء الدينية**: هي حركة دينية تأسست في إنجلترا في القرن السابع عشر من قبل المعارضين للكنيسة الانجليكانية. يعرف أعضاء هذه الحركة باسم الكويكرز، ولكن يسمونهم "الأصدقاء"، وغالبا ما يظهر لقب" الكويكرز " في الاسم الرسمي. المؤرخين يتفقون على أن جورج فوكس هوا لمؤسس الرئيسي أو الزعيم الأكثر أهمية في الحركة .

[3]– Geneviève Deville, ‘développement de la structure international’, **Bulletin Ngo-Ong:** N°6-7, 1952, p .250.

الحكومية إلى أوربا لأنها المنطقة الوحيدة التي كانت تتمتع ببعض سمات المجتمع الدولي المعاصر، نتيجة نمو الأفكار والمذاهب التحررية. (1)

إن الحديث عن التطورات التي سايرت المنظمات غير الحكومية منذ بداية ظهورها، تبين أن كل مرحلة مرت بها هي نتيجة مجموعة من العناصر المؤثرة، ولاشك أن هذه المنظمات تعبر عن واقع قديم، لكن هذا لا يعني أنها حافظت على نشاطها الأصلي، بل تعرضت إلى عدة تحولات التي وإن لم تؤثر على تركيبتها، إلا أنها عمقت أدوارها وهذا يرجع إلى:

*شهد مطلع القرن 16 بداية التغيير التدريجي في النظام الكنسي، وتبين في فترة لاحقة أن عملية الإصلاح الديني، أدت إلى القضاء على وحدة التنظيم الديني، ومنحت استقلالية واسعة للكنائس الوطنية، وأسباب الإصلاح متعددة ومبهمة أحيانا، ويرجع السبب الرئيسي إلى ظهور" البروتيستانتيه " كمذهب ديني جديد، ونجاحه في الاستجابة إلى الحاجيات الدينية آنذاك، وهذا تحت تأثير مذهب الفردانية والتيار اللائكي. (2)

وقد شجع الاتجاه الديني الجديد على تحرر الكنائس في أداء المهام الإنسانية ومهد لظهور جمعيات دولية تزايد عددها في القرن التاسع عشر، تقوم بجهود عابرة للحدود بواسطة البعثات التبشيرية لمساعدة الشعوب الأصلية وضحايا الحروب والأوبئة،(3) وفي نفس الإطار أفرزت العلاقات الاقتصادية الإقطاعية بنية سياسية، أدت إلى تغيرات اقتصادية وكان لها تأثير في الإصلاح الديني.

1- Geneviève Deville, op.cit, p. 256.

2- C.F André Normandin, **'du statut juridique des associations internationales'**, Thèse pour le doctorat en sciences politiques, Paris: 1926, p .14.

3- من بينها **الجمعية المناهضة للرق ولحماية السكان الأصليين** تأسست سنة (1937) ببريطانيا، و**جمعية التحالف الإنجيلي العالمي** عام 1846.

استنتاجا لما سبق وبالرغم من تعدد الأسباب فالنتيجة واحدة، وهي بداية نشوء الجمعيات الدولية وبداية ترسيخ فكرة حماية الكائن البشري، انطلاقا من المدلول الديني لتأخذ مفاهيم أخرى.

*إن انتشار أفكار النهضة الداعية إلى حرية الفرد في الرأي والتجمع والدفاع عن الأفكار والمصالح المشتركة لكل مجموعة، أدى إلى ضعف نفوذ الكنيسة الكاثوليكية تدريجيا. كما كان للأفكار التي حملتها الثورة الفرنسية تأثير بالغ في تلاشي عهد الدولة الملكية وقيام الدولة الوطنية الجمهورية محلها، فانبعث التيار التحرري بمدلوله الفلسفي السياسي والاقتصادي، ويقصد بالتحرر السياسي ذلك التيار الفكري الذي يدافع عن حقوق الفرد داخل المجتمع في مواجهة السلطة، ولكي تكرس ضمانات لهذه الحقوق يجب أن تكون سلطات الهيئة الحاكمة محدودة وليست مطلقة. (1)

ومن أبرز مفكري هذا التيار **ألكسي دي توكفيل**، وقد أكد هؤلاء المفكرون على أن حجر الزاوية في البناء الديمقراطي يكمن في العمل الجمعوي، ونادوا بضرورة تكوين جمعيات للدفاع عن حقوق الفرد. (2) ولقد بلغ التحرر السياسي ذروته في القرن التاسع عشر، حيث عرفت هذه الفترة ميزتين، المثالية الديمقراطية والقيم التحررية التي أفرزتها البرجوازية الغربية، فانتشر مبدأ الديمقراطية السياسية، وتم تأكيد فكرة السيادة الوطنية المنبثقة عن الشعب. ولقد سمح التحرر السياسي بإضفاء طابع العلانية على المبادرات الخاصة، التي كانت تهدف إلى تنظيم المجموعات البشرية ذات المصالح في جمعيات لحماية حقوقها. (3)

*العامل الثالث يتمثل في المبادرات الخاصة التي تعد العامل العضوي في هذه العملية، ويقصد بالمبادرات الخاصة اتجاه نية الأفراد إلى تكوين جمعيات للدفاع عن المصالح والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و

---

[1]- Dominique et Michèle Fremy, '**Dans le Quid, il y a tout sur tout. Et un peu plus que tout**', (Paris: ed: Robert Laffont, 1998), p. 862.

[2]- Alain Piveteau, **'pour une analyse économique des ONG',** (Paris: ed: karthala, 1998), p. 273.

[3]-Ibid, p. 273.

السياسية التي تهم مجموعة بشرية معينة في المجتمع، مع إمكانية وصولها إلى مجتمعات أخرى. وإن المبادرات الخاصة نشأت في فترة الإصلاح الكنسي، لكنها كانت تتسم بالسرية وحالت دون استجابة الأوساط الاجتماعية لها، وظل الوضع على حالة إلى أن انتشر التحرر السياسي،حيث بدأت تزول العقبات وانتقلت المبادرات الخاصة إلى مرحلة العلانية وبدأت تلقي استجابة داخل الأوساط الاجتماعية وعلى الصعيد الدولي، وهذا رغم أن العلاقات الدولية في تلك الفترة كانت تطبعها المصالح السياسية الضيقة، ولا تولي اهتماما لاحتياجات الشعوب، فبدأت تتضافر الجهود في إطار علاقات غير حكومية، بين كفاءات بشرية للنهوض بمتطلبات الأفراد إلى المستوى المطلوب. [1]

إن قوة تأثير المنظمات غير الحكومية يرجع إلى الطابع البشري للمبادرات الخاصة، فهي تتشكل من اتحاد آراء أفراد لهم كفاءات علمية وأغلبهم فنيين وخبراء، على خلاف ممثلي الدول الذين يتسمون بالطابع السياسي والدبلوماسي. أما الأستاذ **نورماندان Normandin** يستبعد اعتبار الجمعيات وليدة المبادرات الخاصة لأنه "... لا شيء يمنع الدول من تكوين جمعيات مع أصحاب الأملاك للدفاع عن الحقوق المشتركة بينهم... ". [2] وإن تشكل المنظمات غير الحكومية هو نتاج مجموعة من المتغيرات التي تربطها علاقات ذات طابع خاص، لكن النقطة الرئيسية في هذه العملية هو أن أهدافها تكون نتيجة لمتطلبات الأفراد.

إن اكتساب المنظمات غير الحكومية مكانة على الساحة الدولية صاحبه تأثرها بالمتغيرات الدولية منذ القرن التاسع عشر، فقد أكد الأستاذ **روتر Reuter** أنه بعد سنة **1815** عرفت العلاقات الدولية توسعا كبيرا بفضل التقدم التقني والصناعي، وامتد الرقي الاجتماعي إلى غاية مطلع القرن العشرين. [3] ولقد أدت أوضاع الحرب إلى انخفاض معتبر في عدد المنظمات الغير الحكومية، وتجميد نشاط ما بقي منها، فالحرب

[1] -Borco Stosic, **'les organisations non gouvernementales et les nations unies',** Thèse pour le doctorat d état, Genève: ed: librairie droz, 1964, p. 24.
[2]- C.F André Normandin, op cit, p. 18.
[3]- Pull Reuter**, 'Institutions Internationales',** (Paris: ed Puf, 1956), p. 5.

إذن هي عنصر مثبط لجهود المنظمات. [1] ولقد أدركت المنظمات غير الحكومية هذا الواقع رغم معارضتها له، لأن فترة النزاعات المسلحة هي التي يكثر فيها انتهاك أقدس الحقوق، وهو الحق في الحياة.

وفيما يخص دول الجنوب فإن المنظمات غير الحكومية لم تسجل حضورها بسبب الوجود الاستعماري، ومع ذلك ظهرت مجموعات خاصة في بعض دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا، أما في إفريقيا فأغلب دولها لم تنل الاستقلال إلا في الستينيات، وهو ما يفسر ظهورها المتأخر. ويرجع الأمر أيضا إلى الوضع الداخلي لكل دولة، فلا بد أن تعترف السلطة الحاكمة ببعض الحقوق كحرية التعبير والحق في تكوين جمعيات، وهذا ما لم يكن موجودا في الفترة التي تلت استقلالها بسبب الأنظمة الاستبدادية التي ظهرت فيما بعد. والملفت للانتباه أن أغلب المنظمات التي ظهرت في تلك الدول كانت وطنية وتعترضها صعوبات مادية. لهذا، أعدت الحكومة الأمريكية برنامجا من اجل تعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية، فأنشأت صندوقا خاصا لإنهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ويسعى البرنامج إلى التعرف على المجموعات الوطنية الجديرة بالمساعدة. [2]

إن ظهور المنظمات غير الحكومية في دول الجنوب يشمل أيضا فروع المنظمات الغربية، ففي فترة الستينات كانت تميل نحو العمل التنموي مثل منظمة الشعوب المتضامنة، وفي فترة السبعينات ظهرت طائفة تفضل العمل الاستعجالي متأثرة بالبعد "بلا حدود" مثل منظمة أطباء بلا حدود، وظهرت طائفة ثالثة في نهاية السبعينات تأخذ بالبعدين معا ومثالها منظمة العمل ضد الجوع. [3]

1- ibid, p.7.
2- Philippe Ryfman, **Urgence et Développement**: **'Spécificité Française et Préfiguration d'une Communauté D'ong,** , (Paris: ed Karthala, jac), p. 05.
3- Philippe Ryfman, op.cit, p. 05.

إجمالا يمكن القول أن ظهور المنظمات غير الحكومية كان لهدف القيام بأعمال إنسانية، وكذلك لجاحة المواطنين لها باعتبار أنها تتشكل من أفراد عانوا من اضطهاد، أو لم تتح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم. وبالتالي جاءت المنظمات غير الحكومية كمتنفس لهم، ويعملون من خلالها على تحقيق أهدافهم.

المطلب الثاني: فرضيات في تطور الظاهرة.

إن البروز القوي لظاهرة المنظمات غير الحكومية يمكن تفسيره بثلاث فرضيات أساسية برأي الباحثة **Nathalie Affre**، أولها أن الظاهرة تترجم تحولا في العلاقات الدولية على مستوى الفاعلين وأشكال وأساليب الفعل الدولي، وثانيها أن الظاهرة تعبير عن تحول في شكل انخراط الأفراد والتزامهم في الفضاء العمومي، عبر إعادة ترتيب في سلم القيم وإعادة صياغة أو تركيب إبداعي لمجالات العمل قديمها وحديثها، وثالث الفرضيات ذلك التشابه المتعاظم بين المبادرة الفردية، ربحية وغير ربحية، وبين العمل العام وذلك بحكم متغيرات عديدة تفاعلت عبر عشرات السنين، لتفضي أخيرا إلى مثل هذا التشابك. (1)

ومن هذا المنطلق، سنعرض فيما يلي لأربع فرضيات أساسية يمكن الاعتماد عليها، منفردة أو مجتمعة، في مقاربة تفسيرية لظاهرة المنظمات غير الحكومية، من حيث هي ظاهرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، آخذة في التعاظم محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا.

وهذه الفرضيات هي:

-فرضية تراجع دور الدولة.

-فرضية التحول من الالتزام السياسي والإيديولوجي إلى الالتزام الإنساني.

-فرضية التحول في مفهوم المجال العام.

-فرضية الفاعلية الاقتصادية.

---

[1]- Nathalie Affre**, 'les ONG et l'Etat. L'exemple du Guatemala**', (Paris: ed l'Harmattan, 2001), pp.11-12.

أ–فرضية تراجع دور الدولة:

ثمة تقويمات مختلفة ومتباينة في النظر إلى دور المنظمات غير الحكومية كظاهرة تشهد منذ العقدين الأخيرين حيوية لافتة، ولعل اختلاف التقويمات وتباينها نابع من اختلاف وتباين السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تصدر عنها تلك التقويمات.

فمن جهة، ينظر إلى منظمات المجتمع المدني أو منظمات القطاع الثالث كما يطلق عليها أحيانا، بأنها "قادرة على أن تحل محل الحكومة في الإنفاق على الرفاهة الاجتماعية في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، كما أصبحت هذه المنظمات في روسيا ودول أوروبا الشرقية، أداة رئيسية لتقوية المجتمع المدني. أما في الدول النامية فإن هذه المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، هي لدى البعض اقتراب جديد لتحقيق التنمية واحتواء مشاركة السكان، ولدى البعض الآخر بديل لتراجع الدولة عن أداء الخدمات الأساسية، أو هي وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، وهي أخيرا وسيلة فعالة لتقوية المجتمع المدني".[1]

ومن استقراء مختلف زوايا النظر السابقة إلى دور المنظمات غير الحكومية داخل مجتمعات متباينة عبر العالم نكاد نلمس تراجع دور الدولة، وهذا ما يوحد اختلاف الرؤى إلى المنظمات غير الحكومية على مستوى الفكرة أو المبدأ (تراجع الدولة)، دون أن يوحدها على مستوى الحيثيات والتفاصيل(أسباب وأشكال وكيفيات وآثار هذا التراجع).

فبينما أدت أزمات الرأسمالية الجديدة إلى تراجع نسبي لدور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وباقي البلدان المتقدمة عن تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي، نجد أن سياسات التقويم

[1]– أماني قنديل، سارة بن نفيسة، "**الجمعيات الأهلية في مصر**"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1994)، ص.15.

الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والتحول الرأسمالي، اضطرت حكومات الدول النامية إلى التراجع عن تقديم خدمات أولية وأساسية في مجالات التعليم والصحة والتجهيزات الأساسية ودعم المواد الغذائية الأساسية، هذا في الوقت الذي انتهت فيه الأنظمة الاشتراكية والشيوعية، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي السابق، مع أوائل التسعينات الماضية، إلى أزمات أثارت صحوة المجتمع المدني من سباته للتخلص من **توتاليتارية** [1] الأنظمة التي طالما قمعت صوته وأجبرته بالقوة على الانصياع لهيمنة الدولة المركزية. وقد اعتبرت انتفاضات أوروبا الشرقية، مطلع عقد التسعينات الماضي(رومانيا، بولونيا...)، انطلاقة جديدة في تاريخ المجتمع المدني، كواقع وكنظرية. [2]

وإذا كان تراجع دول الدولة، بشكل عام، يعد عاملا مركزيا في تفسير نمو ظاهرة المنظمات غير الحكومية، فإن ثمة عاملا آخر لا يقل أهمية يشير إليه الباحثون وعلماء السياسة والاجتماع، ألا وهو تنامي ما يسمونه بـــ"**الالتزام الإنساني**" كبديل عن الالتزام السياسي أو الأيديولوجي التقليدي.

ب–فرضية التحول من الالتزام السياسي والأيديولوجي إلى "الالتطام الإنساني":

إذا ما انطلقنا من أن العمل الإنساني أو الإغاثي أو التنموي الذي تقوده المنظمات غير الحكومية عبارة عن التزام إنساني، تلتزم بمقتضاه مؤسسات وجهات غير حكومية، دولية آو إقليمية أو وطنية، أخلاقيا

[1] – ظهر مصطلح توتاليتارية Totalitarisme للوجود في مقال نشره الفيلسوف الإيطالي **جيوفاني جنتيلي** ــ 1875 (Giovanni Gentile)بالإنكليزية عام 1928 بعنوان "الأسس الفلسفية للفاشية". استعمل صفة Totalitarian بمعنى الإحاطة والشمول واحتواء كل شيء، في وصفه للنظام الفاشي. ومنذ نهاية الثلاثينات شاع استخدام المصطلح وأصبح يطلق على الدولة الشمولية، التي تكون السلطة فيها جامعة، حيث يمتلك رئيس الدولة في يديه كل السلطات. والدولة الشمولية تعمل على إذابة جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات في الكل الاجتماعي والمجتمع أو الشعب أو الأمة من طريق العنف والإرهاب المنظم، وهي لا تقبل بمبدأ فصل السلطات أو بأشكال الديمقراطية الكلاسيكية الغربية، وهي مسيطرة سيطرة كاملة على جميع وسائل الإعلام مع وجود إيديولوجية معينة توجهها، والأمثلة كثيرة: إيطاليا في عهد **موسوليني**، وألمانيا في عهد هتلر، وإسبانيا في عهد فرانكو، والبرتغال في عهد **سالازار**.

[2]- Nathalie Affre, op.cit, p.69.

وإنسانيا إزاء قضايا مجموعات بشرية معينة في سبيل رفع معاناتها والنهوض بأوضاعها المعيشية والدفاع عن حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية...، فإن هذا النوع من الالتزام الجديد طرح نفسه-كما ذهب عدد من المحللين-كبديل أو على الأقل، كتعويض ينافس الالتزام السياسي الذي نالت من سطوته التطورات العالمية الراهنة، حيث يلحظ تساقط تدريجي لليوتوبيات[1] السياسية، ليبرالية واشتراكية وكتعويض كذلك للالتزام الإيديولوجي الذي تقهقر نسبيا، باندحار أيديولوجيات كبرى (الشيوعية والاشتراكية) وإصابة أخرى بأزمات جذرية(الرأسمالية).

وقد بدأ هذا التروع إلى التحول من الالتزام السياسي والأيديولوجي إلى الالتزام الإنساني يسيطر بقوة على توجهات الأجيال الجديدة من الفاعلين الدوليين، وخاصة غير الحكوميين، مع مطلع عقد التسعينات الماضي والذي يؤشر لحقبة نوعية في تاريخ العلاقات الدولية، أبرز ملامحها نهاية زمن القطبية الثنائية باختفاء المنظومة الاشتراكية، وسطوح شمس العولمة على مختلف مناحي الحياة الدولية. إجمالا، إن ما هو إنساني أصبح حسب أطروحة شائعة-بديلا لما هو سياسي-على الأقل بالنسبة لجيل من المتطوعين برزوا في فرنسا

[1] - تشير دلالة مصطلح يوتوبيا (Utopia) إلى العديد من المفاهيم والمعاني المتعلقة بأحكام القيمة المطلقة والنسبية، ويشير المعنى العام إلى اليوتوبيا باعتبارها الحالة الصحيحة التي (ينبغي) أن يكون عليها الوضع السائد حاليا. ويسود الفهم والاعتقاد بأن أصل كلمة يوتوبيا يعود إلى الفيلسوف الإغريقي **أفلاطون**، ولكن ما هو مؤكد وثابت أن الكاتب **توماس مور** هو أول من استخدم مصطلح يوتوبيا، الذي ورد عام 1515 في تسمية روايته المتعلقة بالجزيرة الخيالية. وبرغم ذلك فهناك من يرى ارتباطا بين مصطلح Utopia الانكليزي، ومصطلحات الإغريقيين القدماء: مصطلح **أوتوبوس** (Ou-topos)ومعناه اللامكان، ومصطلح **إيوتوبوس** (eu-topos) والذي معناه مكان الخير والفضيلة. وقد ارتبط هذان المصطلحان الإغريقيان بكتاب «**المدينة الفاضلة**» الذي ألفه الفيلسوف اليوناني **أفلاطون**، بحيث أصبح الكثيرون يربطون بين مضمون جمهورية أفلاطون، وفكرة اليوتوبيا. وارتبطت اليوتوبيا بحركة الفكر الإنساني، وقد حاول الكثير من المفكرين والفلاسفة بناء اليوتوبيات، باعتبارها النموذج الأمثل الذي يجب أن تسعى الإنسانية إلى تحقيقه.

على الخصوص، خلال حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كما أن العمل الإنساني كذلك أصبح شكلا من أشكال الانخراط في الفضاء العام بالنسبة لمتطوعين جدد.[1]

ج–فرضية التحول في مفهوم المجال العام:

إن اضطلاع المنظمات غير الحكومية بمهمة توفير الحاجيات الأساسية للأفراد والمجتمع (سكن، صحة، تعليم...)، يعد تحولا يفسره البعض بتحول في مفهوم المجال العام العمومي، حيث يتعاظم حضور القطاع الجمعوي في شؤون محسوبة تقليديا من المجال العام الذي تختص به الدولة. [2]

وهكذا، فقد ظفر عدد من الكائنات غير الحكومية بوظائف تم سحبها من يد الدولة، فأصبحت تمارس في أحيان كثيرة في غفلة منها (الدولة)، ونفس الأمر ينطبق دوليا حيث انفلتت مهام كثيرة من احتكار المنظمات الدولية الحكومية لفائدة كيانات غير حكومية عبر قومية، أضحت تنشط في حيز دولي يتسع لها باضطراد مما مكنها من أن تتمتع بمدى متزايد من الاستقلالية والنفوذ والتأثير. وعلى المستوى الدولي أيضا، يقترن هذا التحول كفرضية بجملة من التساؤلات حول التوسع الكوني لشبكات التضامن، أو بتحول بعيد المدى نحو مبدأ المواطنة العالمية، أو أيضا ببزوغ جنيني لمجال عام عالمي. [3]

د–فرضية الفاعلية الاقتصادية:

في جو الأزمة الاقتصادية الذي تشهده معظم دول العالم، وعدم مقدرة الدول على التصدي لتداعيات الأزمة على الأفراد والمجتمع في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وجدت المنظمات غير الحكومية المجال مهيئا للعب دور ما يغطي على غياب الدولة في بعض المجالات، ومن هنا اكتسى المنظور الاقتصادي أهميته في تفسير الظاهرة غير الحكومية وتقييم دورها التضامني في إطار ما سماه البعض بالاقتصاد الاحساني أو

1- Nathalie Affre, op.cit, p-p.71-73.
2- ibid, p.9.
3- Nathalie Affre, op.cit, p.10.

اقتصاد الصدقة (Economie de la Charité) [1] أو الاقتصاد الاجتماعي، الذي ساهم الفاعلون غير الحكوميين بالنصيب الأوفر في ولادته لفائدة الجماعات المحتاجة.

ثم إن العمل غير الحكومي ينطوي في حد ذاته على بعد اقتصادي في صالح النشطاء والأشخاص المحركين له، ذلك أن المصلحة الاقتصادية من بين الحوافز التي تشجع المتطوعين على الانخراط في العمل الجمعوي غير الحكومي، بالنظر لما قد يحصلون عليه من أجور ورواتب وتعويضات في مقابل ما يبذلونه من جهد وعمل. فقد أصبحت المنظمات المدنية إحدى مصادر خلق فرص شغل لعدد من الشباب الحامل لشهادات جامعية أو دبلومات مهنية، ولا يقتصر أهمية الشغل ضمن القطاع غير الحكومي في جهة إسهامه في التقليص من مساحة البطالة فقط، بل هو بمثابة خيار مهني اجتماعي جديد ومبتكر، يحقق الاختلاف عن الشغل في أسلاك الدولة أو في القطاع الخاص من حيث القيم والمبادئ المحددة لمفهوم الشغل/العمل في كل مستوى من هذه المستويات. وفي مقابل هذا وذاك، يخضع العمل غير الحكومي وغير الربحي لمنطق الشبكة حيث تسود علاقات التعاون والثقة المتبادلة وغياب الهرمية والهاجس الاقتصادي بين الأفراد. [2]

إذا تنفرد مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته غير الحكومية بخصوصيات بنائية وتنظيمية مميزة لهويتها المدنية، اللاحكومية واللاربحية، واعتبارا لانعكاس مثل هذه الهوية على القيم والمفاهيم المعبر عنها من طرف الجسم غير الحكومي، الذي هو مجموعة من الهياكل والأفراد والعلاقات والآليات، يؤكد **رونالد انجلهرت Ronald Angelhrt** من منظور علم اجتماع المنظمات، أن العمل الجمعوي يشكل "تحولا في العمل كقيمة من القيم الاجتماعية والاقتصادية."[3]

[1]- ibid, p.21.
[2]- Nathalie Affre, op.cit, p.22.
[2]- ibid, p.25.

نفهم من هذا أن التفكير في العمل كما يمارس في القطاع غير الحكومي وغير الربحي، يحيلنا إلى أفكار جديدة عن مفهوم العمل وفلسفته وغاياته ومحدداته وكيفية نظر المجتمع إلى أهميته وجدواه، ويمكن القول إذا أن المنظمات غير الحكومية تلعب أدوارا اقتصادية فاعلة وإن بشكل مختلف، إذ تراعي الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في إطار العمليات الاقتصادية ونظام السوق. كما يمكن القول أن تلك الفرضيات متكاملة فيما بينها لأنها تندرج في اتجاه متناسق خال من التعارض والتضارب.

المبحث الثاني: البعد الدولي لظاهرة للمنظمات غير الحكومية.

إن بروز المنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية كان بصورة أدق بعد الستينات، وشمل ظهورها جميع الميادين التي تخص الإنسان، ومع مرور الزمن أصبحت هذه المنظمات طرفا هاما في العلاقات الدولية إلى جانب الفواعل الأخرى. ولقد سايرت هذه المنظمات غير الحكومية مجمل التطورات التي طرأت على العلاقات الدولية، وفي كل مرحلة كانت تتفاعل مع مجموعة من المؤثرات التي جعلتها ظاهرة مركبة. وإن المكانة الدولية التي حصلت عليها في السنوات الأخيرة، تجعلنا نبحث عن مفهوم هذه المنظمات غير الحكومية التي أصبحت فاعلا مهما على الساحة الدولية.

المطلب الأول: مداخل منهجية لدراسة ظاهرة المنظمات غير الحكومية.

تتسم المنظمات غير الحكومية كظاهرة اجتماعية بتداخل أبعادها بين ما هو ديني، تاريخي، أيديولوجي، ثقافي، اقتصادي، اجتماعي وسياسي. ويضفي هذا التداخل تعقيدات على كيفية تناول هذه الظاهرة تناولا محيطا وشاملا لكل الجوانب، ومن هنا تنبع الصعوبة التي تواجه أية محاولة لدراسة الظاهرة والكشف عن تفاعلاتها الداخلية والدولية.

وقد برزت في هذا الخصوص عدة نظريات تميل إلى معالجة الظاهرة غير الحكومية، استنادا إلى هذا البعد أو ذاك، أو إلى التركيز على مدخل للدراسة أكثر من غيره. فقد كشفت إحدى الدراسات في الموضوع عن أربعة مداخل رئيسية لبحث الظاهرة هي: [1]

أ-المدخل التاريخي-الديني. ب-المدخل الاقتصادي. ج-المدخل السياسي. د-المدخل التنموي.

[1] - أماني قنديل، مرجع سابق، ص-ص.18-20.

وفيما يلي توضيح مقتضب لكل مدخل، وهو يفيد في تبين أي من هذه المداخل أنسب لهذا البحث، وأي منها يتماشى مع التصور الذي ينطلق منه البحث، والمتمثل أساسا في اعتبار المنظمات غير الحكومية أداة من الأدوات المعاصرة للتنمية وقناة فاعلة من قنواتها.

أ-المدخل التاريخي-الديني:

إن تضمن هذا المدخل لشقين تاريخ وديني إنما ينبئ عن الترابط والتداخل الحاصل بينهما، فالعمق التاريخي للظاهرة محل الدراسة له اتصال وثيق بالدين. فقد نشأت المؤسسات الخيرية أول الأمر في أحضان المؤسسة الدينية (الجامع أو الكنيسة)، تطبيقا للمبادئ والتعاليم الدينية التي تحض على فعل الخير وإعانة الفقراء والتضامن مع المحتاجين. ويعتبر **Brian Smith** من أبرز الباحثين الذين اعتمدوا هدا المدخل، وهو يرى أن المؤسسات الدينية التقليدية كانت تتحمل في العصور الوسطى مسؤوليات مباشرة تجاه الفقراء من خلال التبرع، ثم في مرحلة موالية (في القرنين 17، و18)، ظهرت تنظيمات علمانية تقدم خدمات اجتماعية لقطاعات عديدة من المجتمع، وتطورت معها الأشكال المؤسسية لهذه التنظيمات. [1]

وإن التوترات السياسية والانقسام الطبقي في أوروبا القرون الوسطى، واحتدام الصراع فيما بين طبقة النبلاء وطبقة الأقنان،[2] كل ذلك فرض على التنظيمات الخيرية السعي إلى تخفيف حدة تلك التوترات

[1] -أماني قنديل، مرجع سابق، ص.18.

[2] - **القنانة** هو وضع اجتماعي اقتصادي لطبقة الفلاحين في ظل الإقطاع، كانت حالة من الرق أو العبودية المعدلة ظهرت أولا في أوروبا خلال العصور الوسطى وكان **القن** يجبر على العمل في حقول ملاك الأراضي، في مقابل الحماية والحق في العمل في الحقول المستاجرة. و لم تكن **القنانة** تنطوي على عمل الحقول فقط، وبل أيضا مختلف الأعمال المتعلقة بالزراعة، مثل الحراجة والنقل (سواء البري أو النهري) والحرف اليدوية وحتى في الإنتاج. كما عرف القن بأنه رقيق على أرض سيد إقطاعي وتنتقل ملكيته من هذا السيد إلى أيما سيد آخر قد تؤول ملكية تلك الأرض إليه. ونشأ الإقطاع في أوروبا من الرق الزراعي أيام الامبراطورية الرومانية المتأخرة، وانتشر عبر أوروبا حوالي القرن العاشر ؛ ازدهر في أوروبا خلال العصور الوسطى واستمر حتى القرن التاسع عشر.

وإدارة الصراعات الاجتماعية بأدوات للضبط الاجتماعي، ومن ثم فإن هذه النظريات التاريخية الدينية ترتكز على أن الهدف النهائي هو تحقيق الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم".[1]

ب–المدخل الاقتصادي:

يهيمن المدخل الاقتصادي على أدبيات العمل غير الحكومي، ويضم عدة نظريات تفسر الحاجة إلى المنظمات غير الحكومية بدوافع وحاجات اقتصادية. فالبعض يفسر ذلك بإخفاق الحكومات في الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتنوعة والمتباينة، لاسيما إذا تعلق الأمر بمجتمع غير متجانس سكانيا، إذ تطرح كل فئة مطالب وحاجات اقتصادية خاصة بها، فضلا عن ما هو مشترك مع الفئات الأخرى. ومن المؤيدين لهذه النظرية **Weisbord**، الذي يرى " أن هناك مطالب غيرة مشبعة لن تنجح الحكومات الرأسمالية في مخاطبتها مما يفرز في النهاية منظمات متنوعة تستجيب لهذه المطالب".[2]

وثمة رأي آخر عبرت عنه **Susan Rose**، التي ركزت على أن القطاع غير الهادف إلى الربح والمنظمات غير الحكومية التي تشكل جزءا منه، إنما تنشأ لسد الفجوات المرتبطة بنظام السوق الرأسمالي، فهذا النظام المعتمد على آليات العرض والطلب، غير قادر على الاستجابة لكل الاحتياجات، الأمر الذي يفسح المجال أمام منظمات القطاع غير الحكومي للوفاء بالاحتياجات، التي لم يسمح بتلبيتها نظام السوق. وهناك إتجاه آخر يذهب إلى أن الحاجة إلى الحماية من استغلال القطاع الخاص، فحسب **Han Smann** فإن المستهلكين في ظل نظام السوق الرأسمالي يشعرون باطمئنان اكبر حين يحصلون على السلع والخدمات،

[1]– أماني قنديل، مرجع سابق، ص.19.

[2]– أماني قنديل، مرجع سابق، ص.19.

من منظمات لا توزع أرباحها على مجالس إدارتها عكس القطاع الخاص الهادف إلى الربح بالدرجة الأولى. وينشأ عن ذلك طلب وعرض يؤدي إلى نمو القطاع الثالث غير الحكومي وتنوع منظماته. [1]

ج–المدخل السياسي:

يبني المدخل السياسي نظرياته على قاعدة أساسية هي أن نشاط المنظمات غير الحكومية يتم في إطار قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، بحيث إن هذا النشاط يؤدي وظيفة لا تضر بجماعات المصالح داخل المجتمع، كما أنها تساعد على تحقيق استقرار الحكومات. وفي هذا الاتجاه، ينظر **James Douglas** إلى هذه المنظمات من زاوية أنها مكملة لسياسات الدولة، وتعمل على تنفيذ التزامات هذه الأخيرة فيما يهم فئات سكانية ذات مطالب واحتياجات مختلفة، الأمر الذي يبرر قيام الحكومات بمنح المنظمات غير الحكومية إعفاءات ضريبية وتسهيلات أخرى متنوعة. [2]

ونفس التوجه يعتمده **Lester Salamon**، في نظريته حول القطاع الذي لا يهدف إلى الربح (القطاع غير الحكومي)، على اعتبار أن ثمة علاقة اعتماد متبادل بين قطاعات ثلاثة أساسية: الدولة، القطاع الخاص والقطاع الثالث الذي يتواجد بينهما. والقطاع الثالث عند **Salamon** هو أيضا القطاع غير الهادف إلى الربح، كما يسمى في أمريكا، ويضم الجمعيات المدنية والمنظمات المختلفة التي لا تنتمي إلى أي من القطاعين الحكومي والخاص، ويعتقد صاحب هذه النظرية أن الأطراف الثلاثة سالفة الذكر ترتبط فيما بينها بما يشبه العقد الاجتماعي. [3]

---

[1]- عائشة راتب، مرجع سابق، ص.68.

[2]-James Douglas, **'Political Theories of Non Profit Organisations'**, (Connecticut: Yale University Press, 1987), p.86.

[3]-Lester Salamon, **'The Non Profit Sector And The Rise Of The Third-Party Government'**, (Washington D.C the Urban Institute, 1983), p.73.

وتوضح الباحثة **أماني قنديل** في سياق تحديد مداخل دراسة ظاهرة المنظمات غير الحكومية، أن مضمون هذا النوع من التعاقد الاجتماعي، فتقول: "الحكومة تعتمد على القطاع غير الهادف للربح لسد الفجوة بين ما تقدمه من سلع وخدمات-في إطار سياسة الرفاهة-، وبين ما يقدمه القطاع الخاص مقابل أسعار مرتفعة، وفي الوقت نفسه فإن القطاع الخاص يقبل ويدعم دور منظمات القطاع الثالث، لأنها تحقق استقرار السوق واستقرار مصالحه أيضا. كما أن الإعفاءات الضريبية تدفع القطاع الخاص نحو تقديم منح وهبات إلى منظمات القطاع الثالث، لكي يتمتع بإعفاءات ضخمة يوفرها النظام الضريبي، بالإضافة إلى تمتع هذه المنظمات بإعفاءات أخرى ودعم مالي توفره لها الحكومة. إذا، القطاع غير الهادف للربح في النظم الرأسمالية الليبرالية هو آلية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ولمواجهة الآثار السلبية لإطلاق آليات السوق. [1]

من خلال ما سبق يتضح أن كل من **Douglas** و **Salamon** إنما ينظران لظاهرة المنظمات غير الحكومية باعتبارها ظاهرة غربية تعيش في صلب النظام السياسي والاقتصادي الغربي، القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق الرأسمالي الليبرالي، ومن ثم فإن المدخل السياسي لدراسة الظاهرة كما عبر عنه الكاتبان، لا يخرج عن نطاق آليات وقواعد اشتغال النظام الغربي، الأمر الذي يعني أن مضمون المدخل السياسي المناسب سيختلف تبعا لاختلاف النظام السياسي والاقتصادي الذي تتحرك ضمنه المنظمات غير الحكومية.

[1] -أماني قنديل، مرجع سابق، ص.20.

د-المدخل التنموي:

يجد المدخل التنموي صدى أكبر في المجتمعات النامية التي اعتمدت، منذ عقود على التنمية كإستراتيجية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، لكنها وصلت إلى مأزق تنموي أبان عن محدودية دور الدولة في تحقيق التنمية، وعدم فاعلية الأساليب والخطط الرسمية في بلوغ الأهداف المرسومة.

وفي هذا الاتجاه، ظهرت أفكار تنتقد الدولة، وتطالب بضرورة إشراك المجتمع في عملية التنمية من خلال فتح الباب أمام مؤسساته المدنية ومنظماته التطوعية الخاصة والجمعيات غير الحكومية، للإسهام بأطروحاتها ومبادراتها العملية في رسم الخطط التنموية التي تستجيب للحاجيات الحقيقية للجماعات السكانية المختلفة، والإسهام كذلك في تنفيذ تلك الخطط وتقييم نتائجها. [1]

وإذا كان من غير الواقعي القول راهنا بان المؤسسات التنموية غير الحكومية استطاعت إزاحة الدولة كليا والحلول محلها كبديل جديد وأوحد، فإنه من الواقعي جدا الإقرار بان هذه المؤسسات صار لها نفوذ لا يمكن إنكاره في عملية التنمية بشكل عام، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية. وجدير ذكره في هذا الخصوص أن بعض الدول المانحة غيرت أسلوبها في تقديم المساعدات إلى الدول الضعيفة، بالتحول إلى المنظمات غير الحكومية التي أضحت تضطلع بدور مباشر أحيانا، أو على الأقل بدور الوسيط، كقناة لنقل تلك المساعدات إلى وجهتها، وتوظيفها ميدانيا في مشروعات تنموية. وهذه المساعدات لا تقتصر على تلك التي تندرج في إطار تعامل ثنائي بين دولتين إحداهما متقدمة مانحة والأخرى نامية مستفيدة، بل تشمل أيضا المعونات متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية، ولاسيما ما يعرف

[1]- James Douglas, op.cit, p.96.

بالمساعدة الرسمية على التنمية التي أقرتها الأمم المتحدة في السبعينات. [1]

ويدعم القول السابق ما أوردته الباحثة أماني قنديل حين تؤكد أن أغلب مؤسسات التمويل الدولية أصبحت تقدم دعما مباشرا (ماليا وتقنيا) إلى المنظمات التطوعية الخاصة في الدول النامية، انطلاقا من قناعتها بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في إستراتيجية التنمية عامة، وفي مواجهة سياسات التحول إلى القطاع الخاص، وسياسات الإصلاح الاقتصادي خاصة. كذلك فقد شهدت الأعوام الأخيرة تطورا في إستراتيجية الأمم المتحدة في تمويلها لمشروعات التنمية، فبعد أن كانت العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين الحكومات فقط، أصبح التمويل يتجه مباشرة نحو جمعيات أو منظمات تطوعية خاصة تتقدم بمشروعات تنمية إلى المنظمة العالمية، وتحصل على هذا التمويل دون وجود وسيط (الحكومة)، وهذا التغيير على درجة عالية من الأهمية، لأنه يكشف عن رؤية جديدة لإمكانات وطاقات المنظمات التطوعية الخاصة أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية في الدول النامية، وأخيرا فهو مؤشر لاعتراف عالمي بفاعل جديد غير تقليدي ظهر في ساحة هذه الدول". [2]

وبالتالي أصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية شريكا يفرض نفسه على الدولة، بل ويتخطاها أحيانا للعمل في منأى عن أوامرها وتوجيهاتها التقنية أساسا، وإن كان يحرص على عدم التصادم معها فيما يتعلق بالسياسات العامة التي تضعها، ومن ثم العمل في الإطار الذي ترسمه الدولة لكن باستقلالية أكبر.

---

[1]- هذه المقارنة لدور المنظمات غير الحكومية خاصة الدولية منها في التنمية، يركز عليها باحثون ومهتمون من العالم الثالث، ضمن كتاب:

Les ONG : Instruments du Néo-Libéralisme ou Alternatives Populaires ? , Le point de vue du sud, (Centre Tricontinentel Louvain-la-Neuve, Paris, Montréal, Juin 1992), p.194.

[2]- أماني قنديل، مرجع سابق، ص.20.

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات غير الحكومية.

يندرج تعريف المنظمات غير الحكومية في مجموعة من الاتجاهات نذكرها على النحو الآتي:

تعرف لغويا كونها «إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وتتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمام، تطوعية وحرة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة، وهي تتناول القضايا والمصالح العامة وتهتم بالعمل الإنساني المتبادل، وهي لا تهدف إلى الربح المادي بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة ومن ثم إلى تنمية المجتمع، من خلال تقديم الخدمات الصحية والرفاهية والتنمية »[1]

أما فيما يتعلق بالتعريف الاصطلاحي للمنظمات غير الحكومية، فهناك تعاريف كثيرة ومتنوعة وذلك حسب الزاوية التي ينظر من خلالها للمنظمات. حيث يرى الأستاذ **س. م. ايبا نشاما C.M .EYA NCHAMA** " أنه من الضروري التمييز بين مصطلحي " المنظمات الدولية الحكومية " و" المنظمات الدولية غير الحكومية " لأن هذا الأخير يوظف للدلالة على المنظمات الدولية التي لم تنشأ عن طريق اتفاقيات بين حكومات ".[2]

ويعرف **مارسل مارل MERCEL MERLE** المنظمة غير الحكومية بأنها " كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة، لمتابعة أهداف وتحقيق نشاطات في مجالات وميادين مختلفة، وهذا بشرط عدم السعي لتحقيق الربح والكسب ".[3]

كذلك الدكتور **محمود خلف** يعرفها على أنها " تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين، أي من أفراد أو جماعات أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية. " [1]

---

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **"دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها"**،(نيويورك، الأمم المتحدة: 2000.)

[2] - C. M. Eya Nchama, **'Le rôle des ONG dans la Promotion et la Protection des Droits de L'homme'**, bulletin des droits de l'homme (New York: nations unies, 1992), p. 55.

[3]- Mercel Merle, **'Sociologie des Relations Internationales',** (Paris: Dalloz, 1982), p. 388.

نلاحظ أن هذا التعريف ينطوي كذلك على الشركات متعددة الجنسيات التي هي كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية، وبالتالي يمكن القول أن هذا التعريف ليس دقيقا بما فيه الكفاية.

ويؤكد الأستاذ **أوتلي OTLET** إلى أنه " لكي تكون الجمعيات دولية، ينبغي أن تكون مفتوحة لعناصر متماثلة من أمم مختلفة، هدفها عام أن لا تسعى إلى تحقيق الربح و أن تتضمن هيئة دائمة ".[2]

أما الأستاذ **بوليتيس POLITIS** فعرفها بأنها " جمعيات يجب أن تكون منبثقة عن المبادرة الخاصة، دولية في تركيبتها وهدفها، وأن لا تسعى إلى تحقيق الربح"[3]

وقد تبنى **ادمون جوق I. JOOG** نفس التعريف الذي اقترحه **مارسيل مارل** في كتابه **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، إذ يرى أن المنظمة غير الحكومية هي " كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو قابل للاستمرار، من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة، وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح".[4]

ويعتبر هذا التعريف جامعا لأنه يشمل كل المنظمات التي تنشأ عن طريق مبادرة خاصة، وهو مانع لأنه خص المنظمات التي ليس هدفها الربح. أما فيما يخص كل من التعريفين اللذين قدمهما كل من الأستاذ **أوتلي** والأستاذ **بوليتيس**، فنلاحظ أنهما اتفقا على اللجوء إلى العناصر الذاتية والموضوعية للجمعيات الدولية، لكن ما يعاب عليهما أنهما استعملا عبارات يشوبها الغموض وعدم التركيز، منها عبارة "عناصر متماثلة " وهي عبارة مبهمة لا تؤدي إلى الغرض المطلوب، وإن أمكن تأويلها إلى لفظ أشخاص أو أعضاء،

---

[1]- محمود خلف، "**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**"، ط1، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986)، ص.257.

[2]- Paul Otlet, 'Études des associations internationales', **Annuaires de la vie internationale**, 2eme série, vol 1, Bruxelles, 1908, p .37.

[3]- Nicolas Politis, **'**la Condition Juridique des Associations Internationales', Paris: **Journal de droit international**, 1923, p. 46.

[4]- إدمون جوق، "**العلاقات الدولية**"، ترجمة: منصور القاضي. ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ص. 98.

فإن المنظمات غير الحكومية لا تنطوي على بنية عضوية واحدة بل تظهر في فئات مختلفة. كما نشير إلى أن الأستاذ **أوتلي** يركز أكثر على عنصر التنظيم، لضمان ديمومة المنظمة غير الحكومية، في حين يستبعده الأستاذ **بوليتيس**.

ويرى **باتريك رامبو Patrick Rambaud** بأن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن تجمعات أشخاص طبيعية أو معنوية من نفس الجنسية أو من جنسيات مختلفة، والتي تربطها أهداف مشتركة ومتنوعة: رياضية (اللجنة الأولمبية الدولية)، اجتماعية (المنظمات النقابية)، بيئية (السلام الأخضر)، إنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية) ...الخ. وليس لهذه المنظمات الشخصية القانونية الدولية، وهي خاضعة لقانون دول النشأة والإقامة.[1] ويسميها **مارسل مارل** بالقوى العابرة للحدود **(Transnationales)** التي تضم كل الحركات والتيارات التضامنية التي تبحث أن تعبر الحدود، والتي تصبو إلى فرض وجهة نظرها في النظام الدولي. [2]

أما **فيليب لوبرستر Philippe Le Prester** فيقول " نفهم من المنظمات غير الحكومية، منظمات أعضائها ليسوا بدول".[3] وفيما يخص الأستاذ **ماريو بيتاتي Mario Bettati** يرى أنها " جمعية تنشأ في إطار القانون الخاص، مسجلة في مكان مقرها وتخضع للنظام القانوني للدولة المستقبلة ".[4]

من خلال التعاريف الأربعة الأخيرة نلاحظ أن المنظمات غير الحكومية لا تنشأ بالاتفاق بين حكومات الدول، بل تنشأ باتفاق أفراد أو جماعات ينتمون لدول مختلفة لا تقل عن ثلاث حسب شروط الانتقاء، التي

1- Patrick Rambaud, **'Les Organisations Internationales'**, Encyclopédie universalise, (France: Cdrom, 1997), p. 57.
2- M. Merle, op.cit, p. 360.
3-Philippe Le.Prester, **'Eco-politique Internationale'**, (Canada: Editions Universitaires, 1997), p. 119.
4- M. Bettati, **'l'avenir Des Organisations Internationales'**, (Paris: Economica, 1984), p. 11.

حددها إتحاد الجمعيات الدولية في دليله، ولا تكون الغاية من نشاطها تحقيق الربح بل السعي لتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها، أي الدفاع عن حقوق الإنسان والقيام بالعمل الإنساني ميدانيا.

من جانب آخر تسعى هذه المنظمات إلى ممارسة تأثير كبير في الحياة الدولية، وما التحاق الأشخاص بها إلا لدليل على عجز الدول لتلبية كل طموحات رعاياها، حيث تعمل المنظمات على الضغط بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الدول والمنظمات الدولية، عن طريق الرأي العام الذي له دور كبير في نشأته وتنظيمه.

ولقد عرفت **المجلة العربية لحقوق الإنسان** في العدد الثالث لسنة 1996 المنظمات غير الحكومية أنها "روابط خاصة لأشخاص معنيين بالتطور، أو بالأحرى بتطبيق أسس حقوق الإنسان المعترف بها دوليا".[1]

إن هذا التعريف الذي ورد في المجلة العربية لحقوق الإنسان ناقصا، وهذا راجع إلى عدم دقته وتأسيسه على صيغة سلبية، أي تحديد التسمية بالمقارنة مع المنظمات الحكومية، ولقد أدى هذا النقص إلى إطلاق تسميات عديدة على هذه المنظمات من بينها " الجمعيات الدولية **Association Internationales**، أو منظمات المجتمعات المدنية **Organisations des Sociétés civiles**.

ولقد عرف **J.F.Guilhaudis** المنظمات غير الحكومية على أنها " تجمع جمعية أو مؤسسة لم تنشأ باتفاق بين دول و لكن بمبادرة فردية، فهي تجمع بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام من جنسيات مختلفة، وذلك للقيام بنشاط دولي ذو هدف غير مادي"[2]. وبالنسبة لـــ **Jaques Fontanel** " المنظمة غير الحكومية هي منظمة خاصة مستقلة، هدفها غير مادي وتحاول

[1]- محمود العربي، "التنظيم الدولي والجماعات الضاغطة "، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، مصر ، العدد الثالث، 1996، ص. 212.

[2]- J.F Guilhaudis, **'Relations Internationales Contemporaines'**, (Paris: litec, 2003) p. 339.

التقليل من المعانات الإنسانية وهي تقوم بتدعيم التعليم والتربية، الصحة، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة، حقوق الإنسان، حل النزاعات، تشجيع الديمقراطية واحترام المجتمع المدني." [1]

أما الأستاذ **بوسلطان محمد** فيقول " أنها عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني، يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول، وتخضع لقانون هذه الدولة، لكن عمليا لها امتداد جهوي وعالمي نظرا للمهام التي تعتزم القيام بها، وقد تشكل لها فروعا في مناطق أو دول أخرى من العالم. [2]

أما فيما يتعلق **بالتعريف القانوني للمنظمات غير الحكومية**، فنقول أنه لم يتم الاعتراف بها من الناحية القانونية، على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم المتحدة، فقد بين القرار 288 (ب) الصادر عن **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها " كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاق بين الحكومات". [3]

وقد ألغي هذا القرار وعوض بالقرار 1296 الصادر عن نفس المجلس، فقدم تعريفا للمنظمات غير الحكومية في الفقرة السابعة من الجزء الأول حيث جاء فيه " تعد منظمات غير حكومية، المنظمات الدولية التي لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات، بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء تعينهم السلطات الحكومية، بشرط أن لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى الفئة حرية التعبير بهذه المنظمات ". [4]

نلاحظ أن كلا التعريفين السابقين جاء في صيغة مجملة وضيقة، وقد وجهت لهما انتقادات تخص الصيغة التي جاءا بها، فيرى أحد الباحثين أن التعريف الوارد في القرار 1296 يطرح بعض المشاكل بسبب

---

[1]- Jacques Fontanel, **'Les Organisations non Gouvernementale'**, (Alger: Office des publications universitaires, 2005) p. 9.

[2]- محمد بوسلطان، **"مبادئ القانون الدولي العام"**، (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 1999)ص. 298.

[3]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، القرار288 الخاص بالمنظمات غير الحكومية الصادر.

[4] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، القرار 1296 الصادر عام 1968.

الصيغة التي حرر بها، فهو ينصب في مفهوم سلبي، يجعل المنظمات غير الحكومية كأنها هيئات مناهضة للحكومات مع أنها ليست كذلك، فهي لا تعارض الأنظمة القائمة بل تعمل على ترقية أوضاع الشعوب. (1)

وحسب مشروع معاهدة معهد **القانون الدولي** لسنة 1950 تعرف الجمعيات الدولية على أنها " تجمع أشخاص أو جماعات بصفة خاصة ومستقلة، تقوم بنشاط دولي، وأهداف عامة وليس الغرض منه الربح ". (2)

ويؤكد هنري **ج–س شامرس Henry .G.S Chamcres** أنه حسب القانون الدولي كل المنظمات المشكلة من أشخاص طبيعيين مصنفين في خانة المنظمات غير الحكومية، حتى لو كانت تقوم بمهام حكومية معتبرة مثل الأنتربول (**INTERPOL**) فهو يقوم بمهام حكومية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (**CICR**) تعمل في إطار القانون الدولي، لكن كليهما منظمات غير حكومية مكونين من أشخاص طبيعيين الأشخاص الذين يشتركون في الهدف أو الوظيفة في حاجة إلى تكوين منظمات تمكنهم في الانتقاء والتحصيل على الاعتراف بشخصيتهم القانونية، هذه المنظمات يجب أن تشكل في إطار قوانين دولة معينة، أي دولة المقر. (3)

أما كتب القانون الدولي فترى أن المنظمة غير الحكومية أو الجمعية الدولية هي مؤسسة أنشأت بمبادرة خاصة أو مشتركة، في غياب أي اتفاق حكومي وتضم أشخاص ذوي صفة خاصة أو عامة، معنوية أو

1- C.M.Eya Nchama, op.cit, p. 55.
2- Mario Bettati, Pierre-marie Dupuy, **'Les ONG et le Droit International'**, (Paris: economica, 1986), p. 278.
3- Henry G.S. Chameres, **'Les Organisations Internationales'**, (Paris: Edition Pedone, 1991), pp. 60-65.

مادية من جنسيات مختلفة، وحتى تكون غير قومية وتستجيب لتعريف الجمعيات العالمية، يجب أن تعمل وفق هيئات تأخذ بعين الاعتبار عدة معايير : [1]

*التجمع في شكل انخراط مباشر لأشخاص ذوي صفة مادية أو معنوية من جنسيات مختلفة.

*كل المنخرطين يعتبرون متطوعين.

*أن لا تسعى إلى تحقيق الربح.

*أن يمتد نشاطها على الأقل إلى دولتين.

ويعرف **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** المنظمات غير الحكومية على "أنها منظمات دولية لم تنشأ من خلال اتفاق بين الحكومات، بما في ذلك المنظمات التي تقبل أعضاء معينين ومختارين من طرف سلطات حكوماتهم، شريطة أن لا يعرقل الأعضاء المنتمين لهذا الصنف، حرية التعبير داخل هذه المنظمة. " [2]

إن التعريف الذي جاء به المجلس الاقتصادي الاجتماعي يركز على علاقة المنظمات غير الحكومية بالدول من خلال تعيين الممثلين. وقد يعبر المعنى عن مضمون سلبي، يقرب هذه المنظمات من مفهوم منظمات ضد الحكومات **(anti-gouvermentales)**، لكن هذا التوجيه السلبي لا تتبعه أغلب المنظمات غير الحكومية. فحتى لو لم يتم منع مشاركة ممثلين عن الحكومات، تبقى صفة غير حكومية هي الخاصة الأساسية لهذه الهيئات أو المؤسسات، التي تعمل في إطار المبادرات الخاصة، وتفتح المجال أمام المشاركة المباشرة لأفراد وجماعات في ميادين مختلفة من الحياة الوطنية والدولية.

[1]- Patrik Daillier, Alain Pellet, **'Droit International Public'**, 6eme ed (Paris: ed: L.G.D.J, 1980), pp. 694-696.
[2]- Yves Beigder, **'Le rôle Internationale des Organisations non Gouvernementale'**, (Paris: Bruylant, 1993), p. 9.

وقد تبنى **المجلس الأوربي** التعريف الذي جاءت به المعاهدة الأوربية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية، والمعروفة باسم "اتفاقية **ستراسبورغ**" لسنة **1986** التي تعتبر المنظمة غير الحكومية، هي كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط التالية: (1)

*أن تكون قد أنشأت في دولة ما، وبالتالي تصبح خاضعة للقانون الداخلي لهذه الدولة، أي أنه حتى تبدأ المنظمة عملها، يتوجب عليها الحصول على موافقة الدولة التي يحتوي على مقرها حسب القوانين الداخلية لهذه الدولة، وتخضع بالتالي لسلطتها.

*أن يكون لها مقر متكيف ومتوافق مع مجتمع دولة ما، ومقرها الحقيقي على أرض هذه الدولة أو دولة أخرى.

*أن لا يكون هدفها العمل على تحقيق الربح أو الكسب، على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين.

ونلاحظ أن هذه التعريف قدم تحديدا أدق لمفهوم العمل على المستوى الدولي، ومن بين مميزاته، فكرة ارتباط هذه المنظمات بالدولة التي يتم فيها الإعلان عن إنشائها، من خلال قوانينها الداخلية التي تسمح بتكوين مثل هذه المؤسسات، فتصبح خاضعة لقوانين دولة المقر، علما أن الدول الأوربية إضافة للولايات المتحدة ودول متطورة أخرى، تحتوي على أكبر عدد من مقرات المنظمات غير الحكومية.

ولقد قدم البنك العالمي تعريفا اقتصاديا للمنظمات غير الحكومية الدولية حيث اعتبرها " منظمات خاصة تتبع نشاطات للحد من المعانات، تطوير مصالح الفقراء، حماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وأن تأخذ على عاتقها تنمية المجتمع ".(2)

---

[1] - Patrik Daillier, Alain Pellet .op.cit, p. 696.

[1]- الموقع الرسمي للبنك الدولي. http: //www.World bank-org.

تم تصفح الموقع يوم: 2011/11/21.

نلاحظ أن البنك العالمي عرفها على أساس تنوعها وحسب مجال عملها، فنشاطها تمحور حول ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالتربية، التعليم، الفن، السكن، البيئة الثقافة، المساعدة والحماية الاجتماعية، الدين، الصحة، المساعدة والحماية الاجتماعية والعمل النقابي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن مجموعات تطوعية أنشأت بمبادرة من طرف أشخاص ماديين أو معنويين، على مستوى محلي أي داخل الدولة أو على مستوى دولي فوق قومي **TRANSNATIONAL**[1]، خارج إطار كل اتفاق بين الحكومات، تمارس عملا دوليا خارج إطار الربح والكسب، وينصب اهتمامها على تعزيز وتقديم خدمات إلى الأفراد خارج إطار أعضائها، مع امتلاكها لمرتبة استشارية لدى منظمة دولية حكومية.

[1]- **فوق قومية**: هي تسمية للتضامن على المستوى الدولي، لكن تتحدى الظواهر الفوق قومية حدود الدول وتتخلص من مراقبتهم وسيادتهم. أما العلاقات الفوق قومية فتعبر عن علاقات اجتماعية التي تتعدى إطار الدول بصفة إرادية أو غير إرادية، وهي تساهم في إعادة تشكيل النظام العالمي.

المبحث الثالث: العناصر الهيكلية في تحليل للمنظمات غير الحكومية وتصنيفها.

إن تأكيد المنظمات غير الحكومية كفاعل دولي يستوجب البحث في مجموعة من المتغيرات، التي توضح المكانة التي تحتلها هذه المنظمات. بالإضافة إلى تحليل مختلف الرؤى النظرية التي تبحث في موضوع المنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق يحاول هذا المبحث تأكيد المكانة التي تحتلها المنظمات.

المطلب الأول: إختلاف الرؤى القانونية حول مكانة المنظمات غير الحكومية.

إن صفة لا حكومية المنظمات غير الحكومية جعلها غير معترف لها بالشخصية القانونية الدولية، وعدم الاعتراف لها بهذه الشخصية يجعلها لا تتمتع بأي نظام دولي مستقل، لكن هذا لا يمنع من اتصافها بصفة الدولية باعتبارها من المنظمات الدولية ولها أهداف ومساعي دولية،[1] كما أن عدم امتلاكها للشخصية القانونية الدولية لم يعرقلها من ممارسة أعمالها وفرض نشاطاتها في المؤتمرات الدولية، والضغط على صانعي ومساهمتها في تطوير العلاقات الدولية.

إن القواعد القانونية الدولية التي وضعتها وصاغتها الدول تهمل أو لا تعالج الظواهر والقوى التي تتعدى الإطار الوطني، ويعود هذا الإهمال إلى تخوف الدول من أن تصبح هذه القوى من الفواعل، التي من شأنها أن تنافس الحكومات في وضع قواعد دولية جديدة. ومن خلال التعاريف السابقة للمنظمات غير الحكومية نجد أنها تنشأ في ظل قانون دولة المقر من جهة، وتمارس نشاطا عبر وطني من جهة أخرى، وهذا ما يجعل طبيعتها القانونية مسألة معقدة ومتشابكة، ويرجع نضال المنظمات غير الحكومية من أجل الحصول على اعتراف في القانون الدولي إلى سنة 1910 في **بروكسل**، خلال المؤتمر العالمي للجمعيات غير الوطنية. و لم

[1] – سامي عبد الحميد، "**قانون المنظمات الدولية**"، (الإسكندرية: دار النشر العربية، 1969)، ص.223.

تكن هناك إجابة على هذا الطلب إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في شكل معاهدة **لاهاي** سنة 1956 حول الاعتراف بالشخصية القانونية للمؤسسات والجمعيات الدولية، ونفس الشيء قام به **مجلس أوربا** ومنظمة اتحاد الجمعيات الدولية سنة 1959، حيث كان من المقرر أن يعالج مسألة التسهيلات الضريبية.[1]

وبالرغم من الاقتراحات التي كانت تحث على إيجاد نظام دولي لهذه الفئة من المنظمات، حيث كانت هناك اقتراحات **فون باهر VON BAHR** سنة 1912، **باستيد BASTID** لمعهد القانون الدولي في 1980،[2] وأخرى من طرف معهد القانون الدولي (I.D.I) في عامي 1923 و 1950، إلا أنه لم تستطع الدول أن تصل إلى اتفاق أو معاهدة دولية تنظم بصفة عامة نشاطات المنظمات غير الحكومية، باستثناء اتفاقية **ستراسبورغ STRASBOURG** رقم 44 التي تنص على: " الاعتراف من طرف الدول المنتمين إلى المعاهدة بالقدرة القانونية المحصل عليها في دولة المقر للمنظمة غير الحكومية، دون استبعاد المصلحة العامة لكل دولة"[3]

وإن فهم النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية، يكون من خلال دراسة علاقتها بكل من منظمة الأمم المتحدة وكذلك الدول والمنظمات الدولية، وبناء على ذلك نجد ما يسمى بالنظام القانوني العام للمنظمات غير الحكومية حسب كل من الدول والمنظمات الدولية.[4]

أ) النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الداخلي :

إن المنظمات غير الحكومية لها مفهوم الشخصية القانونية حسب السلطة التشريعية للدولة، والمتعارف في كل التشريعات أنها شخص معنوي في الأنظمة القانونية الداخلية، لتمييزها عن الأشخاص الطبيعيين،

---

[1] - First Honduis, 'La Reconnaissance et la Protection des ONG en Droit International', **associations transnationales**, 2000, pp. 2-4.

[2] -M. Bettati. op.cit, p. 13.

[3] -Patrik Dailler, Alain Pellet, op.cit, p. 696.

[4] -التونسي بن عامر، **"قانون المجتمع الدولي المعاصر"**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994) ص-ص. 59-61.

كما يشير إلى ذلك الأستاذ **قالين** " الشخصية المعنوية هي حيلة من إبداع المشرع استعملها من أجل أن تحقق الوحدات التي لها هذا الوصف، الأهداف التي أنشأت من أجلها، والمحددة في العقد التأسيسي، وأن أهليتها محدودة بالاختصاصات "،[1] ويأتي هذا التعريف تدعيما للعنصرين التاليين: اتخاذ هذه الجمعيات إقليم دولة مقرها لها، أو تبقى وحدات متنقلة بين مختلف الدول، والاختيار الأول أعم، إقامة المقر الرئيسي يكون بعد إجراءات التسهيل الخاصة بالجمعيات، ويكون لها أهلية الجمعيات فتحقق أغراضها.[2]

إن الشخصية القانونية أداة للعلاقة بين الوحدات، تنشأ نظام قانوني قائم ومن ثم التصرف القانوني كإبرام العقود، التملك، التقاضي. وتبقى الدول الليبرالية الأكثر ملائمة لنشاطها نظرا لتشريعها الليبرالي،[3] فيعترف القانون الدولي الخاص الفرنسي والانجليزي بالشخصية المعنوية للجمعيات الأجنبية بقوة القانون، الذي أسماه الفقيه **رافل** "النظرية الدولية"، فبموجبه تكون الشخصية المعنوية في وضع مماثل للشخصية القانونية للأشخاص الطبيعيين، وبالتالي يجب الاعتراف بهذه الجمعيات ووجودها القانوني".[4]

وتجب الإشارة لبعض النقائص بخصوص خضوع المنظمات للقانون الدولي باعتبارها أشخاص معنوية داخلية، وهي على النحو الآتي: [5]

*خضوع المنظمات غير الحكومية للقانون الداخلي للدولة يقيدها بجنسية دولة المقر، فيتعذر عليها ممارسة نشاطاتها في دول أخرى إلا برخصة مسبقة، قد لا تتمكن من الحصول عليها بسبب العوائق البيروقراطية.

---

[1] - H. Patrik Glenn, **'La Capacité de La Personne en Droit International privé français et anglais'**, (Paris: ed Dalloz, 1975), p. 55.

[2] - المادة 05 من القانون الفرنسي الصادر في 1971/07/01 المتعلق بالجمعيات.

[3] - Jacques Ballaloud , **'Droit de L'homme et Organisation International'**, 2eme ed, (Paris: ed Montchrestien , , 2004) , p. 161.

[4]- H. Patrik Glenn, op.cit, p.53.

[5] - E.S.TEW, The Organizational World, in: **Associations Internationales**, N 12, 1960, p.733.

*خضوع المنظمات غير الحكومية للقانون الداخلي يفقدها الصفة الدولية، ويدمجها في قائمة الأشخاص المعنوية الداخلية.

*التشريعات الداخلية لها طابع بيئي، بمعنى أنها تتفاعل وتتكيف بشدة مع المعطيات المكانية إيديولوجيا، اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا، وعليه تتمتع السلطة التشريعية بحرية في تعديل القوانين حتى تتلاءم مع الأوضاع المستجدة. فيشوبها عيب انعدام الثبات والتحديد، وهذا ما قد يؤثر على نشاطات المنظمات غير الحكومية ويجعلها في وضع غير مستقر.

*موظفي المنظمات غير الحكومية لا يستفيدوا من الحصانات والحماية القانونية الممنوحة للموظفين الدوليين، فيدفعهم هذا الوضع إلى إهمال وظائفهم، لذا توظف المنظمات غير الحكومية أشخاصا مناضلين مؤيدين لمساعيها.

في المقابل توجد طائفة من المنظمات تدعى " الجمعيات المتنقلة " وهي هيئات تغير مقرها باستمرار كلما تغير رئيسها مثل: المجلس الدولي للنساء، وقد تعمل بنظام تعاقب المقرات في فترات دورية محددة، أو تتخذ مقرات في عدة دول، وترفض هذه المنظمات الخضوع إلى القوانين الداخلية لأنها تخشى أن تفقد صفتها الدولية، وبالتالي لا تستفيد من حماية الدولة ولا تتمتع بمركز قانوني.[1]

رغم هذه النقائص التي تحدثنا عنها فإن بعض الدول الغربية تمنح بعض التسهيلات القانونية لهذه المنظمات، في فرنسا مثلا في التعديلات التي أدخلت سنة 1981-1982 (قانون 09 ديسمبر 1981) ألحت على ضرورة الموافقة المسبقة بالنسبة للجمعيات الغير وطنية، أما القانون البلجيكي الصادر في 25 أكتوبر 1919 فيمنح لهم تسهيلات فيما يخص احتياجاتهم الخاصة مثل التسهيلات الضريبية، وقد استفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر **(CICR)** من وضعية قانونية أكثر قوة ووضوح، في علاقتها مع الدول

[1]- Borco Stosic, op cit, p. 59.

والمنظمات الدولية نتيجة احترام هذه الأخيرة للمهمة التي تقوم بها اللجنة، مما يخول للجنة حق ربط اتفاقيات مع الدول.[1]

ورغم هذه التسهيلات تبقى المنظمات غير الحكومية تخضع للتشريعات الوطنية، التي تملك الدولة الحرية الكاملة في تعديلها أو تغييرها، فالمنظمات غير الحكومية تضمن مهمة التعاون الدولي في إطار القانون الوطني، حيث تعتبر الجمعية خاضعة للقانون الخاص مسجلة في المنظومة القانونية لدولة المقر.

ب) النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي:

تختلف نظرة كل من الدول والمنظمات الدولية الحكومية حول النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية، كل واحدة حسب علاقتها بها. وهذا رغم الجهود الدولية من أجل إدماجها ضمن أشخاص القانون الدولي، ونشير في هذه النقطة أن الدول اتخذت موقفا سلبيا من هذه المسألة، أما المنظمات الدولية ذات الطابع الحكومي تعترف ضمنيا بالنظام القانوني للمنظمات غير الحكومية لكنها تتخذ موقفا حذرا.

***موقف الدول:** إن أغلب الدول تعارض أن تكون للمنظمات غير الحكومية شخصية قانونية دولية، لأنها حسب –الدول– هيئات تنشأ بموجب مبادرات خاصة لا تكتسي طابعا حكوميا، ومعظم الدول ترفض مثل هذه التنظيمات التي لا يمكن أن تكون عضوا فيها بصفتها صاحبة سلطة وسيادة، وقد تعتبرها هيئات مناهضة للحكومة. وفي هذا النطاق تعتبر المنظمات غير الحكومية منظمات ذات نشاطات وأهداف دولية، لكنها لا تمارس اختصاصات دولية، ولا تمتد إليها قواعد التنظيم الدولي، لذلك ليس ثمة أساس

[1] - Christian Dominice, 'l'ordre juridique international entre tradition et innovation', **Recuel d'études**, 1er ed, puf, 1998, p. 91.

لاعتبارها من الأشخاص الدولية، وإنما تقف على الحدود المشتركة بين وحدات المجتمع المحلي ووحدات المجتمع الدولي، وتتفاعل مع كليهما.[1]

كما أن مسألة الاختصاص الدولي والنشأة وسير أية منظمة تتولى تنظيمها قواعد القانون الدولي، حين تكتسب ذلك المركز مع بقاء علاقات تعاون مع الدول، رغم عدم الاعتراف بها صراحة من خلال الشخصية القانونية الدولية، وتفضل إبقاءها في قواعد القانون الدولي الخاص، ويستثنى من هذه القاعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[2]

***موقف المنظمات الدولية:** إن المنظمات الدولية الحكومية العالمية منها والإقليمية، تعترف بوجود المنظمات غير الحكومية من خلال النصوص والقرارات، وتعتبر **المادة 71** من ميثاق الأمم المتحدة أهم نص يعالج هذا الموضوع إذ جاء فيه " للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية، التي تعنى بالمسائل الداخلية في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما قد يجري إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية، وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن".[3]

أما **المادة 12** من نظام منظمة العمل الدولية فتنص على أنه "لا يجوز لمنظمة العمل الدولية أن تأخذ كافة الإجراءات اللازمة وحسب ما تراه مناسبا من استشارة المنظمات غير الحكومية ".[4] وهكذا نرى أن

---

[1]- محمد كامل ياقوت، "**الشخصية القانونية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية**"، (القاهرة: عالم الكتب، 1970)، ص. 739.

[2]- Isaac Paenson , **'Manuel of the Terminology of Public International law'**, (Brussels: ed Bruylant , 1999), p. 88.

[3] – المادة 71 من ميثاق المم المتحدة.

[4] – التونسي بن عامر، مرجع سابق، ص-ص170 – 171.

ميثاق الأمم المتحدة المؤرخ في 26 حزيران 1945 يعطي المنظمات غير الحكومية حق المواطنة. [1] لكن بالنسبة لنظام المنظمات غير الحكومية فيبقى تحديده، للمنظمات الفرعية أو المتخصصة أين تكون المنظمات غير الحكومية ممثلة. [2]

لقد تجلت أولى الجهود في الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية في إطار التعاون الدولي بمنحها مركز استشاريا، واشتراك ممثليها في أغلب المؤتمرات الدولية. كما تجسدت بمنحها تسهيلات إدارية وبعض الامتيازات أدرجت في بنود اتفاقيات المقر المبرمة بين المنظمات الدولية ودولة المقر، فقد جاء في الفرع (11) من اتفاقية المقر المبرمة بين منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ضرورة منح تسهيلات لأعضاء المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى الأمم المتحدة، كتسهيل دخولهم إلى أقاليم الدول أين تعقد اجتماعات المنظمة، ونفس الأحكام تضمنتها المادة (05) من اتفاقية المقر بين مجلس أوربا وفرنسا، والمادة (09) من اتفاقية المقر بين منظمة **اليونسكو** وفرنسا، والفرع (22) من اتفاقية المقر يبين منظمة التغذية و الزراعة وإيطاليا.[3]

بحيث أن دول المقرات لا تعرقل النشاطات والتنقلات وتسهل الإجراءات (كمنح التأشيرة، عدم إخضاعهم لقانون الهجرة)، وتمنع طردهم إلا بمبررات، بتشاور وزير خارجية الدولة المعنية مع مدير المنظمة قبل أن يتخذ القرار. وتبقى أهم الجهود المسجلة على مستوى مجلس أوربا، فبتاريخ 1985/10/24 اعتمدت لجنة الوزراء الاتفاقية الأوربية حول الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1991.[4]

---

[1] – ادمون جوق، مرجع سابق، ص.98.

[2] - Patrik Dailler, Alain Pellet, op.cit, p. 696.

[3]- George Phillip Speeckeart, **'Les Racines Nationales de la Coopération Internationales'**, (Paris: ed L G D J, 1965), p. 378.

[4]- Yves Beugbeder, op.cit, p. 17.

من خلال ما سبق يمكن القول بوجود علاقة قوية بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية، تهدف هذه العلاقة إلى وضع الوثائق التي تصدرها المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل الاستفادة منها من طرف المنظمات الدولية الحكومية ، وفي نفس الوقت تمكين المنظمات غير الحكومية، والتي تمثل شرائح هامة من الرأي من أن تعبر عن وجهات نظر أعضائها.

ج) علاقة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة:

تعتبر المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة أكبر دليل على الاعتراف بهذه المنظمات غير الحكومية، رغم أن المبدأ المعمول به هو أن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك الشخصية القانونية الدولية، لكن الاعتراف بها دوليا كمنظمات فاعلة يكفي لكي تخطو في المستقبل حتى تنال الشخصية القانونية الدولية، حيث تنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة: " للمجلس الاقتصادي الاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعي بالمسائل الداخلية في اختصاصه. "[1] وكذلك المادة 12 من نظام منظمة العمل الدولية، "التي تقضي بأنه للمنظمة أن تستشير المنظمات غير الحكومية في أعمالها في إطار سلطة تقديرية، وهو ما عبر عنه نص المادة بالقول: " لمنظمة العمل الدولية... وحسب ما تراه مناسبا "[2]

كما أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في 1971، لأكبر دليل على المركز الدولي الثقيل الذي تحتله هذه المنظمات غير الحكومية بالرغم من عدم اكتسابها للصفة القانونية الدولية، وعقد المنظمات غير الحكومية لاجتماع **بانكوك** المتضمن لأفكار واقتراحات عديدة، تمهيدا للمؤتمر الحكومي الدولي الآسيوي لحقوق الإنسان لسنة 1993. [3]

[1] - المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] - القانون الأساسي لمنظمة العمل الدولية، المادة 12 من نظام منظمة العمل الدولية.

[3] - مجلة المرصد الوطني لحقوق الإنسان، (فيينا: جوان 1993)، ص. 14.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية لها علاقة وطيدة بشؤون الإعلام وإدارتها في الأمم المتحدة، حيث يتولى قسم المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة شؤون الإعلام بمقر الأمم المتحدة، مهمة الاتصال بين الإدارة والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بشؤون الإعلام. وتقوم هذه المنظمات بتزويد أعضائها بالمعلومات عن الأمم المتحدة، فتنشر بهذا المعارف من المنظمة وتؤمن لها الدعم على الصعيد الشعبي، ويرتبط بإدارة شؤون الإعلام حاليا قرابة 16 منظمة غير حكومية في جميع مناطق العالم. [1]

كما تقوم أجهزة المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الإعلام في منظمة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة والتشجيع الفعالين لخدمات الإعلام والمؤسسات التعليمية، وشتى الهيئات الحكومية وغير الحكومية الأخرى المهتمة بنشر المعلومات عن الأمم المتحدة، ولهذا ينبغي على الإدارة أن تعمل على تزويد الحاضرين بمعلومات، وتتيح لهم استخدام ما لديها من منشورات. [2]

وهناك مجموعة من المعايير اللازمة لقبول عضوية المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الإعلام من بينها: [3]

* مشاطرة المثل العليا المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

* أن يقتصر عملها على أساس غير مربح.

* أن يكون لديها اهتمام واضح بقضايا الأمم المتحدة.

*أن يكون لديها الالتزام والقدرة على إدارة برامج عالمية فعالة، تتعلق بأنشطة الأمم المتحدة، عن طريق نشر وسائل إخبارية ونشرات إعلامية، فضلا عن تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل، والموائد المستديرة، وحشد تعاون وسائل الإعلام.

---

[1] – المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون الإعلام على الموقع: http//www.un-ong/ Arabic/brochar/htm.com
تم تصفح الموقع يوم: 2011/12/12.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid.

ومن الواجب على المنظمات غير الحكومية أن تتوفر فيها المعايير اللازمة لقبول عضويتها، في هيئة الأمم المتحدة لإدارة شؤون الإعلام، وبعد ذلك تقوم ببعض الإجراءات الضرورية لعضويتها، ومن بين هذه الإجراءات إرسال كتاب رسمي من مقرها إلى رئيس قسم المنظمات غير الحكومية المكلف بإدارة شؤون الإعلام، تعرب فيه عن اهتماماتها بالانضمام في إدارة شؤون الإعلام، وينبغي ذكر الأسباب التي جعلتها تطلب هذا الانضمام. إضافة إلى نبذة عن برامجها الإعلامية، وينبغي أن يرفق هذا الكتاب بستة عينات على الأقل من المواد الإعلامية التي أنتجتها المنظمة. [1]

المطلب الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية كمعيار يحدد دورها.

إن محاولة البحث عن أنواع المنظمات غير الحكومية وأصنافها يعتبر موضوع متشابك ومتنوع، ومحاولة حصر هذه الظاهرة صعب جدا، لكثرة العدد وتنوع مجالات العمل والأهداف. وإن التصنيف المبدئي والبسيط للمنظمات غير الحكومية، هو ذلك الذي نأخذ فيه بعين الاعتبار مجال اهتمام وميدان عمل المنظمة، ويكون ذلك بإضافة صفة متعلقة بذلك إلى التسمية " منظمة غير حكومية "، منظمة إنسانية، دينية، علمية، اقتصادية، رياضية، سياسية، إعلامية.

وسوف نقوم بتصنيف المنظمات غير الحكومية في بحثنا هذا وفق إطارين: الإطار **البنيوي**، الإطار **الوظيفي** (العملي).

1) الإطار البنيوي: تصنف المنظمات غير الحكومية وفق معايير مختلفة هي:

*المكان الذي تم فيه إنشاء المنظمة. *حجم وقوة المنظمة. *قدم وحداثة المنظمة.

***المعيار الجغرافي:** وتنقسم إلى:

[1]- الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، "**القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية**"، (لندن، 1995)، ص ص. 10-15.

أ) **المنظمات المنشأة في الشمال:** إن هذه المنظمات غير الحكومية متشبعة بأفكار الديمقراطية والحريات وبعملها على المستوى الدولي، ترى أنه من غير المعقول أن تطبق دول العالم الثالث هذه المبادئ، وبالتالي تنتهج كل الوسائل لإعلام الرأي العام بممارسات حكومات دول الجنوب، وتعمل هذه المنظمات على القيام بحملات تحسيسية ضد التجاوزات التي تراها في الدول، والعمل على محاولة التغيير داخل هذه الدول التي ورثت نظاما سياسيا قام بالثورات والانقلابات، وبالتالي تتميز بالقهر والقمع ضد شعوبها، وعدم وجود تداول سلمي على السلطة. ما جعل المنظمات غير الحكومية في الدول الغربية تشير إلى هذه النقاط، وترفض هذه المنظمات التقييم الذي يأتي من طرف شركاءها من دول العالم الثالث، كما تتميز بالسر الذي يحيط بطريقة اتخاذها للقرارات. [1] وفي هذا الصدد نشير إلى وجود نوعين من المنظمات غير الحكومية المنشأة في الدول الغربية، حيث أن هناك منظمات غير حكومية أنجلوساكسونية، وأخرى ناطقة بالفرنسية.

والسبب الثاني في التفريق بين المنظمات الأنجلوساكسونية، والمنظمات الناطقة باللغة بالفرنسية، أن الأولى تعمل على تقديم المساعدات في الظروف الإستعجالية في الدول التي تعمل فيها مثل ما تقوم به **CARE INTERNATIONL**، أو تولد برامج مساعدة من أجل التنمية من خلال التدخلات الاستعجالية لمنظمة **THE SAVE CHILDREN** مثلا،[2] حيث تعمل هذه المنظمات على الربط بين المساعدات التي تقدمها، ومعالجة الأضرار التي أدت إليها، بينما تعمل الثانية " المنظمات غير الحكومية الفرنسية " على التدخل في الحالات الاستعجالية فقط حتى يتم إصلاح الأضرار الآلية.

ب) **المنظمات المنشأة في دول الجنوب:** وهي تلك المنظمات التي تهدف لنشر أفكارها المتعلقة بتصورها الخاص بها أو بمجتمعاتها، فيما يتعلق بحقوق الإنسان على وجه الخصوص، وتندد بالأعمال والتقارير التي تصدرها مثيلاتها من الدول الغربية، لأنها ترى فيها تجسيد الرغبات وطموحات الدول الغربية،

1- Jacques Ballaloud, op.cit, p. 134.
2- Jacques Bowrinet, **'Aide humanitaire international'**, (Paris: economica, 1996), p. 163.

كما تعتبر نفسها منظمات احتجاجية منددة بالأوضاع المتدهورة التي تعرفها دولها والمجتمع الدولي. وإن هذه المنظمات تعاني من عدة مشاكل من بينها الصعوبات المالية التي تشكل عائقا كبيرا مثل: الاشتراكات الضعيفة، الهبات النادرة، الدعم الحكومي محدود بسبب تجاهل السلطات الوطنية لها، والريبة السياسية تجاه المنظمات غير الحكومية، حيث تفسر الانتشار للمنظمات على أنه أقل احتراما للسيادة الوطنية لدول الجنوب. (1)

ولهذا يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية ظاهرة أوروبية شمال أمريكية، ومع هذا فقد ساهمت في فك العزلة عن الكثير من البلدان وخصوصا الإفريقية منها، وتعتبر هذه المنظمات عامل ضغط وتحفيز للكثير من الأنظمة السياسية للتحرك في صالح الكثير من الفئات من شعوبها، وهي أيضا تمثل في آسيا الشكل الوحيد لهيئات النشاط في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان.

***معيار القوة والحجم:** كما هو الحال بالنسبة للدول في اختلاف أحجامها، تختلف المنظمات غير الحكومية أيضا، و يزداد الحجم أو ينقص بحسب عدد المنخرطين، وامتداد رقعة النشاط، ويصنفها **مارسل ميرل** من حيث الحجم إلى عملاقة و صغيرة، فالأولى مثل المنظمات النقابية العمالية، الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، ويقابلها منظمات دولية غير حكومية لا تضم أكثر من عدة مئات أو عشرات الأعضاء، إلا أنه لا يمكن الربط بين الفعالية وكبر الحجم. ويمكن تقسيم المنظمات من حيث القوة والحجم إلى:(2)

أ) **المنظمات غير الحكومية القوية:** لأن موقعها من العلاقات الدولية ليس محدودا، وهي تتكون من عدد كبير من المنخرطين الذي يتجاوز الملايين، بنيتها وهيكلها معقد، وتمويلها كبير جدا. وتهتم هذه

---

[1] - Charvin. R et Al hamdi.O, **Les Ong instrument de Neo-libéralisme ou Alternative Populaire. les cahiers Noord-Sud**, (Maroc: la fondation de l édition et la création), p.16.
[2]-Marcel. Merle, op.cit, p. 391.

المنظمات بميادين مختلفة، منها البيئة وحقوق الإنسان والشفافية، وتمتلك مرتبة استشارية [1] لدى المنظمات الدولية، لكنها تنتقدها في بعض الأحيان لغياب ديمقراطية في اتخاذ القرارات، حيث تنفرد بهذه العملية ولا تشركها فيها مما يؤثر سلبا على عملية التعاون بينهما، وكذلك اهتمام المنظمات الدولية بالجانب البيروقراطي أكثر.

ب) المنظمات غير الحكومية البسيطة: إن هذه التسمية مردها الموقع الذي تحتله في العلاقات الدولية، والذي هو محدود جدا إن لم نقل منعدما، أما بساطتها فترجع لكونها منظمات محدودة جدا من حيث عدد المنخرطين الذين لا يتجاوز بضع عشرات أو المئات، بنيتها وهيكلتها أيضا بسيطة جدا، أما عن تمويلها فهو بسيط أيضا.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أنه عادة ما تهتم هذه المنظمات بميدان محصور، مثل حماية فصيلة من الحيوانات على وشك الانقراض الموجودة في منطقة واحدة من العالم، أو مساعدة جماعة سكانية تحتاج إلى غذاء ودواء. وفي غالب الأحيان لا تمتلك هذه المنظمات مرتبة استشارية لدى المنظمات الدولية، حتى أن بعض القوانين الوطنية تسميها بـــ " الجمعية " بدل منظمة غير حكومية، حتى لو كان عملها يتعدى حدود دولة المقر التابعة لها.

[1]- تمنح **المرتبة الاستشارية** للمنظمات غير الحكومية الحق في إبداء رأيها في مختلف القضايا المطروحة، وبإمكان المنظمات غير الحكومية العمل على تحويل النقاشات نحو قضايا معينة من خلال ما تقوم بإعداده من تقارير ميدانية.

المبحث الرابع: استراتيجيات تأكيد المنظمات غير الحكومية كقوة عبر وطنية.

إن تبيان دور المنظمات غير الحكومية كفاعل له تأثير على الصعيد العالمي، يستوجب البحث في مراحل تكوين هذه المنظمات بالإضافة إلى طريقة تسييرها، وأيضا الشكل الذي تتخذه وظائفها. ويحاول هذا المبحث توضيح العناصر السالفة الذكر.

المطلب الأول: البنية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.

إن للمنظمات غير الحكومية دور كبير في اختيار متطوعيها وموظفيها، لأن العمل الإنساني ليس ثمار المحاولات الفردية للمترشحين فقط، وهناك ثلاث محاور تتبعها المنظمات غير الحكومية في هذه العملية وهي:[1]

*تقوم المنظمات غير الحكومية بإعداد برامج تربص لتحضير المتطوعين في الخارج، كما تقوم بدورات خاصة لبعض المهن الطبية (التغذية، الصحة العمومية)، وإن الهدف من هذا التأطير هو التحكم في الموارد البشرية الدائمة والمرحلية (المتطوعين) كما هو الحال بالنسبة لمستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذا قامت مثلا منذ 1990 منظمة " أطباء بلا حدود " بوضع شبكة للمهن.

*تعمل المنظمات غير الحكومية على الاهتمام بالعاملين الذين أعطوا نتائج مرضية في الميدان، وإن الهدف من وراء توعية العاملين أو المتطوعين هو الحد من نزيف الموارد البشرية التي حصلت ميدانيا على التجربة، لأسباب اقتصادية ومالية، فهذا النوع من التريف يمكنه أن يعطي صورة سلبية للمنظمة.

[1]- Johanna Simeant, 'Les Militants des ONG Humanitaires', Regard sur **L'actualité** N°225, Novembre 1999, p. 24.

*تعمل المنظمات غير الحكومية على انتقاء المترشحين للتطوع في الخارج، حيث يتدخل هنا مختصون في علم النفس ومكلفون بالموارد البشرية، لمعرفة الكفاءة التقنية واللغوية للمترشحين وقدراتهم على تحمل الأعباء في إطار مهمتهم. وعادة ما يتم اختيار أصحاب الخبرة، لكن الخطر يكمن في أن هذا الانتقاء يؤدي في بعض الأحيان إلى تجنيد مرتزقة العمل الإنساني، الذين يصبون إلى تحقيق مشاريعهم الشخصية دون الاهتمام بمكان العمل.

إن المنظمات غير الحكومية تتنافس فيما بينها، وذلك خلال عملية انتقاء المترشحين الأكفاء، إلا أنها ملزمة بالأخذ بعين الاعتبار ما يمليه عليها ممولوها، فعادة ما يتدخل هؤلاء لفرض عقود تمويل لها صلة مع المستخدمين المجندين، ومشاريع للتدخل أو اقتراح تقنية متزايدة. [1] ويعتبر بعض الشبان المتطوعين أن مباشرة العمل الإنساني ما هو إلا وسيلة للقفز إلى مهن، كالوظائف الدائمة داخل المنظمات غير الحكومية، أو داخل إحدى المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أو منظمات جهوية، لكن إعادة التأهيل ليست بديهية وتبقى تطرح من جديد لكثرة المترشحين وقلة الوظائف الشاغرة في هذه المنظمات، مما يؤدي غالبا إلى قبول المترشح لكل شروط موظفيه. [2]

أما فيما يتعلق بشروط الانخراط للتوظيف أو التطوع في المنظمات غير الحكومية فهي غير واضحة، ماعدا المؤهلات الثقافية والشهادات التي تنشر، وإن هذا راجع لأسباب خاصة بمهمة المنظمات التي يشترطها العمل الإنساني، والتي لا نجدها إلا عند أفراد مروا بظروف معيشية معينة أو ترعرعوا في أوساط

[1]- Philippe le. Prester, **Ecopolitique Internationale**, (Canada: Editions Universitaires, 1997), p. 130.

[2] -Nicolas Guilhot, 'Les Institutions Financières Sous le Feu de la Critique': d une vérité a l'autre, Les Politiques de la Banque Mondiale, **le monde diplomatique**, 2000, p. 20.

أثرت على حياتهم، وتركت فيهم ما لا يمكننا أن نجده عند الناس الذين تربوا في أوساط عادية. وهذا راجع إلى: [1]

* نسبة لا يستهان بها من المتطوعين قد تم تجنيدهم من قبل أو عرفوا سفرات كثيرة كمن ولدوا بالخارج، وسافروا خلال طفولتهم، أو لديهم معمرون قدامى في الوسط العائلي.

* البعض منهم كانت لهم تربية دينية، كاثوليكية خاصة، وتجربة في الحياة الجمعوية ومشاكل عائلية، ويقول البعض منهم أنهم مروا بأزمة دينية حادة في مراهقتهم أو داخل الوسط العائلي الملحد، ونذكر من هؤلاء جماعة **الثمان والستون** [2] والبعض ينحدرون من عائلات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالميدان الطبي.

* المتطوعون الذين لا ينتمون إلى السلك الطبي، لهم مؤهلات مرتبطة بالمؤسسات والقطاع الخاص، ونسبة هامة من هؤلاء المناضلين عاشوا مرحلة صعبة في طفولتهم ومراهقتهم، وتعرضوا لصدمات نفسية أو عائلية، والتي جعلتهم يتدبرون أمورهم منذ الصغر، وهذا لا يعني أن المرشحين للتطوع بالخارج يريدون الهروب من مشاكلهم، لكن الأغلبية منهم يسعون إلى تحقيق مشاريع إنسانية كانوا يحملون بها.

*حوالي نصف متطوعي المنظمات غير الحكومية الذين يباشرون عملهم مع منظمات مثل " أطباء بلا حدود " و " أطباء العالم " مروا على الحياة الكشفية، وكانت لهم تجربة في إطار الحياة الجمعوية كمنشطين.

* الكثير منهم مروا على المؤسسات ذات الطابع الانضباطي مثل: ثكنات الجيش، الكنائس، داخليات المدارس الطائفية. ولقد لوحظ لدى بعض المتطوعين، خاصة منهم الذكور الذين ينحدرون من آباء

[1] - Johanna Simeant, op.cit, p. 20.
[2] -Ignacio Ramonet, 'Ingérence et Souveraineté', **Géopolitique**, N 68, janvier 2000, p. 53.

عسكريين أو معمرين، أنهم يميلون للنزاعات العسكرية، أو يفسرون أي أزمة على أنها حرب أهلية داخلية، ومحاولين تبرير تدخلهم في شؤون دولة ما. (1)

* البطالين حيث أن هذه التركيبة من المجتمع هي الأكثر سهولة للاصطياد، لوجودها على هامش المجتمع لعدة أسباب، فالملل والشعور بالتهميش يساعدان كثيرا في دفع هذه الفئة من المجتمع إلى التسليم والانخراط في العمل الإنساني، ومن ثم قبول الاحتراف داخل هذه المنظمات. و لم تقتصر المنظمات على هذا النوع من المناضلين بل تشمل أبناء وبنات الأثرياء الذين ملوا من وسطهم المعيشي.

كخلاصة لما سبق يمكن التأكيد أن المنظمات غير الحكومية تجمع بين عدة فئات من المجتمعات، حيث تتعايش بنات من عائلات ثرية محترمة وكاثوليكية والتي تتحول إلى ممرضات، وشباب من عائلات متوسطة من المهاجرين، يتحولون عادة إلى دعم فئات معينة. ومن هنا فإن المنظمات غير الحكومية تعمل على نشر قيم وأفكار معينة، كما تعمل على القيام بمهام تعتبرها ضرورية للحفاظ على مكتسبات سابقة.

أسباب العمل الإنساني:

انطلاقا من طبيعة عملهم والسوابق النضالية أو تطبيقا لأوامر، يسعى الإنسانيون في أغلب الأحيان إلى إنذار الرأي العام حول الظروف الإنسانية المعيشية أو حالات انتهاكات حقوق الإنسان في دولة ما، والتي يسعون إلى التدخل فيها. وفي هذا السياق، يقول **جان كريستوف روفان JEAN –CHRISTOPHE RUFIN** " إن الخيار بالنسبة للإنسانيين كان القيام بالضجة وعدم السكوت عن انتهاك حقوق الإنسان ".(2)

وإن الخلط بين العمل الإنساني والعمل السياسي للمنخرطين، يظهر وكأنه تطبيق للقدرات السياسية في مجال اختصاصهم الطبي، ميدان يمكن استعماله كورقة ضغط على الحكومات المتهمة بانتهاك حقوق

[1]- Johanna Simeant, op.cit, p. 20.
[2] -Jean-Christophe Rufin, **'Le Piège Humanitaire'**, (Paris: ed Hachette, 1993), p. 66.

الإنسان. وإن هذا الاختيار يرجع إلى الملل أو الرفض للنظام الطبي القائم، الشيء الذي أدى بهم إلى المغامرة مع اختيارهم النشاط الذي يسمح بموجبة إلقاء الخطب في الفضاء العمومي باسم التزاماتهم المهنية، ويمكن القول انه على عكس القطاعات الأخرى، فإن الدخول في العمل الإنساني يشبه نوعا ما ظاهرة إعادة الترتيب الاجتماعي، بسبب الغموض الذي يحيط بأوساط العمل الإنساني، والذي لا يفصح عن أبعاد بعض المسارات الفردية و العائلية. (1)

إن الحديث عن تكوين المنظمات غير الحكومية يجرنا إلى الحديث عن بنيتها، حيث تتكون هذه الأخير من هيئات تختلف باختلاف الأغراض التي أنشأت من أجلها، وحجم التمويل المخصص لضمان استمراريتها، وتتميز المنظمات غير الحكومية بتشكيلة داخلية مزدوجة، فتوجد من جهة التركيبة البشرية، ومن جهة ثانية الهياكل الإدارية اللازمة لحسن سير الأعمال.

فيما يتعلق **بالبنية العضوية** فتعتمد المنظمات غير الحكومية على الجهد البشري، باعتباره العنصر المحرك في التأثير على الرأي العام الدولي، وفي تحقيق أهدافها وتعزيز مشاركتها في المحافل الدولية. لكن لا توجد معايير ثابتة لتصنيف البنية العضوية نظرا لتنوع مجالات عملها، فتوجد منظمات مفتوحة العضوية للأشخاص الطبيعيين دون سواهم، وهي تمثل الصورة البدائية التي ظهرت عليها المنظمات غير الحكومية. وهناك منظمات مفتوحة العضوية للجمعيات فقط، وتعتبر فئة ثانية من المنظمات، وتتضمن هذه التركيبة جمعيتين أو أكثر، توحد جهودها من أجل تفعيل دورها على الصعيد الدولي، ومثالها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان. أما النوع الثالث والأخير فهي منظمات مفتوحة العضوية

[1]- ibid, p.66.

للأشخاص الطبيعية في آن واحد، ظهرت مع تطور العلاقات الدولية وأصبحت تشكل الصورة الأكثر انتشارا. [1]

إن الفئات السابقة التي ذكرناها لا تحافظ دائما على وضعها، بل يحدث أن تتجمع عدة منظمات غير حكومية، على المستوى الدولي في شكل اتحادات، وقد نتخذ صورا أخرى من التنسيق والتعاون، وتبقى المنظمات المندمجة في هذا الاتحاد تحافظ على ذاتيتها واستقلاليتها.

أما فيما يخص **البنية التنظيمية** للمنظمات غير الحكومية، فهي تتكون من عدة أجهزة معدة لمهام الإدارة والتسيير، وفقا لمبدأ التخصص وتقسيم العمل لكنها تختلف من منظمة لأخرى تبعا لحجم النشاط والتمويل، لكن هناك أجهزة مشتركة بين أغلب المنظمات حصرها أحد الباحثين فيما يلي: [2]

* **الجمعية العامة:** وهي الجهاز الرئيسي للمنظمة، وتتشكل عادة من كل الأعضاء، وأحيانا يحدد القانون الأساسي عدد ممثلي المجموعات الوطنية المسموح لهم بالعضوية طبقا لمعايير محددة، ويبين التوجهات الكبرى للسياسة العامة للمنظمة، وتعتمد الجمعية العامة النظام الداخلي للمنظمة، وتختار أجهزة هذه الأخيرة وتبين صلاحيتها وتفحص قراراتها، ولها سلطات واسعة بما فيها سلطة تغيير القانون الأساسي. وتعقد الجمعية العامة دوراتها العادية في فترات منتظمة، أو استثنائيا إذا اقتضى قانونها الأساسي ضرورة الاجتماع وتعقد نظام التصويت بالأغلبية.

* **الجهاز التنفيذي:** يوجد على مستوى المنظمات الكبرى مجلس يتمتع بسلطات واسعة، بما فيها سلطة الرقابة على أنشطة المنظمة، وهو الإطار الحقيقي لمشاركة ممثلي الفروع الوطنية في أشغالها، كما يتولى تنفيذ قرارات المنظمة ويمارس بعض صلاحيات الجمعية العامة في الفترة الممتدة ما بين دورتيها وينعقد في دورة

1 - Broco Stosic, op.cit, p. 115.

2 - Geneviére Bockstael. 'La Structure des Organisations Internationales non Gouvernementales in Associations Internationales', **le monde diplomatique**, 1958, N 4, p.251. et N5, p.308.

عادية مرة أو مرتين سنويا تبعا لحجم النشاطات المنجزة، وقد يجتمع في دورة استثنائية إذا دعت الضرورية إلى ذلك.

* **رئيس المنظمة:** ويعتبر ممثل المنظمة، وينتخب من طرف الجمعية العامة بناء على مواصفات شخصية ومهنية، يترأس كل الاجتماعات التي يقررها القانون الأساسي، وترتبط مهامه بطابع المنظمة. وحددت مدة الرئاسة بالفترة الممتدة ما بين انعقاد دورتي الجمعية العامة، وهي قابلة للتجديد مرتين إلى ثلاث مرات لضمان حسن سير أجهزة المنظمة.

* **أمين الخزينة:** ينتخب هذا الأخير من طرف الجمعية العامة أو المجلس أو اللجنة التنفيذية، حسب الحالة لفترة يحددها القانون الأساسي. يتولى المهام المالية، حيث يقوم بانجاز الميزانية السنوية للمنظمة، ويعد دراسات مالية دقيقة من أجل ترشيد استعمال وإنفاق الموارد المالية، ويتولى إعداد القرارات المتعلقة بتنفيذ الميزانية ثم يعرضها على الجمعية العامة للمصادقة عليها، ويقوم بصورة احتياطية بإعداد دراسات لتحضير تقديرات الميزانية لمواجهة الحالات الطارئة أو الاستعجالية.

* **الأجهزة الفرعية:** وتعتبر أجهزة مكلفة بالمهام التقنية، وتتولى جمع ودراسة المعلومات التقنية الضرورية لإعداد المشاريع والبرامج التي تعتمدها أجهزة المنظمة في فترة لاحقة، وتتخذ عدة أشكال فقد تكون عبارة عن لجان للدراسات أو مجموعات عمل وغير ذلك، وتعين الجمعية العامة هذه الأجهزة وتحدد اختصاصاتها، مدة و طبيعة المهام المراد انجازها وشكل التقارير التي ينبغي تقديمها عند نهاية المهمة أو أثناء تنفيذها، كما توجد أجهزة فنية تساهم في الكشف عن الأبعاد الخطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان، ومثالها المجموعات الطبية المكلفة بالمتابعة الطبية والنفسية للضحايا، والمراكز المتخصصة كمركز استقلالية القضاة والمحامين التابع للجنة الدولية للقانونيين. [1]

[1] - Mona A.Rishmawi, **'Attacks on justice'**, (Genève, 1995), p. 316.

إن الحديث عن هياكل المنظمات غير الحكومية، يجرنا إلى الحديث عن تمويلها، حيث يعتبر التمويل من أهم اهتمامات العديد من المنظمات غير الحكومية من أجل القيام بأعمالها في الميادين التي تخص الإنسان مباشرة، وإن التطرق إلى هذه النقطة الحساسة يهدف إلى معرفة مدى الاستقلالية المالية للمنظمات غير الحكومية.

فإذا كانت المنظمات غير الحكومية في بداية نشأتها قد عرفت صعوبات في أداء أعمالها لاعتبارات مالية وسياسية، فإن البعض منها تجاوزت هذا المشكل لاعتبارات عدة، وأولها اكتسابها موارد مالية تفوق طاقاتها ومهامها في بعض الأحيان تفوق ميزانية الدول. وفي هذا الصدد نذكر أن المنظمات غير الحكومية التي كانت تمول من طرف الدول أو مصالح المخابرات أو المؤسسات، هي التي نمت وأصبحت لها سمعة عالمية وآراء مسموعة في التجمعات والمؤسسات الدولية، مع العلم أن أعضاءها لا ثقل لهم على المستوى المالي والسياسي.[1] و إن هذه التبعية العملياتية والمالية، أو بطريقة أخرى نقول أن لجوء الدول إلى طلب المساعدة من المنظمات غير الحكومية، برره البعض على أن المؤسسات العمومية للمساعدات لها خبرة قليلة في هذا الميدان أو أنها تلقى صعوبات للقيام بأعمالها، ولهذا السبب تلجأ بصفة عملية إلى تعاون المنظمات غير الحكومية من الشمال والجنوب. [2]

من خلال ما سبق نفهم أو وجود المنظمات غير الحكومية، يرتبط بحجم التمويل الذي تتطلبه أجهزتها ونشاطاتها. ومن أجل ترشيد التمويل، تستعين بميزانية تتضمن جدول التقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات السنوية، وتعتمد المنظمات غير الحكومية على نوعين من مصادر التمويل، حيث يتمحور النوع الأول على **المساهمات الخاصة** والنوع الثاني يخص **المساهمات الحكومية**.

---

[1] -Yves Dezalay et Briant Garth, 'L'Amérique dans les Tètes': L'impérialisme de la Vertu, **Le Monde Diplomatique**, mai 2000, pp. 8-9.

[2] -John Clark, **'Democratizing Développement**: **The Role of Voluntary Organizations'**, (London: Kumarian Press, 1991), p. 5.

*التمويل الخاص: وتأتي هذه الأموال من جهات غير حكومية، وتشمل مبالغ الاشتراكات السنوية للأعضاء المتطوعين والمنخرطين، وخاصة منهم المتطوعين والمؤسسين الذين لا دخل لهم إلا مما يحصلون عليه مقابل عملهم الخاص أو الحكومي، إلا أن هذه الاشتراكات لا تسمح لهذه المنظمات القيام بما تصبو إليه، نظرا لكثرة المصاريف بسبب مزاولتها نشاطات في مناطق معينة ولمدة طويلة، تستلزم بقاء القائمين على الأعمال الإنسانية لمدة طويلة. فهذه الظروف أدت إلى تعيين موظفين شبه قائمين أو متجولين يشرفون على هذه الأعمال، ومن هنا بدأت هذه المنظمات تشعر بأنها في حاجة إلى موارد مالية إضافية. وفي دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1997 خلصت إلى أن الشعوب تساهم في تمويل المنظمات غير الحكومية بنسبة معتبرة. (1)

إلا أن المنظمات التي كانت ولا زالت تمول أعمالها من اشتراكات أعضائها، تلقى صعوبات في تلبية مطالب الشعوب التي كانت تسعى إلى مساعدتها، لولا عزم أعضائها على مواصلة كفاحهم من أجل ترقية وتنمية طبقات من الشعب التي كانت تعاني الحرمان في جميع الميادين، وكذا الهبات التي أعطتها حياة ثانية وجعلتها تنشط مثلها مثل المنظمات غير الحكومية.

كما تتحصل المنظمات غير الحكومية على التمويل من طرف تجمعات جهوية واقتصادية، حيث يكون هذا التمويل في أغلب الأحيان نزيها وبعيدا عن كل الحسابات السياسية، حيث أن المساعدات والهبات تأتي من هيئة تمثل تجمعا جهويا، والتي تحاول الابتعاد عن خدمة مصالح دولة معينة. فالاتحاد الأوربي مثلا الذي يعطي لـــ 300 منظمة غير حكومية أوربية صفة هيئة استشارية لدى هذا الاتحاد بمقتضى معاهدة

[1]-Gérard Perroulaz , **'Comparaison International des Flues d'aide Privée'**: **Faits et Chiffres**. In ong et Développement, (Paris: ed Karthala, 1998), p. 347.

ستراسبورغ لسنة 1986، يمول مثلا المنظمة غير الحكومية الفرنسية "مهمة المساعدة والتنمية الريفية في أفغانستان **MADERA**" [1] التي تركز جل أعمالها على أفغانستان والتي تتخذ من **بيشاور** مقرا لها.

وإذا كان هذا التمويل للمنظمات غير الحكومية متعدد الميادين غير مشروط، فإنه في مجال حقوق الإنسان يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول المستهدفة، وإن التنديد بالمعاملات التي تعاني منها المرأة الأفغانية مثلا (الأمية، إجبارية الإقامة بالبيت، الالتزام باللباس التقليدي)،كانت تعتبره حركة طالبان تدخلا في الشؤون الداخلية، ما دام هذا التنديد يخالف الشريعة الإسلامية والتقاليد والأعراف. وهناك البعض ممن يشكون في هبات ومساعدات التجمعات الجهوية والمسماة بالتمويل المشروط. ولقد وضح كل من **إيان سمايلي IAN SMILLIE و هنري هلميش HENRY HELMICH** في كتابهما، أن الاتحاد الأوربي حول بعض المنظمات غير الحكومية من أهدافها وجعلها تهتم أكثر بالعمل الاستعجالي عن طريق التمويل الموجه، كما يؤكدان أن هذه المنظمات أصبحت مصيدة الاتحاد، ومن ثم أصبحت أداة لتنفيذ السياسية الأوربية باتجاه الدول النامية، لتفتقد في آخر المطاف حريتها في العمل الميداني وفي تفسيرها للأوضاع. [2]

وللمنظمات غير الحكومية مصادر أخرى لتمويل أعمالها، وذلك عبر عدة طرق بما فيها الرجوع إلى الاتحاد الأوربي، عن طريق إجراءات أخرى أو اللجوء إلى البنوك، وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات مهما كان هدفها، أصبحت مشروطة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والذي أعطى له البعض اسم "المكافآت" للديمقراطية أو الديمقراطية الجاهزة،[3] ولهذا فإن الدول الغربية وعلى رأسها لولايات المتحدة،

---

[1]- Mission d'aide et Développement Rural en Afghanistan.
مهمة المساعدة والتنمية الريفية في أفغانستان (مديرا) للمزيد عن هذه المنظمة، أنظر الموقع:
http://www.reliefweb.int

[2] - Ian Smillie et Henry Helmich, **Non-Gouvernemental Organisation and Gouvernements**, (Paris: Head of Publications Service, 1994), p. 332.

[3] - Philippe Leymarie, 'Du Pacte Colonial au Choc des Ingérences', **Le monde diplomatique**,1993, p. 15.

وفرنسا تربط تقديم المساعدات باحترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان، وبما أن المنظمات غير الحكومية أصبحت المخبر الوحيد في هذا الميدان فإنها تساهم أو بالأحرى تؤثر في صانعي القرار.

***التمويل العام:** وهو ما يصطلح عليه بالتمويل المشروط، وهو كل إمداد مالي يأتي من المؤسسات التابعة لصانعي القرار، والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة في رسم السياسات الخارجية للدولة الأم للمنظمات غير الحكومية، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات بصلة مباشرة بدوائر القرار أو مصالح المخابرات [1] لتحقيق أهداف دولها. فالمنظمات غير الحكومية لا تحصل هنا على أموال ومساعدات تمكنها من القيام بأعمالها، بل تسعى من وراء ذلك لتطبيق تعليمات معنية وإتباع استراتيجيات مسطرة من مموليها، وذلك لتحقيق وتبرير التدخل بشتى أنواعه، ومن الطرق المتبعة اتهام الدول المستهدفة بانتهاك حقوق الإنسان، عن طريق حملة إعلامية وتقديم تقارير تدين حكومات تلك الدول. [2]

وتجد المنظمات غير الحكومية نفسها مضطرة للقيام بأعمال في المناطق التي لم تباشر فيها نشاطاتها بعد، وإن ذهبت تحت ضغط الحكومات إلى أوربا الشرقية مثلا، فالكثير منها كانت ترجو من وراء ذلك الحصول على موارد مالية معتبرة. [3] ما يدفعنا إلى القول أن المنظمات غير الحكومية تسعى لإعارة خدماتها، ومن ثم القيام بالعمل التنفيذي مقابل حصولها على الأموال.

يظهر جليا أن التمويل العام يتمحور في الموارد الوطنية التي تصدر عن الأجهزة المركزية للدولة، وتأتي سويسرا في طليعة الدول التي تقدم إعانات مالية للمنظمات غير الحكومية، حيث تساهم الجماعات المحلية والمقاطعات في تمويل المنظمات غير الحكومية، لكن هذا المصدر قليل الوجود، ويكون في الدول التي تتمتع فيها الجماعات المحلية بوفرة مالية دائمة. والنوع الثاني من التمويل يتمثل في الموارد المالية الدولية، التي تصدر

1 - Yves Deralay et Briant Garth, op.cit, p. 9.
2 - Ibid, p. 9.
3- I. Smillie et H. Henrich, op.cit, p. 69.

عن المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، ويتجه التمويل عادة إلى المنظمات غير الحكومات التي تربطها علاقات استشارية بهذه الهيئات الدولية، فهو تمويل محدود. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية ذات مركز استشاري لدى الأمم المتحدة تخضع إلى أحكام تخص تمويلها، فينبغي أن تأتي مواردها الأساسية من اشتراكات المنخرطين والعناصر التأسيسية الوطنية وإذا تلقت مساهمات طوعية، يجب أن تبلغ اللجنة التابعة للمجلس المكلفة بالمنظمات غير الحكومية بمقدارها الحقيقي، وإذا خالفت هذا الإجراء وكانت وسائلها المالية صادرة عن جهات أخرى، تلتزم بتقديم التوضيحات، كما أن كل مساعدة تتلقاها من الحكومات تلزم بالتصريح بها علانية بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة. [2]

ويتم تسيير الموارد المالية للمنظمات غير الحكومية بالقدر اللازم لحسن سير نشاطاتها وأجهزتها، فتغطي جميع النفقات، وتشمل قسمين أساسين **الأول** يخص النفقات الضرورية لبنيتها التنظيمية، وتندرج في هذا الإطار نفقات سير أجهزة المنظمة واجتماعاتها، مرتبات الموظفين والمستخدمين، والمنح المخصصة للتكوين والتربصات، والمبالغ اللازمة لاقتناء المعدات والآلات المطبعية والمكتبية، ومصاريف الاتصالات. أما القسم **الثاني** يتضمن مجمل النفقات الموجهة للنشاطات الإنسانية بما فيها نفقات طبع التقارير والمنشورات المخصصة لتوعية الجماهير بموضوع معين، كما يتضمن هذا القسم مصاريف ونفقات تنقل الوفود المشاركة في أشغال المؤتمرات والهيئات الدولية، والمعونات المالية المقدمة لضحايا الانتهاكات ونفقات تغطية الأحوال الطارئة والأنشطة الاستعجالية. ويمكن القول أنه إذا كانت أغلبية المنظمات غير الحكومية تملك موارد مالية

---

[1] – J. Kok, Partenaire Ocde: Les Systèmes de Cofinancement de la Communauté Européenne, **Association Transnationales**, 1990, p-p.96-115.

[2]- الفقرة 13، الجزء الأول من قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، 1996.

تسمح لها بالوجود فقط، فالبعض منها لها إمكانيات تفوق ميزانية دولة وتعتمد على محامين وخبراء ولوبيات، تسمح لها بالقيام بأعمالها وفق توجيهات مموليها وصانعيها وما تمليه عليهم احتياجاتهم. (1)

من خلال ما سبق نستنتج أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر من التنظيمات المعقدة ذات طبيعة مميزة، لأنها تعمل وفقا لبرنامجها الخاص فيجعلها غير مقيد بالسياسات الحكومية. ولكي تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا حقيقيا على المستوى الدولي، ينبغي أن تتمتع ببنية قوية، بحيث تعمل أجهزتها في انتظام وتناسق، وهي مطالبة بأن تكيف مناهج عملها وتنسق الجهود فيما بينها.

المطلب الثاني: البعثات الميدانية أسلوب عمل المنظمات غير الحكومية داخل الدول.

لقد ثبت ميدانيا أن المنظمات غير الحكومية لعبت دورا هاما في أداء عملها، والتأثير في النظام الدولي من خلال تدخلاتها على جميع المستويات، وذلك في إطار شرعي دولي يسمح لها بالمشاركة، وكذلك تركز أغلب نشاطاتها على العمل الميداني، وتؤكد بذلك حضورها الدائم.

إن أول أسلوب تنتهجه المنظمات غير الحكومية في سبيل تحقيق أهدافها، هو **إيفاد البعثات الميدانية**، حيث تعد هذه الأخيرة أسلوبا مميزا للضغط على الحكومات، كلما برزت مؤشرات تدل على وقوع انتهاكات على إقليمها أو احتمال ذلك، فتخاطبها مباشرة وتنتقل إلى مكان الأحداث لكشف الحقائق. والواقع أن البعثات الميدانية لا يحكمها نظام قانوني محدد، بل تخضع لضوابط تفرضها أوضاع الشعوب، وهذا ما يفسر حرية المنظمات غير الحكومية في إعداد برامج البعثة وتنفيذها واستخدام التقارير الناتجة عنها، وتخضع البعثات الميدانية إلى مجموعة من الأحكام المشتركة، وفي هذا تأكيد على وجود انشغالات مشتركة. (2)

---

[1]- P. Le Prestre, op.cit, p. 120.

[2] -Fidh Ethrw, **'Aucun Témoin ne Doit Survivre**: **Le Génocide au Rwanda'**, (Paris: ed karthala, 1999), p. 114.

وفي حالات معينة توفد مجموعة من المنظمات بعثات منفردة إلى البلد ذاته، وفي فترات متقاربة فتقيم اتصالات مسبقة بينها من أجل تنسيق برامجها حول مسائل مشتركة، تخطط لبحتها ميدانيا، ومن جهة أخرى يتم اختيار عدد محدود لتشكيل أعضاء الوفد تتوفر فيهم بعض المواصفات، كإطلاعهم الواسع على الأوضاع السياسية والنظام القانوني في البلد المعني، وإتقان لغته لتسهيل الاتصال وتفادي بعض العراقيل. (1)

أما الإجراء الثاني الذي يحكم المنظمات غير الحكومية يتمثل في العمل على **توفير البيانات الأولية**، حيث تبادر المنظمات غير الحكومية إلى إرسال بعثات ميدانية استنادا إلى معلومات مسبقة، تحصل عليها في الغالب من أحد فروعها الوطنية إن وجدت، وتشير إلى وقوع انتهاكات في بلد معين، وتأتي المعلومات من مصادر مختلفة. وفي بعض الحالات ترتب المنظمات غير الحكومية الوقائع المفترضة استنادا إلى المعلومات التي يجمعها مناضلوها، كما تعتمد على وسائل الإعلام المختلفة، وتستعين بالمنشورات المختلفة وتقارير المنظمات الأخرى، وتعتمد أيضا على التحقيقات السرية لبعض المنظمات الوطنية. (2)

وتعد بعض الهيئات الدولية نشرات خاصة تكشف عن الآثار السلبية للتطور التكنولوجي على حقوق الإنسان، من بينها النشرة الإعلامية "**نات وورکر**" التي يصدرها معهد موارد العالم، وتجعل المنظمات غير الحكومية على إطلاع بمشاكل التلوث ومدى تأثيرها على الحق في بيئة صحية، ويشكل المركز الدولي للربط بشأن البيئة قاعدة معطيات مهمة في هذا المجال. (3)

من خلال ما سبق يتضح أن جمع المعلومات الأولية وتفسيرها هو الخطوة الأولى نحو تكريس الحماية، واعتمادا على المصادر المذكورة تتولى المنظمات غير الحكومية تصنيف المعلومات وفهرستها لتقييم مجالات استعمالها.

---

[1] - Egon Larsen, **Une Flamme Derrière les Barbelés**, (Paris: ed Albin Michel, 1979), p. 64.

[2] - المنظمة العربية لحقوق الإنسان: "**حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير 1998**"، (القاهرة: 1998)، ص. 117.

[3] - Linda Starke, **'Des Raisons d'espérer'**, (Paris: ed Frison Roche, 1992) , p. 122.

أما فيما يتعلق الخطوة الثالثة التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية هي **الحصول على رخصة مسبقة**، حيث ينبغي أن تحصل المنظمات غير الحكومية على موافقة سلطات الدولة المعنية لإرسال بعثة ذات طابع رسمي، وتعد هذه الرخصة شرطا أساسيا للحصول على تأشيرة الدخول، والاستفادة من بعض الضمانات كحماية المندوبين، وضمان أن تتم العملية دون عراقيل. ومن أجل استنفاذ الإجراءات الشكلية للحصول على رخصة مسبقة، يقدم رئيس المنظمة طلبا إلى سفير الدولة المعنية المعتمد لدى دولة المقر التي توجد فيها المنظمة، أو يوجه مباشرة إلى المصالح الحكومية المختصة، ويحدد في هذا الطلب موضوع وهدف البعثة وهوية الأعضاء، ويكون رد السلطات في أجل معقول. ولكن المنظمات غير الحكومية لا تنتظر الموافقة الحكومية بل توفد بعثات سرية بسبب تدهور الأوضاع، وقد يكون السبب اقتناعها باستحالة الحصول على رخصة بسبب عداء السلطات لها. (1)

إن قبول البعثات الميدانية التي ترسلها المنظمات غير الحكومية لا يستند إلى أي أساس في ظل غياب نظام قانوني يحكم سير هذه البعثات، وتقدم المنظمات غير الحكومية تبريرات مختلفة لها، نذكر من بينها:

*ردا على الاتجاه الذي يقول أن البعثات الميدانية هي تدخل في الشؤون الداخلية للدول، يذهب بعض الكتاب إلى أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يخص أشخاص القانون الدولي العام فقط، وما دامت المنظمات غير الحكومية لم ترق إلى هذا المركز، فلا يجوز الاعتراض على إيفادها بعثات ميدانية. لكن الدول تنظر إلى هذه المسألة بحذر لأنها تدرك قوة هذه التكتلات في التأثير على السياسة الدولية، وتبرر المنظمات غير الحكومية حقها في إرسال البعثات بكون هذه العملية قد ارتقت إلى قاعدة عرفية بسبب تكرار البعثات وقبولها من طرف عدة دول. (2)

[1] - Ian Smillie et Henry Helmich, op.cit, p.221.
[2] - Ian Smillie et Henry Helmich, op.cit, p.223.

* رغم تمتع الكثير من المنظمات غير الحكومية بمكانة دولية معتبرة، إلا أن هذا لا يكفي في نظر الحكومات، وبالتالي تشترط التزام البعثة بالحياد والسرية، والعمل على عدم تشويه صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، لأن هذا يؤثر سلبيا عليها ويجعلها محل أنظار وسائل الإعلام الدولية والهيئات الدولية المختلفة، مما يشكل ضغطا حقيقيا عليها، وبالتالي وجب التأكيد على هذه النقطة من طرف الدول، وإلا فإنها تضع عوائق أمام هذه البعثات. [1]

لقد ثبت ميدانيا أن المنظمات غير الحكومية لعبت دورا هاما في أداء عملها الإنساني، وفي إعادة قولبة النظام الدولي من خلال تدخلاتها على جميع المستويات، وذلك في إطار شرعي دولي يسمح لها بالمشاركة، إلا أنها لازلت تواجه عراقيل سواء للقيام بعملها الإنساني، أو في أداء مهام أنيطت لها من قوى تديرها أو صنعتها.

ويمكن تصنيف البعثات إلى عدة أنواع نذكر منها:

*بعثة **تقصي الحقائق:** تتكون من محققين ذوي خبرة واختصاص، يتلقون معلومات سابقة عن الوضع العام، والمثال على ذلك التحقيق الذي أجرته منظمة العفو الدولية في **هونغ كونغ** في مايو 1996، بشأن عواقب عودة هذا الإقليم إلى السيادة الصينية بالنسبة لحقوق الإنسان. [2]

*بعثة **التدخل ذات الطابع الدبلوماسي:** يعمل هذا النوع من البعثات على محاولة حل النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية، وتعد منظمة العفو الدولية رائدة في هذا المجال، فقد زار وفد عنها الصين وحاول الحصول على مزيد من الضمانات بأنه لن يعاد العمل بعقوبة الإعدام في **مكاو** بعد عودتها إلى

[1] – هذا ما يفسر تفضيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن غيرها من المنظمات، ويرجع السبب إلى كونها تقدم نتائج عملها إلى السلطات المعنية دون سواها. أنظر: دافيد فورث سايث، **"حقوق الإنسان والسياسة الدولية"**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، (القاهرة: الجمعية الدولية لنشر المعرفة والثقافة، 1989) ، ص. 17.

[2] –منظمة العفو الدولية، **تقرير سنة 1997**،(لندن: منشورات منظمة العفو الدولية، 1997)، ص. 35.

الإدارة الصينية عام 1999، كما بحثت معها تيسير اللجوء إلى القضاء أمام ضحايا الاعتداء البدني على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وقدمت الحكومة تأكيدات على إجراء إصلاحات. [1]

***البعثة الطبية:** فيما يخص هذا النوع من البعثات فهي تتدخل تلقائيا دون الحاجة إلى موافقة السلطات، لأنها تنشط بدافع أخلاقي كما أنها تتدخل في كل الظروف. ففي فترة النزاعات المسلحة تتدخل استنادا إلى نصوص اتفاقيات جنيف لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي لمعالجة الجرحى من العسكريين والمدنيين. [2]

***بعثة الملاحظة القضائية:** توفد بعض المنظمات غير الحكومية مندوبين مختصين في القانون لحضور جلسات محاكمة بعض الأشخاص الذين تعتبرهم سجناء سياسيين. والواقع أنه لا وجود لهذا المصطلح في التشريعات العقابية الداخلية، وتستعمله هذه المنظمات في الدفاع عن الحق في حرية الفكر والرأي والتعبير، باعتبارها حقوقا مكرسة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتستعمل مثلا منظمة العفو الدولية مصطلح 'سجين الرأي'. [3]

***بعثة ملاحظة الانتخابات:** في بعض الحالات توفد المنظمات غير الحكومية بعثات لمراقبة الانتخابات في بعض الدول التي تواجه أوضاعا سياسية متوترة، يخشى فيها القيام بعمليات التزوير لصالح فئات معينة.

[1] – منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص. 42.

[2] – المادتين 3 و 5 المشتركتين لاتفاقيات جنيف الأربعة، والمادة 18 من الاتفاقية الأولى الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.

[3] – المادة 1 فقرة أ من القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية تنص على أن سجين الرأي هو كل شخص سجن أو اعتقل أو فرضت عليه قيود مادية، إما بسبب معتقداته السياسية أو الدينية أو غيرها.
أنظر: الأمانة العامة، القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص.1.

وإن حق المواطن في المشاركة في العملية الانتخابية يستوجب التمتع على الأقل ببعض الحقوق المحمية دوليا وممارستها دون تمييز،[1] وهنا يكمن دور البعثة في مراقبة مدى نزاهة العملية الانتخابية.

بالإضافة إلى ما سبق تعمل المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهدافها بممارسة الضغوط النفسية على الدول، وتستعين في ذلك بالرأي العام. ويعد تنظيم المواطنين خطوة أولى للتأثير حيث تنشأ حركة عابرة للحدود تعمل على الدفاع عن حقوق الأفراد المضطهدين أو الفئات التي تعاني من التهميش، وتعمل المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان على توزيع نشرات دورية لتحريك القاعدة الشعبية ضد بعض الممارسات، كما هو الحال بالنسبة لمكتب مكافحة العنصرية، وهو منظمة غير حكومية ألمانية، يعد نشرات تكشف سلوك أفراد الشرطة في إتباع أساليب تتسم بالعنصرية، من بينها سوء معاملة السود والآسيويين.[2]

وفي سبيل تحقيق أهدافها تستعين المنظمات غير الحكومية بوسائل الإعلام وخاصة منها الغربية لأنها متحررة من الرقابة، وعلى سبيل المثال نشرت **مجلة بانوراما** الايطالية مقالا لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان، يكشف فيه عن انتهاكات جسيمة ارتكبها المظليون الايطاليون في الصومال، وأدى هذا بالحكومة الايطالية إلى تشكيل لجنة خاصة بالتحقيق في هذه الانتهاكات.[3]

بالإضافة إلى ما سبق تعمل المنظمات غير الحكومية على تنظيم محاكمات للآراء وهي محاكمات رمزية أنشئت لدعم الشعوب التي كانت ضحية للانتهاكات، وفي هذا الصدد تتولى فحص ودراسة الوقائع، وتكشف عن المسؤولين وتصدر في حقهم أحكاما ذات قيمة معنوية. وتحتكم هذه المحاكم إلى الضمير الإنساني ومبادئ العدالة، ويعد ظهور **المحكمة الدائمة للشعوب** عام 1979 ضمانا حقيقيا لديمومة مثل

---

[4] – الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة (المواد: 2 و 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2 و 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

[2] – منظمة العفو الدولية، تقرير سنة 1997، مرجع سابق، ص. 89.

[3] – المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص. 117.

هذه المبادرات.[1] وتعمل المنظمات غير الحكومية أيضا إلى دفع الدول والهيئات الدولية إلى ممارسة الضغوط الاقتصادية، وفي هذا الصدد مثلا تدخلت الرابطة الدولية لحقوق الإنسان سنة 1977 أمام رئيس البنك العالمي لتعليق عضوية البراغواي في الحصول على قرص، بسبب القمع السياسي والرشوة التي كانت متفشية.[2]

وأخيرا نضيف أنه إلى جانب ما أشرنا إليه فان المنظمات غير الحكومية تسعى إلى تقديم المساعدات العسكرية، ومن بين الأمثلة سعي فروع منظمة العفو الدولية إلى محاولة إجبار بعض الدول على منع تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الدول التي تعاني من انتهاكات وحروب.[3]

من خلال ما سبق نستنتج أن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى الدفاع عن المبادئ التي أنشأت من أجلها بطرق عديدة ومختلفة، وكذلك تعمل على الضغط على الدول بالاستعانة بالمنظمات الدولية المختصة عن طريق إعداد تقارير سلبية حول الأوضاع في تلك الدول، مما يساهم في جرها إلى تحسين الأوضاع والعمل على القضاء على بؤر التوتر.

---

1 - Geneviére Bockstael, op.cit, p315.

2 - Laurie S.Wiseberg and Harry M, 'The International League for Human Rights', Georgia: **journal of International and Comparative law**, vol 7, 1977, p 309.

3- منظمة العفو الدولية، تقرير سنة 1997، مرجع سابق، ص108.

الفصل الثاني:

السياسة العامة العالمية كنموذج

للإدارة العامة عبر الوطنية الجديدة

يتناول هذا الفصل في البداية مراحل تطور المجتمع الدولي، وكيف عمل على خلق مناخ للتفاعل بين مختلف الفاعلين الذين لهم تأثير واضح في السياسات التي تتجاوز الإطار الوطني، ليتم بعدها التركيز على أهمية ظاهرة التنظيم الدولي التي ساهمت في نقل التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية، من المستوى الوطني إلى المستوى عبر الوطني. أما في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى عملية السياسية العامة العالمية كنموذج جديد للإدارة العامة عبر الوطنية، ومحاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها، وهذا بغية خلق تصور معرفي عن هذه العملية.

وفي المبحث الثالث من هذا الفصل سيتم توضيح أهم الفواعل التي تستطيع التأثير في توجهات السياسة العامة العالمية، وهذا من خلال تحليل الأدوات التي يستعملها كل طرف في محاولاته لتوجه السياسات لما يحقق أهدافه. وفي المبحث الأخير من هذا الفصل سنحاول دراسة النظام الدولي باعتباره مجال أو إطار ينظم عملية السياسة العامة العالمية، وهذا من خلال التطرق لماهيته ثم أسباب التحول في هذا النظام، وانعكاسات هذا التحول على عملية السياسية العامة العالمية باعتبارها تحدث في مجاله، وأخيرا مستقبله في ظل التحولات التي تحدث في الساحة العالمية.

المبحث الأول: البعد التنظيمي في ظاهرة التنظيم الدولي.

إن العلاقات الدولية باعتبارها ظاهرة اجتماعية ليست سوى سلسلة من المبادلات التي تتم في إطار اجتماعي معين، وهي في هذا لا تختلف من حيث مضمونها عن العلاقات التي توصف بأنها وطنية، فكلاهما يتمثل في مبادلات مادية أو معنوية، على أن الذي يميز هذه الطائفة من العلاقات عن غيرها هو الوسط الاجتماعي الذي تتم فيه، والذي يطلق عليه" **المجتمع الدولي** ". وحينما نصف المجتمع الذي تنصرف دراستنا إليه بأنه مجتمع دولي، فمعنى هذا أن نظرتنا إليه تتجاوز حدود الدولة الواحدة، أي أنه لا يتقيد

بإطار المجتمعات الوطنية التي تتكون من تجمع بشري معين يمثل عنصر الشعب الذي يعيش على رقعة من الأرض، والتي تمثل عنصر الإقليم ويخضع لسلطة سياسية تحكمه. (1)

والمجتمع الدولي قد يعني أحد معنيين، فقد يقصد به المجتمع العالمي بكل ما يشتمل عليه من أفراد تنتمي إلى شعوب مختلفة وبكل ما يجري بينها من علاقات مادية أو روحية. وهنا يبدو المجتمع الدولي وفقا لهذا التصوير بأنه "المجتمع الإنساني الشامل"، أي المجتمع الذي يضم كل من يصدق عليه وصف إنسان. وقد يقصد بالمجتمع الدولي ذلك المجتمع الذي يضم مجموعة من الوحدات السياسية التي يطلق عليها وصف الدولة. (2)

المطلب الأول: المجتمع الدولي كوسط اجتماعي لاحتواء الوحدات السياسية.

على الرغم من كثافة استخدام عبارة "المجتمع الدولي"، فإن المعنى الدقيق لهذه العبارة يصعب تمييزه. حيث يرى البعض أن المجتمع الدولي لا وجود له ببساطة، ويرى آخرون أن المصطلح يشير على نحو أكثر براغماتية إلى جميع الدول عندما تقرر العمل معا. ولكن هناك تعريف آخر أكثر دقة يشمل جميع الدول ذات النفوذ الدولي، وتختار المشاركة في المناقشات العالمية وصنع القرار العالمي. ووراء الدلالات اللفظية يكمن السؤال الأكثر أهمية، والذي لا يقل غموضا، حول الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي ومسؤولياته. ولقرون من الزمان، كانت الدول ذات السيادة حريصة على تنظيم علاقاتها من خلال المعاهدات. وفي مجموعها، تشكل هذه الاتفاقيات الرسمية القانون الدولي، الذي يعوض عن افتقاره إلى العقوبات المحددة من خلال إنشاء مفاهيم صارمة ولا لبس فيها، فضلا عن عقوبة سائدة واحدة تمثل أهمية بالنسبة للجميع. ورغم هذا فإن العنف بين الدول كان متواصلا بلا انقطاع، على مدى كل هذه القرون من إبرام المعاهدات

[1] – محمد السعيد الدقاق، "**التنظيم الدولي**"، (بيروت: الدار الجامعية، 1992)، ص. 9.

[2] – نفس المرجع السابق، ص ص.9-10.

والاتفاقيات. ومن هنا فقد بدأت الدول في تعميق وتطوير القانون الدولي من خلال بناء مؤسسات مشتركة. [1]

إذا استعرضنا الدراسات التي تتحدث عن المجتمع الدولي لانتهينا إلى أنه يمكن تصنيفها إلى طائفتين:

الاتجاه الأول: ترى في المجتمع الدولي مجتمع غير منظم أو مجتمع فوضوي أي أنه مازال باقيا على فطرته التي فطر عليها **L'état de nature** ، حين يغلب فيها منطق القوة. ويأتي **هوبز Hobbs** على رأس قائمة المفكرين الذين يرون في المجتمع الدولي مجتمعا فوضويا، يكون للقوة فيه القول الفصل. فهو يبدأ نظريته بالقول بأن الإنسان بفطرته يميل إلى الصراع مع أقرانه، إما لانتزاع فائدة وإما دفاعا عن ذاته وحماية لأمنه الشخصي. وهذه الفطرة البشرية تبدو في أوضح صورة لها عند غياب السلطة المنظمة، إذ يستمر الإنسان في حرب مع الآخرين. على أن ذلك لا يعني في نظر هوبز أن يكون هناك اقتتال حقيقي بين الأفراد، ولكن يكفي أن يستبين بصورة جلية أن هناك إرادة التصارع بين أفراد المجتمع البشري المعني، لذا فإنه يصبح ضروريا لتحاشي اللجوء المستمر إلى العنف بين أفراد الجماعة، أن تنشأ سلطة عليا منظمة يمكن أن يعيشوا بسلام تحتها.[2] وهذا ما يمثل في نظر هوبز مضمون العقد الاجتماعي الذي يتنازل فيه أفراد المجتمع عن جزء من حريتهم في مقابل تمتعهم بالأمن والأمان داخل المجتمع.

من خلال ما سبق نستنتج نتيجتين أساسيتين، تحكمان العلاقات فيما بين الجمهوريات: [3]

الأولى: إن كل تصرف يتم في إطار هذه العلاقات أيا كانت طبيعته هو تصرف مبرر وبمعنى آخر أنه لا يوجد ظلم في إطار هذه العلاقات، ففكرة المشروعية و عدم المشروعية لا وجود لها في إطار العلاقات

[1] – ميشال روكارد، مفهوم المجتمع الدولي. ترجمة: إبراهيم علي محمد. على الموقع:
http://www.project-syndicate.org/commentary/defining-the-international-community-s-role-and-responsibility-by-michel-rocard/arabic.2012/01/26 تم تصفح الموقع يوم:

[2] -Aron Raymond, **'paix et guerre entre les nations'**, (Paris: Claman- Lévy, 1962), p. 36.

[3]- ibid, p. 38.

الدولية، فحيثما لا توجد السلطة المشتركة **pouvoir commun** [1] لا يوجد القانون، وحينما لا يوجد القانون فلا يوجد الظلم، ففي وقت الحرب يصبح العنف والحيلة الحقيقتين الوحيدتين، وتماشيا مع هذا المنطق يصبح من حق كل جمهورية أن تسير علاقاتها مع الآخرين على النحو الذي تراه أكثر تحقيقا لصالحها ودفاعا عنه.

الثانية: في حال عدم وجود قانون تم قبوله طواعية من جانب الجمهوريات المختلفة، فإن القانون الذي يحكم علاقات هذه الأخيرة يصبح قانون الغاب. ومعنى هذا أن لكل جمهورية أن تنهض دفاعا عن نفسها، ولها أن تستعمل كافة الوسائل التي تحمي كيانها، وحقها في هذا الشأن لا يجده سوى حقوق الجمهوريات الأخرى في السلوك على ذات النهج.

ومن بين المساندين لرأي **هوبز** نجد مجموعة من المفكرين من بينهم **رايموند آرون R-ARON**، **هانز مورجنتو H.MORGEWTHAU وجورج بوردو J.BORDEAU**، حيث اتفقوا على مجموعة من الخصائص التي تميز هذا المجتمع وهي: [2]

*هذا المجتمع لا يتكون إلا من دول ذات سيادة، والعلاقات الدولية لا تتصور إلا علاقات بين الدول **Interetatique**. ومع اتفاق كل واحد من الفقهاء الثلاثة حول هذه المقدمة، إلا أن لكل واحد منهم تصوره الخاص حول العلاقات التي تقوم بين الدول ف: **آرون** يرى أن العلاقات الدولية لا تديرها سوى شخصيتان فقط أولها الدبلوماسي وثانيها الجندي، أما **مورجنتو** فإنه يبني أفكاره على أساس فكرة السلطة السياسية **Pouvoir Politique** ، فهو يرى أن الدولة ليست سوى مجموعة من العلاقات التي تتم بين من بيدهم السلطة السياسية، وبين من تمارس في مواجهتهم هذه السلطة، أما **بوردو** فهو وإن كان يؤمن بأن

[1]- السلطة المشتركة: نمط من أنماط السلطات يتم خلاله تسيير شؤون الأفراد بالتشاور المشترك بين السلطات.

[2]– Conidec P.F, **'Relations internationales '**, (Paris: ed: Montchrestien, 1977), p. 34.

المجتمع الدولي يتكون من الدول وحدها، وأن العلاقات الدولية لا تتم إلا بين هؤلاء فقط، إلا أنه لا يعتبر ذلك التصوير سوى نقطة بداية فحسب، ذلك أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يظل مجتمع الدول المستقلة. وإنما ينبغي أن يصبح مجتمع الأفراد **Societies d'hommes** [1] ، وأنه بينما نصل إلى مثل هذه المجتمع فإننا نكون قد وصلنا إلى قمة مراحل التطور.

*الخاصية الثانية التي تميز هذا المجتمع الدولي هي أنه مجتمع غير منظم، حيث يذهب الفقهاء الثلاثة إلى أن افتقاد المجتمع الدولي للتنظيم يبدو جليا إذا ما قورن بالمجتمعات الوطنية، فهذه الأخيرة تعتبر على درجة من اكتمال التنظيم مرده تحقيق درجة عليا من التضامن والتكامل بين أعضائها.

*الخاصية الثالثة هي سيادة منطق القوة وسياسات السيطرة، حيث إذا كان المجتمع الدولي يفتقد إلى المشرع وإلى القاضي وإلى الشرطي القادر على فرض القانون وضمان تنفيذ الأحكام، فإن المجتمع الدولي يصبح بذلك مجتمعا غير منظم، أو هو مجتمع فوضوي **ANARCHIQUE**، بحيث تصبح العلاقات الدولية تحت رحمة السلطات التقديرية للدول المكونة للمجتمع الدولي، وحيث يصبح للقوة فيها القول والفصل.

من خلال هذه الخصائص يمكن القول أن المجتمع الدولي هو ذلك المجتمع الذي يحوي مجموعة من الأطراف تحكمها علاقات متباينة، ففي بعض الأحيان يكون التفاوض أساس حل المشكلات التي تظهر بين مختلف الأطراف، وفي الغالب يكون للقوة الفصل في قضايا أخرى وهذا عندما لا يؤدي الحل الأول إلة نتائج ملموسة.

الاتجاه الثاني يرى أن المجتمع الدولي هو مجتمع منظم، فهو يرسم صورة أكثر تفاؤلا وإشراقا لهذا الأخير، لأنه محكوم بنظام قانوني يتضمن مجموعة من القواعد التي تسري على الجميع. فالقانون لا ينشأ إلا

[1] – **مجتمع الإفراد:** هو ذلك المجتمع الذي يعمل على الاهتمام بالفرد والسعي نحو تحسين دوره بشكل أفضل، مما يسمح له بلعب دور أكثر فاعلية من خلال الاهتمام بتطوير قدراته وتحسين مركزه بشكل يجعله محور اهتمام مختلف العمليات التي تتم داخل المجتمع.

في مجتمع، فهو إذن ظاهرة اجتماعية، وهو يهدف إلى تنظيم العلاقات بين أفراده، فهو إذن لا يوجد إلا في مجتمع منظم، أو أنه منذ أن يوجد يصبح المجتمع الذي يولد فيه مجتمعا منظما. ويتفق العديد من أنصار اعتبار المجتمع الدولي مجتمعا منظما مع معارضيهم من أنصار فوضوية المجتمع الدولي، في النظر إلى الدول على أنها الأعضاء الرئيسية إن لم تكن الوحيدة في ذلك المجتمع. فالعديد من فقهاء القانون الدولي أمثال **ريتر REUTER** و**كافاري CAVARÉ** ، يرون أن المجتمع الدولي قد يضم أشخاصا غير الدول كالمنظمات الدولية مثلا، أو مثل الأفراد أو مجموعات الأفراد، وأن وجود هؤلاء واستمرارهم لا يفلت عن إرادة الدول ذات السيادة، ومن ثم فإن الدول ذات السيادة تظل هي العنصر الغالب في تكوين المجتمع الدولي. (1)

إذا كان اعتبار المجتمع الدولي ليس بطبيعة الحال على ذات القدر من كمال التنظيم، ووضوح التضامن والتكافل بين أعضائه على النحو الذي نشهده في المجتمعات الوطنية، فذلك لا ينفي عن هذا المجتمع أنه مجتمع سياسي منظم، كما أن ذلك لا يخصه دون غيره من المجتمعات بصفة الفوضوية، ولا يقصر عليه ظاهرة العنف التي يقال بأنها تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي.

فقد يكون من الخطأ ألا نعتقد أن من بين الظواهر التي تسود في المجتمع الدولي سوى تلك التي تعكس ملامح التوتر في العلاقات الدولية، لنقول بأن هذه الأخيرة هي بالدرجة الأولى علاقات قوة وليست علاقات تضامن أو تكافل. فكما يقول **ميرل** Merle أن تاريخ العلاقات الدولية وحاضرها إذا كانا قد شهد العديد من الحروب، فإنهما قد شهدا أيضا العديد من الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات، التي تهدف إلى إرساء وتطوير التعاون فيما بين الدول. كذلك فإن ظاهرة التنظيم الدولي التي ولدت لكي تكرس التعاون بين الدول، قد أصبحت من المعالم المميزة للمجتمع الدولي المعاصر. (2)

[1] – محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص. 19.

[2] -Merle .M, **'Sociologie des relations internationales'**, (Paris: 2éd, Dalloz, 1983), p. 32.

من ناحية أخرى فإن العلاقات في المجتمعات الوطنية لا تفلت –في نظر العديد من الاتجاهات خاصة المتعلقة منها بعلم الاجتماع– من تأثير الصراع والقوة، فالمجتمعات السياسية تعد في نظرهم ميادين مغلقة **CHAMPS CLOS** ، تتصارع داخلها بصفة مستمرة العديد من القوى التي تسعى للدفاع عن مصالحها وتحقيق سيطرتها على الآخرين، فالظواهر السياسية في المجتمعات الوطنية تعكس هي الأخرى الكثير من المتناقضات والصراعات، على نحو لا يبتعد كثيرا عن تلك المتناقضات والصراعات التي قيل بأنها تميز العلاقات الدولية. (1)

المطلب الثاني: دور التنظيم الدولي في إرساء ظاهرة التفاعل عبر الوطني.

إن التعاون بين أعضاء المجموعة الدولية كان أساس ظهور التنظيم الدولي، حيث ظهرت رغبة بين الدول في أن تقيم تعاونا وترابطا في جميع مجالات الحياة الدولية، وقد أدركت الدول أن القواعد القانونية الدولية التي تحدد حقوقها وواجباتها اتجاه الدول الأخرى، صارت عاجزة عن تحقيق أمانيها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أدركت أنها لم تعد كافية لتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بينها، حيث تعد المنظمات الدولية مجالا للتفاوض فهي تمثل نقطة تفاوت المواقف فيما يتعلق بجميع المشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولقد تبين جليا للمجتمع الدولي أن هناك تداخلا في مصالحه. (2)

وقد بدأت ظاهرت التنظيم الدولي في أول الأمر بظهور المنظمات الإقليمية، ويعود إنشاء أول منظمة إقليمية إلى بداية القرن 19 حيث تم تأسيس منظمة الاتحاد الجمركي الألماني، وفي نهاية القرن 19 تم تأسيس منظمة إقليمية أخرى في شكل مكتب تجاري، ثم بعد ذلك تم إنشاء العديد من التجمعات الدولية

[1] – محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص. 22.

[2] – التونسي بن عامر، " **أساس المسؤولية الدولية**"، (القاهرة: رسالة دكتوراه دولة، 1989)، ص. 432.

المهيكلة، كما تم تأسيس المنظمات السياسية على غرار جامعة الدول العربية التي تم تأسيسها قبل الحرب العالمية الثانية.[1]

ولقد تضاعفت المنظمات الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نظرا للعديد من العوامل المؤثرة في ذلك، وتتمثل إما بالجوار الجغرافي أو من أجل التجانس الثقافي أو صراعات المصالح الجيو-إستراتيجية والسياسية، ونتيجة للجهود الدولية ظهرت العديد من المنظمات الدولية خلال القرن 19، وقد تمثلت في اللجان النهرية الدولية، أما في النصف الثاني في نفس القرن، فظهرت ما يسمى بالاتحادات الإدارية الدولية.[2]

ونجد أن متطلبات العلاقات الدولية في مختلف المجالات التقنية دفعت الدول إلى تكوين هيئات دولية دائمة، تقوم بحل القضايا المطرحة في مختلف الميادين. وبهذا بدأ تطور هذه المنظمات الفرعية إلى منظمات سياسية ذات سلطات متعددة وذات أنواع عديدة، لكن تخدم كلها شؤون الدول ومتطلباتهم. ومن هنا بدأ التنظيم الدولي بشكل واسع، وأصبحت بعدها المنظمات الدولية شخصا آخر من أشخاص المجتمع الدولي على غرار الدول، تساهم في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية بصفة عامة وخاصة منها المنظمات غير الحكومية.[3]

وعند الحديث عن الدوافع التي أدت لظهور المنظمات الدولية نجد أن:

أولها يتمثل في تطور التجارة الدولية حيث يعتبر هذا التطور من أهم العوامل المؤثرة في تأسيس المنظمات الدولية بصفة عامة، بفضل ازدهار الإنتاج الصناعي وتأسيس أسواق إضافية عبر مختلف مناطق العالم. مما

[1] – أحمد أبو الوفاء محمد، "**الوسيط في قانون المنظمات الدولية**"، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1984)، ص. 25.
[2] - أحمد أبو الوفاء محمد، مرجع سابق، ص. 29.
[3] – نفس المرجع السابق، ص. 12.

سمح بإزالة أو البحث عن إزالة الحواجز الجمركية، عن طريق تأسيس مناطق التبادل الحر وإقامة اتجاهات اقتصادية.[1]

أما **الدافع الثاني** الذي أدى لظهور المنظمات الدولية فيتمثل في تصاعد النزاعات الأيديولوجية، حيث أن الكثير من المنظمات الدولية عامة والإقليمية منها خاصة، تم تأسيسها نتيجة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وعلى سبيل المثال منظمة حلف وارسو. كما أن تدعيم تصفية الاستعمار الذي أدى إلى حصول العديد من الدول على استقلالها، كما لجأت الدول حديثة الاستقلال إلى تأسيس التجمعات الاقتصادية، مثل ما هو الشأن في إفريقيا. كما يعتبر الأمن الجماعي من بين الدوافع التي أدت إلى ظهور المنظمات الدولية، إذ هو الوظيفة الأساسية للتنظيم الدولي. ومن هنا كان طبيعيا أن يسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل، خاصة عن طريق إنشاء منظمة عالمية ذات اختصاص شامل وسلطات واسعة، تسعى إلى حفظ السلم وتراقب استخدام القوة. [2]

إن الهدف من ظهور المنظمات الدولية كان العمل على تنظيم العلاقات القائمة بين أعضاء المجتمع الدولي، حيث أصبحت أداة للتعامل بين مختلف الدول في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. وهي تخضع لمكانة الدولة في الساحة الدولية.

وتصنف المنظمات الدولية إلى:

أ- المنظمات الدولية العامة والمنظمات الدولية المتخصصة :

إن المنظمات الدولية العامة هي التي يشمل اختصاصها جل قطاعات الحياة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وقد تكون عالمية مثل منظمة الأمم المتحدة كما قد تكون إقليمية مثل

[1] - سامي عبد الحميد، **"قانون المنظمات الدولية"**، (الإسكندرية: دار النشر العربية، 1969)، ص. 140.
[2] - أحمد أبو الوفاء محمد، مرجع سابق، ص. 27.

جامعة الدول العربية، أما المنظمات المتخصصة فهي التي لا يشمل اختصاصها على جميع الميادين، بل ينحصر على مرفق واحد أو موضوع واحد، وبالتالي تختلف بحسب موضوع النشاط. [1]

ب- المنظمات الدولية العالمية والمنظمات الدولية الإقليمية:

إن المنظمات الدولية العالمية هي التي تمارس نشاطها على نطاق عالمي وتفتح المجال لكل الدول، حيث أن لها الحق في التدخل في بعض السياسات، وهي من حيث أهدافها تعم معظم أنحاء العالم ومن أمثلتها نجد الأمم المتحدة. أما المنظمات الإقليمية فهي تمارس نشاطها على نطاق جغرافي محدد، وهي أيضا تعتبر تضامن سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي نظرا للتجانس الموجود بينهم. [2] و من بين هذه المنظمات نجد منظمة الدول الأمريكية وغيرها، وتتميز المنظمات العالمية والإقليمية بوجود علاقات تنافسية وعلاقات تضامنية فيما بينها في آن واحد.

ج- المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية:

يقصد بالمنظمات الحكومية تلك التي تضم في عضويتها الدول مثل منظمة الأمم المتحدة، أما المنظمات غير الحكومية فهي منظمات يتم تكوينها عن طريق اتفاقيات بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول وجنسيات مختلفة، و قد ازداد عددها في الساحة الدولية. [3]

من خلال التقسيمات المختلفة السابقة للمنظمات الدولية نلاحظ بأن لكل منها مجال عملها الخاص بها، وأن الهدف من إنشائها كان تنظيم العلاقات بين الدول، حيث أن الصراع والتنافس الذي ظهر بين مختلف الدول التي ترغب في فرض منطقها على الدول الأخرى، أدى إلى ضرورة الاتفاق على آلية مشتركة تكون بمثابة وسيلة قانونية تعمل على تنظيم التعامل المتعدد بين الدول.

---

[1] – محمد طلعت الغنيمي، **"الغنيمي في قانون الإسلام"**، (مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1973)، ص. 231.

[2] – عائشة راتب، **"التنظيم الدولي"**، (بيروت: دار النشر العربي، 1971)، ص. 59.

[3] – أحمد أبو الوفاء محمد، المرجع السابق، ص. 60.

المبحث الثاني: السياسة العامة العالمية– مدخل مفهوماتي.

تعتبر السياسة العامة من بين العمليات التي تقوم بها الدولة، وبفعل تأثير العولمة يتم إعادة تحديد وظائف الدولة ، وهذا من خلال "الشراكات العالمية بين القطاعين العام والخاص" و"الشركات التنفيذية عبر الوطنية " وبدأت تظهر أشكال جديدة من السلطة من خلال السياسات العالمية والإقليمية تتعايش مع العمليات التي تنتج عن سياسة الدولة القومية.

المطلب الأول: السياسة العامة العالمية كعملية عبر وطنية.

لم يدرس علماء السياسة العامة بشكل كامل مختلف عمليات السياسات العالمية والأساليب الإدارية الجديدة للإدارة العامة عبر الوطنية، وهذا بفعل الصعوبات المنهجية وكذا بفعل التأثيرات العكسية للعولمة. وقد تناول بعض علماء السياسة ديناميكية السياسة العالمية ومن أبرزهم: **Soroos** عام **1991**، **Baltodano** عام **1997** و Evans عام **2004**، حيث أنه في البداية كانت هنالك أولا محاولات لـــ " تدويل القطاع العام[1] على سبيل المثال "**LADI 2005**" ، وثانيا هناك دراسات قطاعية أو قضية محددة

[1]- يعتبر مفهوم **التدويل** من المفاهيم التي ترتبط بالعلاقات الدولية ، ويعتبر من المفاهيم التي تستخدم في العديد من الدراسات والبحوث ذات البعد الانجلو سكسوني ، ولكن هو مفهوم غير متداول في البحوث العربية المعاصرة ويرجع تاريخ مفهوم التدويل إلى الدراسات الاجتماعية للقرن التاسع عشر إلى العلماء الغربيين حينما كانت تسعى النظرات والصيحات العالمية إلى إقامة التنظيم الدولي، وقد تكرر هذا المفهوم أيضا في الفكر الألماني حينما تم التطلع إلى إقامة ترابط دولي ينظم العالم قبل الحروب العالمية ، وكان على اثر هذا المفهوم إقامة عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة فيما بعد ، ونظرا لحداثة هذا المفهوم في المنطقة العربية فقد سعى البعض انه مفهوم استعماري وتشاجرت الصيحات بخطورة هذا المفهوم على الكيان العربي ، وهذا يرجع لعدم التعرف على تلك المفهوم وحقيقية العلمية أن التدويل يعنى المشاركة الدولية لتنفيذ عمل معين ذات نطاق جماعي ، وليس يعني الاستعمار كما وصفة البعض نتيجة عدم الخبرة في الدراسات الدولية ، وحينما يقال يتم إرسال قوات دولية لحفظ السلام وهذا يعني تدويل الأمن في إقليم جغرافي معين يتمتع بالحماية الدولية المشتركة ، وحينما يقال تدويل النطاق الجوى فيعني هذا الحماية الأمنية المشتركة ، وحينما يقال التدويل الأمني للبحار والمحيطات فيعنى هذا المشاركة الجماعية الدولية لحماية البحار والمحيطات تحت الشرعية الدولية المشتركة لأنها ملكية تتمتع بالمشاع الدولي للعالم لان مفهوم الحماية الوطنية يخضع للحدود الإقليمية كالبحر الإقليمي.

من عناصر السياسة العامة العالمية، مثل تحليل "سياسة التجارة العالمية **Xu. Weller 2004** "، "السياسة البيئية العالمية **Haas 2000**"، وكان هناك تساؤل عن القواسم المشتركة والاختلافات بشأن ديناميات العملية عبر هذه القطاعات. وخلال العقد الماضي من القرن العشرين كان هناك نقاش حول السياسات العامة للمؤسسات مثل:**World Trade Organisation**، **Bretton Woods Institutions** و **United Nations Agencies** وتأثيرها على عمليات السياسات الوطنية.

إذا كانت السياسة العامة العالمية متميزة وبعيدة إلى حد ما عن العمليات أو المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة الوطنية، وهذا فيما يتعلق بالمكان التي تحدث فيها، إذ أنها لا تستوجب أن تكون مرتبطة بالهياكل السيادية لصنع القرار، ولكن هذا لا يعني الطلاق بين عمليات صنع السياسات الوطنية والعالمية، ومع ذلك فإن المؤسسات العامة الوطنية لم تعد تعمل كمركز وحيد لتنظيم السياسة، بل لابد أن تعمل على إعادة هيكلة الساحة التي تصنع فيها السياسية، [1] والتي تأثرت بفعل التغيرات الهيكلية والتاريخية التي مست الدولة والسيادة، ما أنجر عنه بروز مصطلح سياسي جديد هو " **الأغوار العالمية** " والذي يعتبر كحيز مكاني تصنع وتطبق فيه السياسات.

ويستخدم مصطلح الأغوار هنا للتعريف بالفضاء العام العالمي، والعلاقات المتشابكة في السياسة، الأسواق، الثقافة والمجتمع. ويتشكل هذا الفضاء العام من خلال التفاعلات بين مختلف الفاعلين فيه، أي الجمهور والمؤسسات المتعددة. وإن بعض الفاعلين هم أكثر وضوحا وأقوى من غيرهم، وبالتالي فإن مصطلح "الأغوار العالمية " هو الفضاء الاجتماعي والسياسي المتولد عن العولمة بدلا من أنه مجرد مكان

[1] - Cerny Phil, '**Plurality, Pluralism and Power: elements of Pluralist Analysis in an Age of Globalization'** in Rainer Eisfeld (ed) **Pluralism**: **Developments in the Theory and Practice of Democracy**, (Opladen and Farmington Hill: Barbara Budrich Publishers. 2006), p. 97.

مادي، وقد اعتمد البعض على هذا المصطلح باعتباره المجالات العالمية الالكترونية أو الظاهرية.[1] ومصطلح الأغوار العالمية هو أيضا مجال للفوضى وعدم الاستقرار النسبي، أين تكون المؤسسات هي السلطة السياسية المتخلفة وغير الواضحة.

إن تعبير الأغوار العالمية أو الساحة العامة العالمية هو مصطلح محايد ومعياري، وهذا على النقيض من مجموعة متزايدة من الكتابات التي تدعو إلى الحاجة إلى دمقرطة الحكم العالمي وتعزيز شرعية المنظمات الدولية، دون الاعتراض على مثل هذه الدعوة. وقد توصل علماء الاجتماع إلى سلسلة من المفردات التي تتشابه مع مصطلح الأغوار ونذكر منها:[2] المجال العام عبر الوطني، المجال العام العالمي، الساحة العالمية، الساحة السياسية العالمية، النظام السياسي العالمي المعاصر. ويجادل البعض ويؤكد على أن تحقيق نظام عالمي ديمقراطي يتوقف في النهاية على خلق المجال المناسب للجمهور، ومع ذلك فإن التركيز هو على ما هو ملائم واحتمال التدخل التدريجي للمجتمع المدني العالمي في صياغة هذا المجال، يعتبر أمرا صعبا وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى العوائق التي تحول دون ذلك.[3]

يمكن القول أن مصطلح الأغوار العالمية يهدف إلى ضبط المجال الذي من خلاله تتفاعل الوحدات السياسية المختلفة، لكن الإشكال الذي يطرح يتمثل في مدى قدرته على ضبط التعاملات التي تحدث بداخله وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التي تسعى إليها مختلف الأطراف. وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة البحث عن الآليات والميكانيزمات التي تضبط عملية التفاعل.

---

[1]-Harry Arthur**, 'The re-constitution of the public domain'**, in Daniel Drache : **The Market or the Public Domain**, (London, ed Routledge. 2001), p. 97.

[2] - Ronit Karsten and Schneider Volker , **Private Organization and Their Contribution to Problem– Slaving in the Global Arena,** in Karsten Ronit and Volker Schneider (eds), **Private Organisations in Global Politics,** (London: Routledge, 2000), p.33.

[3] - Patrizia Nanz and Jens Steffek, 'Global Governance, 'Participation and the Public Sphere'**,** Government and Opposition**, International Journal of Comparative Politics**, 2004, p. 315.

1-السياسة العامة العالمية:

في العقد الأخير من القرن العشرين كان هناك تزايد استخدام مصطلح "السياسة العامة العالمية"، حيث ظهرت كتب تحت هذا العنوان نذكر منها كتاب **1998 Reinicke** تحت عنوان " السياسة العامة العالمية "، أو عناوين أخرى ذات الصلة مثل كتاب **2007 Deacon** المعنون بـــ "السياسات الاجتماعية العالمية ". وقد بدأ تنظيم دورات دراسية جامعية في الدراسات التنموية وفي العلوم السياسية تحت هذه التسمية "السياسة العامة العالمية"، ومع ذلك المصطلح لا يزال غير محدد فهو يستخدم دون تعريف العديد من العلماء له ومن بينهم: **2007 Grugel. Peruzzotti**، **2004 Held. Koeing** ، بالإضافة إلى الباحث **2003 True** وعموما "السياسة العامة العالمية " لها صدى كبير بين النخب السياسية وعامة الجمهور.

على خلاف ذلك، ظهرت مصطلحات أخرى ومفاهيم في المعاجم والقواميس، ومن بين أكثر المصطلحات استخداما هو "**الحكم العالمي**"، "**حكم بدون حكومة**"، وفي أحيان أخرى يتم استخدام "**السياسة العالمية**" التي هي المساواة في التمويل وتقديم المنافع العامة العالمية، وهناك مرادف آخر وهو فكرة "**الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي**" أو "**البرامج العالمية**" التي يرعاها البنك الدولي، ونجد أيضا مصطلح **"الحكم الدستوري عبر الوطني "**الذي يعني مجموعة من العمليات التي تهتم بالشأن العام ، وهذه العمليات الدستورية ظهرت فقط في الاتحاد الأوروبي.[1]

في العلوم السياسية الكلاسيكية السياسة العامة تتم داخل الدول القومية، وفي مجال العلاقات الدولية فإن "الواقعية " منظور يعتقد أيضا أن الدول هي الفاعل المهيمن في النظام الدولي، وهي التي تصنع

[1] -Harry Arthurs, op cit, p. 107.

السياسات الدولية فيما بينها، وقد ضاعفت السياسات العامة المقارنة التقليدية وجهة النظر هذه، وبالتالي فإن الدولة هي وحدة السياسات الرئيسية التي لها الدور الكبير في جميع المراحل. [1]

من الضروري تجاوز التفسيرات البسيطة لكل من الواقعية والعقلانية، والتي تحد من قدرة القطاع العام على عولمة السياسات وإعطائها طابعا عالميا، ومع ذلك فإن العولمة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي يمضيان بوتيرة أسرع بكثير من عمليات الحكومة العالمية. وإن إحدى نتائج هذا الانفصال هو تقليص قوة الدولة القومية أو إعادة تشكيلها من دون التعاون المؤسسي الدولي، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لنقص الخدمات العامة على المستويات العالمية، على سبيل المثال: تنظيم التدفقات المالية، حماية البيئة أو ضمانات الملكية الفكرية التي أصبحت غير كافية على المستوى العالمي.[2] وقد أصبحت وكالات الأمم المتحدة مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**UNDP** [3] واليونيدو **UNIDO** ، والتي هي عبارة عن مؤسسات مركزية في البحث وبلورة الأبعاد العمومية في المجال العالمي، تبحث كيف يمكن للمنظمات الدولية والأطراف الفاعلة غير الحكومية العمل على خلق منافع عامة عالمية أو السعي للتقليل عن الأضرار العامة العالمية.

وإن المؤشر على أن السياسة العامة العالمية قد أصبحت حقلا أو مجالا لتدريس برامج الدراسات العليا في "السياسة العامة العالمية " النادرة، والتي توفر نظرة ثاقبة ومحاولات لوضع تصوير وتفعيل الأغراض التعليمية، وهذا المجال أو الميدان هو الأول من نوعه في ألمانيا، حيث يقدم برنامج درجة البكالوريوس في السياسة العامة العالمية في جامعة "**بوتسدام**" مثالا جيدا على الاهتمام بهذا الحقل. وإن مواجهة التحديات التي يطرحها تدويل السياسات والاقتصادات والمطالب المتغيرة للمواطنين، يتطلب من الزعماء السياسيين

[1] -Wimmer Glick Schiller, 'Methodological Nationalism and Beyond: Nation-State Building, Migration and the Social Sciences', **Global Networks**, 2(4), 2002, pp. 301-334.
[2] - Reinicke Wolfgang and Deng Francis**, 'Critical Choices: The United Nations, Networks and the Future of Global Governance,** (Ottowa, International Development Research Center**,** 2000).p.113.
[3] - Kaul Inge, **'Global Public Goods: Managing Globalization'**, (Oxford, Oxford University Press 2003), p.96.

والاقتصاديين إعادة النظر في دورها والتصرف بشكل مناسب، وإن زيادة الترابط الاقتصادي والسياسي في جميع أنحاء العالم أدى إلى ظهور أحداث وقرارات في جزء من العالم لها انعكاسات كبيرة في مناطق أخرى، وإن تزايد قضايا السياسة العامة مثل: حماية البيئة، اللاجئون، يتطلب إدارة مشتركة من قبل الحكومات والمؤسسات الخاصة والمواطنين والمعنيين، في نفس الوقت لا يجب إغفال التأثير الكبير للعولمة على قدرة الحكومات الوطنية، على التعامل مع مختلف القضايا المحلية.[1]

تعمل المنظمات الدولية في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، على تشجيع إنشاء برامج دراسات عليا جديدة، وقد كان البنك الدولي أكثر نشاطا في تعزيز التعليم العالي في الاقتصاد، ولكن مع التركيز على ضرورة أن يتم ذلك بالتوازي مع الحكم الرشيد،[2] ولقد عملت كل من الأمم المتحدة عن طريق برنامجها الإنمائي **UNDP**، والاتحاد الأوربي إلى الدعوة إلى تنشيط الإدارة العامة ووضع برامج السياسة العامة، التي يمكن أن تتعامل مع مشاكل التنمية والتحول والعولمة. [3]

2-عمليات السياسات العالمية:

إن الساحة العالمية في توسع وتنوع مستمر، وهذا لا يعني بالضرورة تراجع أو انحدار في دور الدولة، غير أن إعادة التشكيل عن طريق ديناميكيات العولمة يبقى العامل المهم والمركزي في تطوير المجال العالمي، الذي يتشكل من قيم وحوارات ورموز ومعايير ومؤسسات وممارسات، [4] يتم إنشاؤها أو خلقها عن

---

[1] - Potsdam Center for Policy and Management. Master of global public policy(MGPP)program. http://www.mgpp-potsdam.de/تم تصفح الموقع يوم: 2012/04/21

[2]- Bourguignon Francois, Elkana Yehuda and Boris, Pleskovic. **' Capacity Building in Economic Education and Research:** Lessons Learned and Future Directions'. (Washington: DC: The World Bank, 2007).

[3]- Verheijen Tony and Connaughton Bernadette, 'Public administration education and Europeanization: Prospects for the emancipation of a discipline'**, Public Administration**, **Article**. N 81 (4), 2003, p. 833.

[4] -Harry Arthurs, op.cit, p. 89.

طريق أطراف فاعلة غير حكومية، والتي حصلت على السلطة أو استولت عليها عند الاستجابة من جانب أو في شراكة لمشاكل السياسة العالمية. وقد ظهرت عمليات السياسة العالمية مع الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف الفاعلة غير الحكومية، ردا على ثلاثة أنواع من المشاكل السياسية: [1] المشاكل العابرة للحدود مثل: غسيل الأموال، والتلوث البيئي، الاتجار بالمخدرات، مشاكل الملكية المشتركة بشأن المحيطات والقارة القطبية الجنوبية، والغلاف الجوي وأخيرا مشاكل في وقت واحد، حيث هناك مجموعة من الدول التي تعاني من مشاكل مماثلة في مجالات التعليم والصحة والرفاه والتوسع الحضري، والنمو السكاني.

وقد أدت هذه المشاكل إلى أشكال جديدة من السلطة اللينة أو القانون اللين، الذي يكمل الصبغة التقليدية أو السلطة الرسمية للدول والمنظمات الدولية، وهذه السلطة اللينة تعمل على إنشاء أنظمة خاصة، ووضع المعايير العالمية وسياسة المجتمعات غير الوطنية، حيث أن ممارسة السلطة العامة والخاصة من خلال شبكات السياسات والترتيبات القانونية يؤدي إلى خلق عمليات السياسة العالمية، وإن تكييف المفاهيم التقليدية المستمدة من الدراسات السياسية، يسلط الضوء على بعض الأفكار التي تساهم في فهم السياسة العامة العالمية. وإن إحدى مزايا التكييف مع المستويات العالمية هو أنه يجمع بين تخفيف دور الجهات الخاصة، وعمليات الرقابة الذاتية والمشتركة. [2]

وتنقسم دور السياسة إلى أربعة مراحل هي: تعريف المشكلة، اتخاذ أو صنع قرار رسمي، تنفيذ السياسة، الرصد والتقييم. وإن هذه العناصر التقليدية لدورة السياسة يتم فهمها في السياق المحلي، وتمتد من الناحية

---

[1] - Soroos Marvin. S. **'A Theoretical Framework for Global Policy Studies'**, in Stuart S. Nagel (ed.) **Global Policy Studies: International Interaction toward Improving Public Policy**, (New York: St Martin's Press. 1991).p.251.

[2] - Porter Tony and Ronit Karsten, 'Self Regulation as policy process: The multiple and criss-crossing stages of private rule making', **Policy Sciences**. Vol 39: 2006, p. 48.

المفاهيمية إلى السياق العالمي، وهذا السياق يتطور ويتغير بسرعة، ويفتقر إلى السلطة الرسمية الموثوقة ذات السيادة، وحتى الآن الإدارة العامة عبر الوطنية تظل أقل شفافية مما كانت عليه في المستوى المحلي.[1]

وفيما يلي سنحاول دراسة المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسات العامة العالمية على النحو الآتي:

أ-تعريف المشكلة وتحديد جدول الأعمال:

لا توجد عملية صنع قرار عالمي، على الأقل ليس بالمعنى المفهوم في دراسات السياسة العامة، أين يكون هناك وضع قرار سيادي وموثوق وله مكانه ودور يلعبه، وبالتالي على الصعيد العالمي، فإن المشاكل العامة غالبا ما تتميز بالفراغ السياسي، أين تكون الدول والمؤسسات مجبرة على التعامل مع قضايا غير واضحة تلقائيا، وحتى إذا كانت الخدمات العامة غير كافية فهم مجبرون على تحمل مسؤولية تمويلها وتوفيرها.وإن الأنظمة المعاصرة الاجتماعية والمدنية في القطاعات الصحية، معايير العمل، سياسات الإدماج هي القطاعات التي يعمل فيها النشطاء غير الحكوميين، ويقومون بإعداد جداول الأعمال التي تساعد على حل المشكلات حسب درجة أهميتها. [2]

ويرى البعض أن هذا التنوع في المصالح والمؤسسات، يعتبر مؤشر على وجود مجتمع مدني عالمي حيوي وصحي، ويدل أيضا على مجموعة من الضغوط السياسية والسلطة الموازية الموجودة على المستوى العالمي، والتي تواجه التأثيرات السلبية للعولمة، والسيطرة اللامتناهية للشركات المتعددة الجنسيات في شتى المجالات، وكذلك تأثير السياسات التي تطبقها المنظمات الدولية. [3]

---

[1] - Pielke Roger.A, 'What Future for the Policy Sciences?', **Policy Sciences**, Vol 37: 2006, p. 209.

[2] - True Jacqueline, 'Mainstreaming Gender in Global Public Policy', **International Feminist Journal of Politics**, 5(3): 2003, p. 99.

[3] - Keck Margaret and Sikkink Kathryn, '**Activists Beyond borders: Advocacy Networks in International Politics**', (Ithaca NY, Cornell University Press, 1998), p.120.

وهنا يعمل المجتمع المدني العالمي على محاولة التأثير عند وضع جداول الأعمال، وهذا عن طريق المؤتمرات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية، والتي تعمل من خلالها إلى إظهار الآثار السلبية لمختلف السياسات المطبقة على المستوى العالمي، وكذلك دعوة وسائل الإعلام للقيام بتحقيقات ميدانية وتأليب الرأي العام العالمي.

ب–اتخاذ القرار الرسمي:

إن الاختلاف في عمليات السياسة في ظل العولمة يبدو في" تحويل السياسة " أو نقلها وهي في تزايد مستمر، وإن هذه العملية (نقل السياسة أو تحويلها) هي عبارة عن عملية يتم بموجبها استخدام المعرفة بشأن السياسات والترتيبات الإدارية والمؤسسات في تطوير السياسة. وإن أحد الخصائص الصاعدة والتي ليست مفهومة إلى حد الآن والتي تخص عصر العولمة، هو الأسلوب أو الطريقة التي تدعي بعض الحكومات والمنظمات أنها كانت السباقة في إرسائه، في تعزيز سياسة التنسيق عبر الحدود (ولاسيما في الترتيبات الإقليمية) أو سياسة التصدير، سياسات الخصخصة، قوانين حرية المعلومات، مراعاة المنظور الجنساني،[1] وهذه هي الأمثلة التي تعبر عن نقل السياسة ووضع المعايير.[2]

وبالرغم من أنه لا يوجد هناك منتدى عالمي لاتخاذ القرارات العالمية مثل "**برلمان العالم**" أو " **دولة عالمية** "، لكن هناك لجان دولية مثل: **Palme , Brandt , Brundtland Function** تعمل على المناقشة الرسمية للسياسات العامة العالمية ، وعندما يتم الاعتراف بالمشكلة عن طريق الدول، فإن الأدوات

[1] – تكفل هذه السياسة إدراج المنظورات الجنسانية في جميع عناصر وضع السياسات في كافة الأقسام (إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والشرطة، والجيش، والانتخابات) بدءا من التخطيط الأولي حتى التقييم.

[2]- Brütsch Christian and Lehmkuhl Dirk, **'Law and Legalization in Transnational Relations',** (London: Routledge, 2007), p.215.

السياسية المتاحة لحلها هي المعاهدات والاتفاقيات الدولية.[1] وتعتمد فعالية هذه الأخيرة على الامتثال والقبول وإشكالية المواطنة العالمية الصالحة، وأسس بناء افترض ضمني بأن الدول ستعمل بعقلانية، وكذلك الاعتراف بأن العمل الجماعي هو الذي يحقق المصالح طويلة الأجل.

ج–تنفيذ السياسات والتنسيق الدولي:

على الرغم من هذه المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول، بشأن قضايا تتراوح بين الجريمة المنظمة وعدم احترام حقوق الإنسان والبيئة، ومشكل التمويل والتجارة، فإنه من الواضح وبشكل متزايد أن المسؤولين الحكوميين أصبحوا يعملون على تبادل المعلومات وتنسيق السياسات وتطبيق القوانين، وتنظيم الأسواق من خلال القنوات الحكومية الدولية، ويتم سن السياسة العامة في إطار الهيئات التنظيمية، والهيئات التشريعية تعمل مع نظيراتها الأجنبية على قضايا محددة. [2] وهذا هو التواصل الأفقي الدولي بشأن المشاكل العابرة للحدود، وعلى سبيل المثال هناك شبكات مختلفة تهتم بمجالات معينة، من بينها **الشبكة الدولية للالتزام وإنقاذ البيئة INECE** [3] حيث تعمل على حماية البيئة.

إن شبكات السياسة العامة العالمية هي ذات طابع أكثر اختلاطا من " الشبكات الحكومية الدولية "، وهذه الشبكات تتألف من رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية، ومن الأمثلة على ذلك مرفق البيئة العالمية، التحالف العالمي لتوفير اللقاءات والتطعيم **(GAVI)**، والشراكة العالمية للمياه. حيث تعمل المنظمات غير الحكومية على بناء توافق في الآراء والمشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤوليات الجماعية، وتمويل مختلف البرامج التي تهدف إلى

---

[1] - Thakur Ramesh, Andy coope And English, John. **'International Commission and the Power of Ideas'**, (Tokyo: united nations University, Press, 2005), p.87.

[2] - Slaughter Anne Marie, **'A New World Order'**, (Princeton: Princeton University Press, 2004), p. 58.

[3] - **INECE:** الشبكة الدولية للالتزام وإنقاذ البيئة وهي الشبكة العالمية الوحيدة التي تطور وتعزز، وتنفذ أنشطة عملية ومبتكرة لتعزيز الامتثال البيئي وتنفيذه على كافة مستويات الحكم.

الصالح العام. وإن شبكات السياسة العامة العالمية التي تسمى أحيانا "**الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر الوطنية**"، يمكن أن تتناقض أحيانا مصالحها مع مصالح الأنظمة الخاصة، وهذا ما يؤدي إلى صراعات خفية، وبروز تكتلات تعمل على تغليب الكفة إلى جهة معينة.[1]

بصورة عامة، إن ظهور وانتشار الترتيبات القانونية والقوانين يعني أن الدول تتعاون بمزيد من الدقة، ولكن أيضا الجهات أو الأطراف الفاعلة غير الحكومية، يمكن أن تشارك في صياغة وتحديد وتنفيذ وتطبيق هذه القواعد. ومع ذلك فإن المعايير العالمية وأفضل الممارسات التي يمكن اعتمادها في بلدان منظمة التعاون والتنمية **OECD**، هي أقل بكثير من التي يمكن أن تطبق في الدول الفاشلة، وبالتالي فإن هذا النمط من التنفيذ متفاوت بدرجات مختلفة، في نفس الوقت قد تكون هناك تغيرات جارية في ميزان القوى بين المنظمات الدولية المختلفة، ومنافسات مستمرة لتحويل المنتدى إلى منتدى " **القضايا العالمية والمسؤوليات**". [2]

د-المراقبة والتقييم:

إن التفكير في النجاح والفشل المحتمل يعزز الكفاءة والابتكار والتعليم في السياسة. فعلى الصعيد الوطني، التقييم عادة يجري من طرف البيروقراطيات الإدارية، ولجان التحقيق أو وكالات مراجعة الحسابات، أما في المجالات العالمية، التقييم يأتي من مصادر مختلفة، فهناك المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على تقييم السياسات التي تتخذ في بعض المجالات، وهناك أيضا مراكز البحوث وتقييم السياسات، وهناك أيضا التقارير الصادرة عن بعض المنظمات الدولية مثل: الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي ... الخ. وأحيانا يتم التعاقد مع خبراء من القطاع الخاص ومستشارين لتقديم آرائهم وتقييماتهم، أما التقييم السلبي فيكون دائما

[1] – Sinclair Timothy, **'The New Masters of Capital: American Bond Rating Agencies and the Politics of Creditworthiness'**, (Cornell: Cornell University Press, 2005), p. 68.

[2] -Brutsche Lehmkuhl, **'Law and Organization in Transnational Relations'**, (UK: Rutledge, 2007), p. 96.

من طرف المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، ولا يمكن للحجم الهائل من المعرفة والخبرة أن تؤدي إلى صراع وتنافر وجمود، بل هناك حاجة إلى معرفة النظم الجديدة للإدارة. وإن التقييم يجب أن يكون على أسس علمية دقيقة، وهذا لكي يمكن الوصول إلى الثغرات التي تحدثها السياسات العالمية التي تطبق، والعمل في مرحلة لاحقة على تقويمها، وإعادة صياغتها بما يخدم المصلحة العامة العالمية.[1]

وإن عمليات السياسة العالمية هي الأكثر مرونة مقارنة بالعمليات التي تمر بها السياسة الوطنية لمختلف الدول. وبدلا من ذلك، فإن الفوضى وعدم القدرة على التنبؤ يشكلان القاعدة، وهذا كنتيجة للاختلافات الواسعة في نمط السياسات، الهيكل التنظيمي، الهيكل المؤسسي، القوى، الموارد، ترتيبات السياسة العالمية، الأطر التنظيمية وعدم وجود نمط ثابت من عمليات صنع السياسات العالمية. [2]

إن هذا النمط المفكك من عمليات السياسة يعزز من قبل "الإدارة العامة الجديدة"، عن طريق قوانين التعاقد الخارجي، تحرير المدراء، خلق السوق كحافز، غير أن هذا النموذج الإداري للمجال العام يرتكز على نقل وحدات من دون الحكم، وغياب التحليل والتفويض الواضح أيضا على نماذج تتجاوز الحدود الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية التي تهتم بالحكم. [3]

3-سياسة المجتمعات عبر الوطنية :

لقد توصل العلماء إلى أن الذين كانوا ينفذون أو يطبقون السياسة العامة العالمية كانوا غير أكفاء، والآن هناك محاولات للاهتمام بالعوامل الفردية لرسم السياسات، مع محاولة الحصول على ما بداخل " الصندوق الأسود" للمنظمات الدولية، وبشكل أكثر تحديدا، فإن موظفي بعض المنظمات الدولية أصبحوا

[1] – Brutsche Lehmkuhl, op.cit, p.113.

[2] - Tony Porter and Ronit Kirsten, Op.cit, p. 57.

[3]- Daniel Drache, **'The Return of the Public Domain after the Trump 2 of Markets'**, (London: Routledge, 2001), p. 40.

على درجة كبيرة من حرية التصرف في صياغة وتنفيذ السياسات، وبالتالي يمكن اعتبارهم أطرافا فاعلة في الحكم العالمي.[1]

وإنه لمن الضروري التصدي للأدوار والصلاحيات والآثار المترتبة، على من يوصفون بأنهم "موظفي الخدمة المدنية الدولية " أو " البيروقراطيين فوق القوميون " أو الذين يعتبرون أيضا "مواطنين فاعلين تماما" في الساحة العامة العالمية،[2] أو بتعبير آخر في المجال العالمي، وهؤلاء الأطراف الثلاثة هم الناقلين لعمليات السياسة العالمية، حيث يشاركون في نشر الأفكار والمعايير والسياسات والممارسات. أما فيما يخص موظفي" الخدمة المدنية "، فيوظفون من قبل المنظمات الدولية وليسوا مندوبي الدولة، حيث أن النموذج التقليدي للخدمة المدنية الدولية يشمل الحياد والموضوعية من طرف الموظفين، والولاء للمنظمة الدولية بدل الانصراف للوطنية. [3]

إن واقع الإدارة الدولية أكثر تعقيدا، حيث أن هناك مصالح وطنية تطغى على المصلحة الدولية، وموظفي الخدمة الدولية بحكم القدرة الكبيرة على صياغة أو تأخير التنفيذ الفعلي للسياسات، يعطلون المصلحة الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بفعل القصور النسبي في تحليل هذه الأطراف، أو الميل إلى التعامل معها باعتبارها مطابقة للنموذج التقليدي الذي أشرنا إليه، وعدم وجود شفافية في معظم المنظمات الدولية، يؤدي إلى كل هذا القصور في السياسات العالمية التي تطبق. [4]

---

1 - David Held and Koeorig Mathias, **'**Introduction: Special Issue of Global Governance and Public Accountability**'**, **International Journal of Comparative Politics**, 39(2): 2004, p. 128.

2 -Ibid., p. 128.

3 - Thomas Weiss, 'International Bureaucracy: The Meal and Reality of International Civiler Service'**, International Affairs**, 1982, p. 291.

4 - Xu.Yi Chong and Weller Patrick, **The Governance of World Trade**: 'International Civil Servants and the GATT/WTO', (Cheltenham: Edward Elgar publishing , 2004), p. 52.

4-شبكات السياسات العابرة للحدود:

إن الشبكات والتحالفات والشركات المتعددة الأطراف تساهم في شكل وتنوع والمساواة في المجال العالمي، ويمكن التفكير في إنشاء شبكات من مسافات مختلفة في العالم، تكون وسيلة لإشراك المجتمع المدني ووسيلة لمشاركة الحركة الاجتماعية عن طريق تحالفات عبر وطنية. وهذه الشبكات يمكنها استيعاب مجموعة من المنظمات غير الحكومية وناشطين أحرار، وتشمل هذه الشبكات ممثلين من مختلف القطاعات، حيث أنها تجمع بين القطاع العام (الدول والمنظمات الدولية العامة)، المجتمع المدني (منظمات غير حكومية) والقطاع الخاص الذي يستهدف الربح (الشركات والجمعيات الخاصة)، وفي الواقع فإن عدد من التحديات العابرة للحدود الوطنية تتطلب هذا النوع من التعاون. وقد ظهرت هذه الشبكات في ظل التعددية التقليدية، حيث بدأ العديد منها عن طريق تجارب اجتماعية وتنظيمية، وكاستجابة لمتطلبات معنية، وقد وصفت الشبكات العابرة للحدود الوطنية في وقت سابق بأنها أكبر من السلطة التنفيذية، وتضم مسؤولين حكوميين لهم وظائف مزدوجة محلية ودولية. (1)

من المهم أن نفهم أن الشبكات العابرة للحدود ليست مجرد محاولة لبناء منظمة، بل تتعدى هذا الشيء لأن لها خطوات نتبعها في أداء مهامها. فهي تعمل على وضع القضايا على جدول الأعمال العالمي وحث كل الأطراف على الاهتمام بموضوع معين، وتتفاوض على وضع المعايير واللوائح وتطبيق عمليات صنع القرار. ثم تعمل على تطوير ونشر المعرفة، ويتطلب التنفيذ ترجمة نتائج المفاوضات في العمل والامتثال لمراحل تنفيذها، بالإضافة إلى المشاركة في صياغة السياسات والعمل على تحقيق المنفعة العامة العالمية ثم

[1]-Anne Marie Slaughter, op.cit, p. 29.

تنفيذ القرارات والأفكار. وأخيرا العمل على سد الفجوة القائمة، ومحاولة القضاء على السلبيات التي يمكن أن تحدثها السياسات المطبقة. [1]

المطلب الثاني: التمييز بين السياسة العامة العالمية والمفاهيم المشابهة لها.

يتداخل مفهوم السياسة العامة العالمية **Global Public Policy** مع مجموعة من المفاهيم الأخرى، و يتشكل معها في دائرة ارتباط وثيق إلى الحد الذي يصعب فيه من الناحية العملية وضع حد دقيق وفاصل بينهم، الأمر الذي جعل هذه المفاهيم مترادفة في المنظور العملي. ولذلك فإن من الأهمية بمكان، أن نتعرض في دراسة موضوع السياسة العامة العالمية إلى مفهوم السياسة الدولية **International Politics**، مفهوم العلاقات الدولية **International Relations**، وكذلك مفهوم السياسة الخارجية **Foreign Policy**، وهذا بهدف التفرقة وتحديد مجال كل من هذه المفاهيم.

أ-السياسة الدولية: International Politics.

يشير الباحث الأكاديمي روبرت كانتر **Robert D.Cantor** في كتابه الموسوم بـــ: "مدخل إلى السياسة الدولية"، إلى أن السياسة الدولية تتضمن عمليا كل الأنشطة التي تؤثر في العلاقات الدولية، سواء كانت هذه الأنشطة رسمية أو غير رسمية، خفية أو مكشوفة ". [2] ومن خلال هذا التعريف نفهم أن كل الأنشطة التي تؤثر في العلاقات الدولية تدخل في إطار مفهوم السياسة الدولية، وهذا يعني أن السياسة الخارجية تعتبر من ضمن مكونات السياسة الدولية، أي بمثابة الجزء في الكل.

إذا أردنا نظريا إيجاد الحد الفاصل بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية، باعتبار أن السياسة الخارجية تمثل جزءا في كل منهما فيجب أن نفهم أن علاقة التفاعل بين دولتين والتي تدخل في دائرة

---

[1]- Nadia. Urbinate, 'Representation as Advocacy', A Study of Democratic Deliberation, **Political Theory**, 28 (6), 2000, p. 86.

[2] -Robert D. Cantor, **'Introduction to International Politics'**, (Itasca: Illinois F.E Peacock Publishers INC, 1976), p. 3.

العلاقات الدولية ولا تدخل في دائرة مفهوم السياسة الدولية، إلا إذا كان ما يترتب عن هذه العلاقة التفاعلية يؤثر على دائرة واسعة من حركة التفاعل الدولي. وبالتالي فإن السياسة الدولية تتحدد في نطاق دولي أو عالمي. وفي هذا يقول **فاضل زكي محمد** " إن السياسة الدولية يعبر عنها اسمها، فكما أن العلاقات الدولية تعبر عن العلاقات بين الدول كانعكاس للسياسات الخارجية، فإن السياسة الدولية هي تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد دولي أو عالمي، على خلاف السياسة الداخلية التي يجري فيها التفاعل على صعيد محلي أو داخلي، والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية ". [1]

ومن خلال هذا التعريف نفهم أن السياسة الدولية تتضمن أشياء جديرة بالملاحظة مثل الاتجاه في السياسة الدولية، الظرف الذي تمر به السياسة الدولية، العصر الذي تنشأ فيه ثم نوع القوى المؤثرة فيها. [2]

وتبرز إشكالية أخرى في عبارة "السياسة الدولية" إذ أن توظيف كلمة " دولية " في هذه العبارة كنعت لكلمة السياسة، قد يوحى أن الأمر يتعلق بالدول فقط، ولهذا كما يشير بعض الباحثين، فإن كلمة عالمية في نظر الكتاب الأمريكيين أفضل، لأنها تضم إلى جانب الدول الجماعات والشركات، أي كل ما يوجد في العالم. [3] وإن طبيعة التفاعل بين وحدات المجتمع العالمي، على مختلف أشكالها خضعت لسلسلة من التطورات التي أفرزتها حركة التقدم العلمي في مختلف المجالات، فأصبحت هذه الوحدات تعيش في واقع

[1] – فاضل زكي محمد، "**السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**"، ط1 ،(بغداد: مطبعة شقيف 1975)، ص ص. 28-29.

[2] – نفس المرجع السابق، ص. 29.

[3] – عمر بوزيان، "**العلاقات الدولية**"، ط1، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح ، 1994) ، ص. 11.

يتسم بتزايد التداخل والاعتماد المتبادل، وهذا ما عبر عنه **مكلهان MCLUHAN** بقوله " إن التفاعل الذي يحدث يكون في مجال القرية العالمية ".[1]

إن هذا الواقع الذي تغلب عليه سمة الاعتماد المتبادل في كافة مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وما صاحبه من تطور في وسائل الاتصال والمواصلات يدخل في دائرة ما يسمى في الأدبيات السياسية المعاصرة بـــ "العولمة " **GLOBALIZATION**. وإن العولمة في المنظور السياسي وكما يعرفها بعض الباحثين تعني:"أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، حيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل، تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغير ذلك." [2]

وتتجلى العولمة في مجموعة من المظاهر من بينها ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تتمحور حول المنظمات غير الحكومية، وبروز الدور الفاعل للشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري بين الدول، وأيضا تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية، أي بمعنى أن سكان العالم يصبحون في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث في أرجاء المعمورة،

---

[1] - Anthony G.Mcgrew. **'Conceptualizing Global Politics'.** In: Anthony G.Mcgrew, Paul G. lewis, **Global Politics: Globalization and the Nation State'**, (Cambridge: polity Press, 1991), p. 1.

2- السيد أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة و تأثيره في المستهلك"، **المستقبل العربي** ، السنة 23، العدد 256، 2000، ص. 73.

وأيضا يتفاعلون في حركة تأثير وتأثر. وأخيرا العمل على حث الأفراد على التركيز والاهتمام بحقوق الإنسان في المجتمع العالمي بصفة عامة. [1]

إن التعامل مع مفهوم السياسة الدولية يستوجب علينا الأخذ في عين الاعتبار أنه إلى جانب الدول، توجد مجموعة من الفواعل الأخرى التي تؤثر في هذه السياسة، من بينها المنظمات الدولية والإقليمية، المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات وحركات التحرر، وهذه الفواعل يمكن اعتبارها وحدات أو عناصر في النظام الدولي.

ولقد برز خلاف حول استعمال مصطلح السياسة الدولية بدلا من مصطلح " السياسة العالمية "، وهذا بالرغم من التسليم بتعدد وتنوع فواعل النظام الدولي من مستوى الدولة إلى مستوى ما فوق الدولة، وحتى إلى مستوى ما دون الدولة، إلا أن معظم الباحثين يميلون إلى استخدام مصطلح السياسة الدولية، وذلك من منطلقين أساسين: [2]

* إن الدولة كانت ولا تزال الفاعل الدولي الأساسي على المسرح العالمي، ولكن هذا لا يعني عدم وجود فواعل دولية أخرى من شأنها أن تمارس أنشطة تؤثر في العلاقات الدولية، بقدر ما يعني أن بقية الفواعل الدولية تعمل وتتحرك في اتجاه أو مسار يصب في نهاية الأمر في دائرة نشاط الدولة في حركة التفاعل الدولي. فالمنظمات الدولية والإقليمية مثلا تحدد نشاطها وفقا لمحصلة التفاهم بين أعضائها الذين هم الدول، أو تبعا لمشيئة وإرادة مجموعة من الدول، أو دولة واحدة يكون لها دور المهيمن فعليا على مسار تلك المنظمة، وهنا ينسحب أيضا على الفواعل الدولية التي في مستوى أقل من الدولة، فحركات التحرر

[1]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**، ط 1، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000)، ص-ص.16-17.

[2]- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ط 1، (ليبيا: دار الرواد، 2002)، ص 19.

على سبيل المثال، لا يمكن أن يكون لها نشاط فاعل ومؤثر ما لم تتحصل على المساندة المعنوية والدعم المادي من طرف مجموعة دول، وهذا ما ينسحب على الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

*يرجع استعمال كلمة "دولية" إلى القرن الثامن عشر، ولقد حاز هذا المصطلح على اتفاق بين الباحثين في مجال العلوم السياسية، [2] على عكس مصطلح "العالمية" الذي بدأ استعماله مع ظهور مصطلح "العولمة"، حيث ساعدت على انتشاره، وإن استعمال كلمة "دولية" في تعبير "السياسة الدولية" لا يعني بالضرورة أن الدولة هي الفاعل الدولي الوحيد في المجتمع الدولي، بقدر ما يعني أهمية الدور الذي تلعبه في حركة التفاعل الدولي، فالدول هي الفواعل الرئيسية في العالم التي تتفاعل مع بعضها في علاقات تنظمها مجموعة من القواعد والإجراءات تسمى "بالقانون الدولي" **International Law**.

إن القول بأن الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي أمر خال من الصحة، إذ توجد إلى جانب الدول فواعل دولية أخرى، كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات وحركات التحرر وغيرها. وفي هذا الصدد يوضح **روبرت كانتر** أن الأنشطة التي تؤثر في العلاقات الدولية قد تكون بين دول، أو بين دول و منظمات دولية أو بين دول وجماعات تنتمي لدول أخرى. [3] وهذه الأنشطة التي تؤثر في العلاقات الدولية هي التي تشكل العملية السياسية المتفاعلة، التي تجري على صعيد دولي أو عالمي والتي تطلق عليها "السياسة الدولية"، و بقدر ما تكون شمولية أو عالمية تكون العملية السياسية التي نعبر عنها بالسياسة الدولية.

[1] – زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص.20.

[2] - الحسان بوفنطار، عبد الوهاب معلمي، **العلاقات الدولية**: **"مفاهيم وإرشادات منهجية"**، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1985) ، ص. 7.

[3] - Robert D. Cantor, op.cit, p. 3.

حيث تتسم حركة التفاعل الدولي بعدم التكافؤ، فالفواعل الدولية تختلف نسبيا في درجة تأثيرها في السياسة الدولية، فتأثير الدول الكبرى ليس كتأثير الدول الصغرى، إذ أن الأولى تعمل على تكوين وجهة النظر السياسية السائدة في العالم أكثر من الأخيرة. وإن العوامل التي تجعل من الدول ذات نفوذ هي كثيرة، إلا أن أهمها وأبرزها هي امتلاك القدرات السياسية والقدرات الصناعية والقدرات العسكرية. [1]

مما سبق يمكن القول أن السياسة الدولية يتم صنعها وإنجازها أو تنفيذها على المستوى العالمي، فإذا كانت السياسة الداخلية تصنع وتنجز في الداخل والسياسة الخارجية تصنع في الداخل وتنجز في الخارج، فإن السياسة الدولية تصنع وتنجز في الخارج أي في البيئة الدولية على مستوى عالمي، غير أنه من الناحية التحليلية يجب ألا نأخذ مسألة الداخل والخارج معيار أساسي في التعرف على السياسة الدولية، إذ من الممكن أن يكون الحدث أو السلوك داخلي ولكن تترتب عنه نتائج خارجية ذات أبعاد دولية.

ب–العلاقات الدولية: International Relation.

إن العلاقات الدولية لم تصبح علما أكاديميا إلا بعد الحرب العالمية الأولى وهناك نوع من الاختلاف الظاهر في الصياغات التعبيرية لهذا المصطلح، وهناك من يشير إلى أن من الصعب الإجماع على تعريف واحد للعلاقات الدولية، لأن ذلك مسألة صعبة بقدر صعوبة تفسير الظواهر المعقدة للسلوك الإنساني، وبقدر صعوبة حصر أبعاد مادتها والإطارات الفكرية التي تتحرك ضمنها، هذا فضلا عن تفاعلها مع علوم كثيرة تتغذى وتتفاعل معها. [2]

[1]- فاضل زكي محمد، مرجع سابق، ص. 29.

[2]– علي فايز الجحني، "الأمن الجماعي الدولي والنظام العالمي الجديد"، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 10، 1993، ص. 43.

ويعرف **محمد طه بدوي** العلاقات الدولية بأنها "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع" [1]، ونلاحظ أن هذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها.

أما **مصطفى عبد الله خشيم** يعرفها بأنها " علاقات التفاعل والتداخل بين أطراف النظام الدولي، التي تشمل بطبيعة الحال إلى جانب الدولة القومية، كل من المنظمات الدولية والإقليمية، الشركات المتعددة الجنسيات، منظمات أو حركات التحرر الوطني، ودولة الفاتيكان ".[2] ويعرفها **مارسيل ميرل MERCIL MERLE** فيقول بأنها " كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها ". [3] كما أن هناك من يعبر عنها بالقول " إن العلاقات الدولية هي علاقات بين عناصر المجتمع الدولي " [4]

وبالرغم من تعدد التعريفات حول مصطلح العلاقات الدولية، إلا أنها في مجملها تركز على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية، والتي هي في الغالب الدول لأنها هي التي تصنع القرارات وهي المؤثرة على قرارات الحرب والسلام. لكن في الوقت الحاضر لم تعد العلاقات مقتصرة فقط على الدول وإنما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي، أصبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات.

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة يمكن القول أن العلاقات الدولية تعني كل علاقات التداخل والتفاعل التي تتعدى من حيث تأثيرها الحدود الوطنية لأية دولة من الدول، سواء كان أطرافها من الدول

---

[1] – محمد طه بدوي، "**مدخل إلى عالم العلاقات الدولية**"، (بيروت:الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971) ، ص 4.

2– مصطفى عبد الله خشيم، "**موسوعة علم السياسة**"، ط1، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996)، ص. 285.

[3] - Mercel Merle, op.cit, p. 127.

[4]- غي آنيل، "**قانون العلاقات الدولية**" ، ترجمة: نور الدين اللباد، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبوللي، 1999) ، ص. 5.

أو المنظمات الدولية أو المنظمات الإقليمية أو الشركات متعددة الجنسيات أو حركات التحرر أو المنظمات غير الحكومية، وغيرها من وحدات النظام الدولي.

ج-السياسة الخارجية: Foreign Policy.

إن انعدام مفهوم واضح للسياسة الخارجية يعود إلى عدم الاتفاق من طرف الباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية على تعريف محدد، وتتعدد تعريفات الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية.

فيعرفها **على شميش** بالقول "تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية، ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة". [1] وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية، ونجد من يعبر عنها بأنها أداة أو حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي. [2]

أما **علي الدين هلال** فيشير إلى أن السياسة الخارجية يقصد بها عموما "مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين **International Actors** في المجال الخارجي ".[3] وهناك من يرى أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يحدد علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى ومع الجماعة الدولية. ووفقا لهذا

---

[1]- علي محمد شميش، "**العلوم السياسية**"، (مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1988)، ص ص. 341-342.

[2]- زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص.12.

[3]- علي الدين هلال، "**أمريكا والوحدة العربية: 1945-1982**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص. 23.

الرأي فإن مفهوم السياسة الخارجية يشمل العديد من المجالات كالدبلوماسية، الأحلاف، السياسة العسكرية، والسياسة التجارية...الخ [1]

وقد أوضح **دويتش DEUTSCH** " أن السياسة الخارجية ترتبط بالجانب الخارجي لأي دولة وتختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها الاقتصادية ". [2]ويرى **عمر بوزيان** أن السياسة الخارجية تعني " كل العلاقات الخارجية لدولة ما سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها، إلا أنها تتعلق بالجهاز الرسمي للوحدات السياسية أي بين الدول مع بعضها البعض، أو بينها وبين المنظمات الدولية وباقي الأشخاص الدوليين ". [3]

وتعرف **عطار زهرة** السياسة الخارجية " على أنها عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى إلى تأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية". [4] كما أن هناك من يميز بين مفهوم العلاقات الدولية ومفهوم السياسة الخارجية على أساس " أن السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة، بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان ما بين دولتين أو أكثر.. "[5]

إن السياسة الخارجية تتحدد من منطلق مصلحة ووجهة نظر الفاعل الدولي الصادرة عنه، أما العلاقات الدولية فإنها تتحدد وفق معطيات معادلة التفاعل بين الأطراف ذات العلاقة، سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أم على المستوى الجماعي، أي أن العلاقات الدولية أوسع مجالا من السياسة الخارجية، غير أن هذه

---

[1] - Kjell A. Eliassen , **'Foreign and Security Policy in the European Union'**, (London: Sage Publication, 1998), p. 1.

[2] -- Kjell A. Eliassen , op.cit, p. 2.

[3]-عمر بوزيان، مرجع سابق، ص. 10.

[4] – عطار زهرة، " **مقدمة في العلوم السياسية**"، (أربد: مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص. 339.

[5] – جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**" ، ترجمة: وليد عبد الحي. (الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص. 10.

الأخيرة تشكل القاعدة التي تبني عليها العلاقات الدولية. بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية تتكون من قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار، وأفعال تعالج مشاكل خارجية.

المبحث الثاني: مكانة الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في السياسة العامة العالمية.

هناك العديد من الفواعل التي تعمل على التأثير في السياسة العامة العالمية بغرض خدمة مصالحها ومصالح الأطراف التي تنتمي إليها، ومن خلال هذا المبحث سوف نعمل على تحديد هذه الفواعل سواء الدولاتية منها أو غير الدولاتية، والمكانة التي تحتلها في الساحة العالمية .

المطلب الأول: الدول كفاعل تقليدي مؤثر على الساحة العالمية.

لقد اتفق فلاسفة السياسة على أن الدولة **STATE** هي الذروة التي تتوج البنيان الاجتماعي الحديث، وتكمن طبيعتها التي تنفرد بها في سيادتها على جميع أشكال التجمعات الأخرى، فالدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشرى وفرض المبادئ السلوكية التي ينبغي أن ينظم الأفراد حياتهم على أساسها، فهي التي تصدر القوانين وتعاقب من يخرج عليها، كما أنها تملك فرض النظام لضمان طاعتها من قبل الأفراد والجماعات المندرجة تحت ظلها. وإذا كان هذا هو شأن الدولة فقد كانت موضوع اهتمام ودراسة معظم فروع العلوم الإنسانية، من علوم الاجتماع، السياسة، القانون، الاقتصاد والتاريخ ...الخ، وتعتبر المصدر الأساسي والوحيد للقواعد الملزمة والمؤسسة السياسية التي تمتلك السيادة المطلقة داخل حدودها، [1] وتمتد هذه السيادة لتطول مواطنيها حيثما يوجدون، فالدولة بهذا المفهوم لها السيادة والسلطة وبالتالي فهي كما يقول **هيجل HEGEL** "تطبق أسلوب العنف لإجبار العزائم والإرادات الشخصية إلى الإذعان إليها. " [2]

[1]-Gregor McLennan, David Held and Stuart hall, **'The Idea of the Modern State',** (UK and Philadelphia: Open University Press, 1984), p .17.

[2] – انظر: أندرو فنسنت، **"نظريات الدولة"**، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، ط1،(طرابلس/ بيروت: دار الرواد /دار الجيل، 1997)، ص-ص. 64-66.

فعلم التاريخ يحكى تطور الدولة كفكرة ونظام ويتناول حال ومصير الدول وأشكالها في مختلف الأوقات والعصور، وعلم السياسة يدرس الدول من حيث القواعد النظرية والعملية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدول المختلفة وأكثرها جدوى وثباتا واستقرارا، وعلم القانون يدرسها من حيث القواعد الملزمة التي تدور في إطارها أعمال الدولة ونشاطها ووسائلها، لتحقيق أهدافها وإلزام رعاياها بطاعتها والنزول عند أوامرها، كما يهتم علم القانون الدولي بدراستها كأحد شخصيات هذا القانون. أما دور الدولة في الشؤون الاقتصادية لإشباع الحاجات المختلفة لشعبها وحدود هذا الدور في ضيقه أو اتساعه وكونه مباشر أو غير مباشر، واقتصاره على مجرد التنظيم أو امتداده إلى الفعل المباشر، كدخول الدولة طرفا في عمليات الإنتاج والتوزيع فهذا كله من مواضيع علم الاقتصاد. [1]

كذلك فإن الدولة كحقيقة اجتماعية راسخة هي من المواضيع الهامة في دراسات علم الاجتماع والأخلاق وعلم النفس الاجتماعي ومختلف فروع العلوم الإنسانية، ويراهن الباحثون على أنه في عصر التكنولوجيا الحالي فإن علم الدولة سوف يمتد بتأثيره إلى مجال الدراسات المتعلقة بثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، لما سيكون للأغراض التي تستهدفها الدول في هذا المجال والوسائل والآليات التي تضعها لتحقيق هذه الأغراض في الداخل والخارج، من تأثير واضح على التطور التكنولوجي في مداه وتأثيره ومجالاته المتعددة، خصوصا في المجالات المتعلقة بالاجتماع والأخلاق كالتناسخ البشري وتكنولوجيا الإنتاج الصناعي والزراعي والهندسة الوراثية. [2]

وإن التطرق للدولة كفاعل دولي من بين الفواعل التي تؤثر على الساحة الدولية، يستوجب التطرق لمكانتها على الساحة العالمية في مجال التأثير على رسم وصنع السياسات العالمية في المجالات المختلفة.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص. 69.

[2]- صلاح الدين عامر، "**مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**"، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي 2002)، ص. 85.

إن الدولة هي الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة، وعرفها آخرون بأنها جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضا معينة من الكرة الأرضية، وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان هذه الجماعة وتدير شؤونها ومصالحها العامة. [1] وإن الدول هي الفاعل الأساسي في حركة التفاعل الدولي، وقد تزايد عددها مع نهاية القرن العشرين على إثر انهيار بعض الكيانات الدولية، كما حصل للاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، ففي عام 1945 عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة كان عدد الأعضاء 51 دولة، فارتفع هذا العدد تدريجيا ليصل في شهر ديسمبر عام 2000 إلى 189 دولة. [2]

وتختلف الدول فيما يتعلق بمكانتها وثقلها في المجتمع الدولي، وهذا بالرغم من أن جميع الدول تتوفر فيها عناصر التكوين المشار إليها سلفا، وبناءا على هذا سعى العديد من الباحثين في سبيل إيجاد أشكال أو معايير للتفرقة بين الدول فيما يتعلق بمسألة التأثير والتأثر على المستوى الدولي.

ويقسم بعض الباحثين مراكز الدول في العالم إلي أربعة أقسام:[3]

أ)الدولة الأولى في العالم: وهي الدولة التي تعتبر في حالة السلم صاحبة الكلمة دوليا، ويتنقل مركز الدولة الأولى بين الدول من فترة إلى أخرى حسب ما يحدث من تغيرات في معطيات البيئة الدولية، فقد كانت بريطانيا تمثل مركز الدولة الأولى قبل الحرب العالمية الأولى، فنافستها ألمانيا و صارت هي الدولة الأولى، حيث اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ودخلت بكل ثقلها في البيئة الدولية، فأصبحت في مرتبة الدولة الأولى في العالم.

[1] –أندرو فنسنت، مرجع سابق، ص. 85.

[2] - United Nations, **'Basic Facts about the United Nations'**, (New York: United Nations, 2000), pp. 289-293.

[3] - سميح عاطف الزين، "**السياسة والسياسة الدولية**"، (بيروت، الشركة العالمية للكتاب،1987)، ص ص. 101 – 107.

ب)الدولة المستقلة عن الدولة الأولى: يتجسد مركز الدولة المستقلة في الدولة التي تتصرف في شؤونها الداخلية والخارجية وفق إرادتها وحسب ما تمليه عليها مصلحتها الوطنية، والمثال ذلك على سبيل المثال بريطانيا وفرنسا.

ج)الدولة التي تدور في فلك الدولة الأولى: وهي الدولة التي تكون مرتبطة في سياستها الخارجية مع الدولة الأولى ارتباط مصلحة لا ارتباط تبعية، وبالتالي يكون تأثيرها في السياسة الدولية من خلال هذا الارتباط، ومن بين هذه الدول على سبيل المثال تركيا.

د)الدولة التابعة إما للدولة الأولى أو للدولة المستقلة: عادة ما تكون هذه الدولة مقيدة في سياستها الخارجية بدولة أخرى وأيضا في جوانب من سياستها الداخلية، مثلما يظهر ذلك في ارتباط كثير من دول العالم بالدولة الأولى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، أو بالدولة الأخرى المستقلة عن الدولة الأولى.

يبين التقسيم السابق أن هناك نوعا من التداخل بين مركز الدولة التابعة ومركز الدولة التي تدور في الفلك، حيث أن الأولى تخضع في بعض الأحيان إلى تأثير الثانية في بعض القرارات التي تخصها، وهذا التأثير يرجع إلى أساليب الضغط الممارسة عليها.

وإن من بين تصنيفات الدول على المستوى الدولي، والتي تعمل على إبراز مكانة الدولة على المستوى الدولي، التصنيف الذي وضعه **جان– لوك فيلوت** الذي قسم الدول إلى أربع فئات: [1]

قوى كبرى ومتوسطة وصغيرة، وهذه الأخيرة تقسم إلى درجة أولى ودرجة ثانية معتمدا في ذلك على مؤشري السكان والناتج المحلي الخاص إضافة إلى حالات الانتماء للمنظمات الدولية. وفي هذا الإطار تشمل فئة القوى الكبرى تلك الدول التي تحتل المراتب العليا على الأقل بالنسبة لثلاثة من المؤشرات: السكان

[1]- حسن علي الإبراهيم، "**الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**"، ط1، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص ص. 70-76.

(100 مليون نسمة أو أكثر)، الناتج المحلي الخاص (25000 مليون دولار أو أكثر)، أوضاع سياسية خاصة (العضوية الدائمة في مجلس الأمن وما يترتب عن ذلك من التمتع بحق النقص) أو حجم القوة العسكرية(300000 جندي أو أكثر)، أما القوى المتوسطة فتشمل دولا لها على الأقل مؤشر واحد من مؤشري السكان والناتج المحلي الخام (سكان لا يقل عددهم عن 50 مليونا وناتج محلي خام لا يقل عن 10000 مليون دولار)، أما القوى الصغيرة فتحوز على الأقل مؤشر واحد (سكان لا يقل عددهم عن 10 ملايين أو ناتج محلي خام يبلغ 2000 مليون دولار أو أكثر). كما تكون الدرجة الأولى من القوى الصغرى ذات مؤشر سكاني عدده 5 ملايين أو أكثر، أو ناتج محلي خام 1000 مليون دولار على الأقل بينما تكون الدرجة الثانية في مستوى أقل من مستوى فئة الدرجة الأولى فيما يتعلق بهذين المؤشرين.

إن الاعتماد على معيار القوة وحده، في التمييز بين مراكز الدول من حيث درجة التأثر في السياسة العالمية، لا يكفي وبالتالي يجب الاعتماد على معيار قوامه التوفيق بين القوة والقناعة والرضا عن الأوضاع السائدة في البيئة الدولية.

من هذا المنطلق هناك من يصنف دول العالم إلى دول القوية وقانعة، وتتمثل في الدولة المسيطرة والقوى الكبرى المتحالفة معها في مسرح التنافس الدولي، فالدولة المسيطرة تمثل الطرف الأكثر رضاء عن النظام الدولي السائد الذي ترى أنه ملائم لمصلحتها. ويقابل هذا النوع دول قوية وغير قانعة، وهي الدول التي ترى وجود فجوة بين إمكانياتها من القوة المتاحة، وبين ما تجنيه من قيم النفوذ والتأثير في ظل النظام الدولي السائد، ومن ثم فهي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي. بالإضافة إلى نوع ثالث وهي الدول الضعيفة والقانعة، وتضم هذه الفئة الدول المتوسطة والصغيرة نسبيا في المجتمع الدولي، والتي لها إمكانيات محدودة وهي بطبيعة وضعها تكون مسالمة ولديها قناعة بقبول الوضع الدولي السائد. ويقابل هذا النوع دول ضعيفة

وغير قانعة، وهي الدول التي تشعر بالظلم والإجحاف في ظل الوضع الدولي السائد، والذي تسيطر عليه الدول الأكثر قوة، وبالتالي فهي رغم ضعف إمكانياتها تتطلع إلى تغيير النظام الدولي السائد.[1]

إن هذا المعيار الذي قسمت على أساسه الدول يقترب بصورة أكثر وضوحا للواقع الدولي، إلا أن مسألة القناعة والرضا تظل صعبة القياس من الناحية العملية، خاصة فيما يتعلق بسياسات الدول التي غالبا ما تعرب في الظاهر عن أهداف خلافا لنواياها الخفية.

أما فيما يخص الإسهامات العربية على مستوى تصنيف الدول، فيصنف الباحث **عمر بوزيان** دول العالم إلى خمسة نماذج، وذلك على النحو التالي: [2]

1-الدول العظمى: وهي الدول التي تتميز بامتلاك كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية، والتي بإمكانها أن تتدخل منفردة في السياسة العالمية وتؤثر فيها بشكل فاعل وقوي، ويتمثل هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية التي يظهر دورها التدخلي في عدة مناطق من العالم، وأيضا دورها الدبلوماسي المؤثر في توجيه هيئة الأمم بما يتلاءم مع أهدافها ومقاصدها في البيئة العالمية.

2-الدول الكبرى: يتمثل هذا النموذج في الدول ذات القدرات العسكرية والاقتصادية الكبيرة، والتي تفتقد نسبيا إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة أو التكنولوجية المتطورة مقارنة بالدول العظمى، ومن الأمثلة على دول هذا النموذج: فرنسا والمملكة المتحدة والصين، بالإضافة إلى اليابان وألمانيا وبدرجة أقل الهند.

3-الدول المتوسطة: وهي الدول التي يكون لها امتياز على المستوى الإقليمي ولكن محدودية إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والديمغرافية لا تصل بها إلى مستوى الدول المؤثرة عالميا، الأمر الذي يجعلها تسير في

[1] - إسماعيل صبري مقلد، **"نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة"**، ط4، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص ص. 94-98.

[2] - عمر بوزيان، مرجع سابق، ص-ص.115-119.

فلك الدول العظمى، ومن الأمثلة على الدول هذا النموذج: اسبانيا وايطاليا والسويد في أوربا والبرازيل والأرجنتين وكندا في القارة الأمريكية، واندونيسيا وكوريا الجنوبية في آسيا، وكذلك مصر والمغرب وجنوب إفريقيا في القارة الإفريقية.

4-الدول الصغيرة: تعتبر الدول الصغيرة من أكثر الدول في العالم انتشارا وتتميز بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها وضعف إمكانياتها الاقتصادية والتقنية والعسكرية، كما أن معظمها كان خاضعا للسيطرة الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وهذه الدول كثيرا ما تعمل من أجل المحافظة على استقلالها أكثر من تأثيرها في السياسة العالمية. ومن الأمثلة على هذا النموذج من الدول: أفغانستان، الكويت، تشاد، موريتانيا، الشيلي والدنمارك وهولندا.

5-الدول القزمية: وهي دول صغيرة الحجم، سواء من حيث الكم الديموغرافي أو من حيث المساحة أو بقية الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية، إذ لا تتعدى مساحة هذه الدول أحيانا بعض المئات من الكيلومترات المربعة، كما لا يتجاوز عدد سكانها بضعة الآلاف من الأشخاص. وبالتالي فإن تأثير هذه الدول في السياسة يكون بشكل غير مباشر، أي بواسطة دول أخرى أقوى منها فتتخلى لها عن بعض مراكزها الإستراتيجية، ومن الأمثلة على هذه الدول: مالطا وإمارة موناكو وإمارة سان مارينو.

إن ما يمكن أخذه على هذه النماذج هو التداخل بين الأدوار، كإمكانية التداخل بين دائرة الدول العظمى ودائرة الدول الكبيرة بفعل الأهداف المتشابهة التي تسعى كل منها لتحقيقها، وكذلك التداخل بين الدول الصغيرة والدول القزمية، فيما يخص الضغوطات التي تتلقاها.

إن كل التقسيمات أو النماذج التي أشرنا إليها يمكن الاعتماد على أحدها، أو التوفيق بينها عند التمييز بين مراكز أو مراتب الدول فيما يتعلق بالنفوذ والتأثير، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار النسبية والخصوصية في أوضاع الدول، وكذلك في ظروف ومعطيات النظام الدولي السائد. كما أن من الأمور التي يجب أن لا

تغيب عن الأذهان هو أن هناك دولا قد تظهر صغيرة ولكنها تتمتع بمستوى عال من المعيشة رغم محدودية مواردها الاقتصادية، ومثال ذلك مالطا التي يصنفها البعض في دائرة العالم الأول **FIRST WORLD** الذي تتمتع به بلدانه بمستوى عال في المعيشة. (1)

المطلب الثاني: القوى عبر الوطنية وإمكانية التأثير اللامحدود.

إن مصطلح القوى عبر الوطنية يمثل الأطراف أو الجماعات أو المنظمات التي يتجاوز نشاطها وتأثيرها حدود الدولة الوطنية الواحدة، وهذه المنظمات أو الجماعات تعتبر كأطراف فاعلة في مجال رسم والتأثير في السياسة العامة العالمية، ويكون تأثيرها أو نشاطها في عدة ميادين منها السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنقابية وغيرها. (2)

إن استخدام تعبير القوى عبر الوطنية بدلا من تعبير الأطراف الفاعلة من غير الدول، لأن هذا الأخير يوحي بأن الدولة هي المسيطرة وأن الأطراف الأخرى تعتبر أطراف ثانوية، كما أنه يصنف في باب واحد الأطراف الفاعلة التي تختلف فيما بينها من حيث بنيتها ومصادرها ووسائلها المختلفة في التأثير في السياسة، ولهذا السبب قررنا التخلي عن التعبير" من غير الدول ".

ويمكن حصر هذه القوى أو الأطراف عبر الوطنية فيما يلي:

*المنظمات الدولية. *الشركات المتعددة الجنسيات. *المنظمات غير الحكومية. *حركات التحرير الوطنية.

[1] - Charles W.Kegley, JR .Eugene, R. Wittkopf, **'World Politics**: **Trend and Transformation'**, (New York: main's press, INC, 1995), p. 112.

[2] – زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص. 104.

1-المنظمات الدولية:

تعتبر المنظمات الدولية من ضمن الأطراف الفاعلة في السياسة العامة العالمية، والتي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من التعاريف التي وردت في أدبيات العلاقات الدولية، والتي قد تختلف من حيث الصياغة الأدبية، لكنها تتفق من حيث الجوهر فيما يتعلق بمفهوم المنظمة الدولية. فهناك من يعرف المنظمات الدولية بأنها " اتحاد دول تشكل بمعاهدة، وتتمتع بدستور وأعضاء مشتركين، وتمتلك شخصية قانونية تختلف عن تلك التي لدول الأعضاء ".[1] ويعرفها البعض الآخر بأنها " تلك المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة والمشتركة ".[2]

وهناك مجموعة من الصفات التي تميز المنظمات الدولية الحكومية عن غيرها من المنظمات أبرزها: [3]

*المنظمات الدولية تعتبر من ضمن أشخاص القانون الدولي العام التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.

*تقتصر في عضويتها على الدول فقط، وهذا ما يميزها عن المنظمات غير الحكومية التي لم تنشأ عن طريق الاتفاقات بين الدول.

*ترتكز على أساس الاتفاق، أي لابد من وجود اتفاق دولي لإنشاء المنظمة الدولية.

*ترتكز على أساس القاعدة الإرادية، أي حرية الدولة في الانضمام إلى المنظمة وكذلك حرية الانسحاب منها.

*تتسم بصفة الاستمرارية أو الديمومة النسبية، بمعنى أن لا يكون قيامها عرضيا كما هو الحال بالنسبة للمؤتمرات الدولية التي تتصف بالوقتية، أي أنها تنتهي بانتهاء فترة انعقادها.

---

[1] – غي آنيل، مرجع سابق، ص. 47.

[2] - علي صادق أبو هيف، **"القانون الدولي العام"**، ط 11، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975)، ص. 278.

[3] – زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص ص. 85-86.

*المنظمة الدولية تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي الذي أنشأت وفقا له.

أما فيما يخص دور المنظمات الدولية في مجال صنع السياسات العالمية، فلا شك أنها قد أصبحت تشكل أحد السمات البارزة للنظام الدولي المعاصر نظرا للدور المهم الذي تلعبه على المستويات كافة، وتظهر أهمية المنظمات الدولية من خلال تزايد أنشطتها وفعالية دورها، الأمر الذي جعلها في حركة تطور سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف، وقد تزايد عدد المنظمات الدولية من 37 منظمة دولية حكومية عام **1909** إلى 154 منظمة في عام **1960** ثم 272 عام **1993**.[1]

وإن هذه المنظمات أصبحت تفوق الدول من حيث العدد، وهذا ما يدل أن هناك اهتمام بها على مستوى سياسات الدول، حيث تستطيع الدول من خلال نشاطها في المنظمات الدولية، أن تستغل نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، خاصة في التأثير على دول أخرى لكسب تأييدها أثناء عملية التصويت على إصدار قرارات بخصوص قضية ما، كما يمكنها تحقيق منافع أخرى كالمنح والمساعدات أو القروض التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات الدولية التابعة للمنظمات الدولية.[2]

وتعمل الدول على القضاء على مختلف المشاكل والنزاعات التي تحدث بينها، من خلال العمل على حلها بالطرق السلمية وعرضها على الهيئات الدولية المختصة كمحكمة العدل الدولية، كما تسعى المنظمات الدولية إلى العمل على تقليص المسافات بين القضايا المحلية والدولية في حياة الشعوب، وهذا من خلال توفير الظروف الملائمة للتعاون الدولي، وذلك من خلال ما تصل إليه الدول الأعضاء في المنظمات الدولية من اتفاقيات دولية جماعية. وكمثال على ما سبق، يمكن القول أن قيام الأمم المتحدة عام **1945** قد ساهم بدرجة كبيرة في تعميق وتنظيم النشاط الدبلوماسي والجماعي بين الدول، فهي تهدف إلى تواجد جميع الدول في العالم على صعيد واحد للعمل من أجل السلام والتنمية، استنادا إلى مبادئ العدالة والكرامة

[1]- Charles W.Kegley, JR .Eugene, R. Wittkopf, op.cit, p. 151.

[2]- زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص. 101.

الإنسانية. وإن للأمم المتحدة الدور الكبير في جلب انتباه دول العالم مجتمعة لمعالجة والاهتمام بقضايا ذات صلة بالمجتمع الدولي، حيث لم يكن باستطاعة دولة أو عدة دول معالجتها لوحدها، مثل قضية حماية البيئة ومقاومة الأوبئة والأمراض والكوارث وغيرها. [1]

كخلاصة عن دور المنظمات الدولية الحكومية في السياسة العالمية، يمكن القول أنها تعمل على التقليل من حدة التوتر بين الدول، وذلك من خلال العمل على تفادي النزاعات والصراعات التي يمكن أن تحدث، والعمل على حلها من خلال القنوات الدبلوماسية المرتكزة على الحوار والتفاوض. وكذلك تعمل المنظمات الدولية على إرساء سبل الاتفاق والترابط بين الدول، ومن ثم دفعها إلى التعاون في مختلف المجالات على المستوى الدولي.

2-الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأطراف الفاعلة والمؤثرة على المستوى العالمي، وهذا باعتبارها تساهم إلى حد كبير في تنظيم وتسير العلاقات الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن أدبيات العلاقات الدولية وكذا الاقتصاد الدولي تظهر فيها تسميات متعددة بخصوص هذه الظاهرة، فهناك من يميل إلى استخدام تعبير "الشركات عبر الوطنية" **Transnational Corporation** وهو التعبير الذي يستخدم في التقارير ونشرات الأمم المتحدة. [2] وهناك من يفضل استخدام مصطلح "الشركات متعددة الجنسية" **Corporations Multinational**، لكن هذا المصطلح يثير نوعا من التساؤل، إذ أن المسألة لا تكمن في شركة ذات جنسيات متعددة، بقدر ما تتعلق بشركة لها امتدادات في دول مختلفة، أي بمعنى شركة تحتفظ

[1] – محمود وهيب السيد، "منظمة الأمم المتحدة في الميزان"، **المستقبل العربي**، السنة 18، العدد 197، 1995، ص. 48.

[2] -إسماعيل محمد دعيس، "الشركات عبر الوطنية وإستراتيجية التصنيع في الدول النامية"، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد 10، السعودية، 1993، ص. 115.

بمركز رئيسي **Home Base** في دولة معينة تسمى دولة المقر الرئيسي، وتمارس نشاطاتها المختلفة في دول أخرى تعرف بالدول المضيفة **Host Countries**. (1)

ونجد أن الأستاذ **حسام عيسى** يعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها "مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاط إنتاجيا في دول مختلفة، وتتمتع كل منها بالجنسية المختلفة وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية." (2)

إن السبب الرئيسي في اختلاف التسميات يعود بصفة أساسية إلى الاختلاف الواضح في التعاريف التي وضعت بشأن ظاهرة الشركات متعددة الجنسية، حيث تتعدد التعاريف وتختلف من باحث إلى آخر، ووفقا لتعريف **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة** فإن " كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شابهها في دولتين أو أكثر، يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات."(3)

وهناك من يعرفها على أنها " مجموعة غالبا ما تكون ذات حجم كبير، انطلاقا من قاعدة وطنية ركزت في الخارج على عدة فروع بعدد من البلدان، ولها إستراتيجية وتنظيم ميدانيان على المستوى العالمي." (4) ولقد أشار أحد التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية في هذا الصدد " أن الطبيعة الأساسية للمشروع متعدد الجنسية، تعود إلى أن المقر الرئيسي لإدارته يقع في أحد الأقطار، في حين أن أعمال المشروع تجري

---

1 - Joel Krieger, **'The Oxford Companion to Politics of the World'**, (Oxford: Oxford University Press, Inc, 1993), pp. 606-608.

2- حسام الدين عيسى، **"الشركات متعدّدة الجنسيات"**، (بيروت: مؤسسة العامة للدراسات و النشر المعاصر، د.ت ن)، ص. 61.

3- منصور ميلاد يونس، **"مقدمة لدراسة العلاقات الدولية"**، (طرابلس: جامعة ناصر، 1991)، ص. 125.

4- عبد المجيد العبدلي، مرجع سابق، ص. 217.

في عدة أقطار أخرى أيضا." [1] ولعل الاختلاف الظاهر في تعدد التعاريف المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات قد انعكس على مسألة تحديد هذه الشركات في العالم.

إن النمو الهائل للشركات متعددة الجنسيات وانتشارها عبر العالم، وتنوع مجالات نشاطها جعلها تتميز بمجموعة من السمات أهمها:

*تنتشر الشركات متعددة الجنسية على نحو واسع في مختلف بلدان العالم، حيث تمارس نشاطاتها على نطاق عالمي متعدية بذلك الحدود الوطنية، محتفظة لها بمراكز رئيسية في دول معينة، وبمؤسسات فرعية تابعة لها في دول أخرى. [2]

*كبر حجم نشاطاتها في التجارة الدولية خاصة في ميادين صناعة السيارات والمعادن والمواد الكيماوية والبترولية، وبالتالي لا ينحصر نشاطها على إنتاج معين بل يمتد ليشمل كثيرا من المجالات الاقتصادية الأخرى.

*تكون الشركة متعددة الجنسية تابعة لمركز واحد موجود في دولة ما، وتحمل جنسية دولة واحدة وفقا لمعايير معينة، وتخضع فيما يتعلق بشخصيتها القانونية للضوابط والمقتضيات التي ينص عليها قانون الدولة التي تحمل جنسيتها أي دولة المقر. [3]

*تملك الشركات المتعددة الجنسيات أموال ضخمة تتجاوز العشرات من المليارات، فهي تمتلك أرصدة مالية كبيرة ولها ميزانيات تفوق ميزانيات الدول مجتمعة، وفي هذا الخصوص تشير الدراسات إلى أنها تتحكم فيما

[1] – فرانسيس جيروم، "**الاقتصاد الدولي**"، ترجمة: محمد عزيز ومحمود سعيد الفاخري، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1991)، ص ص. 380-381.

[2] – عمر بوزيان، مرجع سابق، ص. 161.

[3] – الحسان بوقنطار، عبد الوهاب معلمي، "**العلاقات الدولية: مفاهيم وإرشادات منهجية**"، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1985)، ص. 81.

بين ربع وثلث كل الإنتاج العالمي، وأن مجموع ما تبيعه فروعها الخارجية يبلغ حوالي مجموع الناتج القومي الإجمالي لكل الدول النامية باستثناء الأقطار النامية المصدرة للنفط.[1]

*السيطرة على المشروعات الأجنبية من خلال المساهمة فيها، وقد أكد بعض الباحثين أن الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية غالبا ما تدخل في استثمار يأخذ شكل الملكية الكلية، ولكن التسيير محكوم بقانون الدولة المضيفة أو عقد الامتياز أو اتفاقية التعاون المشترك. وفي هذا السياق يشير البعض أن نصف الشركات متعددة الجنسية هي شركات أمريكية، تستحوذ على أوسع الحصص من الاستثمار المباشر الأجنبي.[2]

*استعمال التكنولوجيا المتطورة وذلك عن طريق توسيع وتدعيم البحث والتنمية، وهذا بطبيعة الحال متاح لها من خلال الإيرادات الضخمة التي تعود عليها من جراء أنشطتها الاستثمارية المختلفة، وهي بذلك أصبحت وسيلة لنقل التكنولوجيا بشكل عام إلى الدول النامية بشكل خاص.[3]

يمكن القول أن الإمكانيات المختلفة والقدرات المالية الهائلة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات، يعد عاملا أساسيا في إبراز دور هذه الشركات ضمن فواعل السياسة العالمية، وبالنظر إلى الموارد الكثيرة المتنوعة التي تسيطر عليها، فإن هذه الشركات أصبحت تلعب دورا فاعلا في السياسة العالمية، وربما على حساب الدور الذي تلعبه حكومات تلك الشركات.

3-المنظمات غير الحكومية:

إلى جانب الفواعل الأساسية في السياسة العامة العالمية التي ذكرناها، هناك أيضا قوى أخرى تمارس بعض النفوذ في المجال الدولي، وهي ما يطلق عليه بالمنظمات غير الحكومية، وقد نشأت هذه المنظمات منذ

1 - إسماعيل محمد دعيس، مرجع سابق، ص. 116.

2- فرانسيس جيرونيلام، مرجع سابق، ص. 381.

3 - زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص. 109.

العصور القديمة وتطورت في التاريخ عبر مراحل عديدة، وكانت في كل مرحلة تكسب شهرة ونفوذ كبيرين في المجتمع الدولي، وبقيت هذه المنظمات تحظى بتطور كبير إلى أن تم الاعتراف الرسمي بها في ميثاق الأمم المتحدة. (1)

انطلاقا من التعاريف التي قدمناها في الفصل الأول، حول المنظمات غير الحكومية والخصائص التي تتمتع بها، يمكن القول أن نشاطاتها تشمل جميع الميادين الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، العلمية، الدينية، الرياضية، السياحية، الصحية والبيئية وغيرها.

وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا تتكون من الحكومات إلا أنها ترتبط بعلاقة تعاون مع المنظمات الدولية، ومن ذلك منظمة الأمم المتحدة، وهذا ما تؤكده المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة،(2) كما منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضعا استشاريا لعدد محدود من المنظمات غير الحكومية، مما يعني أن تلك المنظمات يمكن أن تشارك في بعض المناقشات وأحيانا إمكانية وضع بنود في جدول الأعمال، كما أن الوكالات والهيئات المتخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تتعاون عمليا وبشكل واضح مع بعض المنظمات غير الحكومية.

كما أن المعلومات الوفيرة التي تتحصل عليها المنظمات غير الحكومية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، تساعد في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر، وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين هذه المنظمات والوكالات والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. (3)

[1] – أحمد أبو الوفاء، مرجع سابق، ص. 20.

[2] – المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة التي تشير إلى علاقة المنظمات غير الحكومية بهيئة الأمم المتحدة.

[3]- Charles W. Kegley, JR. Eugene, R. Wittkopf, op.cit, p. 155.

4–حركات التحرر الوطنية:

يعود تاريخ حركات التحرر الوطنية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك على إثر العديد من العوامل من أهمها انتشار ظاهرة الوعي لدى الشعوب ورغبتها في التحرر من القيود التي تفرضها الدول المستعمرة، بالإضافة إلى مساندة القوى الدولية لهذا النوع من الحركات وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي سابقا، وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشعوب مقابل الرفاه في الدول الاستعمارية، وأخيرا تنامي ظاهرة الكفاح ضد السيطرة الأجنبية والامبريالية والاستعمار جديد خاصة في إفريقيا وأسيا. [1]

ويمكن تعريف حركات التحرر بأنها " منظمات وطنية ذات جناحين سياسي وعسكري تنشأ ي البلدان الواقعة تحت السيطرة الأجنبية، وتقود كفاحا مسلحا من أجل الحصول على حق تقرير المصير". [2]

وتعرف أيضا بأنها "جماعة من الأشخاص ذات تنظيم محكم تقوم بالكفاح المسلح في غالب الأحيان ضد الوجود الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي، أو ضد أي شكل من أشكال التمييز للوصول إلى تكوين دولة ذات سيادة تقوم باحترام القانون الداخلي والدولي." [3]

وتتميز حركات التحرر بمجموعة من الصفات أهمها: [4]

*الهدف الأساسي من ظهور أي حركة تحرر وطني هو الكفاح ضد الاستعمار وضد الأنظمة العنصرية، وضد السيطرة الأجنبية، وقد يكون هذا الكفاح مسلحا أو سلميا، وذلك من أجل تحقيق الاستقلال ونيل الاعتراف الدولي.

*تضع هدف الاستقلال كأحد الأهداف السياسية لها دون سواه ومنه تستمد الشرعية الثورية والشعبية.

---

[1]- غي آنيل، مرجع سابق، ص . 71.

[2]– منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص. 95.

[3]– زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص 120.

4– نفس المرجع السابق، ص ص. 121– 122.

* إن منظمات أو حركات التحرر هي كيانات أقل مستوى من الدولة، ولكنها تسعى إلى الوصول إلى مرتبة الدولة بعد تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها.

*إن حركات التحرر تجد أسس تمثيلها وتأييدها في الشعب، وهذا ما يميزها كما يسمى بالحركات العنصرية والانفصالية أو عصابات المرتزقة التي تتفق في أنها لا تمثل أغلبية الشعب.

*بحكم الأهداف التي تسعى حركات التحرر إلى تحقيقها، فهي تكون في وضع يجعلها تتحرك في مسارات عديدة في البيئة الإقليمية والبيئة الدولية، وتسعى للحصول على الدعم المادي والعسكري والمعنوي من بقية وحدات المجتمع الدولي، والتعريف بقضاياها أمام الرأي العام العالمي سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي.

* إن حركات التحرر تستند إلى مبدأ أساسي ومهم من مبادئ القانون الدولي هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا المبدأ أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1960، [1] وأعلنت فيه أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وإن مسألة الاعتراف بحركات التحرر الوطنية من طرف المجتمع الدولي، تعد على قدر كبير من الأهمية نظرا لما يترتب عليه من بعض النتائج القانونية، ذلك أن الاعتراف بحركات التحرير الوطنية يعتبر عملا تكوينيا، ويصدر هذا الاعتراف من حيث المبدأ من منظمة دولية إقليمية، كما يكون باستطاعة كل دولة أن

[1] – بعد صدور هذا القرار تلته قرارات أخرى تؤكد على أهمية تقرير الشعوب لمصيرها، وأهمها القرار 2625 الصادر عام 1970 الذي أقر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

تعلن اعترافها المنفرد بوجود أية حركة تحرر وطني، وينتج عن ذلك آثار قانونية بوجه الدولة منذ اعترافها بتلك الحركة. [1]

وتعتبر حركات التحرر الوطنية من ضمن الأطراف التي تشارك بشكل محدود في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وذلك بالنظر إلى الحقوق الضرورية لهذه الحركات فيما يتعلق بتحقيق أهدافها المتمثلة في تحرير الشعوب التي تمثلها، وفي هذا الإطار يمكن الاستدلال بالاهتمام الذي أولته الجمعية العامة للأمم المتحدة لحركات التحرير الوطنية، فقد قررت الجمعية العامة دعوة حركات التحرير الوطنية المعترف بها بشكل منظم وبصفة مراقبين، للمشاركة بأعمال اللجان الكبرى في الجمعية العامة والهيئات الثانوية المعينة، وكذلك دعوتها إلى المؤتمرات المنظمة برعاية الأمم المتحدة والمتعلقة ببلاد تلك الحركات. [2]

انطلاقا من أن حركات التحرر الوطنية تعمل على نيل استقلالها والعمل على تحقيق الحرية لشعبها، وبالتالي فإن دفاعها عن قضيتها يترك آثارا على المستوى الإقليمي والعالمي، الأمر الذي يؤثر في العلاقات الدولية، ويشكل متغيرات تدخل في حسبان أي دولة لها علاقة بهذه الحركات قبل إقرار أي سياسة، وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الدولية التي لها دور في صنع السياسة العامة العالمية.

[1] – إسماعيل الغزال، مرجع السابق، ص. 90.

[2] – إسماعيل الغزال، مرجع السابق، ص.10.

المبحث الثالث: النظام الدولي كإطار لصنع وتنفيذ السياسة العامة العالمية.

لقد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في مجالي الفلسفة والرياضيات، ثم انتقل بعد ذلك على أسس غير دقيقة إلى مجال دراسة المجتمع، ابتداء من القرن التاسع عشر. ومع ذلك فقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين كي يظهر كمفهوم واضح ومتماسك للنظام الاجتماعي، أما تطبيقه في مجال العلاقات الدولية فقد جاء متأخرا. ويتجاوز الكثيرون من الناس فيطلقون على جميع أنظمة الحياة اسم النظام الاجتماعي، وهذا إطلاق خاطئ لأن أنظمه الحياة أولى أن يطلق عليها أنظمة المجتمع، إذ هي في حقيقتها أنظمة المجتمع، لأنها تنظم العلاقات التي تقوم بين الناس الذين يعيشون في مجتمع معين، بغض النظر عن اجتماعهم أو تفرقهم. والاجتماع لا يلاحظ فيها وإنما نلاحظ العلاقات فحسب، ومن هنا كانت متعددة ومختلفة بحسب تعدد العلاقات واختلافها، وهي تشمل الاقتصاد، الحكم، السياسة، التعليم، العقوبات والمعاملات وغير ذلك. فإطلاق النظام الاجتماعي عليها لا وجه له، ولا ينطبق عليها، وعلاوة على ذلك فإن كلمة الاجتماعي صفة للنظام، فلا بد أن يكون هذا النظام موضوعا لتنظيم المشاكل التي تنشأ عن الاجتماع. (1)

إن النظام الذي يبحث عنه الناس في الحياة الاجتماعية ليس أي نموذج أو توافق في العلاقات بين الأفراد والجماعات، بل هو نموذج يفضي إلى نتيجة معينة، أي ترتيب للحياة الاجتماعية من شأنه أن يعزز أهداف أو قيما محددة. وبهذا المعنى الهادف نجد أن عدد من الكتب يشكل نظاما، حين لا يكون مرتبا بمجرد وضعه على نسق واحد، وهذا المفهوم القصدي هو الذي كان في ذهن **أوغسطين Augustine** حين عرفه بأنه "ترتيب جيد لأجزاء متنافرة، كل في أكثر الأماكن ملائمة له ".(2)

---

[1]- تقي الدين النبهاني، "**النظام الاجتماعي في الإسلام**"، (القاهرة: منشورات حزب التحرير (د، ت،ن) ، ص. 2.

[2]-Saint Augustine, **'The City of God'**, (book 10, chapter 12, everyman's library, 1950), p. 249.

إن هذه القيم الأساسية الثلاث للحياة الاجتماعية بأكملها (ضمان أمن الحياة البشرية، وضمان الحفاظ على الوعود بعد صدورها، والهدف الآخر هو ضمان الحفاظ على استقرار الملكية وألا تخضع لتحديات متواصلة ، والتي تدعى أحيانا قيم الحياة والحق والملكية)، تمثل قائمة تامة بالأهداف المشتركة لدى المجتمعات كلها، أو أن مصطلح النظام لا يمكن أن يأخذ مضمونه إلا إذا ارتبط بها، لكن هذه القيم تندرج حتما في أي قائمة بتلك الأهداف الأساسية، وهي تبرز فكرة هدف أساسي. ويمكننا أن نعتبر هذه الأهداف الثلاثية كلها ابتدائية، حيث يكاد لا يكون في وسعنا أن نعطي اسم "مجتمع" مطلقا لأي مجموعة من الأفراد أو الجماعات التي لا يربط بينها تطلع نحو الأمان من العنف، أو احترام الاتفاقيات أو استقرار الملكية، وتلك الأهداف تعتبر أيضا أهدافا أولية. بمعنى أن أي أهداف أخرى يمكن أن يضعها مجتمع ما لنفسه، تفترض مسبقا تحقيقها بدرجة ما. (1)

إن تعريف النظام بأنه نموذج من نماذج الأنشطة البشرية وترتيب لأجزاء متنافرة يدعم الغايات الأساسية أو الأولية من هذا القبيل، ولا يعني أنه يجب أن تكون لتلك الأهداف أولوية على غيرها، كما أنه لا يعني تزكيتها على أنها قيمة أو مرغوبة على الإطلاق، وإنما الهدف من هذا التعريف أنه ما لم يتم تحقيق تلك الأهداف بدرجة ما، فلن يكون بوسعنا الحديث عن وجود مجتمع أو حياة اجتماعية، وأن تحقيق الأهداف الأخرى يفترض تحقيق هذه الأهداف الأساسية أولا بدرجة ما، وأن المجتمعات كلها في الواقع تسعى إلى تعزيزها، لكن هذا لا يعني أنه حين ينشأ تضارب بين هذه الأهداف وغيرها فإن المجتمعات تعطيها الأولوية دائما. وفي الواقع فإن البشر، كما هي الحال في فترات الحروب أو الثورات، يلجؤون مرارا إلى العنف وإلغاء الاتفاقات وانتهاك حقوق الملكية سعيا منهم إلى فرض قيم أخرى. (2)

[1] – هيدلي بول،" **المجتمع الفوضوي**"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 3، (دار بلغريف للنشر، 2002)، ص. 53.
[2] - نفس المرجع السابق، ص.54.

المطلب الأول: ماهية النظام الدولي.

إن فكرة النظام الدولي ليست بالفكرة الحديثة أو المتأخرة، بل هي فكرة قيمة تضرب في جذور التاريخ، حاول خلالها الإنسان أن يمثل العالم النموذجي المثالي الذي يعيش فيه جميع البشر، على مبدأ الوحدة الإنسانية القائمة على أسس قانونية، طبيعية أو دينية أو وضعية، دون التمييز بين أفراد هذا النظام بسبب اللون أو المعتقد الديني أو العرقي، ولعل أفكارها بدأت مع أفكار الفلسفة الرواقية التي ظهرت في أثينا في القرن الثالث قبل الميلاد، حيث دعا زعيمها **زينون ZENON** إلى مدينة العالم. وقد استلهمت الإمبراطورية الرومانية أفكار الرواقية حيث حاول قانون الشعب أن يكون قانونا عالميا. (1)

إن مصطلح "النظام" يعتبر من أكثر المصطلحات استخداما في شتى المعارف والعلوم وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث نمت المناهج التنسيقية والرؤى النظمية في النظر إلى مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية، وقد اجتهد علماء السياسة كغيرهم في مختلف التخصصات في سبيل التعريف بفكرة النظام على المستوى الدولي. فقد عرفه **والتز Weltaz** مثلا بأنه "عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها ". (2)

ولعل **ستانلي هوفمان Stanley Hoffman** أكثر تحديدا في رؤيته للنظام الدولي فهو يرى " أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم، وقد

[1]- Philippe Braillard, **'Théorie des Systèmes et relations International'**, (Brucelles, 1977), p. 17.

[2]- توفيق خصر وآخرون، "**قضايا ومشكلات دولية معاصرة**"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د ت.ن) ، ص. 35.

تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام، نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام." [1]

أما **مارتن كابلان Martin Kaplan** فقد عرفه "بأنه مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن." [2]

ويذهب **موريس ايست Morris Iset** وآخرون إلى " أن النظام الدولي يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين العوامل الأساسية ذات الطبيعة الأرضية ـــ الدول ـــ خلال وقت محدد ". [3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الدولي هي ثلاثة عناصر رئيسية:

*وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية.

*الوحدات التي يتم التفاعل فيما بينهما وهي الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات ذات الوجود المتعدد الدولي، كمؤسسات الإعلام الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذا الأشخاص الذين يقومون بأدوار دولية.

*التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام سواء كانت في المجالات السياسية، أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية...الخ.

---

[1]-حسن العليم، "العرب وأمريكا و النظام الدولي الجديد"، **المجلة العربية للدراسات**، العدد 3، 1993.

[2]- Morton Kaplan, **'System and Process in International Relations'**, (New York: western press, 1912), p. 115.

[3]- توفيق حصر وآخرون، مرجع سابق، ص. 50.

لقد أجمع جمهور الباحثين على أنه لا يوجد ثمة تعريف واحد متفق علي لاصطلاح النظام الدولي، فكل ينظر إلى هذا الاصطلاح من زاوية خاصة أو من منظور مختلف، وفي ضوء ظروف وأوضاع معينة، بل وحتى انطلاقا من اعتبارات وحسابات خاصة. [1] ولعل هذا هو الذي يفسر لماذا تتعدد أوصاف هذا النظام، إذ في حين يصفه البعض بأنه نظام محايد، يصفه البعض الآخر بأنه نظام غير محايد أو منحاز إلى طائفة من الدول في المجتمع الدولي على حساب الطوائف الأخرى، أما البعض الثالث فلا يتردد في وصف النظام الدولي بأنه يقوم أساسا على مبدأ المعيار المزدوج.

وبصفة عامة يمكن القول بأن اصطلاح النظام الدولي، والذي شاع استخدامه على نطاق واسع من جانب الباحثين والمحللين خلال الفترة الأخيرة، إنما يستخدم بالأساس للإشارة إلى مجموعة التفاعلات أو شبكة علاقات القوى التعاونية منها والصراعية على حد سواء، التي تتم فيما بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، والتي تجري وفقا لنسق أو منظومة معينة للقيم. ويرجع السبب في واقع الأمر، إلى أن أي نظام دولي

إنما تحدد عناصره المفهومية في مجموعة مقومات رئيسية تتمثل أبرزها فيما يلي: [2]

*فبداية يلاحظ أن أي نظام دولي لا بد وأن يعرف حالة وجود قوة أو قوى معينة، هي التي تمسك بزمام الأمور في نطاقه، وتكون هي التي لها الكلمة العليا في توجيه مسار حركة الأحداث بين أطرافه، ومرد ذلك إلى حقيقة أن النظام الدولي إنما يقوم أساسا على مبدأ الصراع والمواجهة بين القوى الفاعلة فيه، وذلك على خلاف الحال في التنظيم الدولي الذي يفترض فيه أن يقوم على مبدأ التعاون والتآزر.

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، "**النظام الدولي الجديد: قضايا و تساؤلات**"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار سعاد الصباح، 1992) ، ص ص. 54-56.

2- علي الدين هلال، "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 23، عدد 3، 1991، ص. 10.

*ثانيا يلاحظ كذلك أن أي نظام دولي لا بد أن تسود فيه طريقة أو طرق معينة لإدارة الأزمات أو العلاقات المتبادلة بين أطرفه، وبما يحقق أو على الأقل لا يتعارض والمصالح الوطنية لفئة الدول المهيمنة من بين هذه الأطراف.

*ثالثا إن كل نظام دولي تتوافر له في العادة سمات وملامح خاصة تميزه بدرجة ملحوظة عن النظام الدولي السابق عليه، ومن هنا فإن كل نظام دولي يكاد يرتبط بواقعه أو وقائع معينة تشكل نقطة أو تاريخا فاصلا بين مرحلتين مختلفتين لتطور العلاقات الدولية.

وطبقا للرأي الراجح في أوساط الباحثين المهتمين بتحليل العلاقات الدولية، فإن المرحلة الجديدة لتطور النظام الدولي منذ أوائل عقد التسعينات، قد ارتبطت بحدثين كبيرين هما: حرب تحرير الكويت **1991** وانهيار الاتحاد السوفياتي **1991**. ويرى هؤلاء الباحثون أن العديد من الأحداث التي وقعت على امتداد المسرح الدولي منذ أوائل العقد الحالي، لم تكن لتحدث لو أن الاتحاد السوفياتي قد ظل قائما. [1]

*رابعا أن القاعدة بالنسبة إلى أي نظام دولي هو أنه يقوم أو يتشكل من مجموعة من النظم الدولية الفرعية أو التابعة **Sub-Systems**، والتي يمكن لكل منها أن يباشر تأثيرا متفاوتا على مجمل التفاعلات الحادثة على مستوى النظام الدولي العالمي أو الكوني **Global**، ولا شك أن ذلك يتحقق بصفة خاصة في حالة وجود أكثر من قطب واحد على قمة هذا النظام الدولي، وذلك ما رأيناه مثلا خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الانهيار الرسمي للاتحاد السوفييتي في **21 ديسمبر1991**. [2]

[1]- مارسيل ميرل، "**أزمة الخليج و النظام العالمي الجديد**"، ترجمة: حسن نافعة، (القاهرة: دار سعاد الصباح 1992) ، ص. 57.

[2]- علي الدين هلال، جميل مطر، "**النظام الإقليمي العربي**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص. 101.

إن الاعتماد على هذا التعريف المبسط لاصطلاح النظام الدولي بعناصره المشار إليها، يقودنا مباشرة عن الحديث عن نظام دولي "جديد" قد تشكل فعلا أو في ضوء التحولات الدولية، التي أخذت تحدث بعمق منذ بداية عقد التسعينات.

المطلب الثاني: إرهاصات التحول في النظام الدولي.

لقد اهتم المفكرون والباحثون برصد وتحليل المتغيرات والتحولات الدولية الكبرى التي مثلت مقدمات لتداعي النظام الدولي القديم، كما تمثل إرهاصات لبروز النظام الدولي الجديد، الذي لا يزال قيد التشكيل والتبلور. ولا بد من الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المنهاجية التي يطرحها بعض الباحثين والمفكرين للتعامل مع هذه المتغيرات:[1]

*بداية إن التغيير في النظام الدولي لا يحدث فجأة أو بلا مقدمات، بل إن التحول الذي يبدو على السطح فجائيا عادة ما يكون محصلة لسلسلة من التراكمات والتغيرات الجزئية التي حدثت عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.

فعلى سبيل المثال، فإنه يمكن تتبع جذور التحولات في الاتحاد السوفييتي السابق وبقية بلدان أوربا الشرقية منذ منتصف الستينات على الأقل، كما أن الثورة الصناعية الثالثة ولدت في رحم الثورة الصناعية الثانية، ومن هنا تبدو أهمية النظرة المتعمقة في التحولات الدولية الجديدة، بقصد الكشف عن جذورها والعوامل المحركة لها وآفاقها المستقبلة.

*ثانيا إن المتغيرات أو التحولات الدولية الجديدة تشير إلى ظواهر معقدة ومتداخلة، لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، ومن هنا تبدو أهمية المتغيرات وتحليلها من منظور شامل،

[1] – علي الدين هلال، "**حول مستقبل النظام العالمي**". في: إبراهيم حلمي عبد الرحمان، "**عالم الغد: عالم واحد أم عوالم متعددة**"، (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، 1991)، ص. 128.

يراعي حقيقة التداخل والترابط والتأثيرات المتبادلة فيها بينها من ناحية، و ديناميات كل منها وخصوصيتها من ناحية أخرى.

*أخيرا إن بعض الظواهر والمتغيرات الدولية لم تستقر بصورة نهائية بعد، فهي لا تزال متحركة وتأتي تأثيراتها وتفاعلاتها في سياق العملية التاريخية الكبرى التي تجري في الوقت الراهن، والتي تشهد انهيار النظام الدولي القديم وبروز نظام دولي جديد، ولذلك يجب عدم التسرع بشأن إطلاق أحكام عامة على هذه الظواهر.

إن أي نظام دولي لا يبدأ من فراغ، وإنما تكون له مقدماته الأولية التي تصله بالنظام الدولي السابق عليه، مما يشكل قدرا من الاستمرارية في تطور العلاقات الدولية على نحو معين، ومرد ذلك إلى كون أن التطور التاريخي لا يعرف الاندفاعات العشوائية أو الإنقطاعات المفاجئة، فلكل شيء مقدماته وأصوله وجذوره. فالتاريخ الإنساني لم يعرف قط تطورا جديدا تماما لا يمت بصلة بما سبقه، وحتى الثورات الكبرى في نطاق هذا التاريخ قد عكست البيئات التي ظهرت فيها ولو في حدود معينة. ويعود السبب في ذلك، أن بعضا من المميزات التي سيتم ذكرها يمكن أن نلمسها في نطاق النظام الدولي الذي ظل يحكم العلاقات الدولية طيلة الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف عقد الثمانينات تقريبا.[1]

1- مميزات النظام الدولي الجديد: يتميز النظام الدولي الجديد بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

[1] - إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية**"، (الكويت: مطبعة جامعة الكويت، 1984)، ص ص. 47-52.

[2] - أنور عبد المالك، "تغير العالم"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 94، 1985، ص. 84.

*الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، وما ترتب على ذلك من اختصار غير معهود للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم، الأمر الذي جعل أفكارنا ومفاهيمنا عن الظواهر والأشياء، تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الجارية والتطورات المتلاحقة على امتداد هذا العالم.

*المهارات البشرية وتنمية كوادر وقدرات تستطيع التعامل مع مخرجات هذه الثورة والتكيف مع نتائجها، ولا شك أن ذلك قد بات أمرا مطلوبا من الدول كافة أن تعيه وتعد نفسها لمواجهته، وخاصة تلك التي تبتغي تحقيق خطوات واسعة على طريق حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

*أما الميزة الفرعية الرابعة للثورة التكنولوجية المعاصرة، فتتمثل في حقيقة أنه أضحى في حكم المسلم به أن ثمة مجالات معينة بالذات ينبغي علينا أن نتابعها، وذلك لصلتها الوثيقة بأي تقديم يرجى تحقيقه في سبيل حل مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتمثل هذه المجالات بالأساس في استغلال الطاقات البديلة، والإفادة من الطاقة الشمسية واقتحام مجال الهندسة الوراثية. (1)

*هناك أيضا ما أصبح يشار إليه في بعض الكتابات المعاصرة بظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل أو التقسيم الدولي الجديد للعمل، وخاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات متعددة الجنسية أو بالأحرى الشركات دولية النشاط، والتي تمتد بأنشطتها إلى ما وراء الحدود السياسية للدول، وقد ظهر أثر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تنفرد بصنع منتج معين، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز أو التخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط. (2)

[1] – إبراهيم حلمي عبد الرحمن، "**التطورات الدولية الجارية: فرص ومحاذير**"، (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، 1992)، ص. 112.

[2] – علي الدين هلال، "**النظام الدولي الجديد**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص. 15.

إن الحديث عن المميزات الرئيسية للنظام الدولي في مرحلته الراهنة ربما لا يكون مكتملا من دون الإشارة إلى ذلك التبدل الكبير الذي طرأ على مبدأ السيادة الوطنية في مفهومه التقليدي، فالمشاهد أنه كنتيجة للتحولات النوعية العديدة التي شهدها هذا النظام ليس فقط منذ منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات، وإنما أيضا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ترتبت عنها آثار عديدة فيما يتعلق بالمبدأ المذكور وأدت إلى التضييق من نطاق وحدود سلطات واختصاصات الدولة القومية، وقد كان ذلك لصالح توسيع مادة الاهتمام الدولي بالمسائل التي ظل ينظر إليها دوما وبحسب معايير القانون الدولي التقليدي، باعتبارها من الأمور التي تندرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلي **Domestic Jurisdiction** للدولة، أو ضمن نطاق مجالها المحجوز **Domain Reserved** [1]، وليس ثمة شك في أن التطور الحاصل الآن في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان يشكل مثالا نموذجيا، يمكن الإشارة إليه في معرض التدليل على درجة التغير التي أصابت مبدأ السيادة الوطنية لمصلحة المجتمع الدولي.

بصفة عامة يمكن القول أن التبدل الذي طرأ على مفهوم السيادة الوطنية لا يمكن فهمه بمعزل عن حقيقة أن الدول القومية، وعلى الرغم من التزايد المطرد في أعدادها وبشكل تدريجي منذ عام **1945**، لم تعد هي الفاعل الوحيد في نطاق العلاقات الدولية وذلك على خلاف الحال خلال الفترة السابقة على هذا التاريخ. فإلى جانب الدول أضحت هناك كيانات دولية عديدة تضطلع اليوم بدور كبير يفوق دور الدول ذاتها في بعض الأحيان، في توجيه مسار حركة الأحداث على امتداد الساحة الدولية. فهناك على سبيل المثال المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها من حكومية وغير حكومية، عالمية وإقليمية عامة ومتخصصة، وهناك أيضا الشركات دولية النشاط والتي أضحت اليوم تمثل إحدى الظواهر الأساسية المميزة للعلاقات

[1]– Joyce. J, **The New Politics of Human Rights**, (London: the Macmillan press, 1978), p.75.

الدولية المعاصرة. [1] حيث تضخمت نشاطاتها إلى الحد الذي تتجاوز فيه ميزانية الواحدة منها ميزانيات العدد من الدول مجتمعة وخاصة دول الجنوب.

*الثورة العلمية والتكنولوجية وهي الثورة التي أضحت آثارها ومظاهرها تتدفق علينا ومن حولنا من كل جانب، سواء في شكل منتجات صناعية أو في صورة أجهزة ومعدات حديثة أو في وسائل الاتصال ذاتها، وبالتالي لا يمكن إغفال الدور الحاسم للحسابات الالكترونية كسمة مميزة لثورة المعلومات الهائلة التي تميز بها النظام الدولي المعاصر في السنوات القليلة الماضية، وخاصة في مجالات الدفاع وبناء القدرات العسكرية للدول.

إن القول بأن الآثار الضخمة التي نجمت عن انتهاء عصر الحرب الباردة بين قطبي النظام الدولي، سيجعل هذا الأخير يشهد خلال المستقبل المنظور توجهات سياسية جديدة، تقوم على إحلال مبدأ التعاون محل مبدأ الصراع والمواجهة، ليس طرحا صائبا فلا يزال هناك من ينظر إلى العالم منذ نهاية عام **1991**، من خلال مفاهيم الحرب الباردة. حيث يرى هؤلاء أن روسيا الاتحادية مازالت تمتلك القدرة الكافية التي تمكنها من شن الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإن التهديدات الإستراتيجية للغرب عموما وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، لا تزال قائمة على الرغم من الاختفاء الرسمي لدولة الاتحاد السوفييتي. [2]

انطلاقا مما سبق وأيا كان تقييمنا للنتائج المترتبة على انتهاء الحرب الباردة، فإن الأمر الذي لا سبيل إلى إنكاره في هذا الخصوص، هو أن التفاعل بين ما يمكن وصفه "بقوى التكامل وقوى التمايز في إطار

[1]- صلاح الدين عامر، "**قانون التنظيم الدولي: النظرية العامة**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1984) ، ص ص. 40-48.

[2]- علي الدين هلال، "**النظام الدولي الجديد**"، مرجع سابق، ص. 17.

العلاقات الدولية" سوف يستمر، وستكون النتيجة المحققة هي بلا شك محصلة بين هذين النقيضين في تركيب جديد له ملامح خاصة.

2-مصادر التهديد في النظام الدولي الجديد:

لقد اهتم بعض الباحثين بالتركيز على مجموعة من المصادر التي تهدد النظام الدولي الجديد، وخاصة في مجال السلم والأمن والرفاهية الاقتصادية، ويركز أغلب الباحثين في هذا الصدد على دول الجنوب كمصدر لمثل هذه التهديدات، وإن عمد البعض أيضا على إبراز الشمال كمصدر لهذه التهديدات أيضا، وعلى بعض القضايا التي تتسم بطابع عالمي وتمثل تهديدا للنظام العالمي ككل، وفي إطار التركيز على الجنوب كمصدر للتهديدات يتطرق الباحثون إلى ظاهرة استمرار الصراعات في دول العالم الثالث، وغياب دور القوى العظمى الذي ساد خلال الحرب الباردة، واستمرار تسليح هذه الدول وفشل الديمقراطية والفقر والهجرة والمخدرات. ويوضح **كاربانتر CARPENTER** أن العديد من الصراعات التي تتعرض لها دول الجنوب لن تختفي بانتهاء الحرب الباردة، فعدد من هذه الصراعات يرتبط بالحدود التي فرضتها الدول الاستعمارية على هذه الدول، بصرف النظر عن الاعتبارات الاثنية أو السلطوية أو الاقتصادية، وهي الحدود التي تسعى بعض دول الجنوب إلى تغييرها.[1]

وإن هذه الصراعات التي يشهدها الجنوب قد تتسم بدرجة أكبر من التصاعد في ظل ما أشار إليه **ROBERT** و **TUCKER**، بانتقاء قيام القوى العظمى بدور في تهدئة الصراعات الإقليمية. فبالرغم من أن تدخل القوتين العظمتين خلال الحرب الباردة ترتب عليه في بعض الأحيان تصاعد هذه الصراعات، إلا

[1] – Ted Galen Carpenter, 'The New World Disorder', **Foreign Policy**, No 8 fall, 1991, p. 76.

أنه ترتب على سلوكها أيضا ضبط سلوك الدول التابعة لكلا القوتين، إذ ما بدا أن الصراع الإقليمي سيؤدي إلى مواجهة بينهما. (1)

وإن فشل الديمقراطية في الجنوب يمكن أن يكون أيضا مصدرا للتهديدات التي قد تواجه النظام الدولي الجديد، فإنه في إطار المواجهة بين الدولة والشعب قد لا يكون الانتصار الشعبي ضمانا لسلوك معتدل خارجيا، فالانتصارات الشعبية يمكن أن تطيح بحقوق الأقليات كما قد يترتب عليها تفجر النزاعات القومية. كذلك أن الثورات الديمقراطية يمكن أن تختفي إذا ركزت النظم الحاكمة على الصراعات الحزبية، أو إذا واجهت ضغوطا خارجية وعدم رضا داخلي، وبالتالي يثار احتمال إحلالها بقيادات عسكرية أو شمولية، الأمر الذي قد تكون له تداعيات سلبية على السلام الإقليمي وحقوق الإنسان. (2)

وبالإضافة إلى القضايا العسكرية والسياسية التي قد تمثل تهديدا للنظام الدولي من جانب الجنوب، يشير الباحثون أيضا إلى عدد آخر من التهديدات التي قد يفرضها الجنوب على هذا النظام، فهناك من يشير إلى الفقر بصفته المصدر الأساسي للفوضى العالمية، ويهتم آخرون بظاهرة زيادة الهجرة (3) من الجنوب إلى الشمال، وما يرتبط بها من توترات سياسية واجتماعية في الشمال.

وبالرغم من الإشارة إلى تعرض أوربا بالغربية إلى الهجرة من جانب دول أوربا الشرقية، إلا أن مثل هذه الهجرة غالبا ستتجه إلى الانخفاض بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الشيوعية سابقا. أو بعبارة أخرى فإن الجنوب سيظل مصدر التهديد الرئيسي في المستقبل فيما يتعلق بقضية الهجرة، وهناك أيضا

1- Stanely Hoffman, 'A New World And Its Troubles', **Foreign Affairs**, Vol 69, No 4, 1990, p. 56.
2- John Lewis Gaddis, 'Toward the Tost- cold war world', **Foreign Affairs**, Vol 70, No 2, 1991, p. 87.
3- William Pfaff, 'Redefining World Power', **Foreign Affairs**, Vol 70, No 1, 1991, p. 43.

مشاكل المخدرات والبيئة [1]، والتي قد تؤدي إلى مواجهات بين الدول المتقدمة التي تسعى لحماية الصحة، أو التي تحتاج إلى التغاضي عن حماية البيئة حتى يمكنها أن تحقق التنمية.

في إطار تعرضهم لمصادر التهديدات التي قد تنشأ من الشمال، أشار الباحثون إلى الحاجة لوجود مفاهيم أمنية جديدة، والتراعات القومية ومصير أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق، بالإضافة إلى بعض التحديات ذات الطبيعة الاقتصادية. وبالتالي فإن انهيار الاتحاد السوفياتي لا يمكن التعامل معه في إطار المفاهيم الأمنية القديمة، وبالتالي يشهد النظام العالمي الجديد ضرورة الاتفاق على مفاهيم أمنية جديدة تتلاءم مع طبيعة هذا الموقف، فبنهاية الحرب الباردة فقدت السياسة الخارجية الغربية إلى جانب عدوها الرئيسي، أحد العوامل التي كانت ركيزة سياستها الخارجية منذ **1945**. [2]

كما تمثل التراعات القومية أحد مصادر التهديد للنظام الدولي الجديد، وتأتي مثل هذه التحديات من جانب الدول الاشتراكية السابقة، كما تأتي أيضا من جانب الدول الغربية. فبالرغم من تحرك المجموعة الأولى نحو الديمقراطية، إلا أن مدى الشمولية لم يتم القضاء عليه تماما. ويعتبر **Millar** [3] هذه النظم نظم هشة تواجه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من الصعوبة بمكان مواجهة انفجار التراعات القومية بطريقة فعالة، ويضاف إلى المشكلة بصفة خاصة في حالة الاتحاد السوفياتي السابق، أن انهيار هذه الدول ترك الترسانة النووية السوفياتية السابقة في يد مجموعة من الجمهوريات المتصارعة، بالإضافة إلى المشاكل القومية[4] التي تواجه الدول الغربية أيضا، ومن ذلك استمرار مشاكل إقليم **الباسك**

1- Stanely Hoffman, op.cit, p. 64.
2- William Pfaff, op.cit, p. 49.
3- J.B. Millar, 'A New World Order, The World Today', **Foreign Affairs**, Vol 69, 1992, p. 36.
4 -John lewis Gaddis, op.cit, p. 90.

في اسبانيا، والعداء بين **الفليمينغ** و **الوالون** **Flemings and Walloons** [1] في بلجيكا والمشاكل القومية في كندا.

وفي نفس المجال قد يفرض الشمال تحديات على النظام الدولي الجديد بالنظر إلى تبني الدول المتقدمة لاستراتيجيات مختلفة، في سبيل الحصول على جزء من الأسواق العالمية، وبالتالي تحقيق الرفاهية لدولها. إن هذا الاختلاف بين الدول المتقدمة قد يؤدي إلى تناقض فيما بينها، إذا ترتب على مثل هذه الاستراتيجيات اختلال دائم في التوازن بين هذه الدول، ولعل هذا هو جوهر ما ركز عليه نقاد السياسة اليابانية، نظرا لتركيزها على تبني إستراتيجية تؤدي إلى توليها دورا قياديا في مجال التكنولوجيا المتقدمة، والتي قد يترتب عليها تمتع اليابان بمزايا على حساب الدول المتقدمة الأخرى. [2]

أما القضايا ذات الطابع العالمي والتي تمثل تهديد للنظام الدولي الجديد فتشمل نقص رأس المال على المستوى العالمي، وظاهرة التدويل وضعف الدولة القومية بين الشمال والجنوب، وتدهور الأوضاع البيئية وهناك احتمال أن يواجه المجتمع الدولي نقصا كبيرا في رأس المال في العقود المقبلة، وهذا النقص له أهميته بالنظر إلى دلالته لمعدلات الفائدة والتضخم، فإن زيادة الطلب على رأس المال قد يترتب عليه إما رفع معدلات الفائدة الحقيقية وبالتالي تقليل النمو الاقتصادي، أو تعمد المحافظة على معدل سعر الفائدة مخفض من خلال السياسات النقدية وهو ما يترتب عليه التضخم. [3]

---

[1]- **الفليمينغ** و **الوالون** هما أعضاء المجموعتين الثقافية واللغوية السائدة في بلجيكا الحديثة. و**الفلمنجيون**، الذين يشكلون أكثر من نصف السكان البلجيكي، والتحدث باللهجة الفلمنكية، ويعيش معظمهم في الشمال والغرب. أما **الوالولونيين**، الذين يشكلون نحو ثلث السكان البلجيكي، يتكلمون لهجات اللغة الفرنسية ويعيش في الجنوب والشرق. الغالبية العظمى من المجموعتين هي الكاثوليكية الرومانية.

[2]- Stanely Hoffman, op.cit, p. 62.

[3]- Penelop Hartland Thunberg, 'A Capital Starved New World Order: Geopolitical Implications of a Global Capital Shortage in the 1990s', **The Washington Quarterly**, Autumn, (14):4, 1991, p. 46.

إن مثل هذه النتائج لها أهميتها بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي العالمي وتحقيق التنمية، وهناك أدلة تؤيد هذا المصدر للتهديد والمتمثل في نقص رأس المال، وهي الأدلة المتعلقة بالتحولات في تدفق رأس المال الدولي منذ أواخر الثمانينات، والتي تعتقد أنها من المتوقع أن تستمر لعقود لاحقة.

ويهتم الباحثون أيضا بظاهرة التدويل التي يشهدها العالم اليوم وتحليل التهديدات المترتبة عليها، فخلال الحرب الباردة كانت الدولة تسيطر على العوامل السياسية والعسكرية التي تمكنها من حشد مواردها من أجل تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية. أما العالم الذي نعيش فيه اليوم فيشهد تدهورا نسبيا في دور الدولة، في ظل بروز الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، التي تتمتع بقوة هائلة تمكنها من الحد من قدرة الدولة على توظيف مواردها لمواجهة التهديدات، التي تؤثر على استقرار النظام الدولي الجديد. ويوضح **Hoffmann** في هذا الصدد أن القوى الشعبية تتطلع إلى الدول للمحافظة على مستوى معيشة مرتفع، في نفس الوقت الذي قلت فيه سيطرتها على اقتصادها بالمقارنة بالماضي، وإن فشل الدولة في تحقيق هذه التطلعات يترتب عليه ثورات شعبية قد تعبر عن نفسها، من خلال قنوات الانتخابات أو المظاهرات أو الحروب الأهلية.[1]

ويعتقد الباحثون أن اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب يمثل أيضا مصدرا هاما لعدم الاستقرار في النظام الدولي الجديد، فبالرغم من أن بعض الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية شهدت اتساعا في الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة، هذا الاتساع في الفجوة في مستويات المعيشة يشهد فيها العالم انتشارا هائلا للثقافة الغربية وأنماط الاستهلاك السائدة في الغرب من خلال وسائل الإعلام، ولقد ترتب على هذا الوضع ارتفاع تطلعات الشعوب الفقيرة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة حدة التوتر بين

[1] – ودودة بدران، مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية، **مجلة عالم الفكر**، العدد 18، 1992، ص.33.

الشمال والجنوب، والذي انعكس في زيادة الحركات المعادية للغرب في دول العالم الثالث، وزيادة في تدفق المخدرات من الجنوب إلى الشمال. [1]

أما في المجال البيئية فيشير الباحثون إلى مجموعة من القضايا التي تؤدي إلى تدهور الظروف التي يعيش فيها الإنسان، ومن ذلك القضايا المتعلقة بارتفاع الحرارة في العالم ومشاكل طبقة الأوزون والآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات. ويشار في هذا الصدد، إلى أنه بالرغم من أنه لا توجد أبحاث كثيرة تركز على انعكاسات تدهور البيئة على العلاقات والتفاعلات داخل الدول ونتائجها، إلا أن بعض البحوث الأولية توضح أن تدهور أوضاع البيئة، وبصفة خاصة في المناطق الفقيرة سيترتب عليه تصعيد المنافسة والصراع بين الجماعات المختلفة، وسيدفع أعدادا متزايدة إلى الهجرة إلى المدن التي تتسم بندرة فرص العمل وعدم الاستقرار الاجتماعي. [2]

من خلال هذا المطلب يمكن القول أن النظام الدولي الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة مختلف تماما عن النظام الذي سبقه، وهذا من ناحية عدد القوى المؤثرة في الساحة العالمية. حيث ظهرت فواعل جديدة أصبحت بمثابة عناصر فاعلة تعمل على تحقيق أهداف محددة سلفا، ولها إمكانيات ضخمة تفوق إمكانيات بعض الدول مجتمعة، وتستطيع التأثير على الأطراف التقليدية التي كانت تسيطر على مجال العلاقات الدولية.

[1]- ودودة بدران، مرجع سابق، ص.33.

[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل التحولات الدولية.

إن عدم الاستقرار الذي يشوب النظام الدولي الجديد الذي لا يزال في مرحلة التبلور، أدى إلى جدل عميق حول منظومة القيم التي يستند إليها هذا النظام، وهناك اتجاهين أساسيين في هذا الموضوع، **الاتجاه الأول**[1] ويؤكد أنصاره على أن قيم النظام الدولي القديم ستظل هي الأساس الذي يستند إليه النظام الدولي الجديد، فهو نظام امبريالي يسعى لفرض الهيمنة والسيطرة على بلدان الجنوب واستغلال ثرواتها والتدخل في شؤونها الداخلية تحت دعاوى مختلفة، كما أنه نظام عدواني يعتمد على القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهدافه، وبذلك فهو نظام يقوم على غطرسة القوة والاستكبار وتدمير إنسانية الإنسان.

كما أنه نظام يعادي بلدان الجنوب عامة، وفي هذا الإطار فإن الشعارات البراقة التي طرحها دعاة النظام كأسس معنوي له، مثل التأكيد على سيادة الشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي، وحقوق الإنسان والديمقراطية والليبرالية ما هي إلا نوع من الخداع السياسي لإضفاء مسحة أخلاقية على النظام الدولي الجديد، وذلك بهدف التغطية على الأهداف الحقيقية للقوى المهيمنة في هذا النظام.

أما **الاتجاه الثاني**[2] فيؤكد أن هناك قيما إيجابية يستند إليها النظام الدولي الجديد، ومن هذه القيم تدعيم الاتجاه نحو الليبرالية السياسية والاقتصاد الحر كتوجه سياسي واجتماعي على الصعيد العالمي، فضلا عن قيم الاعتماد المتبادل والأمن الجماعي وحل النزاعات بالطرق السلمية واحترام الشرعية الدولية وعالمية حقوق الإنسان. وهناك من يشير إلى وجود قيم ثقافية يستند إليها النظام الدولي الجديد أهمها: [3] التسامح

---

[1]- سمير أمين، بعد حرب الخليج ... "الهيمنة الأمريكية إلى أين ؟"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 170، 1993، ص ص. 4-22.

[2]- أشرف غربال، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، **مجلة الباحث العربي**، عدد 28، 1992، ص26.

[3]- السيد يسين، "**التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير**"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، دراسات إستراتيجية، عدد 14، 1993) ، ص. 43.

الثقافي والاطلاقية الإنسانية التي تتضمن القواسم المشتركة بين الثقافات المختلفة، والتوفيقية الثقافية، والتوازن بين القيم الروحية والقيم المادية، وإطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان في سياقات ديمقراطية، والعودة إلى إحياء المجتمعات المحلية، وتقليص مركزية الدولة. وعموما فإن القيم ذات الطابع الثقافي التي سبق ذكرها، هي أكثر ارتباطا بمقولة النظام العالمي الجديد باعتباره أوسع وأشمل من مفهوم النظام الدولي الجديد.

إن بعض القيم الايجابية للنظام الدولي الجديد كانت تمثل شعارات كبرى طرحتها الإدارة الأمريكية، وبصفة خاصة خلال أزمة الخليج وفي أعقابها، وهي تمثل في الوقت نفسه طموحات وآمال لبلدان الجنوب ومنها البلدان العربية، وإذا كانت هذه القيم تمثل إطارا مثاليا وأخلاقيا مقبولا للنظام الدولي الجديد، فإن العبرة ليست بطرح الشعارات أو بالإعلان عن الأمنيات والنوايا فحسب، ولكن بالممارسة على أرض الواقع.[1]

أما فيما يخص توجهات التفاعل في النظام الدولي الجديد، فقد ركز بعض الباحثين على التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي واهتموا بثلاث قضايا، أولها تتعلق بالعناصر التي قد تساعد على دفع ظاهرة التكتلات الإقليمية، أما ثانيها فتتعلق بإمكانية مساهمة هذه التكتلات في دفع السلام العالمي، وأخيرا تعرضوا لبعض المشاكل التي قد تعترض تحقيق مثل هذه التكتلات في النظام الدولي الجديد، فيعتبر بعض الباحثين ومن بينهم Rostow [2] أن ظهور التكتلات الإقليمية هي أحد الخصائص الهامة التي تميز النظام الدولي الجديد.

[1]- أشرف غربال، مرجع سابق، ص28.

[2] – Andrew Hurrell, 'Latin America in the World Order, A Regional Blocof Americas', **International Affairs**, Vol 68, 1992, p.89.

وأخيرا يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن بعض الاعتبارات الاقتصادية بما في ذلك تحركات الجماعة الأوربية نحو السوق الموحدة، والصعوبات المستمرة وأيضا التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي تدفع كل من الدول والشركات نحو درجة أعلى من التعاون. (1)

إن هناك اختلافا بين الباحثين في تقييمهم لانعكاسات ظاهرة التكتلات الإقليمية على فرص تحقيق السلام، ويستند أنصار هذا الرأي عن وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين إلى التحليلات التي قدمها **NYE**، حيث اعتقد أنصار هذا الاتجاه أن التكتلات الإقليمية يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار والنظام على كل من المستويين الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الإقليمي فإن الإطار الإقليمي قد يكون أكثر الأطر فعالية في تحقيق النظام والاستقرار في الأقاليم المختلفة، فضلا عن هذا يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن هذه التكتلات تساهم في تدعيم النظام على المستوى الدولي، ويشيرون في هذا الصدد أنه لو تصورنا أن النظام الدولي يتكون من وحدات إقليمية، فإن هذا سيساهم في إرساء قواعد واضحة حول الحدود المقبولة لدرجة العداء السياسي والتنافس الاقتصادي. (2)

في نفس السياق هناك باحثون آخرون يعتقدون أن ظهور التكتلات الإقليمية قد يكون له تأثير سلبي على الاستقرار، حيث يتخوف البعض من انهيار نظام التجارة المتعددة الأطراف وما يترتب عليه من ظهور تكتلات دولية تسيطر عليها اليابان والولايات المتحدة والجماعة الأوربية. وفي ظل انتفاء بعض القيود التي يفرضها نظام الجات في هذه الحالة، فإن هذه التكتلات غالبا ما ستتبع سياسات حمائيه ضد الوحدات الخارجة عن التكتل، نظرا لاهتمامها بدعم التجارة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يترتب عليه توترات وصراعات بين التكتلات الاقتصادية التي قد توجد في النظام الدولي. وقد تنعكس مثل هذه التوترات على

1- Andrew Hurrell, op.cit, p. 89.

2- Joseph Nye, **Peace in Parts: 'Integration and Conflict in Regional Organization'**, (Boston: Little Brown, 1971), p. 93.

المجال السياسي بصفة خاصة في النظام الدولي الذي يشهد انخفاض استعداد وقدرة الولايات المتحدة على إدارته، وانخفاض اعتماد أوربا واليابان على الولايات المتحدة في المجالات الأمنية. [1]

وفي إطار اهتمام بعض الباحثين بظاهرة التكتلات الإقليمية عملوا على توضيح بعض المشاكل التي قد تواجه احتمال تبلور مثل هذه الظاهرة، ويركز الباحثون في هذا الصدد على احتمال تطور الجماعة الأوربية بصفتها التكتل الاقتصادي الذي حقق درجة أكبر من التقدم بالمقارنة باحتمالات نجاح التكتلات الأخرى في شرق آسيا وأمريكا الشمالية، فيشار إلى اختلاف مصالح الدول الأعضاء، وإلى المشكلات والعقبات التي تتعلق بالهدف النهائي لمشروع أوربا **1992**، فبينما يرى البعض أن الجماعة الأوربية مجرد تجمع اقتصادي لدول مستقلة، فإن البعض الآخر يعتبرها طريقا للوحدة السياسية وتحقيق سياسة خارجية موحدة اتجاه العالم الخارجي، وهو ما يواجه العديد من الصعوبات كما ظهر خلال أزمة الخليج.[2]

وأخيرا يرى بعض الباحثين أن وجود التكتلات الإقليمية يحول دون تحقيقه بعض الاتجاهات التي تميز الاقتصاد العالمي المعاصر، فإن هيكل اقتصاد الاعتماد المتبادل في النظام الدولي والذي نشأ منذ الحرب العالمية الثانية، يعتمد على المحافظة على الأسواق العالمية والإنتاج العالمي في ظل شبكة معقدة ومكثفة يصعب تغييرها دون تكاليف باهظة، فإن هذه التكتلات الإقليمية يمكن أن تعترض اتفاقيات الإنتاج التي تمتد عبر أكثر من إقليم واحد، والتي تم إبرامها داخل وبين الشركات المختلفة. [3]

إن هذه النقطة تنقلنا إلى النوع الثاني من التفاعلات التي يهتم بها الباحثون في إطار تحليلهم للنظام الدولي الجديد، وهي ظاهرة الاعتماد المتبادل، وهنا يشير الباحثون إلى أن العالم يتجه نحو زيادة اعتماد الوحدات الدولية الواحدة منهم على الأخرى، وإن ظاهرة الاعتماد المتبادل لا تقتصر على زيادة حجم

---

[1] - Andrew Hurrell, op.cit, p. 98.

1- ودودة بدران، مرجع سابق، ص. 35.

[3]- نفس المرجع السابق، ص. 35.

التجارة والسياسة والاتصالات، وإما تتعلق هذه الظاهرة أيضا بادراك أن الضرورة في النظام الدولي الجديد، تقتضي أن يكون هناك درجة كبيرة من التعاون العالمي في استخدام وحماية البيئة. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن مثل هذه القضايا لا يمكن أن توجهها أي من الوحدات الدولية منفردة، وأنه يتعين على هذه الوحدات أن تخلق المؤسسات الملائمة للتعامل مع هذه القضايا. (1)

في ضوء المميزات العامة للنظام الدولي، والتي سبقت الإشارة إليها، طرحت مسألة التصورات المستقبلية لشكل النظام الدولي، وفي هذا الإطار يسود الفكر السياسي المعاصر عدة اتجاهات فيما يتعلق بهذا الموضوع، **الاتجاه الأول** يذهب أنصاره إلى التمسك بمقولة أساسية مفادها أن العالم بسبيله الآن إلى التمركز حول الولايات المتحدة، التي ستصير هي القطب الأوحد في نطاق النظام الدولي الجديد. وبحسب رأي هذا الفريق من الباحثين فإن الولايات المتحدة ستمارس دورها العالمي دون أن يكون هناك أي عنصر دولي آخر موازن لهذا الدور، وعليه فمن المتصور أن يحدث نوع من الازدواجية في المعايير وفي تفسير القواعد القانونية الدولية، حسبما يتفق أو يتعارض مع المصالح الأمريكية الوطنية وموقعها في نطاق السياسات الكونية الجديدة. (2)

أما **الاتجاه الثاني** فيميل أنصاره إلى القول بأن ثمة تكتلا غربيا رأسماليا وتتمثل ركيزته الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان، هو الذي سيشكل وبحق القوة الضاربة تكنولوجيا واقتصاديا في نطاق النظام الدولي الجديد، ويستند هذا الرأي إلى عدد من المقولات أهمها، أن ما حققته الولايات المتحدة من انجازات في حرب الخليج الثانية ما كان ليتحقق لولا تلك المواقف المبدئية لعدد كبير من دول العالم ومنها الدول العربية، بالإضافة أيضا إلى أن العالم أصبح الآن من التعقد والتركيب والتداخل بحيث لم يعد ممكنا معه القول بإمكان أن تقوم دولة واحدة بالتحكم فيه بمفردها. وهناك حقيقة أن الاقتصاد

[1]- Theodore C.Sorenson, 'America President', **Foreign Affairs**, fall 1992, P.97.

[2]- محمد سيد أحمد، "التحول إلى القطب الواحد"، الأهرام، 16/01/ 1992.

الأمريكي صار منهكا إلى حد كبير، نتيجة لأعباء الحرب الباردة ونفقات سباق التسليح مع الاتحاد السوفياتي طيلة فترة امتدت إلى ما يقرب من أربعة عقود. [1]

أما **الاتجاه الثالث**، فينطلق أنصاره من مقولة أنه يجب التمييز بين مستويين من التحليل للنظام الدولي: [2]

***المستوى الأول:** وهو المستوى الاستراتيجي والعسكري، فهنا يرى أن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة ستظلان متمتعتين بموقعها المتميز على مستوى العالم، بحكم تفوقهما العسكري بالمقارنة بباقي الدول الكبرى الأخرى، أما اليابان ودول الاتحاد الأوربي فمن غير المتوقع أن تتحول أي واحدة منها إلى قوة عسكرية منافسة باقتدار للقوة الأمريكية أو الروسية، وعلى ذلك فإن القطبية الثنائية سوف تتجه إلى الاستمرار على هذا المستوى العسكري والاستراتيجي، وإن تغيرت الأوضاع النسبية لكل قوة من هاتين القوتين المشار إليهما.

***المستوى الثاني:** للتحليل فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي – لدى أنصار هذا الاتجاه الثالث – فهو المستوى الاقتصادي والمالي، وهنا يرى هؤلاء أن العالم يسير ليشهد نوعا من تعددية الأقطاب الذي ستحتل فيه اليابان وألمانيا خاصة موقعا متقدما ومتميزا.

أما **الاتجاه الرابع** والأخير في هذا الخصوص، فتقوم فكرته الأساسية على مقولة أنه ربما يكون من المبكر جدا الحديث عن تصور معين لشكل النظام الدولي في تطوراته الراهنة، ولذلك بالنظر إلى ضخامة حجم التغيرات التي باتت تحدث في العالم وسرعتها الفائقة وتلاحقها المستمر، ولذلك فإنه من الأرجح أن يمر العالم بحالة من الفوضى الدولية ولو لفترة معينة، والسبب أن قوى التغير وآلياته في حالة تشكل وتبلور. [3]

---

[1]- Kennedy .P, **The Rise and Fall of Great Powers**, (London: Unwin, 1988), p.123.

[2] - علي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 22.

[3]- علي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 23.

الفصل الثالث:

مشاركة المنظمات غير الحكومية في رسم وصنع السياسات البيئية العالمية

إن دراسة دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في مجال التأثير في السياسات البيئية العالمية، يحيلنا مباشرة إلى البحث عن الأسباب التي أدت إلى إعطاء مكانة هامة للبيئة من طرف المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى البحث عن الطرق التي من خلالها تعمل المنظمات غير الحكومية على الحفاظ وحماية البيئة. يتناول هذا الفصل في البداية العلاقة المتلازمة بين البيئة والعولمة والتأثيرات المزدوجة لكليهما على الآخر، وكيف أصبح للمنظمات غير الحكومية مكانة متميزة على المستوى الدولي. ثم يحاول أن يبين بالتحليل أهم المشاكل البيئية التي تواجه الدول، وهذا بالتطرق لثلاث مشكلات مختارة. ليتم بعدها في المبحث الأخير البحث في الاستراتيجيات والطرق المتبعة من طرف المنظمات غير الحكومية في سبيل توجيه السياسات البيئية العالمية لما يخدم الأفراد ويحمي البيئة.

المبحث الأول: رصد العلاقة بين البيئة والعولمة ونتائجها.

لقد حاولت العديد من الدراسات التطرق إلى تحليل العلاقة العكسية التي تربط العولمة بالبيئة، في سبيل الوصول إلى نتائج واضحة تبين الدور الذي يلعبه كل منهما في تطوير الآخر. وقد انقسمت الآراء بين من يؤكد على أن للعولمة دور كبير في تطوير البيئة من خلال ما توفره لها، ومن يؤكد أن البيئة أيضا لها مجال من خلاله تؤثر على العولمة وتحد من انتشارها الجغرافي.

المطلب الأول: فهم الروابط بين البيئة والعولمة.

إن المخاوف المتزايدة بشأن الأضرار التي تسببها العولمة للبيئة ليس لها ما يبررها، فقد ساهمت في عصر مليء بالتناقضات في التغير السريع للخطى والمشاكل المستمرة، حيث أن العولمة تنطوي على درجة متزايدة من الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات والمجتمعات، وهذا من خلال التدفقات للمعلومات والأفكار والتقنيات والسلع والخدمات ورأس المال والتمويل والأشخاص بين البلدان، فقد مثلت تحديا للقدرة التقليدية للحكومات الوطنية على التنظيم والمراقبة. وإن تسارع وتيرة التكامل الاقتصادي أدى إلى ترابط

الأسواق العالمية، واقتصادات البلدان أصبحت تطالب بتوافق السياسات الوطنية مع عدد من القضايا العالمية. وإن أحد أبعاد هذا التنسيق يتعلق بالبيئة، فمن الحديث عن الموارد الطبيعية المشتركة، إلى الدعوة إلى مكافحة الآثار غير المباشرة للتلوث العابر للحدود في جميع أنحاء الأرض، فوق الماء وعن طريق الهواء. ومن هنا يمكن القول أن الإدارة أو الحكم بناءا على المفهوم التقليدي للسيادة الإقليمية الوطنية، لا يمكنه التقليل من الأخطار البيئية على النطاق العالمي، وان الاستجابة الفعالة لهذه التحديات تتطلب نوعا جديدا من التفكير والاستراتيجيات والآليات الجديدة للتعاون الدولي.[1]

ويمكن أن تكون للعولمة آثار ايجابية وسلبية على البيئة، حيث يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية فضلا عن توفير أساليب جديدة لمعالجتها،[2] ونفس الشيء بالنسبة للخيارات البيئية التي يمكن أن تحدد مسار العولمة، لأن الاختيارات التنظيمية الوطنية قد تكون كحواجز وعوائق لتحرير التجارة وفقا للمعايير الدولية. والمثال على ذلك، الخلافات التي نشأت في منظمة التجارة العالمية " خلافات التجارة والبيئة "، والتي أدت إلى زيادة التوتر بين مختلف الأطراف، ويتمثل التحدي الآن في إقامة مزيج ملائم من المنافسة والتعاون، قوى السوق والعمل الجماعي، الازدهار الاقتصادي وحماية البيئة. وإن إرساء مبادئ الحوكمة في جميع أنحاء العالم يتطلب الإصلاح الجذري لهياكل الحوكمة العالمية بشكل عام، والهندسة الدولية للتعاون البيئي بشكل خاص، والعمل على غرس الاهتمام بالبيئة في التجارة والمؤسسات المالية، وإجراء إصلاح دقيق لبنية الإدارة البيئية العالمية للكشف عن المخاطر البيئية على نطاق عالمي، وكذلك نشر وتعزيز أفضل الممارسات للسياسات والتكنولوجيات الحديثة. [3]

1- Danial C. Esty, Maria H. Ivanov, **'Globalisation and Environmental Protection: a global governance perspective'**, (New Center for Environmental Law and Policy, 2003). p.3.

2- Jobes Patrick,'Globalization and Regional Renewal Revisted', **Australian Journal of Social Issues**, 38 (1), 2003, p. 57.

3- Danial C. Esty, Maria H. Ivanov, op.cit, p. 3.

1-تأثير العولمة على البيئة: تؤثر العولمة على البيئة بطرق مختلف إما أن تكون إيجابية وإما أم تكون سلبية، وفيما يلي سنتطرق لهذه التأثيرات على النحو الآتي:

أ) تقليل الآثار السلبية:

تعتبر العولمة نعمة ونقمة في نفس الوقت بالنسبة للبيئة، فبالرغم من أنها تخلق فرصا جديدة للتعاون إلا أنها تثير قضايا وتوترات جديدة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة النمو الاقتصادي، والذي بدوره قد يترجم إلى زيادة في التلوث، ما يسبب آثار غير مباشرة ضارة عابرة للحدود، واستهلاك غير مستدام للموارد الطبيعية.[1] وبالمثل، فان التكامل الاقتصادي يعزز الضغوط التنافسية عبر الحدود الوطنية والتي يمكن أن تساعد المستهلكين، عن طريق خفض الأسعار وتحسين الخدمات وزيادة الخيارات، ولكن هذه الضغوط نفسها تقيد قدرات الحكومات الوطنية، وتستلزم التنسيق الحكومي الدولي للسياسات المحلية، فضلا عن التعاون في إدارة القضايا العالمية، وبدون الحوكمة الفعالة على المستوى الدولي يمكن أن تضاعف العولمة الأضرار البيئية أينما كانت الهياكل التنظيمية غير كافية.[2]

تؤكد النظرية الاقتصادية أن السوق الحرة من المتوقع أن تساهم في إنتاج الكفاءة، وتعزيز الرفاه على مستوى استخدام الموارد، والإنتاج والاستهلاك وحماية البيئة، حيث أنه إذا كانت أسعار الموارد والسلع والخدمات التي يتحصل

[1]-Dua Andre, Daniel C. Esty, **'Sustaining the Asia Pacific Miracle: Economic Integration and Environmental Protection'**, (Washington: institute for international economics, 1997) p.91.
[2]-Nordstrom. Hakan, Scott Vaughan, **'Trade and Environment'**, (Geneva: world trade organization, 1999) .p34.

عليها الأفراد، يتم الاستفادة منها من خلال التكاليف الاجتماعية وفوائد استخدامها فهذا أمر مقبول، أما إذا كانت التكاليف الخاصة –والتي هي أساس قرارات السوق– مخالفة للتكاليف الاجتماعية، فان هذا الأمر سوف يؤدي إلى فشل السوق وانعدام الكفاءة التخصصية، وكذلك استخدام الموارد دون المستوى الأمثل وتزايد مستويات التلوث.[1]

إن تكثيف التجارة الدولية والضغوط التنافسية التي تنتج عنها يمكن أن تساهم في تكوين تأثيرات ضارة على البيئة، كما أن الصفة المميزة للمجال البيئي تتمثل في فشل الأسواق، فالعديد من الموارد الحيوية مثل: المياه والأخشاب والنفط والأسماك أقل من قيمتها، والخدمات التي يقدمها النظام البيئي مثل: الوقاية من الفيضانات، امتصاص الكربون، توفير الأوكسجين، هي في الغالب بدون مقابل تماما، لأنها متدنية السعر والموارد الغير مسعرة يتم استغلالها بشكل مفرط من قبل الفاعلين الاقتصاديين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التكاليف البيئية والتوترات البيئية بشكل يؤثر على التوازن البيئي. وهناك من يؤكد أن تحرير التجارة سوف يؤدي إلى زيادة الضغوط التنافسية التي من شأنها عدم الاهتمام بالمعايير البيئية، وهذا ما سوف يؤثر على التوازن البيئي، وينتج عنه مشاكل بيئية مختلفة. بالإضافة إلى ما سبق فان القلق الحقيقي ينشأ من احتمال أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى خلق دينامية جديدة للتنظيم، يتم فيها تحديد معايير إستراتيجية قائمة على أعباء مكافحة التلوث، وقد تكون النتيجة سياسات غير متكاملة تترجم إلى معايير بيئية دون المستوى.[2]

إن هذه الآثار قد لا تنطوي فقط على ضعف القوانين البيئية، وربما الأهم من ذلك يمكن أن تساهم في التراخي في تطبيق القواعد العامة، أو المعايير التي تعزز نجاح مختلف السياسات المطبقة.

---

[1]- Panayoto Theodre, **'Green Markets: The Economic of Sustainable Development'**, (San Francisco: ISC press,1993) , p.103.

[2]- Dua Andre, Daniel.C.Esty, op.cit .p.98.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التخفيف أو القضاء على التأثيرات السلبية للعولمة على البيئة، يمر من خلال العمل على احترام مختلف المعاهدات البيئية الموجودة، والعمل على صنع سياسات بيئية أكثر تآزرا، والعمل على الحد من مخاطر النظام التجاري، وكذلك العمل على تفسير قواعد التجارة لتعزيز المعايير المتفق عليها، والتي تقبل بشرعية القواعد البيئية العابرة للحدود.

ب) **تعظيم الآثار الايجابية:**

تنقسم آثار النمو الاقتصادي الموسع والتجارة إلى أربع فئات، تتمثل **الأولى** في آثار النطاق أو الحجم وترجع إلى زيادة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الاستهلاك، أما **الثانية** فتتمحور حول الآثار التي تسببها التكنولوجيا أو التقنية المستعملة، وتنشأ من خلال الميل نحو عمليات الإنتاج النظيفة مع تزايد الثروة، وإن توسيع نطاق التجارة يساعد على الوصول إلى تكنولوجيات وبيئة أفضل، أما **الثالثة** فتتمثل في تأثيرات الدخل أو الثروة، وتظهر عند زيادة نتائج القدرة المالية في أكثر الموارد التي استثمرت في مجال حماية البيئة، وتخلق المطالب على إيلاء اهتمام أكبر لنوعية البيئة، أما النوع **الرابع** من الآثار التي تنتج عن النمو الاقتصادي الموسع، فتتجلى في آثار التكوين، وتنشأ باعتبارها القاعدة الاقتصادية المتطورة نحوا اقتصاد التكنولوجيا العالية، وتنطوي على تفضيلات نحو السلع الأكثر نظافة، ويعتمد الأثر البيئي الإجمالي للنمو الاقتصادي على النتيجة الصافية لهذه الآثار الأربعة.[1]

وبالرغم من الآثار الايجابية التي يمكن أن يتم تحقيقها من خلال توسيع نطاق النمو الاقتصادي والتجارة، إلا أن المشاكل البيئية يمكن أن تتفاقم في حالات أخرى وتسبب آثار بيئية إقليمية أو عالمية سلبية، وإن التكامل الاقتصادي له أثار اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا، وكذلك فان زيادة الترابط غالبا

[1]- Selden Thomas, Mand Diging Song, 'Environmental Quality and Development: is there a Kuznets Curue for Air Pollution Emissions', **Journal of Environmental Economics and Management**, 1994, 27 (2): p.p 147-162.

ما يؤدي إلى الإحساس بالانتماء للمجتمع الذي يبنى على أساس من القيم المشتركة، ويعطي للمواطنين الحق في مطالبه الآخرين الذين يمارسون نشاطات اقتصادية باحترام بعض المعايير الأخلاقية الأساسية، بما في ذلك الالتزام بالحفاظ على الانسجام البيئي. وكما يتوسع التكامل الاقتصادي ويتعمق، ينبغي أن تراعى مطالب المواطنين مجموعة من المعايير الأساسية للنمو، حيث أن عملية التكامل الاقتصادي والسياسي لا تكون دائما على نحو سلس، حيث يجب خلق شعور داخل المجتمعات بضرورة العمل على تعميق العلاقات الاقتصادية، وهذا بالرغم من الصعوبات التي يمكن مواجهتها وخاصة من قبل البلدان النامية التي تتمسك بسيادتها الوطنية، أو من قبل البلدان المتقدمة التي تعتقد أن سياساتها يجب أن تكون مقبولة.[1]

خلاصة القول، أنه في غياب قاعدة سياسية صلبة بما في ذلك الاتفاق على كيفية مواجهة التحديات البيئية المشتركة، فان السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي سوف تتعثر.

2-تأثير البيئة على العولمة:

كما رأينا سابقا بأن جهود حماية البيئة تتشكل عن طريق مسار العولمة، فان الخيارات البيئية تؤثر على مسار العولمة، ولاسيما ما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحرير تدفقات التجارة والاستثمار، حيث أن السياسات البيئية الوطنية غير المنسقة قد تصبح بمثابة حواجز جمركية على التجارة، وبالتالي عرقلة فتح الأسواق، وبهذا فان التكامل الاقتصادي يجعل الدول أكثر حساسية للخيارات التنظيمية والسياسات الاجتماعية أكثر من شركائها التجاريين.

أ) تأثير العقوبات الاقتصادية والمعايير البيئية:

يخشى أنصار البيئة من أن الالتزامات المفروضة على تحرير التجارة سوف تحد من استخدام التدابير التجارية، كوسيلة للحصول على القدرة على التأثير على الدول التي ترفض الارتقاء إلى مستوى التزاماتها

[1]- Daniel C. Esty, Maria H.Ivanov, op.cit. p.06.

البيئية، وإن الحاجة لفرض الانضباط على الذين يستفيدون من الاتفاقيات التجارية أمر مهم، حيث أن كثير من المسؤولين التجاريين يؤكدون أن العقوبات التجارية المنتشرة لأغراض البيئة غير ملائمة وهي بمثابة انتهاك لاتفاقية الجات. في المقابل يؤكد المتخصصون البيئيون أن هناك وسائل قليلة لممارسة الضغط في المجال الدولي، وأن التدابير التجارية يجب أن تكون متاحة

كأداة للتطبيق، وهم يرون أن الأحكام التجارية (مثل تلك الموجودة في بروتوكول مونتريال)، ساعدت على تعزيز التعاون البيئي الدولي. [1]

إن أفضل طريقة للحد من التوتر الحاصل بين التجارة والبيئة، يتمثل في ضرورة انسجام أي معيار عالمي يطبق في إطار التدابير التجارية ويجب أن يتم الاتفاق عليه بصورة متعددة الأطراف، ولكن حتى هذا النهج لا يخلو من الانتقادات، فبعض مسؤولي البلدان النامية يؤكدون على أن المعايير البيئية على المستوى العالمي هي بمثابة عرقلة للجهود الجنوبية للتصدير إلى الأسواق الشمالية.[2]

ب) تأثير المعايير البيئة والمؤسسات المتعددة الأطراف:

تعتبر العديد من اللوائح المحلية التي تضعها الدول على التجارة بمثابة حواجز غير تعريفية للتجارة، وبالتالي أصبحت الاتفاقيات التجارية الآن بين الدول تشمل بشكل روتيني قواعد الوصول إلى الأسواق والضوابط التنظيمية، حيث أن صياغة الاتفاقات التجارية يجب أن تشتمل على معاير الصحة العامة، متطلبات السلامة الغذائية، حدود الانبعاثات، إدارة النفايات وقوانين التخلص منها وسياسات وضع العلامات. فعلى سبيل المثال، أدى حظر استيراد الاتحاد الأوروبي بشأن الأغذية المعدلة وراثيا إلى انخفاض بنسبة 55 في المائة في صادرات الولايات المتحدة من الذرة إلى أوروبا منذ عام 1998، وكذلك اعترضت

[1]- Zhao Jinhua, 'Trade and Environment Distortions: Coordinated Intervention', **Environment and Development Economics**, 2000, (5), p.76.
[2]- Runge C. Ford, 'A Global Environment Organisation (GEO) and the World Trading System, **Journal of World**, 2001,35 (4), pp.399-426.

فنزويلا على النهج التمييزي لقانون الهواء النظيف في الولايات المتحدة المتعلق بأحكام تصدير البنزين المحسن، وبالتالي قررت منظمة التجارة العالمية إعادة قدرة (فنزويلا) على الوصول إلى سوق البنزين في الولايات المتحدة،[1] ويخشى أنصار البيئة من أن تحرير التجارة قد يجعل من الصعب على البلدان المتقدمة الحفاظ على متطلبات البيئة الصارمة، في مواجهة مطالب الوصول إلى الأسواق من طرف الشركاء التجاريين.

أما في ما يخص المؤسسات المتعددة الأطراف المهتمة بالبيئة والتجارة، ففي ظل غياب نظام إدارة بيئية عالمية قادرة على معالجة قضايا التجارة والبيئة، انخفضت مسؤولية دمج هاتين السياستين في منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من وجود لجنة على مستوى منظمة التجارة العالمية معنية بالتجارة والبيئة التقت منذ سنوات عديدة، ويهيمن على هذه اللجنة عدد قليل من الخبراء في مجال التجارة، وقد أظهرت القليل من الفهم لآثار التجارة على السياسات البيئية، وليس هناك تقريبا أي شيء في سبيل إظهار نتائج تتوافق مع مجهوداتها. وإن الشعور بالإحباط حول هذا الموضوع يتخلل الآن كل المجتمعات البيئية والتجارية، ويتفق كلا الجانبين على أن قواعد التجارة لا يجب أن تتغاضى عن الالتزامات البيئية العالمية، لكن الأشكال يكمن في كيفية تطبيق هذا المبدأ.[2]

لقد ركزت الجماعات المدافعة عن البيئة بكثير من الاهتمام على مدى العقد الماضي على عملية إصلاح البنك الدولي والهيئات الاقتصادية المتعددة الأطراف، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية. وقد بدأ قادة المجتمعات التجارية في الرد على هذه الضغوطات، وكذلك القول بأن منظمة التجارة العالمية تفتقر إلى القدرة على معالجة القضايا البيئية بفعالية، وان نجاعة وشرعية منظمة التجارة العالمية قد تم تقويضها عند ما

[1]- United States Trade representative, **'National Trade Estimate'**, Report on Foreign Trade Barrier's, Executive Office of The President of the United States, 2003, p.129.

[2]– Bhagwati Jagdish, **'**On Thinking Clearly About The Linkage Between Trade and The Environment, **Environment and Development Economics**, 2000,5(4) , pp.485-496.

تجبر المنظمة على اتخاذ قرارات تتجاوز نطاق التجارة وخبرتها. وقد دعا معظم مدراء منظمة التجارة العالمية إلى ضرورة العمل على فصل القضايا التجارية عن البيئية، وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الإصلاح الناجح للتجارة ونظام التمويل في دعم عملية العولمة، يقترن مع إصلاح النظام البيئي العالمي.[1]

كنتيجة نهائية لهذا المبحث يمكن القول أن العلاقة التي تربط البيئة بالعولمة هي علاقة تأثير وتأثر متبادل، وإن كلا منهما يسعيان إلى توجيه الآخر لتحقيق مصالحه، دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة. كما يمكن القول أن العولمة تؤثر بشكل سلبي أكثر منه إيجابي على البيئة من خلال ما تنادي به، وفي المقابل فإن الوسائل والإمكانيات التي تحافظ على البيئة قليلة وغير كافية، بسبب غياب الدعم الكافي من طرف الدول والمنظمات الدولية.

المطلب الثاني: نحو خلق مكانة هامة للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي.

يمكن تمييز مقتربين أو نهجين مهيمنين من بين المقتربات المتعددة لتحليل التساؤلات المطروحة حول السلام العالمي والازدهار، **الأول** يمكن أن يطلق عليه اسم "مقترب القمة–القاعدة" ويتوافق مع الأشكال التقليدية للدبلوماسية مع جذور ممتدة في الميزان الكلاسيكي الأوروبي لأنظمة الأمن والسلطة.[2] وينصب تركيزه على الدول، لاسيما الدول القوية، الدول الصناعية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية والتجارية الخاصة بها. أما **المقترب الثاني** فيطلق عليه اسم "القاعدة–القمة" ويركز على تنظيم القاعدة الشعبية، صنع القرارات التشاركية، والاعتماد على الذات المحلية. وإن هذين المقتربين معا يستوليان على مجموعة من الأنشطة الدولية ذات الصلة بالاقتصاد السياسي الدولي وبالتنمية الدولية، لكن عند تطبيقها على مجال البيئة، فإنهما يميلان إلى تغييب المكونات الأساسية في عملية صنع السياسات بالأخص، الروابط بين المحلي

[1]- Jospin. Lionel, 'French Prime Minister Calls for Creations of New World Environment Organisation, **International Environment Reporter**, 2002, 25 (5), p.213.
[2]- Gordon A. Craig, Alexander L. George, **'Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time'**, (New York: Oxford University Press, 1990), p.89.

والدولي، هذا من جهة، وتطوير هياكل الحكم التي تتميز بالترقب، الوقاية، والتكيف من جهة أخرى. بالإضافة إلى ما سبق فان المقتربين السابقين اللذين تحدثنا عنهما، يميلان إلى تجاهل الدور الرئيسي الذي تلعبه الأطراف الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الأدوار التي تلعبها المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية، لاسيما وأنها خلقت مساحة أو مكانة سياسية جديدة.[1]

من خلال هذا المطلب سوف نعمل على تحديد خصائص الدور السياسي الذي تعمل المنظمات غير الحكومية على خلقه على المستوى الدولي، والمكانة التي تحتلها بين مختلف الأطراف التي تعمل على صنع مختلف السياسات البيئية العالمية.

1- محاولات التموقع على الساحة العالمية:

إن المنظمات غير الحكومية لا تعمل على التأثير في مختلف المفاوضات التي تشارك فيها من خلال مصادر القوة التقليدية، بل على العكس من ذلك فهي تمارس نفوذها الاقتصادي بما فيه الكفاية لتغيير الحكومات أو سلوك المنظمات غير الحكومية الأخرى. على سبيل المثال، في عام 1991 ساهم الصندوق العالمي للطبيعة الذي يوجد مقره في الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 12.9 مليون دولار لفائدة 407 مشروع في 63 بلدا، وفي نفس السياق ساهم نفس الصندوق من سنة 1980 إلى غاية 1990 بمبلغ 62.5 مليون دولار لأكثر من 2000 مشروع في جميع أنحاء العالم.[2] والأكثر أهمية من ذلك أن البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية، وكالات المساعدات الخارجية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمؤسسات، توجه بشكل متزايد أموالها ومعوناتها من خلال المنظمات غير الحكومية سواء كانت هذه الأخيرة في الشمال أو الجنوب. ففي أواخر عام 1980، ما بين

[1]- Thomas Princen, Matthias Finger, **'Environmental Ngos in World Politics. Linking the Local and the Global'**, (London and New York: Routledge, 1994), p.29.
[2]- Dichter TW, **'The Changing World of Northern NCOs: Problems Paradoxes and Possibilities'**, (New Jersey: Transaction Books,1988), p.178.

10 و 15 في المائة من أموال المساعدات الإنمائية، التي تم تحصيلها بواسطة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية تم توجيهها كمساعدات من خلال المنظمات غير الحكومية الشمالية.[1]

وإن أغلب المنظمات غير الحكومية الدولية تستطيع توجيه وسائل الإعلام نحو بعض القضايا، في وقت يصعب على بعض الفاعلين الآخرين القيام بذلك. والمثال على ذلك، **منظمة السلام الأخضر** التي تستطيع لفت الانتباه من خلال الدعاية المثيرة، رسائل البريد، تنظيمها المحلي في مختلف البلدان لمختلف القضايا التي تهم البيئة. ونفس الشيء بالنسبة للصندوق العالمي للطبيعة، الذي يستطيع إطلاق حملة إعلامية في جميع أنحاء العالم عندما تكون الظروف ملحة مثل القضايا التي تهم البيئة والطبيعية.[2]

في نفس السياق تعمل المنظمات غير الحكومية على تشجيع الاتصال والحصول على الدعم أو المعارضة للسياسات البيئية. وبشأن قضايا معينة، تستطيع المنظمات غير الحكومية الوصول إلى الدوائر المعنية بهذه القضايا، في حين قد يكون من الصعب على الحكومات الوصول إليها عن طريق وسائل الصحافة المعتادة الخاصة بها، كما يمكن للمنظمات غير الحكومية تنسيق الضغوطات من خلال هذه الشبكات، وكمثال على ذلك، في عام 1987 وتحسبا لتصويت البنك الدولي على مشروع تطوير منطقة الأمازون، قام حماة البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا واستراليا، بكتابة رسائل مشتركة وتقديمها إلى الحكومات المعنية، وفي غضون أسبوع واحد الضغوط المنسقة والمتزامنة في وقت واحد

[1] - في كينيا دفع هذا التوجيه للأموال من خلال المنظمات غير الحكومية، الحكومة لوضع قانون يسمح بمراقبة أنشطة المنظمات غير الحكومية وقد تم سحب الكثير من الإيرادات الخارجية التي تحصلت عليها المنظمات غير الحكومية.

[2] – يمكن لمنظمة السلام الأخضر أن تولد الاستياء لدى مجتمعات الأعمال المحلية وحتى الجماعات المحلية المدافعة عن البيئة، عندما تتخلى عن القضايا الهامة المتعلقة بهم.

ساعدت على إلغاء المشروع، [1] وفي حالات أخرى يمكن أن تستخدم المنظمات غير الحكومية وصولها إلى الدوائر المعنية، وتقوم بحشد التأييد لسياسات الدولة.

كما تعمل المنظمات غير الحكومية أيضا على توفير المعرفة العلمية والتي تركز على كوكب الأرض، عن طريق البحوث الخاصة بها، أو الروابط التي تجمعها مع المجتمعات الزراعية، وهذا لأن الحكومات والمنظمات الدولية لا تميل إلى الحصول على مثل هذه المعلومات بشكل روتيني، ولأن ردودها على المشاكل البيئية المطروحة غالبا ما تكون إجابات مدفوعة لغرض تحقيق المصالح، وبالتالي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى القيام بتحصيل المعلومات عن طريق أدواتها الخاصة بها.[2]

ويعتبر الحصول على الأموال، جذب اهتمام وسائل الإعلام، تعزيز الاتصالات وتوفير المعلومات الهامة من بين المظاهر الواضحة التي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقها، بالإضافة إلى التمتع بالشرعية والشفافية وتخطي الحدود الوطنية. أما بالنسبة إلى الفاعلين في القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال، ففي مجال البيئة ينظرون إلى المنظمات غير الحكومية كمدافعة عن القيم التي تعمل الحكومات والشركات لتقديم تنازلات بشأنها، وفي بعض الأحيان تعمل المجتمعات على تحديد مواقع مكبات النفايات والعمل على محاربتها، وكذلك الحال بالنسبة للبلدان النامية التي حاولت حظر استيراد النفايات الخطرة، وغالبا ما يجد الناس أن مثل هذه الخطط والبرامج بعيدة عن تحقيق الأهداف التي قاموا بوضعها، ويكتشفون أن عليهم التوجه والاستعانة بالجماعات غير الحكومية العلمية والبيئية. [3]

---

[1]–Net New, **'Newsletter of Electronics Information Network'**, (San Francisco: Institute for Global Communication, January 1992) , p.105.

[2]- Klaus Knorr, **'The Power of Nations: The Political Economy of International Relations'**, (New York :basic books.1975), p.49

[3]- Hira Jhamatani, 'The Imperialism of Northern NCOs', (San Francisco: CA: **Earth Island**, 7(10), june 1992, p.86.

وإن الدليل على شرعية المنظمات غير الحكومية البيئية يمكن أيضا إيجاده في تصريحات وممارسات الدبلوماسيين، ففي مفاوضات اللجنة التحضيرية لمؤتمر البيئة والتنمية UNCED على سبيل المثال، عرض وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسات العامة والخاصة بانتظام دعم موقفه التشاوري مع تأييد المنظمات غير الحكومية البيئية الأمريكية. إذا من الواضح أن الحكومات تحتاج إلى المنظمات غير الحكومية وهذا لإضفاء الشرعية على مواقعها ومواقفها، خلافا لذلك فإن موقف قيادة مؤتمر البيئة والتنمية هو مجرد الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية لنشر المعلومات.[1]

بالإضافة إلى ذلك فان شرعية المنظمات غير الحكومية تستمد جزئيا من التركيز في الغالب على قضية واحدة، وليس هناك أي وضع غير توافقي بشأن المسائل البيئية، وإن فئة قليلة من صانعي القرار يمكنهم التعامل مع قضية واحدة فقط مع ضرورة استيعاب مجموعة واسعة من المصالح. ومع ذالك، فإنه في العديد من القضايا مثل استتراف طبقة الأوزون، تراجع المياه الجوفية، فإنه ليس هناك مكان للحلول التوافقية أو الوسطية. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من استخدام المفاوض الأمريكي **ريتشارد بينيديك** لمصطلحات مثل: "التوازن" و"الحل الوسط" في وصفه لمفاوضات بروتوكول مونتريال، إلا انه كانت هناك موافقة واحدة حول استتراف الأوزون. [2]

وإن الأساس الثاني الذي يساهم في تزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية هو قدرتها على تعزيز الشفافية في سياسات الأطراف الفاعلة المهيمنة سواء أكانت دولا، منظمات حكومية دولية أو شركات غير وطنية، وخاصة عندما يسهم التفاوت في المعلومات في تدهور البيئة، ففي هذه الحالة تعمل المنظمات غير الحكومية على تصحيح الخلل، وبالتالي تمكين الأطراف أو الجهات الفاعلة من التنظيم والمقاومة

[1]- Thomas Princen, Mattias Finger, op.cit, p.35.
[2]- Richard Elliot Benedick, **' Ozone Diplomacy: New Directions in Safeguarding the Planet',** (London: Harvard University press, 1991), p.125.

والتفاوض. فعلى سبيل المثال، عندما استغلت ناقلات النفايات العبر وطنية جهل المسؤوليين الحكوميين والأفراد عواقب التخلص من النفايات الخطيرة الموجودة في ايطاليا، قامت المنظمات غير الحكومية في ايطاليا بتنبيه المنظمات غير الحكومية الدولية، التي قامت بكشف القضية برمتها، ما أدى في النهاية إلى إعادة النفايات إلى ايطاليا. [1]

وكمثال ثان، تعمل شبكة مراقبة تصريف مبيدات الآفات (PAN) [2] على مراقبة الشركات العابرة للحدود المتخصصة في الكيماويات الزراعية للامتثال إلى رمز السلوك الخاص بها، وقد مكنت تقارير (PAN)حول المخالفات في الممارسات التجارية المجتمعات والعمال من أخذ الحيطة والعمل على تحسين ظروف العمل. [3]

بالإضافة إلى ما سبق فإن المنظمات غير الحكومية تعمل على اكتساب صفة العبر وطنية، حيث أن دوائر المنظمات غير الحكومية يمكن أن تناسب مقياس التنوع المكاني والزماني فيما يخص المشاكل البيئية. ونتيجة لذلك، لا يجب على المنظمات غير الحكومية أن تكون مقيدة بمفاهيم محدودة كالمصلحة الوطنية أو سيادة الدولة. فمثلا على الصعيد العالمي، تحالفات فيروس تغير المناخ تجاوزت التوجهات الوطنية وحتى الخلافات بين الشمال والجنوب وهذا بغية معالجة القضايا العالمية، وفي ظل هذه الظروف تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تثبت بمصداقية أن مصالحها أوسع من الممثلين الوطنين، وأن ولاء هذه المنظمات هو قبل كل شيء لمصلحة النظام البيئي وضرورة المحافظة على التوازن العام للبيئة. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية من خلال تمثيلها للمصلحة البيئية الأوسع، فإنها تستطيع الوصول إلى

---

[1]- Richard Elliot Benedick, op.cit, p.125.

[2]- (PAN) : Pesticides Action Network :شبكة عمل المبيدات وهي شبكة أو مجموعة دولية تعنى بالمصلحة العامة، وتعمل على مراقبة الشركات المتخصصة في الكيماويات الزراعية.

[3]- Karen Mingst, 'Implementing International Environment treaties: The Role of NGO', Paper Presented at the **Annual Meeting of the International Studies Association**, Mexico, 1993.

مجموعة واسعة من المشاركين في المحافل الدولية سواء كانوا جهات حكومية، غير حكومية أو منظمات شعبية. (1)

كنتيجة لما سبق يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية البيئية يمكنها كسب النفوذ بناء على الشرعية والشفافية التي تتمتع بها في أدائها لأعمالها، وكذلك بناءا على البرامج التي تهدف إلى تحقيقها والتي تركز في الغالب على الحفاظ على التوازن البيئي، ومعالجة القضايا التي تشكل عائقا أمام الاستقرار البيئي.

وتستخدم المنظمات غير الحكومية نفوذها التفاوضي أولا للوصول إلى عملية صنع القرارات الحكومية، قرارات المنظمات الحكومية الدولية والشركات، وثانيا للمشاركة مباشرة في تشكيل وإصلاح المؤسسات الدولية، وبالرغم من أن بعض المجموعات والتي مقرها الولايات المتحدة الأمريكية اعتادت الحصول على استعداد المشرعين لتقديم المساعدة حول مختلف القضايا التي تهم البيئة، إلا أنه ليس نفس الشيء في معظم البلدان الأخرى. والأهم من ذلك أنه على الصعيد الدولي، هناك مجموعات قليلة بإمكانها الحصول على استعداد الهيئات الدولية التي تتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع القضايا البيئية، للمساعدة في حل القضايا التي تهم المنظمات غير الحكومية. ولقد قامت هيئة الأمم المتحدة باعتماد المنظمات غير الحكومية منذ نشأتها، وعلى الرغم من أن الوصول إلى الجمعية العامة والمؤتمرات مثل مؤتمر البيئة والتنمية العام يعتبر أمرا هاما، إلا أنه وفي المقابل المنظمات الدولية التي لها تأثيرات بيئية كبيرة مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة،لم تستطع الوصول إلى هذه المستويات داخل منظمة الأمم المتحدة. (2)

1-Thomas Princer, Mattias Finger, op.cit, p.36.

2-The General Agreement on Tariffs and Trade: **'The International Monetary fund and the United Nations food and Agriculture Organization'**, 1994, p.04.

لقد أثبتت الاحتجاجات غير الفعالة أن المنظمات غير الحكومية والدبلوماسية البيئية قد فشلت في بعض الأحيان في تقدير أن قضايا التنمية الدولية هي قضايا سياسية، وأن مختلف السياسات التي كان يتم اتخاذها هي سياسات سيئة، والسبب يعود إلى غياب الرؤى والأفكار الواقعية التي تساعد في تبني وبناء آراء تساعد على نجاح السياسات المتخذة في مجال البيئة. وإن البديل عن كل هذا هو العمل على بناء تحالفات بين المنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب، وكذلك على مستوى القواعد الشعبية وهذا لكسب تأييد القوى السياسية التي لها القدرة على التأثير على بنوك التنمية، [1] وهذا ما تسعى إليه المنظمات غير الحكومية.

وإن هذا النهج أو الأسلوب ينطوي على حل وسط وهو غير تصادمي، ويعترف بالأسس السياسية للمساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف، وهذا عن طريق جلب الضغط على هذه المؤسسات، لإثبات أن استمرار الإهمال البيئي يمكن أن يشكل بطريقة أو بأخرى خطرا على النمو، وحتى على بقاء هذه البنوك. [2]

إن العمل على جلب الضغط السياسي من طرف المنظمات غير الحكومية على مختلف الأطراف الفاعلة في السياسات البيئية، يعتبر من بين المقاصد التي تسعى إليها هذه المنظمات، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعادة ما يميز أغلب المفاوضات التي تقام حول القضايا البيئية أو في المؤتمرات هو انعدام أجندة واضحة، وتوقعات النتائج غامضة وهو عادة أيضا ما يميز الدبلوماسية البيئية. وفي عملية إعادة التفاوض حول اتفاق جودة مياه البحيرات العظمى كان ممثلو المنظمات غير الحكومية مجتمعين مع أطراف ذو نفوذ كبير، وقد حاول ممثلوا المنظمات غير الحكومية إضفاء الطابع المؤسسي العابر

[1] - بنوك التنمية: هي تلك البنوك التي تهتم بمجال التنمية والتطوير، وتعمل على تقديم مساعدات وقروض للقضاء على المشاكل البيئية.

[2]- Pat Aufderheide and Rich Bruce, 'Environmental Reform and The Multilateral Banks', **World Policy journal**, vol.5. N°2, 1988, p.308.

للحدود، بالإضافة إلى محاولة التحفيز على تطبيق إدارة النظم الايكولوجية، فيما يخص مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تتخذها الأطراف المختلفة، والتي لها علاقة بالنظام البيئي.[1]

وكمثال آخر على دور المنظمات غير الحكومية في صياغة المعاهدات والاتفاقيات التي تعمل على حفظ البيئة، قام كل من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة بصياغة اتفاقية عرفت ب CITES : ، وكان الهدف منها إنقاذ الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالتجارة، وعلى مدا السنوات اللاحقة أصبحا من اللاعبين الأساسين في تنفيذ تلك المعاهدات. وفي مفاوضات المعادن الخاصة بالقطب الجنوبي، فعلى الرغم من عدم حضور المنظمات غير الحكومية لهذه المفاوضات، إلا أنها لعبت دورا بارزا في جميع الجوانب الأخرى لهذه المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك، المنظمات غير الحكومية وخاصة منظمة السلام الأخضر تمارس نفوذا غير متناسب مع وضعها غير الحكومي، وهذا من خلال إنشاء قاعدة للبحوث العلمية المشروعة، التي من شأنها تأهيل الدول وتشجيعها على الانضمام إلى النادي الحضري لنظام معاهدة القطب الجنوبي.[2]

وفي مختلف المفاوضات والمعاهدات السابقة الخاصة بالبيئة، الأطراف غير الحكومية التي تشارك لأول مرة في ممارسة نفوذها، تقوم بإعداد مواقفها مسبقا وصياغة مقترحاتها بعناية للاتفاق، ودائما ما يكون لها نفوذ أبعد من وضعها الهيكلي في المفاوضات. وفي هذا الصدد، يمكن للمنظمات غير الحكومية الجلوس نسبيا إن لم يكن بالتساوي في مفاوضات مع ممثل دولة عظمى أو شركة متعددة الجنسيات، علاوة على ذلك، إذا كانت للمنظمات غير الحكومية فرص إضافية لتقديم الخبرة والدعم على مستوى القاعدة الشعبية

[1]–Thomas Pricer, Mattias Finger, op.cit, p.37.
[2]-Keith Bradsher, **'Side Agreement to trade Accord Vary in Ambition'**, (New York, 1993) , p.15.

والعبر وطنية، وتصحيح الاختلالات، فانه باستطاعت هذه المنظمات مساومة الأطراف التي تتفاوض معها، والعمل على تحقيق اكبر قدر من الأهداف. (1)

إن ما يميز السياسات البيئية أنها في تغير مستمر، حيث أن ظهورها كان بهدف حماية الأنواع المهددة بالانقراض عن طريق التجارة، كذلك محاولة القضاء على عملية إزالة الغابات، فقدان الأراضي الرطبة، محاربة استنزاف طبقة الأوزون والعمل على إيجاد نظام واستقرار في المجال البيئي. وإن البيئة الدبلوماسية تعمل على خلق فرص للتبادل الدبلوماسي بين الدول، هذا وإن المنظمات غير الحكومية البيئية لا تطالب فقط بالوجود بل تعمل على تحقيق مصالحها والأهداف التي أنشأت من أجلها.

2-ربط المحلي والعالمي:

تتفاوض المنظمات غير الحكومية مع أطراف دولية فاعلة أخرى حول قضايا متعددة، وهذا ما يعتبر البعد الأول لمكانة المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية الدولية، أما البعد الثاني فهو مكاني ويتمحور حول وضع المنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسات البيئية الدولية، من خلال ربط الاحتياجات المحلية مع تحديات الأزمة البيئية العالمية، (2) ولفهم لماذا تعتبر هذه العلاقة أو الرابطة بين ما هو محلي وعالمي مهمة، يجب على الفرد أن يكون قادرا على تفسير لماذا ومتى تكون الاحتياجات المحلية غير هامة نسبيا في مجال الأمن والاقتصاد بالنسبة للدبلوماسيين، الذين تكون احتياجاتهم في غاية الأهمية في مجال البيئة. (3)

وتعمل المنظمات غير الحكومية على ربط المحلي والعالمي جزئيا عن طريق الحدود الوطنية المتغلغلة، وهذا عندما تتردد كل من الدول والمنظمات الدولية في القيام بذلك، وعادة ما تواجه الدول تحديات

---

[1]-James Rosenau, **'Turbulence in World Politics'**, (Princeton: Princeton University press.1990).p.95

[2]-المنظمات غير الحكومية ليست الوحيدة القادرة على وضع هذه الروابط، بل يمكن للوكالات الحكومية الدولية مثل: برنامج الأمم المتحدة، والمنظمات العلمية مثل: المجلس الدولي للاتحادات العلمية القيام بوضع روابط مماثلة.

[3]-Thomas Princen, Mattias finger, op.cit, p. 38.

السيادة الوطنية في مجال الأمن، التجارة والاستثمار الأجنبي، وهذه المواجهة تصبح متزايدة الأهمية عندما يتعلق الأمر بالمواد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، اعترض الجيش البرازيلي بقوة على إنشاء مشروع على الحدود البرازيلية–الفنزويلية، ومرد ذلك حسبهم إضعاف حق البرازيل في استغلال مواردها الطبيعية، وبسبب أن المشاكل البيئية العابرة للحدود والإقليمية، وحتى العالمية تتطلب حلولا محلية، سوف تكون الدول مجبرة على التنازل عن سيادتها أو بالأحرى تكون مقيدة. (1)

وإن الروابط البيئية المحلية– العالمية، يمكن تمييزها عن التقليدية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا وفقا لطبيعة الفاعلين والآثار الطويلة الأجل لأعمالهم. وان الروابط التقليدية بين ماهو دولي ومحلي، تتجلى في علاقات تجارية تعاقدية في المقام الأول، أما الوحدات الربحية الخاصة تعمل على الصعيد الدولي والأصعدة المحلية مع الحكومات والوكالات الحكومية الدولية كوسطاء، وهذا اعتمادا على شروط الأطراف المتعاقدة واستفادة الوسطاء. (2)

وإن أهم طريقة لنجاح الروابط التي تعمل المنظمات غير الحكومية على خلقها بين ماهو محلي وعالمي، يتمحور حول تنظيم المجتمعات الحضرية والريفية، وكذلك تنظيم المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية، والتي أكدت أن الأسباب الكامنة وراء الفقر والتدهور البيئي، لا تأتي من المستوى المحلي وإنما تكمن في اختلالات في السلم الاقتصادي والسياسي على مستويات عليا، وان حل هذه المشكلات يبدأ أولا بمعالجة الظواهر العالمية. (3)

---

[1]- Oran R.Young, **'International Cooperation: Building Régimes for natural Resources and the Environment'**, (Ithaca: Cornell University Press, 1989) p. 113.

[2]- من منظور العلاقات الدولية مصطلح "المحلي" يشمل كل ما هو أقل من نظام الدول، ويشمل أيضا العناصر الفاعلة دون الوطنية والتي لا ترتبط بسيطرة الدولية، أما مصطلح "العالمي" فيشمل العناصر التي تمتد تأثيراتها إلى مستويات غبر وطنية أو دولية.

[3]- Matthias Finger, **'Environmental Ngos in the Unced Process'**, In: Thomas Princen, Matthias Finger, op.cit, p.186.

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تستطيع التأثير في مختلف السياسات والقضايا البيئية العالمية، عن طريق أولا فهم احتياجات المجتمعات المحلية، متطور القيادة، التضحية بالمكاسب الشخصية لتحقيق أهداف أوسع، إعطاء الفرصة لأولئك الذين لا يستطيعون إيصال مطالبهم، والبحث عن بوادر الأمل لحل مختلف القضايا، وأيضا العمل على إقامة الروابط بين ماهر محلي وعالمي، مع ضرورة أن تحترم هذه الروابط الاحتياجات المحلية للاقتصاديات المستدامة، وفي نفس الوقت تجنب المواجهات مع الأطراف المشكلة للمجتمع العالمي.

المبحث الثاني: مناقشة أهم المشاكل البيئية على المستوى العالمي.

تختلف المشاكل التي تعاني منها البيئة وتتعدد، فمنها ما هو ذو بعد آني بمعنى أنه يشكل ضررا مباشرا على البيئة، ومنها ما هو ذو بعد لاحق يشكل أضرارا للبيئة على المديين المتوسط والبعيد. وقد اجتهد الباحثون في محاولات تفسير هذه المشاكل لتنبيه الرأي العام والسلطات للقضاء عليها. من خلال هذا المبحث سوف نعمل على محاولة التطرق لها بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: ظاهرة التغير المناخي.

تتأثر صحة الإنسان بمجموعة من العوامل كالمناخ والطقس، حيث يعرف الطقس بالظروف المتقلبة للغلاف الجوي المحيط بالأرض، والمتمثلة بدرجة الحرارة والرياح والهطول والغيوم وغيرها. وينجم الطقس من التطور والتخافت السريعين لأنظمة الطقس مثل الضغط المرتفع والمنخفض عند ارتفاع متوسط عن سطح الأرض، مع ما يتعلق بهما من جبهات هوائية وأمطار وأعاصير، وهناك قابلية محدودة للتنبؤ بالطقس. (1)

ويمثل المناخ الحالة المتوسطة للطقس واختلافه على مدى فترة زمنية محددة ومنطقة جغرافية معينة. ويقسم التصنيف الكلاسيكي لمناخ الأرض إلى مناطق مناخية متباينة. ويختلف المناخ من منطقة لأخرى بحسب خط العرض والبعد عن البحر والغطاء النباتي ووجود الجبال أو عناصر جغرافية أخرى. كما أنه يختلف من فصل لآخر ومن سنة لأخرى ومن عقد لآخر، أو على مدى زمني أطول مثل العصر الجليدي. ويعبر إحصائيا عن التغيرات الهامة التي تطول لعقود أو أكثر بالتغير المناخي Climate Change. ويتأثر المناخ بدوران الغلاف الجوي

[1] - Watson, R. T, "**Summary for Policymakers – 2001 Synthesis Report**", (UK: Cambridge University Press, 2001), p.12.

وتفاعله مع تيارات المحيطات ومع سطح الأرض وخصائصه كالنباتات ورطوبة التربة. ويعتمد المناخ ككل على تركيب الغلاف الجوي، والإشعاع الشمسي، والانفجارات البركانية. [1]

وهناك مجموعة من العوامل التي تسهم في التغير المناخي نذكر منها: *الإشعاع الشمسي ،البراكين ،ظاهرة النينو ، دور الإنسان في تغير المناخ. وتتوفر الآن شواهد كثيرة تبين تأثر الأنظمة البيئية نذكر منها: [2]

*أنظمة طبيعية مهددة بالتغير المناخي: حيث أن هناك بعض النظم الطبيعية المهددة بالتغير المناخي بسبب عدم قدرتها على التكيف. ويمكن أن يتعرض بعض هذه النظم لأضرار كبيرة غير قابلة للإصلاح. وتشمل الأنظمة الطبيعية المهددة، القبعات الجليدية في القطبين، والغابات الاستوائية، والنظم البيئية القطبية، والأراضي الرطبة، والبراري العشبية. وبينما يتكاثر بعض الأصناف النباتية والحيوانية هناك، إلا أن أصنافا عديدة أخرى مهددة بالانقراض، وبالتالي يتناقص التنوع الحيوي فيها. ومن المؤكد أن الاتساع الجغرافي لهذا الضرر، وعدد النظم المتأثرة به، سيزداد مع زيادة شدة التغير المناخي وسرعته.

*تغيرات الطقس: يؤدي تعرض المجتمعات البشرية والأنظمة البيئية لحوادث الطقس العنيفة، إلى الأضرار والمعاناة والموت الناجم عن الجفاف والفيضانات وموجات الحر والانهيارات والأعاصير وغيرها. وبالرغم من حالة عدم التأكد إلا أن هناك شواهد عدة على أن هذه الحوادث ستزداد تكرارا وشدة في القرن الحادي والعشرين، نتيجة التغيرات المناخية. وعلى العكس من ذلك، فإن تكرار الطقس البارد سيقل في المستقبل، بما في ذلك من آثار إيجابية أو سلبية. وستقع تبعات هذه التغيرات على المجتمعات والأفراد الأشد فقرا في العالم.

*ارتفاع درجة الحرارة: يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على النظم الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية بطرق عدة منها:

---

[1] – سعد الدين خرفان، "**تغير المناخ ومستقبل الطاقة**"، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، د.ت.ن)، ص 3.

[2] - سعد الدين خرفان، مرجع سابق، ص-ص.53-55.

- تقلص حجم القبعات الجليدية في القطبين.

- تشكل شروخ في الغطاء الجليدي، وتخلخله وحدوث التجلد بشكل متأخر، وتحطم الجليد الذي يغطي الأنهار والبحيرات.

- إطالة فصل الإنبات عند خطوط العرض المتوسطة والعليا.

- انزياح تدريجي لأصناف حيوانية ونباتية شمالا باتجاه القطب الشمالي في نصف الكرة الشمالي، وعلوا بالنسبة للمرتفعات الجبلية.

* الفيضانات والجفاف: يؤثر تكرر الفيضانات ودورات الجفاف وشدتهما على النظم الاقتصادية والاجتماعية. وتتأثر هذه النظم أيضا بعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى، مثل النزوح الديموغرافي، والتغير في استخدام الأراضي. ومن الصعب تحديد تأثير كل عامل منها على حدة بشكل كمي.

* أنظمة بشرية حساسة ومهددة: تتضمن الأنظمة البشرية الحساسة للتغير المناخي مصادر المياه والزراعة (وعلى الأخص الأمن الغذائي)، والغابات والمناطق الساحلية والأنظمة البحرية (مصائد الأسماك) والمستوطنات البشرية والطاقة والصناعة وخدمات التأمين والتمويل والصحة العامة. ويختلف التهديد لهذه النظم بحسب الموقع الجغرافي، وعامل الزمن، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التغير المناخي العالمي وتأثيره على الطاقة في العالم:

من المعروف أن الدول المتقدمة تستهلك من الطاقة مقدارا أكبر بكثير بالنسبة للفرد من الدول النامية، وبالتالي فهذه الدول هي المصدر الرئيس لغازات الدفيئة، والمسبب الأكبر لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. ولذا فهي تتحمل المسؤولية الرئيسة في معالجة هذه الظاهرة ونتائجها، ليس بالنسبة لدولها فقط، وإنما بالنسبة للعالم ككل. وقد اعترفت هذه الدول بمسؤوليتها عن ذلك، وخاصة عن طريق التعهدات التي قطعتها على نفسها

ووافقت عليها في بروتوكول **كيوتو** باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، ويتضمن هذا البروتوكول تعهدا بخفض الإصدارات من غازات الدفيئة إلى أقل مما كانت عليه عام 1990 وذلك بحدود عام 2015. [1]

وقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير في حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية في معظم الدول، بما فيها الدول المتقدمة نفسها. وقد أثار هذا قلق المجتمع الدولي من أن إنتاج الوقود الحيوي قد يكون على حساب توفر الغذاء بسعر رخيص، حيث يقلل من المساحات المزروعة لذلك، كما أنه يزيد من استهلاك المياه النادرة، ويقلل من الاحتياطي الاستراتيجي من المحاصيل الأساسية. غير أن هناك بحوثا تجرى لإنتاج الوقود الحيوي من الفضلات، ومن الأخشاب، بدلا من المحاصيل الزراعية مما لا يتعارض مع زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية. [2]

أما على مستوى الدول النامية فهناك تفاوت بين الدول في حجم ومستوى المعيشة والنمو الاقتصادي وأنماط استهلاك الطاقة. فبالنسبة لبعض الدول الكبيرة مثل الصين والهند والبرازيل التي تضم حوالي نصف سكان العالم، فإنها تنمو بنسبة مرتفعة قد تصل في حالة الصين إلى 10% خلال العقدين الماضيين. وتعتمد هذه الدول على الوقود المتوفر لديها، وهو بالنسبة للصين والهند الفحم الحجري وبعض النفط في توليد الطاقة، ولذا فإن مستوردات هذه الدول من النفط تزداد بشكل مطرد، وقد تصل في حالة الصين إلى 10 مليون برميل / اليوم لتتجاوز بذلك الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط. وربما يفسر هذا النمو في الطلب على النفط الارتفاع الكبير في أسعاره في السنوات القليلة الأخيرة، وقد تسبب استخدام الفحم الحجري في توليد الكهرباء إلى استفحال مشاكل التلوث البيئي، إضافة إلى زيادة إصدارات غازات الدفيئة بشكل كبير. ولذا فلدى هذه الدول

[1] - Shepherd .W, "**Energy Studies**", 2nd Ed, (UK: Imperial Collage Press , 2003), p.68.

[2] – سعد الدين خرفان، مرجع سابق، ص.94.

برامج طموحة خلال العقود القادمة لتأمين حاجتها المتزايدة من الكهرباء من الطاقة النووية، وفي حالة البرازيل فهي تعتمد على الوقود الحيوي بشكل كبير لتعويض ما تحتاجه من وقود لوسائط النقل. [1]

المطلب الثاني: مشكلة إزالة الغابات والتنوع البيولوجي.

1- إزالة الغابات:

تعتبر الغابات ذات أهمية من الناحية البيئية، وتتمثل أهميتها البيئية في تأثيرها على المناخ، فوجود الغابات في منطقة يجعلها أكثر اعتدالا في درجة الحرارة وأكثر رطوبة من المناطق الخالية من الغابات. كذلك تحتوي الغابات على الأصول الوراثية للنباتات، وتعتبر مراكز التنوع الحيوي وموطنا لكثير من الحيوانات خصوصا النادرة منها، مثل الحشرات المضيئة والحيوانات المفترسة والطيور، بالإضافة إلى قيامها بعملية التمثيل الضوئي حيث تعمل على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو وإعطاء الأكسجين، كذلك تعمل على امتصاص كميات كبيرة من الملوثات الهوائية المختلفة من الجو. فقطع الأشجار في هذه الغابات لا يهدد الغطاء النباتي فقط، بل الإنسان والحيوانات التي تعيش فيها أيضا. [2]

وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام 1999، تقدر مساحة الغابات في العالم بحوالي 3454 مليون هكتار وتشغل حوالي 26،6% من مساحة اليابسة. وتتوزع هذه المساحة بين البلدان المتقدمة، التي تمتلك ما مساحته 1493 مليون هكتارا، والبلدان النامية والتي تمتلك حوالي 1961 مليون هكتار، وبذلك توجد النسبة الأكثر من الغابات في البلدان النامية 77،56%، أما الدول المتقدمة فنسبتها 43،23% وتتفاوت نسبة توزع الغابات بين الدول والقارات، وتأتي أميركا اللاتينية ودول الكاريبي في مقدمة دول العالم حيث تحتوي على 950 مليون هكتار، أما بقية قارات ودول العالم فتتفاوت المساحة

[1] -نفس المرجع السابق، ص95.

[2] - مركز علوم صحة البيئة والمهنة، **التربية البيئية**، (رام الله: جامعة بير زيت، د.ت.ن)، ص 25.

والنسبة فيما بينها. وتشير دراسات الفاو إلى أن 60% من غابات العالم موجودة في 7 دول هي: روسيا الاتحادية، البرازيل، كندا، الولايات المتحدة، الصين، إندونيسيا وزائير، وأن استزراع الغابات في الوقت الحالي يشهد تزايدا واهتماما لاسيما منذ عام 1980 وحتى الوقت الحالي.[1]

إن الأثر البيئي الإيجابي الذي تتركه الغابة لا يتوقف على كمية الأكسجين المنطلقة إلى الجو إذا ما قورنت الغابة بمناطق الرعي مثلا، أو الطافيات النباتية في المحيطات المائية أو مناطق زراعة المحاصيل الحقلية، ولكن تضاف للغابات ميزة انخفاض درجات الحرارة في محيطها الحيوي، الأمر الذي يعطي لعمل هذه الرئة الرائعة بعدا ثالثا فيزيائيا وبيولوجيا غير امتصاص غاز الكربون وإطلاق غاز الأكسجين، وهذا البعد يجعل الغابات أكثر فاعلية بيئية ويجعل ملايين السكان يتجهون إليها صيفا وشتاء لاستنشاق الهواء العليل. وتخلف ظاهرة الدفيئات وراءها فيضانات وكوارث وأمطار وغبار وزوابع غبارية وكوارث بيئية متعددة. وللأشجار دور كبير في درء أخطار هذه الظاهرة، فمن المعروف أن الغطاء النباتي بشكل عام والأشجار بشكل خاص تمتاز بقدرة كبيرة على ترسيب الغبار والأجزاء المعلقة في الهواء على أوراقها.[2]

أهمية الأشجار: إن للأشجار دور هام يتمثل في: [3]

*يقوم الهكتار الواحد من الغابات بامتصاص الغبار وتصفية حوالي 18 مليون متر مكعب من الهواء سنويا.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة ، تقرير عام 1994، ص65.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة ، مرجع سابق، ص69.

[3]- البرنامج العالمي للغطاء النباتي، 2010 الكتيب الصغير بشأن تمويل التنوع البيولوجي.

على الموقع: www.globalcanopy.org/main.php تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/16

*يمكن لهكتار واحد من الغابات امتصاص ما بين 220 إلى 280 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكربون وإطلاق ما بين 180 إلى 240 كلغ من غاز الأكسجين.

*يحتجز هكتار واحد من غابة اللاركس أكثر من 70 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكبريت وهكتار واحد من غابة الصنوبر الحرجي أكثر من 26 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكبريت.

*ينتج هكتار واحد من غابة اللزاب 30 كلغ من الزيوت الطيارة المضادة للجراثيم التي تنظف جو الغابة من الأحياء الدقيقة.

*تفرز أوراق جنس الصنوبر موادا وزيوتا طيارة تنقي الجو من الجراثيم وتقضي حتى على جراثيم السل، لذلك ينصح بزراعتها في المصحات.

*تقضي مفرزات أشجار الشوح على نسب كبيرة من جراثيم المكورات العنقودية.

*من المعروف أن التنفس والرياضة داخل الغابة ينعش الأعصاب ويريحها ويعطي الجسم راحة وخاصة غابات الأرز التي يتكون تحت مظلتها نسب كبيرة من غاز الأوزون O3.

وتعتبر الغابات والنباتات الخضراء بالوعة الكربون، وإليها وحدها يعود امتصاص الكربون من الغلاف الجوي بكميات هائلة. وهنا يمكن أن نفهم الدور التوازني الذي تلعبه الغابة، فبالرغم من أنها من المتضررين جراء ظاهرة الدفيئة الزجاجية إلا أنها تقوم بامتصاص نسبة كبيرة من غاز الكربون بالجو، محدثة بذلك توازن ديناميكي في نسبة الغازات الموجودة في الغلاف الجوي، ولهذا السبب إضافة إلى أسباب اقتصادية أخرى، ركز العالم على التوسع في زراعة الغابات وصيانتها وحمايتها. لذلك اتجهت الدراسات العلمية إلى الغابات وقدرت ساندرا بوستل من معهد مراقبة البيئة العالمية إمكانية مساحة 130 مليون هكتار من الغابات، لامتصاص 660 مليون طن من الكربون كل عام، وأطلق على الاقتراح اسم «**بنك الكربون**» حيث تستطيع هذه المساحة من الغابات، والتي تعادل ضعف مساحة فرنسا أن تمتص هذه الكميات الهائلة من الكربون لمدة ثلاثين سنة لحين نضج أشجار الغابة، وهذه المساحة

من الغابات إضافة لامتصاصها الكربون، فإنها تؤمن احتياجات العالم الثالث من الخشب ويمكنها أن تعيد الأراضي المتدهورة إلى حالتها الطبيعية. ويرجع سبب التوسع في إنتاجية الغابات وصيانتها إلى ارتفاع حرارة الأرض بسبب غازات الدفيئة الزجاجية.[1]

تعتبر البيئة والمناخ تكنولوجيا حيوية ذات فعالية، والتي ليس بمقدورها موازنة جميع الانبعاثات الغازية، ولكن عمليا ومقارنة مع طرق أخرى تعتبر الأرخص والأكثر فاعلية حيث يقدر مخططو المشاريع الغاباتية، أن التكلفة السنوية المتوقعة تقل عن 3 دولارات سنويا لموازنة وامتصاص طن واحد من الكربون. وفي تقديرات أخرى وصلت إلى 16 دولار لكل طن من الكربون يمكن تفاديه، ويمكن تخفيض التكاليف عندما تقوم البلدان بمشاريع مماثلة فلا تحتاج إلى شراء الأراضي، وهناك الكثير من الأسر التي ستساهم في مشروع التقنية الخضراء لامتصاص الكربون، من خلال خدمتها الذاتية في حقول تعود ملكيتها لهم ونفعها العام للمناخ والبيئة. إن مشروع استزراع الغابات لا يوفر للبيئة توازن الكربون فحسب، بل يوفر لها كميات إضافية من الأكسجين النقي التي تنطلق من الأشجار بحسب كفاءتها، كما يوفر للسكان مصادر رزق وفرص عمل أخرى. [2]

إزالة الغابات:

في القرن السابع عشر والثامن عشر تم تدمير جزء كبير جدا من الغابات المعتدلة في أوروبا وشمال أمريكا، فعلى سبيل المثال دمر جزء كبير من غابات إنجلترا للاستفادة من خشبها في بناء السفن وللحصول على الطاقة وغيرها، لكن وبعد الاعتماد على الفحم الحجري والبترول كمصدر أساسي للطاقة واستخدام الإنسان للحديد على نطاق واسع في البناء، أدى كل هذا إلى تخفيف الضغط على الغابات. وإن التطور في وسائل وأساليب الزراعة

---

[1]- مركز علوم صحة البيئة والمهنة، مرجع سابق، ص27.

[2]- برنامج المنتجات غير الخشبية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

على الموقع: www.fao.org/forestry/nwfp/en

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/20

في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، أدى إلى رفع كمية الإنتاج الزراعي مما أتاح المجال لإعادة تشجير بعض الأراضي الزراعية وإعادة تحويلها إلى غابات. ولحماية الغابات من الاستغلال التجاري قامت عدد من دول العالم بتخصيص أراض لزراعة الأشجار، ليتم قطعها في المستقبل والاستفادة منها بدل الغابات. ففي أمريكا مثلا، معظم الأشجار التي يتم قطعها لأغراض تجارية كانت قد زرعت لهذا الغرض، دون التعرض للغابات القديمة الطبيعية وفرض حماية عليها بتصنيفها محميات طبيعية. (1)

في السنوات القليلة الماضية، كان لخروج بعض هذه الحرائق عن السيطرة السبب في إتلاف وتدمير مساحات واسعة من الغابات، وهذه مؤشرات خطرة ليس لأنها لا تهدد التنوع الحيوي فحسب، بل لما ينتج عنة من انبعاث كميات كبيرة جدا من غاز ثاني أكسد الكربون إلى الجو، حيث تساهم الغابات في ما معدلة 15 بالمائة من مجموع غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي ينتشر في الجو سنويا. وإن المخاوف من إزالة الغابات باتت أكثر جدية في الدول النامية، فعلا سبيل المثال ساهم قطع الأشجار في كثير من الدول الإفريقية بشكل كبير في انتشار التصحر، وأن الكثير من الدول النامية ما زالت مستمرة وبشكل كبير في قطع الغابات الاستوائية لأغراض زراعية وتجارية، حيث أنه في معظم الدول النامية والفقيرة خصوصا أفريقيا يبقى الحطب هو مصدر الطاقة الرئيسي. (2)

إن الدراسات حول المعدل العالمي لإزالة الغابات متفاوتة بشكل كبير، ومن المعتقد أنه أكبر وأسرع عملية تدمير للغابات الاستوائية كانت في البرازيل، المكسيك، فترويلا إندونيسيا، زائير، بوليفيا، تايلند، الفلبين، السلفادور، هندوراس، وبرغواي، لكن لا يوجد بيانات دقيقة حول هذا الموضوع، وتستخدم الأقمار الصناعية حاليا في الحصول إلى بيانات أكثر دقة حول مساحة الغابات في العالم، ومع هذا توجد حاليا بعض الخلافات حول

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة التعاوني بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية-UN RED.

على الموقع: www.un-redd.org تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/21.

2 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومنظمة الأغذية والزراعة، 2009 .

على الموقع: www.unep.org/vitalforest تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/21

درجة التصحر في العالم والأسباب الرئيسية له. وإن الرعي الجائر وقطع الأشجار والنشاطات البشرية الأخرى، هي أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة التصحر وانحسار الغابات. وبدأ يلاحظ حديثا ظهور الغابات في الولايات المتّحدة وفي أوروبا من جديد، لكن في المقابل ظهر هبوط في مستوى نمو الغابات في مناطق أخرى، ويرجح السبب في ذلك إلى ارتفاع درجة حموضة التربة نتيجة الأمطار الحمضية. ويسود القول الآن أن أحد الأسباب الرئيسية في تراجع نمو الغابات في بعض المناطق متعلق بعوامل مناخية، إذ أنه ظهر تحسن كبير على نمو بعض الغابات في مناطق أخرى على الرغم من أنها شهدت سابقا تراجع في النمو.[1]

2-فقدان التنوع البيولوجي.

يعد التنوع الحيوي أو البيولوجي من المواضيع البيئية الهامة، التي تتأثر بالكثافة السكانية، والنمو العمراني العشوائي، والتعدي على الأراضي البرية. ولعل هذا المصطلح أصبح من أهم المرتكزات التي خرج بها المجتمعون في مؤتمر قمة الأرض في ريو عاصمة البرازيل عام 1992، ألا وهو الحفاظ على التنوع الحيوي.[2]

وأهمية التنوع البيولوجي تأتي من كونه المرادف الأساسي للموارد الطبيعية، التي تكفل للإنسان حياته بالشكل الذي يحقق جودتها واستمراريتها. فالموارد الطبيعية البيولوجية هي كل ما يحتاجه الإنسان لكي ينعم بالحياة المزدهرة بالرفاهية، ويختلف مدلول لفظ الموارد البشرية من شخص لشخص ومن موطن لموطن ومن زمن لزمن حسب الاحتياج لهذا المورد، كما أنه يعتمد على نوع الحضارة في أحيان كثيرة أكثر من اعتماده علي بيولوجية الإنسان نفسه.[3]

---

[1]- مركز علوم صحة البيئة والمهنة، مرجع سابق، ص 30.

2-علياء حاتوغ بوران، محمد حمدان أبو ديه، **علم البيئة**، ط 2، (عمان: دار الشروق)، 2003، ص 255.

[3] – منظمة الصحة العالمية، **التنوع البيولوجي**.

From=Environment/Biodiversit/http://www.feedo.net/ListDocs.asp

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/22

ويقصد بالتنوع البيولوجي Biodiversity تنوع جميع الكائنات الحية، وهو موجود في كل مكان من الصحارى إلى الغابات، ومن البحار إلى الأنهار والبحيرات. وله فوائد كثيرة، فهو يوفر الأساس للحياة على الأرض، إذ تساهم الأنواع المختلفة، وما تحتويه من مكونات وراثية، في تطور الزراعة والطب والصناعة، كما تشكل بعض الأنواع الحاجات الأساسية للحياة اليومية في العديد من المجتمعات المحلية في الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك يدعم التنوع البيولوجي نمو وتطوير ما يعرف بالسياحة البيئية، كما أن له قيم روحية وثقافية عظيمة، ويعرف التنوع الحيوي بأنه" تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن أمور أخرى، النظم الايكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الايكولوجي، التي تعد جزءا منها، وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع، وبين الأنواع، والنظم الايكولوجية ".[1]

أهمية التنوع البيولوجي:

يشمل التنوع البيولوجي الإحيائي جميع الأنواع النباتية والحيوانية ومواردها الوراثية والنظم الايكولوجية التي تنتمي إليها هذه الأنواع، وانه باختصار تنوع كافة أشكال الحياة على وجه الأرض سواء كانت على اليابسة أو في المياه، ويوفر التنوع البيولوجي للعالم ضمانة للحصول على إمدادات متصلة من الأغذية ومن أنواع لا حصر لها من المواد الخام، التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية ولبناء حاضره ومستقبله. ولا يشمل التنوع البيولوجي الأنواع الإحيائية الموجودة في محيط بيئي مائي أو على اليابسة في وحدة زمنية محددة فحسب، بل يشمل النظم البيئية والوراثية التي جاءت منها هذه الأنواع.[2]

مناطق التنوع البيولوجي:

---

[1] - علياء حاتوغ بوران ، محمد حمدان أبو ديه، مرجع سابق، ص 255.

[2] – عبدا لله الهاشم، **أنواع ومناطق التنوع البيولوجي.**
http://www.khayma.com/madina/beaa1.htm
تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/25

نظرا لأن قضايا التنوع البيولوجي قضايا معقدة ومتنوعة بتنوع الكم الهائل من الأحياء الذي يضمه التنوع، فيمكن النظر للتنوع من زوايا ثلاث متداخلة عالمية وإقليمية ومحلية، فالزوايا العالمية تعطي نظرة شاملة للأحياء في العالم وتحدد المناطق الساخنة، التي يكون فيها التنوع الإحيائي أكثر ثراء وفي الوقت نفسه أكثر تعرضا للمخاطر، وهذه المناطق بالنسبة لنا بعيدة تعتبر معرفتها أو السفر إليها نوعا من المتعة الثقافية، في حين تشكل المناطق الإقليمية جانبا شبه ملموس بالنسبة لنا يسهل معرفته كالوطن العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، أما الجانب المحلي فهو الذي نحرص على المحافظة عليه. ومن أهم مناطق التنوع البيولوجي:[1]

* غابات المناطق المدارية. * الغابات المطيرة المعتدلة. * الشعب المرجانية. * بحيرات المياه العذبة.

التناقص المتواصل للتنوع البيولوجي:

يتناقص التنوع البيولوجي في العالم بمعدلات سريعة، ويوجد حاليا ما يقرب من 4000 نوع من الكائنات مهدد بالخطر، و 3600 نوع معرض للخطر ، و7200 نوع نادر في حاجة إلى حماية. والأسباب الرئيسية لتناقص التنوع البيولوجي تكمن في تدمير أو تعديل الموائل الطبيعية للكائنات الحية، الاستغلال المفرط لبعض الأنواع، التلوث البيئي، و نقل وإدخال الأنواع الغريبة في البيئات لتنافس الأنواع الفطرية وتؤدى إلى اندثارها.[2]

ومؤخرا، قامت مجموعة من العلماء والباحثين في شؤون البيئة بإعداد قائمة بالحيوانات والمخلوقات المهددة بالانقراض من على وجه البسيطة. وتضم القائمة حوالي 800 نوع من المخلوقات يقول العلماء أنها

---

[1] –كاظم المقدادي، **المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**، (الدانمارك:الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007)، ص416.

[2] – التنوع البيولوجي، برنامج المنح الصغيرة، البرنامج والمشروعات في مصر، مرفق البيئة العالمية GEF وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

الموقع: http://www.sgpgefegypt.org/mogaz_1.htm على

تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/12

سوف تختفي تماما من الأرض إذا لم تتخذ إجراءات حاسمة لحمايتها، ويقول العلماء أن معظم هذه الأنواع توجد في المناطق الاستوائية، وقد شارك في الدراسة مجموعة من خيرة العلماء والمهتمين بالحفاظ على البيئة من 13 منظمة وهيئة دولية تعمل في هذا المجال، وقد انضمت هذه المؤسسات تحت لواء منظمة جديدة تسمي نفسها" اتحاد محاربة الانقراض" بهدف رئيسي وهو الحفاظ على الأنواع المهددة بالزوال. وأعلن **ستيوارت بوتكارت** الباحث في المنظمة الدولية لدراسة حياة الطيور وأحد المشرفين على الدراسة أن معظم هذه الأنواع تعيش في تجمعات متقاربة، مما يجعل خطر انقراضها أكبر.[1]

وبالرغم من أنه لا يمكن وضع تقدير دقيق لأنواع الحيوانات والنباتات التي انقرضت، إلا أن البيانات تشير إلى أنه خلال الأعوام ال 500 الماضية انقرض نحو 811 نوعا (331 نوعا من الفقاريات، 388 نوعا من اللافقريات و 92 نوعا من النباتات)، وان معظم انقراض الأنواع حدث في الجزر المختلفة، خاصة الاستوائية منها. ويوضح أحدث تقرير عن الأنواع المهددة في العالم بان هناك 11167 نوعا يواجه خطر الانقراض في المستقبل القريب، نتيجة الأنشطة المباشرة وغير المباشرة للإنسان، ومن هذه الأنواع المهددة 3521 نوعا من الفقاريات، 1932 نوعا من اللافقاريا و 5714 نوعا من النباتات، وبالرغم من أن إجمالي عدد الأنواع المهددة لا يتجاوز واحدا في المئة من إجمالي عدد الأنواع المعروفة في العالم، إلا أنه يتضمن 24 في المائة من الثدييات و 12 في المائة من الطيور.[2]

إن فقدان النوع أو الانقراض يعتبران من ألد أعداء التنوع الحيوي، ويمكن أن ينتج عنه- إضافة إلى السلبيات التي ذكرت- نتائج غير مرضية ومستحبة. وفي علم البيئة فإن السيادة في نظام بيئي هش لها سلبياتها، وتعتبر مؤشرا على تداعي أساسيات هامة في الأهرامات البيئية، فإذا كان لدينا مجموعة من النباتات

[1] – كاظم المقدادي، مرجع سابق، ص421.

[2] –نفس المرجع السابق، ص424.

التي تنتمي لنفس النوع فإنها سوف تتعامل وتتكيف مع الوسط المحيط بنفس الطريقة، بسبب التطابق الوراثي والجيني لهذا النوع من النباتات، فإذا تدنت درجة الحرارة- مثلا- إلى الحد الأدنى أو الحد الحرج القاتل، فان جميع أفراد هذا النوع الواحد سوف يفنون- فيما لو تعرضت لنفس المؤثر السابق-، بسبب وجود عوامل وراثية مختلفة تؤدي إلى تباين طرق التكيف والمقاومة، ومن ناحية اقتصادية فان الإنتاجية Productivity للأنواع السائدة تكون أقل وذات فائدة غير كبيرة للنظام البيئي.[1]

لقد حدث تغير جذري في مفهوم المناطق المحمية خلال المؤتمر الدولي الرابع للمتنزهات الوطنية والمناطق المحمية، الذي عقد عام 1992 في **كراكاس**، فبعد أن كانت المناطق المحمية تعتبر جزرا منعزلة عن المجتمعات المحلية مع تحديد أنشطة الإنسان فيها بدرجة كبيرة، أوصى المؤتمر بتغيير هذا المفهوم، وأصبحت المناطق المحمية الآن تعتبر مراكز للتنمية المستدامة تدار بأسلوب يحفظ خصوصيتها، وفي الوقت نفسه يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية المجاورة لها. وفي نفس العام، وعلى هامش قمة الأرض، وقعت معاهدة التنوع البيولوجي التي تهدف إلى صون التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، واقتسام فوائد الاستخدام التجاري وغيره للموارد الجينية بطريقة عادلة ومتساوية. وفي عام 2000 وافق مؤتمر أعضاء معاهدة التنوع البيولوجي على اعتماد بروتوكول قرطاجة للأمان الحيوي، الذي يقضي بحماية التنوع البيولوجي من الأخطار المحتملة التي تشكلها الكائنات الحية المعدلة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة، ولقد أنشأ البروتوكول إطارا يقضي بان يتم إمداد الدول بجميع المعلومات الضرورية لمساعدتها على اتخاذ القرار الصحيح، قبل الموافقة على استيراد الكائنات الحية المعدلة إلى أراضيها[2].

[1] – علياء حاتوغ بوران ، محمد حمدان أبو ديه، مرجع سابق، ص 255- 257.

[2] – عصام الحناوي، **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب**، (بيروت: المنشورات التقنية، 2004)، ص 142- 143.

وهناك عدة اتفاقيات دولية وإقليمية تعمل على تنفيذ هذه الاتجاهات الأربعة لصون التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة. ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذا الصدد معاهدة التنوع البيولوجي التي وقعت أثناء قمة الأرض في عام 1992. [1]

أبرز المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي:

هناك 4 أسباب رئيسية لتناقص التنوع البيولوجي: [2]

1- تدمير أو تعديل بيئة الكائنات الحية، فإزالة الغابات الاستوائية مثلا تؤدي إلى فقدان أعداد متزايدة من هذه الكائنات ذات القيمة الكبيرة.

2- الاستغلال المفرط للموارد، فقد أدى هذا الاستغلال إلى تناقص أنواع كثيرة من الأسماك، بالإضافة إلى انقراض بعض الحيوانات البريةن والفيل الأفريقي أحد الأنواع المهددة حاليا بالانقراض.

3- التلوث، فقد أثرت المبيدات في أنواع كثيرة من الطيور والكائنات الحية الأخرى، وبالإضافة إلى هذا نجد أن تلوث الهواء (مثل الأمطار الحامضية) وتلوث المياه قد أثرا بشكل ملحوظ في الأحياء المختلفة، خاصة في الكائنات الدقيقة.

4- تأثير الأنواع الغريبة التي يدخلها الإنسان في البيئة، وتهديدها للأنواع الأصلية، إما عن طريق الافتراس أو المنافسة أو تعديل البيئة الأصلية. فإدخال أنواع جديدة من الأرز والقمح ذات الإنتاجية العالية أدى إلى فقد جينات أصلية في بلدان مثل تركيا والعراق وإيران وباكستان والهند.

---

[1] - التنوع البيولوجي، برنامج المنح الصغيرة، البرنامج والمشروعات في مصر، مرفق البيئة العالمية GEF وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، مرجع سابق.

[2] - عصام الحناوي، مرجع سابق، ص 140-141.

المبحث الثاني: نماذج لتأثير المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية.

من خلال هذا المبحث سوف نعمل على دراسة نماذج لبعض المنظمات غير الحكومية المختارة، وكيفية تأثيرها في سياسات عامة عالمية مختارة، وكذلك الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في عملية التأثير، والوسائل المعتمدة من قبلها لمحاولة توجيه السياسات نحو تحقيق أهداف ومصالح عامة.

المطلب الأول: مكافحة التغير المناخي.

إن البيانات المثيرة للقلق حول حجم واقتراب عواقب الاحتباس الحراري تثير الاهتمام في وسائل الإعلام والمؤسسات، حيث تواجه الشعوب الكثير من التأكيدات غالبا ما تكون كارثية حول هذه الظاهرة، وأحيانا تجريبية مثل أن تغير المناخ يعتبر من أخطر التهديدات التي تواجه كوكب الأرض،[1] ناهيك عن صور انهيار الجليد أو الفيضانات والعواصف التي تسببها هذه الظاهرة، وأبعد من البيانات والتصريحات والصور الصادمة فإن الاحتباس الحراري واقع معقد، مع أسباب وآثار غير مؤكدة، ومن الضروري معرفة الحقائق والعواقب الكاملة حول هذه الظاهرة لمحاولة فهمها.

وإن الاحتباس الحراري اليوم معترف به كواقع أو حقيقة من قبل الغالبية العظمى من المجتمع العلمي، ووجود هذه الظاهرة لا لبس فيه بالنسبة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (GIEC). [2] وفي الواقع، نلاحظ أنه لعدة عقود كان هناك ارتفاع في درجة حرارة الغلاف الجوي والمحيطات، في حين أن الجليد والثلوج في تناقص مستمر. وتشير التقديرات إلى أن متوسط درجة حرارة الأرض قد زاد بنحو

---

[1]-Commission Européenne, **'Combattre le Changement Climatique'**, l'union européenne ouvre la voie, 2008.
http://ec.europa.eu/publication/booklets-move /70 /fr.pdf على الموقع:
تم تصفح الموقع يوم: 2013/01/04.

[2]-Giec, **'Changement climatiques 2007'**, Rapport de Synthèse, 2007.
http//www.ipcc.chlpdflassmentreport/ar4/syr/ar4.fr.pdf على الموقع:
تم تصفح الموقع يوم:2013/01/04

0.8 درجة مئوية خلال 150 سنة الماضية، في حين أن احد عشر من أخر السنوات الاثنتي عشر منذ عام 1850 وقعت بين عامي 1995 و 2006. [1]

تحاول المنظمات غير الحكومية العمل على مكافحة ظاهرة التغير المناخي بأشكال مختلفة وبوسائل متعددة، وسوف نحاول فيما يلي تحليل دور ووسائل المنظمات غير الحكومية في العمل على مكافحة هذه الظاهرة، على مستوى القارة الأوروبية، باعتبار أنها تشكل جزءا من العالم.

ومن غير المعقول أن نأخذ بعين الاعتبار مئات من المنظمات غير الحكومية العاملة حول موضوع المناخ في أوروبا، وسنقوم بدراسة تأثير ثلاث منظمات مختارة، وهذا لتنوع خصائصها وأهمية تأثيرها في مجال تغير المناخ، وهذه المنظمات هي **"منظمة السلام الأخضر– الاتحاد الأوروبي"** (**Green Peace-EU**)، وتعتبر من المنظمات غير الحكومية الكبيرة التي تهدف إلى التفاعل مع المؤسسات الأوروبية، أما المنظمة الثانية فهي**"شبكة العمل المناخي لأوربا"** أو تعرف بـــ (**CAN-E**)، أما المنظمة الثانية فتعرف **"بالمنظمة الوطنية لحماية البيئة"** وهي تابعة للصندوق العالمي للطبيعة (**WWF**)، ومقرها فرنسا.

ونشير إلى أن المنظمات التي ذكرناها سابقا هي منظمات غير حكومية تعمل من أجل القضاء ومكافحة التغير المناخي وهو من أولوياتها، ولكنها تختلف فيما بينها من حيث الخطط والبرامج، والعلاقات مع المؤسسات الأوروبية. فمنظمة " **السلام الأخضر– الاتحاد الأوروبي**" هي منظمة يقع مقرها في بروكسل، وهي جزء من شبكة **منظمة السلام الأخضر الدولية**، وهذه المنظمة غير الحكومية مكرسة بالخصوص للقضايا الأوروبية، والهدف من ذلك رصد وتحليل عمل المؤسسات الأوربية، وفضح نقاط ضعف السياسات والقوانين، والعمل على تشجيع صانعي السياسات لتنفيذ الحلول المناسبة

[1]-Commission Européenne, op.cit, p.8.

[1] وبالتالي فان هذه المنظمة تهدف إلى تعزيز مصالح البيئة داخل الاتحاد الأوروبي والعمل على إيقاف التغيرات المناخية.كما نجد أيضا " **شبكة العمل من اجل المناخ–الأوروبية**"، وهي أكبر شبكة أوربية من المنظمات غير الحكومية العاملة في موضوع المناخ والطاقة، وهذه المنظمة الإقليمية هي جزء من **شبكة العمل من أجل المناخ العالمية**، وهدفها يتمثل في دعم المنظمات غير الحكومية وتعزيز العلاقات بينها لتطوير العمل ضد ظاهرة التغير المناخي، والعمل على بناء نهج أكثر تكاملا على المستوى الإقليمي والعالمي. وإن هذه الشبكة لديها أكثر من 100 عضو من أعضاء المنظمات غير الحكومية من 25 دولة أوروبية، وهي لا تركز على البيئة بشكل عام، بل العمل على مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري و القضايا المتعلقة بها مثل الطاقة العالمية، وان جزء من نشاطها يتمحور حول الضغط على المؤسسات الأوروبية. [2]

أما المنظمة الثالثة فتعرف **بالمنظمة الوطنية لحماية البيئة** وهي عبارة عن شبكة وطنية تابعة **للصندوق العالمي للطبيعة** الذي تتفرع منه شبكات في كثير من البلدان، والهدف من هذه المنظمة هو حماية الطبيعة والحيلولة دون تدهور الكوكب، وتوظف هذه المنظمة العديد من المهندسين والسكان، ولا تعتبر هذه المنظمة تغير المناخ والاحتباس الحراري القضية الرئيسية لها، بل جزء من المهام ذات الأولوية التي تعمل عليها، وتركز هذه المنظمة في المقام الأول على البعد

---

[1]- Site Officiel de Greenpeace - l'Union européenne.
على الموقع: http://www.greenpeace.org/eu-unit
تم تصفح الموقع يوم:2013/01/08

[2]- Site Web de l'Organisation des Climate Action - européenne.
على الموقع: http://www.climnet.org/index.htm
تم تصفح الموقع يوم: 2013/01/08.

الوطني للنضال ووظائفها موجهة في المقام الأول تجاه السكان. [1]

وباعتبار أن هذه المنظمة تنشط داخل دولة تعتبر عضوا في الاتحاد الأوروبي، فهي مهتمة كثيرا بسياسته التي لها نتائج مهمة، ومثل المكاتب الأخرى للصندوق العالمي للطبيعة المتواجدة في الدول الأعضاء الأخرى، فان "المنظمة الوطنية لحماية البيئة–فرنسا " تعمل على حد سواء لتشجيع الحكومة ومواطنيها لتنفيذ قرارات الاتحاد الأوروبي لصالح البيئة، وهذا لتحديد وإبراز تطلعات السكان على مستوى الأوروبي، وتعتبر أيضا من المنظمات غير الحكومية التي تعمل مباشرة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تستفيد من المساعدات التي تقدمها لها وبالأخص تلك المتعلقة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.[2] وإن الضغط الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية والمواطنين تجاه السياسات المتعلقة بالبيئة يمكن أن تؤثر على سياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبيئة.

كما رأينا سابقا أن منظمة السلام الأخضر–الاتحاد الأوروبي تعمل على رصد وتحليل وخصوصا التأثير على أعمال المؤسسات الأوربية وسياساتها البيئية، وتحرص كذلك هذه المنظمات غير الحكومية على تشجيع سياسات الاتحاد الأوروبي عن طريق حثه على مواصلة إظهار الالتزام دوليا، وتشجيع وضع اتفاق لفترة ما بعد بروتوكول كيوتو، بالإضافة إلى الضغط على المؤسسات والشركات لخفض انبعاثاتها الغازية لتجنب ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من 2 درجة مئوية، وهو ما يعدل انخفاضا قدره 15% على الأقل

---

[1]- Bureau de la Politique Européenne de l'Organisation Nationale pour la Protection de l'environnement.

على الموقع: http://www.panda.org/aboutwwf/where we work/europe/what we do/ wwf europe environment/index.cfm.

تم تصفح الموقع يوم:2013/01/20

[2]-World Wide Fund for Nature, le rapport des activités de l'Organisation nationale pour la protection de l'environnement 2005 - France, 2006, p.113

على الموقع: http ://www.wwf.fr/documents/rapport.d' activités.2006.du.wwf.france

تم تصفح الموقع يوم: 2013/ 01/20.

بحلول عام 2015، و30% بحلول عام 2020، وبحلول عام 2050 سيكون من المستحسن تخفيض هذه الانبعاثات إلى 80%. إجمالا تسعى هذه المنظمة غير الحكومية لتشجيع الاتحاد الأوروبي، على الأخذ في عين الاعتبار ظاهرة الاحتباس الحراري في كل السياسات المتعلقة بالطاقة والنقل والزراعة والكيماويات والتنمية. [1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن منظمة السلام الأخضر–الاتحاد الأوروبي تسعى إلى فرض ضغط فعال على السياسات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في مجال البيئة، وهذا ما سوف يمكنها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وبالأخص مكافحة ظاهرة تغير المناخ والحد من انبعاث الغازات الدفيئة.

أما المنظمة الثانية والتي تعرف بشبكة العمل لأوروبا CAN-E، فقد أنشأت لهدف عام وهو العمل على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى تغير المناخ، وأيضا العمل على تعزيز التنمية المستدامة، والعمل على وجه التحديد على القيام بمشاريع لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، كما تعمل هذه المنظمة غير الحكومية على تطوير شبكة من التعاون والمعلومات فيما بينها لوضع إستراتيجية أكثر تنسيقا ضد ظاهرة الاحتباس الحراري. وتهدف أيضا هذه المنظمة غير الحكومية إلى تشجيع أفراد المجتمع الآخرين على العمل لرفع الوعي بقضية المناخ، المتابعة والتأثير على الإطار السياسي والقانوني، والمشاركة في المفاوضات الدولية حول المناخ. [2] ويمكن القول أن شبكة العمل المناخي لأوربا تعتبر من بين المنظمات غير الحكومية الوحيدة، التي تكرس كل مجهوداتها وطاقاتها لقضية واحدة تتمثل في الاحتباس الحراري.

---

[1]- Site Officiel de Greenpeace - l'Union européenne, op.cit.

[2]- Can-EU, New Statutes, 2003, p.1.

على الموقع: http ://www.climnet.org/pubs/statutes cane.0305.pdf.

تم تصفح الموقع يوم:2013/01/25.

وفيما يتعلق بالمنظمة الثالثة وهي المنظمة الوطنية لحماية البيئة، تؤكد أن الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري يمر عن طريق جمع المعلومات العلمية، والسعي إلى تثقيف الجهات المعنية بقضية تغير المناخ خصوصا المواطنين والشركات، والعمل أيضا على تشكيل ضغط على السياسيين، وأخيرا التفكير واقتراح أسلوب أو نمط حياة جديد لتوفير حماية أفضل لكوكب الأرض. [1]

يمكن القول أن هذه المنظمات غير الحكومية تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، ويمكن تصنيف هذه الأهداف إلى أهداف متعلقة بضرورة تشكيل ضغط على المؤسسات والحكومات والعمل على توعية الجمهور والشركات، وكذلك تطوير مشاريع تخص المناخ. ويمكن أن تتخذ هذه الأهداف أشكال عديدة مثل حماية منطقة أو مساحة مهددة بظاهرة الاحتباس الحراري، دعم مجموعة بحثية والنضال ضد الشركات التي ترفض التخلي عن سياسات تضر بالمناخ.

1- وسائل وأدوات عملها:

إن المنظمات غير الحكومية ليست لها القدرة على سن قوانين واتخاذها تدابير لها تأثير مباشرة على المناخ، إلا أنها تستخدم بعض التقنيات البسيطة والتي لها دور كبير في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري. حيث تختلف الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية للتأثير على السياسات التي تسنها الدول والتي تحترم البيئة، حيث يمكنها ممارسة ضغط مباشر على صناع القرار من خلال الاتصال وإعادة الاتصال بهم، وتقديم مقترحاتها من خلال العمل على توفير المعلومات والتوصيات.[2] والأمثلة على ذلك، ما تقوم به منظمة السلام الأخضر-الاتحاد الأوروبي وشبكة العمل المناخي لأوروبا تجاه البرلمان والمفوضية

[1]- Site Officiel de Greenpeace - l'Union Européenne, op.cit.

[2]-انظر على سبيل المثال: مطالب منظمة السلام الأخضر في اجتماع وزراء البيئة للاتحاد الأوربي قي مارس 2008، حيث اقترحت تشكيل لجنة تشريع تهتم بالمناخ والطاقة.

على الموقع: http://www.greenpeace.org/eu.unit/press.center/policy-papers.brien_fings.

تم تصفح الموقع يوم 2013/01/28.

الأوروبية، وما ما تقوم به المنظمة الوطنية لحماية البيئة تجاه السلطات الفرنسية. حيث تقوم المنظمات غير الحكومية باستغلال المطالب المختلفة لإيصال مقترحاتها إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال المشاركة في المشاورات وفرق العمل التابعة للجان، أو في النقاشات المختلفة التي ينظمها البرلمان الأوروبي لفائدة المواطنين. (1)

وتجدر الإشارة إلى إن المؤسسات الأوروبية تفتح المجال لممثلي المجتمع المدني، وغالبا ما تستخدم تدخلاتها سواء كمصدر للمعلومات أو من أجل تقييم مواقف الأطراف الفاعلة المعنية بعملية اتخاذ القرار. وفي بعض الأحيان، تلعب المنظمات غير الحكومية دور المراقب لكشف أخطاء وفشل السلطات في السياسات التي تتخذها، والضغط من أجل تصحيحها، كما أنها تستخدم أدوات مثل الالتماس لدعم مطالبها لدى الحكومة. (2) وتعمل المنظمات غير الحكومية على استخدام كل هذه الأدوات أو بعضها في محاولة منها للتأثير على صناع القرار في مجال المناخ.

بالإضافة إلى ما سبق تستخدم المنظمات غير الحكومية استراتيجيات ووسائل مختلفة، نذكر منها زيادة على ما أشرنا إليه، أنها تقوم بجمع جميع الوسائل التي تسمح لها بإعلام وتوعية الشركات، وتعمل المنظمات غير الحكومية على جعل المشكلة مرئية من طرف المواطنين من خلال الإعلانات والإشهارات

1- Site du Parlement Européen.
على الموقع: http://www.europarl.europa.ev/praliamet/ archive/pdf.
تم تصفح الموقع يوم 2013/02/10.

2- Site de Greenpeace: Greenpeace et l'Union Européenne.
على الموقع: http ://www.cafegeo.net/article.php.1044.
تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/10.

أو من خلال إجراءات محددة، وكذلك من خلال المظاهرات والمساهمات الأصلية، [1] وتعتبر المنشورات والعروض والمعلومات المتاحة على شبكة الانترنت أدوات هامة بالنسبة للمنظمات التي تعمل على إنتاج معلومات عامة، أو إسهامات موجهة إلى فئات محددة مثل: السجلات التعليمية

الموجهة للأطفال، لعب تهتم بالبيئة، فيديوهات وصور، منتديات النقاش، أدوات عملية لتقييم الأثر البيئي للقارئ وكذلك نصائح وحيل للحد من التأثيرات السلبية على المناخ. [2]

تقوم المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان بإطلاق مجموعة من التدابير المحددة لمساعدة الشركات، فمثلا الشراكة بين المؤسسات التي أطلقتها المنظمة الوطنية لحماية البيئة–فرنسا، تعمل على تشجيع الشركات على اتخاذ سياسات ملائمة للبيئة، وعلى دعم المشاريع التي تحافظ على البيئة. وبالإضافة إلى هذه الأدوات يمكن للمنظمات غير الحكومية الاعتماد أيضا على أعضائها لنشر أفكارها من حولهم أو من خلال وسائل الإعلام الأخرى، وإن المعلومات وضرورة التوعية يعتبران أمران هامان بالنسبة لمعظم المنظمات غير الحكومية، لأنها تدرك أنه نتيجة لعدد السكان فان السياسات مثل العادات يمكن أن تتغير لصالح المناخ. وتستخدم المنظمات غير الحكومية أيضا أدوات أخرى لتحقيق مشاريع خاصة، فمثلا تعتمد على معرفتها الخاصة بالموضوع (وفي بعض الأحيان تنشأ فرق بحثية خاصة بها) وعلى خبرتها لتنفيذ الإجراءات الفعالة، وخلق الأفكار والبرامج مثل برنامج " الطاقة /التطور" المدعم من طرف منظمة السلام

---

[1]–Action de Greenpeace a Washington.
على الموقع: http://www.greenpeace.org/international.
تم تصفح الموقع يوم:2013/02/15.

[2]-Climate Action Network.
على الموقع: http://www.climnet.org/publicawareness/50.tips.htm.
تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/20.

الأخضر، والذي يقوم على تحليل السيناريوهات المستقبلية للطاقة.[1]

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية لديها أدوات مختلفة متاحة لها، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على ظاهرة تغير المناخ وعلى الاحتباس الحراري، وهذا بالرغم من أن هذه المنظمات لا تملك في الواقع أية قوة سياسية مباشرة، ومن خلال تلك الأدوات تعمل على كسب التأييد الفعال لسياستها التي تعمل على الحفاظ على البيئة.

2-بعض انجازات المنظمات غير الحكومية:

لقد نجحت المنظمات غير الحكومية في ترسيخ مكانتها كشريك رائد ومؤثر في السلطة، وأصبحت خبرتها معترف بها وغالبا ما يتم استشارتها أو يطلب منها المشاركة في المشاريع. فعلى سبيل المثال، تم تعيين المنظمة الوطنية لحماية البيئة كهيئة تابعة للدولة تعمل على تحضير فرنسا لعواقب الاحتباس الحراري وتغير المناخ،[2] ومن هنا استطاعت المنظمات غير الحكومية التأثير في مختلف القرارات وتحقيق انجازات لصالح البيئة، وأصبح تأثيرها على القيادات والسياسات واضحا بشكل جيد، حيث أصبحت قوة هامة لدفع عجلة التغيير، سواء في المساعدة على التغلب على المعارضة البيروقراطية، مما دفع الحكومات إلى تحويل تصريحاتها إلى أفعال وكذلك إجبار الفاعلين الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي فان الانجازات الكبيرة التي حققها المجتمع الدولي، الاتحاد الأوروبي، الحكومات الوطنية، جزء منها يعود للجهود التي

[1]- European Renewable Energy Council .Green Peace, Energy Evolution, 2007.
http://www.greenpeace.org/raw/content/international/press/report/energy/evolutions summary.pdf.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/02/20.

[2]- Site D'Observatoire National Française des Effets du Réchauffement Climatique (onerc).
على الموقع: http://www.ecologie.gouv.fr/rubique.php.639.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/05.

قامت بها المنظمات غير الحكومية. وكمثال على ذلك، الدور الذي لعبته المنظمات التابعة للصندوق العالمي للطبيعة في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، وإعداد بروتوكول **كيوتو**.[1]

أما على المستوى الوطني، استطاعت المنظمات غير الحكومية التأثير على عدة قرارات، فعلى سبيل المثال منظمة السلام الأخضر ساعدت في إقناع الحكومة الاسبانية على التخلي عن تطوير الطاقة النووية لصالح الطاقات المتجددة. ويمكن القول أن المنظمات غير الحكومية ليست الفاعلة الوحيد الذي يمكنه تحقيق انجازات عظيمة، ولكنها على سبيل

المثال، في قضية تغير المناخ لو لم تكن المنظمات غير الحكومية نشطة في هذه القضية لما تم تحقيق هذه الانجازات الصغيرة.[2] ولقد ساهمت المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي العام ونشر المعلومات حول ظاهرة تغير المناخ، والتي أصبحت محل اهتمام الأفراد، الشركات، الحكومات والمنظمات، حتى لو كانت انجازاتها صغيرة.

وإن من بين الأسباب التي جعلت ظاهرة الاحتباس الحراري قضية مهمة بالنسبة للمجتمعات، الدور المتنامي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، من خلال العمل على نشر المعلومات التي تتعلق بظاهرة المناخ، بالإضافة إلى الحملات والاحتجاجات والمنشورات التي تقوم المنظمات غير الحكومية بتوزيعها في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من كل هذا، إلا أن المشاريع التي ساهمت وتساهم في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري تبقى قليلة، ويمكن أن نذكر منها برنامج المنظمة الوطنية لحماية البيئة–فرنسا في مدينة شالون سورساون، لإظهار كيفية التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة والذي يمتد على 3 سنوات، أو برنامج

---

[1]–Site du WWF-France, voire les engagement du protocol de Kyoto.
www .wwwf-france.org/index.htm على الموقع:
تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/05.

[2]- Peter Newell, **'Climate For Change, Non –State Actors and Global Politics of the Greenhouse'**, (Cambridge: Cambridge University Presse, 2000), p.153.

الكهرباء الخضراء الذي أطلقه الصندوق العالمي للطبيعية، والذي يسمح للمستهلكين بتحديد عروض الطاقة المستدامة. (1)

إجمالا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية نشطة جدا في العديد من البلدان المتقدمة ضد ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وتلعب دورا هاما في التحسينات التي يمكن ملاحظتها اليوم، وذلك أساسا من خلال تأثيرها على الرأي العام والسلطات السياسية.

3-تقييم أنشطة منظمات غير حكومية :

إن الأهداف التي تسعى المنظمات غير الحكومية التي ذكرناها مختلفة بعض الشيء، لكن هذه المنظمات تسعى إلى التأثير على السلطات والرأي العام ووضع مشاريع للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض، ومن الصعب إجراء تقييم دقيق لعمل هذه المنظمات بفعل اختلاف وسائلها وأدواتها المستعملة في طريقة عملها، وكذلك رصد النتائج التي تحققها والتي لا تكون آنية في بعض الأحيان.

إن المنظمات غير الحكومية التي ذكرناها سابقا تسعى أولا للتأثير على السلطات السياسية، بحيث تعمل على توجيه القادة والمسئولين عن ملف البيئة، للاهتمام بها بشكل أفضل عند اتخاذ قراراتهم. ولقد رأينا أن السلطات الأوروبية ونخص بالذكر البرلمان الأوروبي، عادة ما يشرك المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار، ومن المحتمل جدا أن هذه المنظمات أثرت في العديد من المشاريع الكبرى في السنوات الأخيرة، مثل بروتوكول **كيوتو** الذي تم اعتماده وتطبيقه بشكل صحيح. ولقد أصبحت المنظمات غير الحكومية أكثر قربا إلى المؤسسات الرسمية، بفعل تنظيمها الجيد واستعدادها للتعاون، وكذلك بفعل

[1]- Chirs Boyd, **' Lafarge and Global Warming in European Union Lobbying'**, (New York: palgrave, 2002), p.77.

سياسات الانفتاح التي يتميز بها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، التي رأت في هذا النوع من المنظمات في بعض الأحيان الشريك الأمثل. [1]

وإذا كانت السلطات الرسمية أكثر استعدادا للاستماع إلى وجهة نظر المنظمات البيئية، فإن تأثير هذه الأخيرة سيكون محدودا، لأن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى إعطاء المزيد من الاهتمام لاعتبارات المناخ، ولكن كما هو الحال في جميع المجالات فان دورها متضائل بفعل غياب القوة التي تلزم مطالبها. ويمكن ملاحظة حدود القدرة على التأثير، في حقيقة أن المنظمات غير الحكومية لديها طموح كبير فيما يخص ظاهرة الاحتباس الحراري، أكثر مما تعمل السلطات الرسمية على تحقيقه. وان الهدف الثاني المشترك بين المنظمات غير الحكومية، هو العمل على زيادة الوعي العام بمسألة المناخ، حيث تمكنت المنظمات غير الحكومية من وضع نفسها كممثل يعتبر أكثر مصداقية تجاه السلطات الرسمية

الأوروبية، مما يدل على أنها تحتل موقعا رئيسيا في هذه المسألة. [2] كما تقوم المنظمات غير الحكومية بالمزيد من الأعمال لإظهار وجودها وإسماع صوتها، كالمظاهرات وقد نجحت في احتلال مكانة في وسائل الإعلام، حيث يتم دعوتها لتقديم رأيها في مختلف القضايا المتعلقة بالمناخ، وهذا ما أدى إلى رفع الوعي العام بقضية تغير المناخ (57% من الأوروبيين في عام 2007 مهتمون بقضايا البيئة مقابل 45% عام 2004)، [3] وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا هاما في زيادة الوعي ولازالت تسعى إلى إبراز أهمية القضايا البيئية، وكذلك تكثيف الجهود لتحسين السياسات التي تسنها الدول تجاه البيئة.

---

[1]- Peter Newll, op.cit, p.134.

[2]- Commission Européenne, **'Eurobaromètre Attitude des Citoyens Européens vis-à-vis de l'environment'**, 2008, p.74.
http://ec.europa.eu/environment/barometer/pdf/ report.ebenv.fr.pdf. على الموقع:
تم تصفح الموقع يوم:2013/03/15

[3]- ibid, p.74.

إجمالا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تعمل على تنفيذ مشاريع ملموسة لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، وهذه المشاريع يمكن تقسيمها بين مشاريع وبرامج تعمل للتأثير على صناع السياسات البيئية والرأي العام، ومشاريع أخرى تعمل على التقليص مباشرة من ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. إلا أنها تبقى قليلة، حيث أنه من الصعب على المنظمات غير الحكومية مع مواردها المحدودة ونقص وسائل التأثير الفعالة من تحقيق أهداف كبيرة في هذا المجال، وبالتالي فان أحسن وسيلة تختارها المنظمات غير الحكومية، تتمثل في تشجيع الناس على العمل على تغيير سلوكاتهم، وكذلك تشجيع السلطات على وضع إطار صارم، وهذا الاختيار هو الأكثر فعالية.

وبشكل عام يعتقد بعض الكتاب أن المنظمات غير الحكومية البيئية الكبرى، يمكنها التأثير على القرارات وتنفيذ السياسات، وكذلك تعتبر كمصدر أساسي للمعلومات لكل من المواطنين والسلطات الرسمية. ولذلك فان المنظمات غير الحكومية البيئية، تعتبر قوة هامة في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، بالرغم من الصعوبات التي يمكن أن تواجهها في تنفيذ المشاريع ذات التأثير المباشر على البيئة.[1]

كما رأينا فان المنظمات غير الحكومية الثلاث التي أشرنا إليها لديها بعض الصفات المشتركة، وهي ما يحدد إطار عملها وحدوده، حيث أنها منظمات بموارد مالية محدودة وعدد قليل من الموظفين ليس لديهم السلطة السياسية المباشرة. وعلى العكس من هذا، تحتل هذه المنظمات مكانة جيدة في المجتمع لأنها

[1]- Denis Chartier, **'Le Role de Greenpeace et du WWF dans la Résolution des Problémes Environnementaux'**, 2002.
على الموقع: http://www.orleans.ird.fr/site/abstract-chartier.pdf
تم تصفح الموقع يوم:2013/03/20

تسعى مع أعضائها للدفاع عن البيئة، ويمكنها الاعتماد على شبكة واسعة من الأعضاء الذين يعملون على دعمها ومساعدتها.

وان مزايا هذا النوع من الهياكل لمكافحة تغير المناخ مختلفة، حيث أن أعضاء وصانعي السياسات في المنظمات غير الحكومية متحدون حول الرغبة في حماية المناخ، في حين أن البعض من التفاصيل قد تكون عرضة للخلاف، لكن الجميع ملتزمون لتحقيق نفس الهدف، وهذا ما يمنع الصراع الداخلي. [1]

إن الإجماع والالتزام القوي تجاه المناخ يعتبر مفيدا بشكل خاص لقضية الاحتباس الحراري، الأمر الذي يتطلب مجهودات كبيرة، وفي الواقع تستطيع المنظمات غير الحكومية اقتراح إجراءات والتكاليف التي تتطلبها الأهداف والاحتياجات الحقيقية للوضع، وهذا دون الأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر المعارضين. ويمكن ملاحظة أيضا أن صغر حجم هيئات صنع القرار والإجماع، يسمح للمنظمات غير الحكومية أن تكون مرنة ومتجاوبة ولها الحرية في التصرف. وأخيرا فإن المنظمات غير الحكومية تعمل على الحافظ على صورة جيدة لها داخل المجتمع، وهذا مع التزامها بقضية نبيلة، وكذلك بفعل استقلاليتها وطبيعتها غير الهادفة للربح، والمصداقية التي تتمتع بها من قبل الأفراد داخل المجتمع، وهذا ما يتيح لها إسماع مطالبها وسهولة تمريرها للمعلومات داخل المجتمع. [2]

في نفس السياق وفي مجال البيئة وبالأخص المناخ، فإن المنظمات غير الحكومية المعينة بهذا الملف تعمل على بناء علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة الأجهزة التي تتكفل بالبيئة، لأن جميع الأطراف

1- Site Internet de **Greenpeace Internationale**.
http://www.greenpeace.org/internationale/photosvideos/slideshows/month-in-pictures-sept-2008. تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/20.

2- باعتبار أن ظاهرة المناخ تحتل حيزا كبيرا لدى الجميع، فإن المنظمات غير الحكومية المدافعة عن المناخ احتلت مكانة كبيرة داخل المجتمع، وحظيت باحترام السلطات وكذلك مساعدتها عن طريق التمويل وتوفير وسائل العمل، وكذلك إشراكها في عملية صنع السياسات البيئية.

لديها اهتمامات وأهداف مشتركة. وكما رأينا سابقا فإن المنظمات غير الحكومية تكافح من أجل العمل مباشرة على موضوع المناخ، وبالتالي تعمل على تشكيل ضغط على السلطات الرسمية وهذا ما يتطلب بناء روابط قوية مع السلطة، وقد عمل الاتحاد الأوروبي على فتح المجال لهذه المنظمات باعتبارها ممثلا للمجتمع المدني، ويتم التشاور بينهم فيما يخص مسائل المناخ، من ناحية أخرى تعمل المنظمات غير الحكومية على التقرب من المؤسسات المعارضة لأهدافها، على الرغم من الصعوبات التي تجدها، حيث أنها تلتقي مع المديرية العامة للبيئة التابعة للاتحاد الأوروبي مرتين في السنة لمناقشة السياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة. (1)

وبصرف النظر عن هذه الجلسات الخاصة والاتصالات بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية على مستويات عدة، تعمل المنظمات غير الحكومية على المشاركة في وضع جدول الأعمال السياسي، عن طريق دعوة السلطات والمواطنين إلى قراءة خاصة لمختلف القضايا التي سوف يتم مناقشتها، من خلال المشاورات والمفاوضات مع صناع القرار، وتقدم المنظمات غير الحكومية المشورة وتحاول الضغط على السلطات، وخير مثال على ذلك المفاوضات التي أجريت حول آلية التنمية النظيفة التابعة **لبرتوكول كيوتو**، حيث تقدم المنظمات غير الحكومية مثالا على العمل على مختلف المستويات. (2)

يوضح المثال السابق أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية قائمة على الحوار، لكن هذا لا يعني أن الانسجام دائم بينهما، حيث أن المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان تعمل على تشجيع المجتمع المدني والرأي العام على معارضة بعض سياسات الاتحاد الأوروبي. وفيما يخص نلاحظ مسألة تغير المناخ والاحتباس الحراري فتعتبر مسألة هامة ومشتركة بينهما، تتخللها بعض الصدامات في

1-Commission Européenne, **'Communication de la Commission Sur la Mise en Oeuvre du Programme Européen sur la Changement Climatique'**, 2001, p10. http://ec.europa.eu/environment/barometer/pdf/ report.ebenv.fr.pdf. على الموقع: تم تصفح الموقع يوم:2013/03/22.

2-Tony Long, Liam Salter et Stephan Singer, **'European and Global Climat Policy'**, (New York : Palgrave, 2002), p137.

بعض الأحيان حول السياسات المطبقة والضغوطات التي تمارسها المنظمات غير الحكومية على الاتحاد الأوروبي للوفاء بالالتزامات التي تم تحديدها.

المطلب الثاني: حماية الغابات والتنوع البيولوجي.

من خلال هذا المطلب سوف نعمل على توضيح دور المنظمات غير الحكومية في حماية الغابات على مستوى العالم ، بالإضافة إلى قضية التنوع البيولوجي. وذلك على النحو التالي:

1-حماية الغابات:

يتميز النقاش حول حماية الغابات الدولية بالحاجة إلى ضرورة توضيح الهيكل المؤسسي الدولي الذي يعتبر معقدا ويحتوي على العديد من الفواعل، وينبغي على الحكومات التي تشارك في المفاوضات حول الغابات أن تتخذ موقفا، حول ما إذا كان تنفيذ اتفاق ملزم متعدد الأطراف ضرورة يجب العمل عليها. وينبغي عدم إغفال العمل على إشراك مختلف هيئات الغابات، والجهات الفاعلة من غير الدول التي تحدد في نهاية المطاف مستوى القبول الاجتماعي لآلية محتملة متعددة الأطراف في المفاوضات الدولية. وقد ساهمت المفاوضات التي أجريت حول طبقة الأوزون والتغيرات المناخية في زيادة الوعي بالقضايا العالمية، وكذلك المخاوف القديمة المتعلقة بعملية إزالة الغابات الاستوائية، وقد أصبح العديد ينظر إلى تلك المسألة باعتبارها خلاصة المشكلات البيئية التي يعاني منها العالم الثالث، وقد أصبحت العديد من المنظمات غير الحكومية والدول تركز على حشد الشعوب والعمل على توعيتهم، بخطورة هذه العملية أكثر من تركيزهم على قضايا أخرى. [1]

[1] -لينا أحمدان البلاونة، "**نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**". (عمان: دار البشير، 2005)، ص.197.

وقد أصبح مصطلح إزالة الغابات الاستوائية جزءا من خطابات أنصار البيئة في مطلع عقد التسعينات، وقبل ذلك كان الاهتمام بمسألة فقدان الغابات الاستوائية يقع ضمن قاعدة حماية العادات والأعراف، ولم يخصص مؤتمر أمريكا اللاتينية حول الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة الذي عقد في عام 1968، أيا من جلساته للحديث عن الغابات، كما لم يكن هناك مدخل إلى الغابات، إزالة الغابات أو الغابات الاستوائية في فهرس المجلد الثاني من نشرة (IUCN)[1] الذي يغطي الفترة ما بين 1967-1971، لذا كان ينبغي أولا التوصل إلى تسمية محددة للمشكلة آنذاك.[2]

ولقد ساهمت قرارات الحكومة البرازيلية والتي تقضي بالإسراع في عملية دعم المشاريع التنموية في الأمازون، إلى تبني قضية الغابات الاستوائية للمرة الأولى عام 1972، كما تبنت اليونسكو تلك القضية كأولى مشاريع برنامجها حول الإنسان والمحيط. وتنامي الاهتمام بتلك القضية بشكل متسارع وبتشجيع من المنظمات غير الحكومية، حيث قامت عدد من وكالات الأمم المتحدة عام 1973، إلى جانب منظمة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم رعاية مشتركة للاجتماعات الدولية للعلماء، ممثلي الحكومات، الوكالات الدولية التي تعقد بهدف مناقشة الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومناطق الغابات الاستوائية. وبحلول عام 1974، قامت كل من (IUCN) و(WWF)[3] بتبني قضية غابات

---

[1]-(IUCN): الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: هو أكبر وأقدم المنظمات غير الحكومية البيئية في العالم، تأسس عام 1948 ويعمل على حماية البيئة في جميع أنحاء العالم.

[2]-لينا حمدان البلاونة، مرجع سابق، ص.198.

[3]-(WWF): الصندوق العالمي للطبيعة هو أكبر جماعة مستقلة تعمل في مجال الحفاظ على البيئة. أسس الصندوق عام 1961م تحت اسم الصندوق الدولي للحياة الفطرية، وقد بلغ عدد الأفراد الذين يقدمون الدعم لهذا الصندوق في أوائل القرن الحادي والعشرين حوالي خمسة ملايين شخص من جميع أنحاء العالم .والمقر الرئيسي للصندوق في سويسرا، وللصندوق عدد من الأهداف منها : المحافظة على تعدد أنواع الحيوانات والنباتات، وأنواع أنظمة البيئة. وكذلك التأكيد على الاستخدام المتزن لمصادر الطبيعة المتجددة وتشجيع الأعمال التي تقلل التلوث، وأيضا معالجة الضرر الذي حل بنوعية البيئة الطبيعية.

المطر الاستوائية في أهم برنامج لصيانة الموارد الطبيعية خلال ذلك العقد.[1]

وقد قام مجموعة من العلماء وأتباع حركة الحفاظ على الموارد الطبيعية، بإحياء ودفع قضية غابات المطر في الولايات المتحدة، واعتبر الرئيس **"كارتر"** احتمال فقدان الغابات الاستوائية قضية عالمية هامة وحاسمة في عام 1977، وتم إضافة قطاع خاص بالبيئة والموارد الطبيعية إلى المنظمة الأمريكية الخارجية للمساعدات، لكن سرعان ما انهارت تلك المبادرات في عهد الرئيس**"ريغان"**، ورفضت العديد من الدول حيث توجد الغابات الاستوائية المشاركة في الاجتماعات التي عقدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الموضوع، بعد أن أصاب المنظمات الإحباط إزاء النتائج المحدودة التي أسفرت عنها جهودهم. وفي مطلع الثمانينات عمل معهد الموارد العالية الذي تم تأسيسه من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى البنك الدولي، على تفعيل خطة عمل مقترحة حول الغابات الاستوائية، وبادرت **منظمة الأغذية والزراعة** بتخصيص عام 1985 كعام دولي للغابات، بينما أطلق **الصندوق العالمي للطبيعة** حملة ناجحة لجمع التبرعات الداعمة لقضية الغابات الاستوائية. [2]

يمكن القول أن العقد الأول من مرحلة النشاط حول الغابات الاستوائية، قد أسهم في إيجاد شبكة من العلماء وصناع السياسات الذين عملوا على إنتاج وتبادل كم هائل من المعلومات، وإدراج القضية على جداول أعمال متنوعة من المنظمات الدولية، كما عملوا على توسيع نطاق القضية من مجرد كونها متعلقة بالأشجار والتربة، إلى حد ربطها بالتعريف المتداول لمشاكل الشعوب الأصلية.

وفي بعض أجزاء العالم تعتبر الغابات الطبيعية جد مهمة وهذا لقدراتها الإنتاجية الطبيعية والصناعية، وبالتالي هناك ضغط متزايد لحماية الغابات الرئيسية من قطع الأشجار والاستغلال التجاري، الذي من

[1]–لينا حمدان البلاونة، مرجع سابق، ص.198.

[2]–نفس المرجع السابق، ص.206.

شأنه أن يؤثر بالسلب عليها، والعديد من البلدان أقرت خطر قطع الأشجار على نطاق واسع، وقامت بتنظيم استخدام المجتمعات المحلية لموارد الغابات بصرامة (حتى على أراضيهم)، وفي بعض الحالات يتم حظر الأنشطة التي تمس الغابات (الغابات المملوكة للسكان الأصليين في منطقة الأمازون البرازيلية). وقد سعت بعض البلدان الصناعية مثل النمسا، لدعم هذا النهج من خلال وضع قيود على استيراد الأخشاب من المناطق المدارية الطبيعية للغابات، وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية بدعم الضوابط الصارمة على استخدام المحلي. [1]

إن بعض الاستراتيجيات التي تم تطبيقها لحماية الغابات، لم تكن ناجحة في المناطق التي تضم أعداد كبيرة من السكان الذين يعيشون في أو بالقرب من الغابات، وهذا لاعتمادهم عليها كمصدر رزق، وعدم معرفتهم للدور الحيوي للغابات في توفير خدمات النظم الايكولوجية للعالم، هذا ما أدى إلى بروز اتجاه يركز على تعويض السكان الذين يستغلون الغابات ماليا للحفاظ على النظم الايكولوجية التي توفرها الغابات، وبالتالي الحد من إزالة الغابات أو الاستغلال غير المستدام لها. [2]

دور المنظمات غير الحكومية:

لقد أقرت سنوات التسعينيات مشاركة الفواعل المتعددة في المفاوضات الدولية حول الغابات، كمبدأ أساسي للإدارة البيئية الدولية، وخلال هذه الفترة فإن المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الغابات منظمة تنظيما محكما، حيث عملت هذه المنظمات على العمل على شرح الخدمات البيئية والاجتماعية التي تقدمها الغابات، وتعزيز أهمية النهج الايكولوجي في إدارة الموارد. وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما جدا في تكوين الرأي العام، وتقوم بالعديد من البرامج البحثية وتعمل على الضغط على صناع

[1]- Sara J. Sherr, Andy White and David Kaimowitz, **'A New Agenda for forest Conservation and Poverty Reduction'**, (Washington :D.C, 2004), p.22.
[2]- ibid, p.23.

القرار، و إن الكثير من المنظمات الناشطة في مجال الغابات تركز على التنفيذ العملي للمشاريع الميدانية، في حين يركز البعض الآخر على الضغط أكثر في المناقشات الدولية، فضلا عن تحليل ونشر المعلومات التي تؤثر على عدد كبير من الأعضاء وتعمل على تطوير الأنشطة الإعلامية بعيدة المدى، التي تؤثر على نحو متزايد على الوعي البيئي لدى الجمهور ضد قوة المصالح التجارية.[1]

توجد اختلافات كثيرة بين المنظمات غير الحكومية في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والوسائل المستخدمة في ذلك، وبالرغم من ذلك فإن هذه المنظمات مع هذه الأساليب المختلفة قادرة على تحقيق أهداف عديدة، كمكافحة الممارسات غير المستدامة للغابات، العمل على الحفاظ على الموارد المجتمعات المحلية، وهي في نفس الوقت مراقب فيما يتعلق بممارسات الحكومة في قطاع الغابات. ويغطي نهج المنظمات غير الحكومية حقل واسع من المحافظة على المنظور الايكولوجي والعمل على تحقيق رفاه للسكان المجاورين للغابات، وإن تنوع الآراء واضح بين المنظمات غير الحكومية، ولكن معظمهم يحاولون العمل على إيجاد توازن بين احتياجات السكان المحليين، وضرورة الحفاظ على البيئة. ومنذ 1992 ازداد عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في المناقشات البيئية الدولية، حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية تمثل مصالح نسبة متزايدة من إجمالي عدد السكان، ولم يعد الأمر يقتصر فقط على الدول المتقدمة، بل أصبحت المنظمات غير الحكومية التي تنشط في البلدان النامية، تنادي بضرورة إشراكها في المناقشات الدولية وهذا بالرغم من إمكاناتها المحدودة. [2]

ولقد عملت المنظمات غير الحكومية على تطوير مقتربات أكثر تشاركية، تشمل الفاعلين المحليين والمجتمعات في عملية التخطيط وصنع القرارات وإدارتها، وقد أدى هذا النهج التصاعدي بالإضافة إلى

---

[1]- Bombay P, 'The Role of Ngos in Shaping Community Positions in International environmental fora, **Review of European Community and International Environmental Law'**, 10 (2), 2001, p 163.

[2]- Bombay. P, op.cit, p.167.

التغييرات في السياسات الأخرى، إلى خلق مجموعة متنوعة من التحالفات بين المنظمات غير الحكومية. وفي بداية سنوات التسعينات عملت كل من المنظمات غير الحكومية والمجتمعات التي تملك غابات استوائية، على وضع بيانات مشتركة حول مشاركة الشعوب في نقاشات الغابات الوطنية والدولية وكذلك العمل على تعبئة الشعوب، وقد أدت هذه العملية إلى نتائج مهمة خاصة بعد انعقاد مؤتمر قمة الأرض في "**ريو دي جانيرو**" عام 1992، والذي اعترف بحقوق الشعوب الأصلية. (1)

إن معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الغابات على المستوى المحلي، تسعى على نحو متزايد إلى العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك خلق تحالفات واسعة معها. وفي البداية، ركزت المنظمات غير الحكومية نشاطاتها على الغابات في المناطق الاستوائية، ولكن خلال سنوات التسعينات، أدركت المنظمات غير الحكومية أن الغابات المعتدلة والشمالية مهددة أيضا، ولذلك أصبح من الضروري على المنظمات غير الحكومية العمل على تغطية جميع مناطق الغابات في العالم، وظهرت شبكات تعمل على ذلك مثل **التحالف الدولي للشعوب الأصلية القبلية للغابات المدارية** والذي انشأ عام 1992، و**التحالف العالمي للغابات** الذي تم إنشاؤه عام 2000 ويهدف إلى تحسين الاتصال والتعاون بين المنظمات غير الحكومية، وتعمل هذه الأخيرة بالإضافة إلى ما سبق على العمل أيضا مع الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية، على بناء شراكات متعددة للحفاظ على الغابات مثل:**مجلس الإشراف على الغابات** وهي منظمة أنشأت من قبل **الصندوق العالمي للطبيعة**، وتهدف إلى وضع نظام الشهادات لإدارة الغابات، وهذه المنظمة هي نتيجة شراكة بين الحكومات، الصناعة الغابية، قطاع الأشجار والمجتمعات المحلية للغابات في العديد من البلدان. (2)

[1]- Anne Marie Wilson, Stéphane Guéneou, **'Gouvernance Mondiale des Forêts'**, (France: Institute du Développement Durable et des Relations Internationales, 2003), p. 7.
[2]- Anne Marie Wilson, Stéphane Guéneou, op.cit, p.7.

ويمكن تمييز مجموعتين واسعتين في قطاع الغابات، حيث تتضمن **المجموعة الأولى** بعض المنظمات غير الحكومية المهمة والكبيرة نسبيا لدعم الشراكات المحلية والتعاون مع الأطراف الاقتصادية الفاعلة، ويعتبر كل من **الصندوق العالمي للطبيعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة** من أكبر أعضائه، وقد قاما بصياغة برنامج مشترك عام 1996 "**برنامج الغابات من أجل الحياة**"، وفيما بعد قام الصندوق العالمي للطبيعة بتطوير هذا التحالف مع البنك الدولي. أما **المجموعة الثانية** فتضم المنظمات غير الحكومية التي تعتمد في إستراتيجيتها على العلاقة المباشرة مع المجتمع المدني، وتكوين هذه المجموعة يتغير حسب المشكلة القائمة، ولكن هناك نواة رئيسية تتضمن بعض المنظمات غير الحكومية مثل: **منظمة السلام الأخضر، جمعية أصدقاء الأرض الدولية، برنامج الغابات من اجل الحياة والحركة العالمية للغابات الممطرة**، ويعكس هذا التصنيف الاتجاهات الإستراتيجية الكبيرة للمنظمات غير الحكومية لإدارة الغابات الدولية.[1]

ومنذ مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 في البرازيل أصبحت عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الغابات مفتوحة إلى حد كبير للأطراف الفاعلة غير الحكومية، لكن بالرغم من ذلك فان المنظمات غير الحكومية لا تملك إلا القليل من التأثير المباشر على عملية صنع القرارات المتعلقة بالغابات، وقد عمل "**منتدى الأمم المتحدة للغابات**" بمجهود كبير على فتح المجال للمنظمات غير الحكومية، وبالخصوص في المناقشات التي تجرى بين الفاعلين المختلفين في كل دورة من دورات المنتدى. ونفس الشيء بالنسبة لقواعد وإجراءات المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والتي

[1]- Sasser Erika,**'Gaining Leverage: Ngo Influence on Certification in the Forest Products Sector.** In: Teeter. B. Cashore, D. Zhang, **Forest Policy for Private Forestry'**, (UK: Cabi Press, 1995), p. 229.

تهمش في بعض الأحيان أطرافا عديدة ولا تلزم برأيها. [1]

وعلى الرغم من المشاكل والصعوبات التي واجهتها المنظمات غير الحكومية في مجال المشاركة ومحاولات التأثير في السياسات المتعلقة بالغابات، إلا أنها استطاعت ولو بصورة نسبية التأثير في هذه السياسات، وقد ساهمت المنظمات غير الحكومية بصورة مباشرة في خلق صورة أكثر وضوحا لقيمة الغابات في حياة الإنسان، ودورها في التنمية المستدامة. وقد شاركت المنظمات غير الحكومية بمقترحات ايجابية في العديد من المبادرات الدولية المتعلقة بالغابات، على سبيل المثال تحليل الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات والتي تؤدي إلى تدهور النظام الايكولوجي، وكذلك دعت إلى تطوير برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات واتفاقية التنوع البيولوجي، وقد كان لحضورها اجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعددة بعض التأثير على الموضوعات المدرجة في برنامج العمل الذي اعتمد عام 2002. وقد لعبت المنظمات غير الحكومية أيضا دورا هاما في تطبيق العديد من القوانين مثل: تنفيذ قانون الغابات والحوكمة والتجارة الذي تم الموافقة عليه في عام 1998، والذي يهدف إلى مكافحة قطع الأشجار غير القانوني، كما قامت منظمة السلام الأخضر بتعزيز الالتزام الدولي الذي يسمح ببناء قدرات وطنية لمحاربة الاستغلال غير المشروع للخشب، من خلال تدابير تجارية أو من خلال سياسات الحكومات. [2]

إن التقدم البطيء لمختلف المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف حول الغابات، والنجاح النسبي للمبادرات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، يؤدي بهذه الأخيرة إلى التشكيك في عدم فعالية البرامج المطبقة على أرض الواقع. وتعتقد المنظمات غير الحكومية أن المبادرات التي تهدف إلى حماية الغابات،

[1]-Forests in Sustainable Development-A-Quick. Report Card on Progress since Rio-London: Internationale Institute for Environment and development. 2002.
على الموقع: www.iied.org/docs/wssd/bp-forested.pdf
تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/17

[2] -Sasser Erika, op.cit, p.231.

ستؤدي لا محالة إلى مجال أكثر للإدارة المستدامة والمحافظة على الغابات، ولكن بفعل النتائج المحققة تترد المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد في تخصيص جزء من مواردها المالية لمتابعة عملية المفاوضات الدولية المشتتة و المسدودة. [1]

يمكن القول أن غياب السياسات المتعلقة بالغابات الواضحة المعالم، أدى في النهاية إلى احتلال المنظمات غير الحكومية لحقل الخطاب، والواقع أن هذه المنظمات غير الحكومية نشطة جدا خاصة عندما يتعلق الأمر بفرض مفاهيم أو معايير جديدة، سواء على المنظمات الدولية أو الجهات المحلية الفاعلة. فعلى سبيل المثال كما رأينا، قامت المنظمات غير الحكومية بتغيير النقاش بشأن طرق الحفاظ على الغابات إلى التركيز على الديناميكية الاجتماعية المحلية.

وإن من بين المنظمات غير الحكومية التي تساهم في التأثير وبشكل فعال في السياسات الدولية للغابات **منظمة السلام الأخضر**، حيث بدأت في التركيز على الغابات في عام 1990، ففي البداية خصصت لها جزءا قليلا من ميزانية الإنفاق، لكن سرعان ما أصبحت المجال الرئيسي لسياسات المنظمة مع ميزانية قدرت بـــ:4.3 مليون اورو عام 2001،[2] في البداية كانت المنظمة تركز على حماية الغابات الرئيسية الشمالية، لكن سرعان ما عملت المنظمة على توسيع مجال عملها لتشمل برامجها الغابات المدارية بشكل عام، وغابات الأمازون على وجه الخصوص. وعلى الرغم من بعض الإجراءات التي اتخذتها المنظمة في إفريقيا أو غينيا الجديدة، فقد عملت منظمة السلام الأخضر على الاستثمار بشكل متزايد في منطقة

[1]- Anne Marie,Wilson Stéphane, op.cit, p.23.
[2]- Rapport de Greenpeace pour l'année 2002, p106.

الأمازون منذ منتصف عام 1990، وفي عام 1997 أنشأت **مكتب الأمازون** ويديره المقر الدولي الموجود في أمستردام. [1]

وفي إطار الحفاظ على الغابات في العالم تعمل منظمة السلام الأخضر على التركيز على الاجتماعات الدولية، حيث تحاول المنظمات غير الحكومية دفع الحكومات إلى تخصيص موارد مالية معتبرة، للحفاظ على الغابات الأساسية، ووقف الاستغلال غير المشروع لها وخاصة ما تعلق بتجارة المنتجات الخاصة بالغابات القديمة. كما تركز المنظمات غير الحكومية على المعلومات والتدابير المتخذة على أرض الواقع، لرفع الوعي الرسمي وبناء الرأي العام المساند للغابات والمؤثر على صانعي السياسات المتعلقة بالغابات. [2]

من جانب أخر تشكك المنظمات غير الحكومية، في إمكانية أن تتوصل المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقام بين الفينة والأخرى إلى إنتاج آليات تنظيمية بيئية ملزمة، وهذا نتيجة لأن المفاوضات بطيئة وهناك تأخر في تنفيذ الاتفاقيات (مثل اتفاقية التغير المناخي)، كذلك ضعف آليات رصد وتقييم وتنفيذ القرارات، الافتقار إلى الموارد المالية والمساعدات التقنية، الإجراءات المعقدة لتحقق والامتثال لالتزامات الأطراف، والتأثير غير المتكافئ للبلدان النامية والبلدان المتقدمة في المفاوضات المتعددة التي تجرى حول الغابات. وبالإضافة إلى ما سبق، فان المنظمات غير الحكومية تشكك في وجود رغبة في فتح عملية التفاوض حول إطار قانوني دولي حول الغابات، في إطار سياق متعدد الأطراف، وهناك ضغوطات كبيرة ومطالب من الدول النامية تجاه الدول المتقدمة للتركيز على التنمية، لكن عملية تنفيذ الاتفاقات البيئية

[1]–في البداية عام 1990 انضمت منظمة السلام الأخضر إلى ائتلاف المنظمات غير الحكومية، التي تعمل على مساعدة المجتمعات المحلية في غينا الجديدة، لإيجاد حلول وبدائل لبيع حقوق تنميتها (مئات الآلاف من أراضي الغابات القديمة) لشركات قطع الأخشاب من خلال تطوير أشكال مستدامة من الأخشاب.

[2]- Sasser Erika, op.cit, p.239.

المتعددة الأطراف تواجه صعوبات كبيرة، تتجلى في مجالات التجارة، وعدم الالتزام بتنفيذ محتوى الاتفاقات. [1]

وتعمل المنظمات غير الحكومية على لعب دور هام وفعال، من خلال العمل على التنسيق الدولي والمتعدد القطاعات لتنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف، كما أن جماعات حماية البيئة غير الحكومية تنتقد عد اهتمام منظمة التجارة العالمية بقضية عمليات وأساليب الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى إعاقة تنفيذ السياسات الوطنية لإدارة موارد الغابات، وصعوبات في تنفيذ نظام رقابي فعال متعدد الأطراف. وعلى الرغم من عدم الاهتمام الجدي بموقف المنظمات غير الحكومية في مختلف المفاوضات، إلا أنها في بعض الحالات تستطيع التأثير في المفاوضات الدولية بشأن الغابات، حيث تعمل على تقديم توصيات ومقترحات لمختلف الفاعلين الرئيسين في المناقشات المتعددة الأطراف، وتحثهم على سن آليات قانونية ملزمة لجميع الأطراف والسهر على تنفيذها. [2]

يمكن التأكيد أن الدور السياسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال الغابات ليست له أهمية كبيرة، وإن أفضل طريقة لتعزيز التنمية المستدامة للغابات يكون عن طريق أدوات ومؤسسات لها صلة مباشرة بقطاع الغابات، وتتمتع بقوة قانونية لإلزام جميع الأطراف باحترام مختلف الاتفاقات والمعاهدات التي تعمل على الحفاظ على البيئة.

---

[1]- Friends of the Earth International, **'Global Institutional Arrangements in the field of Forest Policy: An Analysis of Post-iff Options'**.
www.foei.org/publications/forests/instutions.html. على الموقع:
تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/26.

[2]- Bombay. P, op.cit, p. 175.

وتقترح المنظمات غير الحكومية مجموعة من العناصر الرئيسية، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتحسين وضع الغابات في العالم أهمها: [1]

*زيادة التعاون بين المؤسسات الدولية بالتركيز على فعالية التدابير التي توصي بها هذه المؤسسات، والعمل على تحسين علاقات التعاون في إطار الاتفاقات القائمة.

*الفصل بين إجراءات تنفيذ الأحكام القائمة وعملية المناقشة السياسية، في إطار الترتيب القانوني الدولي المعني بالغابات.

*التزام أقوى من طرف الحكومات لتنفيذ ومراقبة وتقييم الإجراءات القائمة.

*زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية في المناقشات السياسية حول الغابات في العالم، وبخاصة تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في العمليات الدولية.

*المعالجة الكاملة للقضايا الغابية مع مراعاة القيم الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية لديها تحفظات حول المفاوضات والاتفاقات المتعلقة بالإدارة العالمية للغابات، لأن هذه الأخيرة تهتم بنسبة قليلة بقطاع الغابات في العالم، وهذا ما يتجلى في الآثار السلبية لعملية إزالة الغابات وعدم الحفاظ عليها، بالإضافة إلى عدم الاهتمام الجدي بإقامة نقاشات عالمية بناءة، وضغوطات الشركات التي تحقق أرباحا من عوائد الأخشاب التي تتحصل عليها من مختلف غابات العالم.

2-المنظمات الغير حكومية وحماية التنوع البيولوجي:

يعتبر موضوع التنوع البيولوجي من بين المواضيع المهمة في مجال البيئة، فهو يوفر قدرة عظيمة على تحسين رفاهية الإنسان، ويمثل المخزن الجيني لنشوء الأنواع والمنتجات الجديدة. ولقد تطورت الثقافات

[1]- Anne Marie, Wilson Stéphane. op.cit, p.11.

البشرية في كنف البيئة المحيطة بها وأدت دورا محوريا في ارتقاء المعرفة التقليدية في أنحاء متنوعة من العالم، وعلى طول التاريخ كان الإنسان يستخلص الطعام والدواء وعددا كبيرا من المنتجات من موارد تنوع بيولوجي عديدة. أما خدمات النظام الايكولوجي مثل تنظيم تدفق المياه، دعم الإنتاج الغذائي، تحلل المخلفات، واستقرار المناخ فإنها تعد عنصرا آخر من عناصر التنوع البيولوجي الذي يدعم رفاهية الإنسان، ويخلق الموائل المناسبة للإنسان ليعيش فيها، كما يكون مناظر بحرية وبرية فريدة للترقية. (1)

وتعمل المنظمات غير الحكومية على الحفاظ على التنوع البيولوجي في العالم باعتباره نظاما رئيسيا للحياة، يساعد على الحفاظ على النظام البيئي. وفي سبيل ذالك، تعمل هذه المنظمات غير الحكومية على الدفاع على هذا النظام بوسائل واليات مختلفة، حيث تعمل على المشاركة في المناقشات والمؤتمرات التي تعقد في هذا الشأن وتقدم مقترحات مختلفة، كما تعمل على حث الدول والمنظمات الدولية وجميع الأطراف الفاعلة في هذا الشأن، على الالتزام بمختلف المواثيق والمعاهدات الدولية التي تنص على الحفاظ على التنوع البيولوجي في العالم.

ولأن اتفاقية التنوع البيولوجي تذهب إلى ابعد من حماية جميع أشكال الحياة، لتشمل أيضا الاستخدام المستدام للموارد والقضايا العادلة، فان المنظمات غير الحكومية تلعب دورا هاما في عملية التفاوض على تطوير وتنفيذ هذه الاتفاقية، بالرغم من أن دورها يظهر جليا في المفاوضات الأولية. وينص نص الاتفاقية على فتح مجال واسع للمنظمات غير الحكومية البيئية والتعاون مع بعضها البعض، وتنص المادة 23 من الاتفاقية "على أنه يسمح للمنظمات غير الحكومية حضور اجتماعات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب، إذا كانت تثبت خبرة في مجال الحفظ المستدام للتنوع البيولوجي، وتكون قد أبلغت الأمانة برغبتها في أن

[1]-UN. Convention on Biological Diversity, concluded at Rio-de-janeiro on 05 June 1992, United Nations, Treaty Séries. No 30619.
http:/www.cbd.int/doc/legal/cbd-un-en.pdf. على الموقع:
تم تصفح الموقع يوم:2013/04/28.

تكون ممثلة بصفة مراقب في اجتماع الأطراف، إلا إذا اعترض على ذلك ثلث الأعضاء الحاضرين على الأقل، ويخضع حضور المراقبين وإشراكهم للنظام الداخلي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف". [1]

إن المنظمات غير الحكومية التي تشارك في المفاوضات المتعلقة بالتنوع البيولوجي قليلة وتكاد تكون معدومة في المفاوضات النهائية، وباستثناء الصندوق العالمي للحياة البرية والاتحاد الدولي لحماية البيئة الذي لعبا دورا هاما، في وضع جدول الأعمال الدولي لمشروع الاتفاق حول الإستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة، إلا أن مساهمته المباشرة في المحتوى النهائي كانت محدودة. حيث أن معظم الأفكار الرئيسية مثل التأكيد على أن التنوع البيولوجي هو تراث مشترك للبشرية يجب حمايته، حرية الحصول على الموارد الجينية، إنشاء صندوق دولي وإنشاء قائمة النظم الايكولوجية العالمية التي يجب حمايتها، قد تم رفضها في النهاية. [2]

وبخلاف ذلك استطاعت المنظمات غير الحكومية للبيئة أن تؤثر ولو بشكل ضئيل على **المادة 8** والمادة **15** لاتفاقية **المؤتمر الرابع للأطراف** المنتقد في ماي **1998** في **براتيسلافيا** (سلوفاكيا)، بشأن إنشاء فريق عمل معني باعتماد المبادرة العالمية للتصنيف، وكذلك إدراج بنود مثل القيمة الجوهرية للتنوع البيولوجي في الديباجة. [3]

إن عدد مراقبي المنظمات غير الحكومية قد زاد بشكل ملحوظ منذ اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992، وفي **مؤتمر الأطراف –1– الذي عقد عام 1995**، تم إحصاء 104 عضو كممثلين للمجتمع المدني بما في ذلك 6 أشخاص من القطاع الخاص، ومن بين المنظمات غير الحكومية البيئية الأكثر

[1]– منظمة الأمم المتحدة، مجموعة معاهدات اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، النص العربي، المادة 23.

[2]-Philippe Le. Prestre, **'les ONG et l'efficacité du Système de Gouvernance de la convention sur la diversité biologique'**. In: Catherine Aubertin, **Représenter la nature ? ONG et biodiversité'**, (Paris: Institut de Recherche pour le Développement, 2005), p. 152.

[3]- Philippe Le. Prestre,op.cit, p.154.

نشاطا بعد عام 1992 نجد **منظمة السلام الأخضر، أصدقاء الأرض، المركز الدولي للاتصال البيئي، شبكة العالم الثالث، منظمة حياة الطيور** الدولية. وفي **مؤتمر الأطراف –3–** المنعقد في "**بوينس آيرس**" في الأرجنتين عام 1996، هناك زيادة كبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة حيث قارب عددها 200 منظمة مشاركة، وزاد هذا العدد في مؤتمر **براتينسلافيا** عام 1998 ليصل إلى 250 منظمة، [1] وهذا ما بين الدور المتزايد الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في المشاركة في مختلف المناقشات العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في العالم، ومحاولتها التأثير على مختلف القرارات والسياسات التي تخص هذا المجال.

لقد كانت المفاوضات حول اتفاقية التنوع البيولوجي واحدة من الأمثلة التي بينت كيفية إدراج ممثلي المنظمات غير الحكومية في الوفود الوطنية والهيئات الاستشارية الوطنية، وفي هذه الحالات تلعب المنظمات غير الحكومية أدوارا مهمة مثلما كان الحال في **مؤتمر الأطراف –6–** الذي انعقد في **لاهاي** مابين 13–24 نوفمبر عام 2000، حيث عملت **منظمة السلام الأخضر** على الضغط على الوفد الفرنسي ودفعه للانضمام إلى موقف المنظمات غير الحكومية الداعي إلى الحفاظ على التنظيم الايكولوجي العالمي. وفي بعض النظم المفتوحة التعددية، خبراء المنظمات غير الحكومية بإمكانهم أن يصبحوا خبراء للحكومة، وأحيانا يكون لهم دور متكامل في عملية اتخاذ القرار. أما فيما يخص الدول النامية، فمعظمها لا تملك المواد البشرية والمالية لإرسال وفود إلى الاجتماعات الدولية.[2]

إن تنظيم ورشات عمل ونشاطات جانبية في الاجتماعات الدولية حول التنوع البيولوجي يعتبر عاملا مهما في نشر الأفكار، جمع المعلومات، بناء القدرات، التواصل والتنشئة الاجتماعية. ففي **المؤتمر السادس المتعدد الأطراف (لاهاي 2002)** كان حضور المنظمات غير الحكومية قويا (**منظمة السلام الأخضر**،

[1]- Halperin S, **'Global Civil Society and its Limits'**, (New York : Palgrave, 2003), p.132.
[2]- Philippe Le. Prestre, op.cit, p.156.

الصندوق العالمي للحياة، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، معهد المواد العالمية، هيئة الحفظ الدولية، منظمة أصدقاء الأرض، جمعية المدافعين عن الحياة البرية)، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية، و قد ساهمت معا في عقد ما يقارب 72 مابين ورشة عمل ونشاط متعلق بالتنوع البيولوجي. أما في **المؤتمر السابع المتعدد الأطراف (كوالالمبور 2004)** فقد تم عقد 37 ورشة عمل، وهذا ما يفسر أهمية مكان عقد المؤتمر في حشد المنظمات غير الحكومية. [1]

إن المنظمات غير الحكومية لديها فرص وحقوق كثيرة للمشاركة في اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وبشكل عام مدخلات المنظمات غير الحكومية يتم النظر إليها باعتبارها مصدرا للقوة بين مختلف الأطراف، وغالبا ما يكون هناك خلاف حول هذا الموضوع. وترى المنظمات غير الحكومية أن اللجنة الدائمة يمكن أن تكون أكثر انفتاحا، وهناك مجموعة من المقترحات التي تتمحور حول تحسين مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات البرية، والتي تركز في مجملها على جعل اللجنة الدائمة أكثر انفتاحا، القضاء على دور الأمانة العامة فيما يخص وثائق الترشح المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأطراف، القضاء على التميز في قبول المنظمات غير الحكومية كمراقبين بين المنظمات الوطنية والدولية، العمل على تقييد السلطة التقديرية للرؤساء وذلك لضمان أن تتمكن المنظمات غير الحكومية في المشاركة أكثر وأخيرا إنشاء آلية لتمويل مشاركة المنظمات غير الحكومية من الجنوب.[2]

---

[1]–برنامج البيئة للأمم المتحدة، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كوالالمبور، 2004/2019.

على الموقع: http://www.cbd.int/doc/meetings/cop/07-11. Doc.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/09.

[2]-Repport of Participation of WGO in International Environment Governance**: ' legal Basis and Practical Experience'**,(Ecologic : Institute for International and Européen Policy, 2002). p.162.

إجمالا يمكن القول أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في اتفاقيات التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية كانت ايجابية إلى حد كبير، بل تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه العملية، وبالأخص الاتجاه التصاعدي الذي بدا يركز على دور المعلومات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية، ومساهمتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يؤدي إلى استقرار النظام البيئي.

الفصل الرابع:

مساهمة المنظمات غير الحكومية

في تطوير حقوق الإنسان على

المستوى العالمي

يعتبر موضوع حقوق الإنسان من بين المواضيع التي لها أهمية كبيرة على المستويين الوطني والعالمي، وهذا لانعكاسه بصفة مباشرة على حياة الإنسان وكذلك باعتباره المعيار الذي تقاس على أساسه ديمقراطية الدولة على جميع المستويات. ويتناول هذا الفصل الجوانب المختلفة لموضوع حقوق الإنسان بدءا من بداية ظهور هذا الموضوع وكيفية تطوره على مر السنين، ثم ينتقل إلى محاولة تحليل العلاقة التي تربط المنظمات غير الحكومية بحقوق الإنسان والمواقف تجاهه هذا الاهتمام بين مؤيد ومعارض لهذا الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية.

في المبحث الثاني من هذا الفصل سيتم التطرق إلى نموذجين من المنظمات غير الحكومية وكيفية سعيهما إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والآليات المستخدمة في ذلك، حيث سيتم دراسة منظمتين اثنتين هما منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والأدوار التي تقومان بها في سبيل ذلك. وفي المبحث الأخير من هذا الفصل سيتم تناول بعض العوائق التي تعاني منها المنظمات غير الحكومية في ممارسة دورها بشكل فعال، بالإضافة إلى بعض المقترحات التي تساهم في تجاوز العقبات السابقة وتمكين هذه المنظمات من تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: مكانة حقوق الإنسان في اهتمامات المنظمات غير الحكومية.

يعتبر موضوع حقوق الإنسان ذو أهمية كبيرة على مر التاريخ رغم عدم جدية الاهتمام به، حيث في البداية كان محصورا في فئات معينة تتمتع بحق الاستفادة من امتيازات مختلفة دون غيرها من الفئات الأخرى، وتدريجيا وبفضل الأصوات التي تنادي بضرورة الاستفادة من هذه الحقوق بدأ الحديث عن ضرورة توسيع مجال حقوق الإنسان ليشمل أطرافا واسعة لم تكن تتمتع بها.

وقد أدى ذلك إلى ظهور منظمات غير حكومية تهتم بهذا المجال وقد عملت على الدفاع عن حقوق الأفراد في مختلف المجالات التي تهم الإنسان، إلا أن هذا الاهتمام من طرف هذه المنظمات لاقى مواقف مختلفة بين

معارض ومؤيد لهذا الدور الذي تقم به، حيث أن هناك من اعتبره مساسا بسيادة الدولة وتدخلا في صلاحياتها، بينما اعتبره البعض الآخر شيئا طبيعيا لا بد من وجوده لتطوير هذه الحقوق والقضاء على سيطرة الدولة.

المطلب الأول: بداية ظهور حقوق الإنسان.

لقد استغرق الأمر عشرون عاما لاعتماد عهدين قابلين للتنفيذ في مجال حقوق الإنسان في إطار هيئة الأمم المتحدة، ويشير كل من **كينيث روث Keneth Routh** و **جوانا ويشلر Jouna Wechler** إلى أن الغرض من التركيز الحصري للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في صياغة المعاهدات والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان، قد كان لتجنب مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان محددة. [1] وعلى الرغم من أن التوافق حول معايير حقوق الإنسان كان تقريبا في عام 1953، إلا أن الصراعات الإيديولوجية والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي قد أثرت على هذه العملية، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية التي أكدت على حقوق الإنسان لمواطنيها في الاتفاقية الأوروبية لعام 1950، كانت تقوم بممارسات بعيدة عن مبادئ حقوق الإنسان العالمية خلال الحرب العالمية الثانية. حيث سعت القوى الاستعمارية إلى وقف نشاط حركات التحرر الوطنية، ومن هذه الدول الأوروبية فرنسا التي سعت إلى إدامة حكمها الاستعماري في الهند الصينية والجزائر، وكذلك بريطانيا العظمى التي سعت إلى قمع انتفاضة الماو في كينيا، وقد حاول ممثلو هذه الدول الغربية في لجنة الأمم المتحدة إضافة بند خاص، من شأنه أن يعفي مستعمراتها من تطبيق مواثيق حقوق الإنسان. [2]

في نفس السياق أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على سيادتها الخاصة، بدلا من مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وقد عملت على وضع نظام متطور للحقوق الدستورية والقانونية التي كانت تطبق في المحاكم المحلية،

[1]- Wiktor Osiatynski, **'Human Rights and their Limits'**, (Cambridge : Cambridge University Press, 2009), p.30.
[2]- Roland Burke, The Compelling Dialogue of Freedom : Human Rights at the Bandung Conference, **Human Rights Quaterly**, Vol 28, 2006, p.962.

وهذا بالتساوي مع المعاهدات التي صادقت عليها الصعيد المحلي والدولي. وقد كان مواطنوا الولايات المتحدة الأمريكية يتمتعون بحماية أفضل من تلك التي تتيحها المواثيق الدولية، ولكن ما يعاب عليها هو التمييز بين الأمريكيين السود والمجموعات الضعيفة، التي لا يشملها نظام الولايات المتحدة للحقوق. (1)

في نفس الفترة لم يكن هناك استخدام لمفهوم حقوق الإنسان من قبل القادة السياسيين أو من طرف المعارضين، حتى خلال انتفاضة برلين لعام 1953 أو الانتفاضة المجرية بعد 3 سنوات. وبالرغم من الانتقادات التي قدمها بعض المفكرين حول انتهاك الحريات المدنية والحقوق السياسية التي تجري في الشرق والغرب، إلا أن الحكومات لم تكن مبالية. وفي عام 1950 بدأ قادة دول العالم الثالث المهتمين بمجال الإنسان يتحدثون عن الانتهاكات التي كانت موجودة، كما لوحظ أيضا إعادة التأكيد على هذه الحقوق من طرف قادة دول من آسيا وافريقيا في مؤتمر **باندونغ** عام 1955، ولكن هذا الالتزام كان بدافع إنهاء الاستعمار وتقرير المصير الوطني، بالإضافة إعادة توزيع الموارد في النطاق العالمي وضرورة حماية الحقوق المحلية. (2)

وبانعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والذي تلا وفاة جوزيف ستالين عام 1953، ارتفعت الأصوات التي تنادي بضرورة تحسين الوضع الدولي لاعتماد مواثيق حقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة، ويعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ملزم للدول الأطراف بضرورة احترام الحقوق الواردة في الوثيقة، والتي تنص على آليات للرقابة الدولية في البروتوكولات الاختيارية، وضرورة أن تدمج هذه الحقوق في القوانين الداخلية للدول (ليس بالضرورة في الدساتير). (3)

1- Michael Ignatieff, Human Rights : The Midlife Crisis, **'The New York Review of Books'**, 1999, p. 59.
2- Wiktor Osiatynski, op.cit, p.30.
3- Cass Sunstein, **'The Second Bill of Rights : FDR's Unfinished Revolution and Why We Need it More Than Ever'**, (New York : Basic Books, 2004), p. 168.

وقد استغرق الأمر عشر سنوات أخرى ليتم التصديق على المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، ومع ذلك فإن الخطوات الأولى نحو التنفيذ الدولي لحقوق الإنسان واحترامها بدأ اتخاذها، ونفس الشيء بالنسبة للدول الإفريقية، حيث أصدر على سبيل المثال مجلس الأمن الدولي عام 1963 عدد من القرارات التي دعت حكومة جنوب إفريقيا إلى اتخاذ تدابير محددة للتعامل مع الاعتقالات، المحاكمات العادلة، العفو عن السجناء، تعليق عقوبة الإعدام وعودة المنفيين وقضايا أخرى تهتم بحقوق الإنسان. (1)

في عام 1976 دخل البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز التنفيذ، وقد تم إدراج آلية لتلقي الشكاوى حول انتهاكات الحقوق المنصوص عليها في العهد، الذي سيقدم من طرف الأفراد والجماعات بعد استنفاذ السبل المحلية لإقرار الحقوق. وقد كلفت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالنظر في هذه الشكاوي، للفت الانتباه على أن تحيل استنتاجاتها إلى الدول المعنية. (2)

إن الحديث عن تطوير أدوات الحماية الدولية لحقوق الإنسان لن يكون ممكنا من دون تغيير موازي في مواقف الدول والحكومات، تجاه هذه الحقوق وتجدر الإشارة إلى أن قضية حقوق الإنسان أصبحت تحتل مكانة هامة في السياسة العالمية.

إن الحديث عن التطور الحاصل في مجال حقوق الإنسان يتزامن مع التحولات الدولية في النظام الدولي والسياسة العالمية، ويتجلى هذا التطور على سبيل المثال في تخلي الدول الأوروبية عن مستعمراتها، وكذلك في

---

[1]- Joanna Wechsler, **'The Security Council and Human Rights'**. In: David p. Malone (ed): **'The UN Security Council: From the Gold War to the 21st Century'**, (Boulder: Lynne Rienner, 2004), p.55.

[2]- بحلول نهاية عام 2008، أصبحت 111 دولة كطرف في البروتوكول الاختياري الأول و أدخلت آليات مماثلة من قبل البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية الأمم المتحدة، للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذوي الإعاقة عام 2008.

الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأت المحكمة العليا في ثورتها لصالح الحقوق، والموجهة ضد العنصرية والتمييز بين السود والبيض الأمريكيين، والذين شاركوا جنبا إلى جنب في تشكيل حركة الحقوق المدنية، التي اكتسبت في البداية دعم المحكمة العليا والرئيسين كينيدي وجونسون. وهذا الأخير الذي أقنع الكونغرس الأمريكي لاعتماد تشريع الحقوق المدنية، والذي جعل المساواة القانونية أحد المبادئ السياسية الداخلية لأمريكا، بالإضافة إلى تعزيز فريق اتحاد الحريات المدنية الأمريكية لتشريعات حقوق الإنسان من خلال التفاوض الاستراتيجي،[1] والعمل على تفكيك إرث السيناتور **جوزيف مكارثي Joseph Mekarthi**.[2]

في عام 1975 وبعد توقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر **هلنسكي** للأمن والتعاون في أوروبا، أصبحت حقوق الإنسان معيارا مقبولا في السلوك الدولي، ويمكن للدول الموقعة مراقبة احترام حقوق الإنسان وأن تنادي من أجل وضع حد للانتهاكات المتعلقة بالحقوق، التي تقوم بها الدول الأخرى العضوة في الاتفاق. وإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية هلنسكي، شكلا دعما لجماعات حقوق الإنسان الناشئة في الاتحاد السوفيتي، حيث في ماي 1976 قامت مجموعة من المنشقين السوفييت بتأسيس مجموعة **هلنسكي موسكو**، وهي أول منظمة لحقوق الإنسان تعمل علنا. وتم تشكيل منظمات وحركات مماثلة في بولندا

[1]- Aryeh Neier, **'How Not to Promote Democracy and Human Rights'**. In: Richard Ashby Wilson**, Human Rights in the War on Terror**, (New York : Cambridge University Press, 2005), p 45.

[2]– **جوزيف ريمون مكارثي** نائب جمهوري بالكونغرس الأمريكي في الفترة ما بين 1947 إلى عام 1957، أصبح من أشهر الشخصيات العامة نتيجة ادعائه بدون دليل أن هناك العديد من الشيوعيين والجواسيس السوفييت داخل الحكومة الفدرالية الأمريكية. وقد ظهر مصطلح المكارثية عام 1950 في إشارة إلى ممارسات مكارثي، وتم استخدام هذا المصطلح للتعبير عن الإرهاب الثقافي الموجه ضد المثقفين.

وتشيكوسلوفيا في عام 1976، مع معارضة بعض المثقفين في بولندا التسرع في الدفاع عن حقوق العمال، وبالتالي أصبحت حقوق الإنسان أداة فعالة لتعبئة الدعم الجماهيري للمعارضة. [1]

وفي عام 1990 احتلت حقوق الإنسان مركزا هاما في العلاقات الدولية، من خلال المجهودات التي ساقتها المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والدول التي تساندها، وفي عام 1993 ذكرت الفقرة الرابعة من إعلان فيينا حول حقوق الإنسان، أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أصبح الشغل الرئيسي للمجتمع الدولي، لكن العائق الوحيد يتمثل في إزالة المخاوف بين البعد المحلي والدولي لحقوق الإنسان. [2]

وفي نفس السياق طفا إلى السطح مشكل الأقليات والتطهير العرقي بعض الدول ، هذا ما أدى بالمجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك، وتجلى ذلك في الدور الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث عملت على معالجة قضايا الأقليات في **كوبنهاغن**، وفي عام 1992 أنشأت مكتب خاصا للأقليات القومية على مستوى الأمن والتعاون، وفي نفس العام اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو وطنية. وفي وقت لاحق من عام 1994، تم إنشاء الفريق العامل المعني بالأقليات لمراجعة التطبيق العملي للإعلان السالف الذكر، وفي نفس السنة تم اعتماد مبادرة أوروبا الوسطى لحماية حقوق الأقليات. [3]

إجمالا يمكن القول أن حقوق الإنسان قد تطورت عبر مراحل زمنية مختلفة، وفي كل مرحلة كانت الظروف التي يعيشها الأفراد جراء الاضطهادات والانتهاكات التي تقوم بها الحكومات، كما حدث في الولايات

---

[1] - Wiktor Osiatynski, op.cit, p-p. 34- 35.
[2] -Thomas Buergenthal, 'The Normative and Institutional Evolution of International Human Rights', **Human Rights Quarterly**, Vol 19, 1997, p.713.
[3] - Ibid, p.721.

المتحدة ودول أوروبا مستعمراتها السابقة، السبب الرئيسي في تطوير معاهدات واتفاقات تخص مجال حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: اهتمام المنظمات غير الحكومية بحقوق الإنسان.

بدأ اهتمام المنظمات غير الحكومية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وبشكل تدريجي مضاعف خلال الفترة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية، بقضايا حقوق الإنسان وتصنيفاتها المختلفة. [1] ولقد كان لهذا الاهتمام من طرف المنظمات غير الحكومية دور هام في بسط الأمن والسلم، والوقوف دون اندلاع الحروب، وركزت تلك المنظمات جهودها وإمكانياتها لدراسة الهياكل والوسائل التنظيمية الدولية، التي تساهم في إحلال سلام عالمي دائم، والحيلولة دون نشوب الحروب مرة أخرى. [2]

ولقد ساهم ميلاد هيئة الأمم المتحدة في تطور المنظمات الدولية غير الحكومية، والذي أدى بدوره إلى تطور اهتماماتها بالقضايا المطروحة على الساحة الدولية، ومن أهمها قضايا حقوق الإنسان. وبعد أن كان عدد المنظمات ونشاطها محصورا في قضايا محددة، تتعلق على الخصوص بالجوانب المأساوية للحرب، توسعت فيما بعد وتعددت اهتماماتها بشكل كبير لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية، ولاسيما توسيع ثقافة حقوق الإنسان في العالم وترقيتها، والسهر على مدى احترام الأنظمة الحاكمة لما تم التوصل إليه من معاهدات واتفاقات دولية. [3]

---

[1]– أحمد الرشيدي، "**حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**"، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص.286.

[2]– حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال، "**التنظيم الدولي**"، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص.51.

[3]– عمار جفال، "قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، العدد الأول، 2003، ص.169.

وهناك مجموعة من العوامل العديدة التي مكنت المنظمات الدولية غير الحكومية، من القدرة على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على مستوى العالم، ومن بينها تحرر هذه المنظمات نسبيا من القيود التي تقف في وجه المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ذلك أن دور المنظمات في حماية حقوق الإنسان يصطدم أحيانا بقاعدة السيادة الوطنية، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي يؤدي إلى ترك حماية حقوق الإنسان وحرياته للقانون الداخلي لكل دولة، بينما المنظمات غير الحكومية تستطيع ممارسة دورها بحرية أكبر كونها منظمات وطنية أو عالمية غير حكومية. [1]

ثمة رأي واسع النطاق يؤكد أن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تعمل على منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات، وفي سبيل الدفاع عن هذه الحقوق والحريات تسترشد العديد من المنظمات غير الحكومية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تأسست في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنفس العام، بالإضافة إلى العديد من المعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. كما تعتمد المنظمات غير الحكومية على القوانين الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان (على سبيل المثال الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها)، وتعتبر هذه القواعد الخاصة بحقوق الإنسان (الوطنية والإقليمية والدولية) كأداة في أيدي المنظمات غير الحكومية، لضمان حقوق الإنسان والحريات للجميع في جميع أنحاء العالم. [2]

---

[1] – هاني سليمان طلعت، **"حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"**، ط3، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006)، ص.408.

[2]- Lina Marcinkuté, **'**The Role of Hunman Rights Ngos :Human Rigts Defenders or state Sovereignty Destroyers ?**'**, **Baltic journal of law- politics**, Vol 4, N°2, 2011, p-p.54-55.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور هيئة الأمم المتحدة، بدأت المنظمات غير الحكومية تشارك في تطوير معايير حقوق الإنسان، والمعايير الدولية التي يمكن من خلالها قياس سلوك الدول. وفي كثير من الحالات تبادر المنظمات غير الحكومية بتقديم وثائق جديدة تساعد في وضع قواعد تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، حيث مثلا شاركت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، اتفاقية حقوق الطفل عام 1989، ومجموعة متنوعة من المعاهدات الدولية والإقليمية الهامة لحقوق الإنسان. (1)

وتساهم المعايير التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في عمليات صياغة وكتابة القوانين والمعاهدات، وبالتالي تعتبر هذه المنظمات بمثابة خبراء في هذا الحقل، حيث زاد دورها واكتسبت شرعية على مستوى الرأي العام العالمي، وقامت بتشكيل تحالفات مع الحكومات المتعاطفة، وتساهم هذه المنظمات بشكل كبير في صياغة وتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال الطلبات المقدمة، والمتمثلة في الشكاوى والدعاوى القضائية الدولية، العمل كخبراء والإدلاء بشهادتها حول قضايا معينة...الخ. (2) علاوة على ذلك، ففي كثير من الحالات تشارك المنظمات غير الحكومية ليس فقط في توضيح وبناء توافق في الآراء بشأن المعايير ذات الصلة، ولكن أيضا في المساعدة على إنشاء مؤسسات تهدف إلى فرض تلك المعايير. (3)

إن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان تتطلب دائما المعرفة الجيدة لأوضاع حقوق الإنسان والمبادئ القانونية المعمول بها، وتعمل المنظمات غير الحكومية باستمرار لرصد أوضاع حقوق الإنسان في بلدان معينة (ويشمل

1- William Korey, **'NGOs and the Universal Declaration of Human Rights. A Curious Grapevine'**, (palgrave Macmillan, 2001), p.3.
2- Julie Mertus, **'**From Legal Transplants to Transformative justice: Human Rights and the Promise of Transnational Civil Society**'**, **American University Journal of International law** 1999, p.1335.
3- Molly Beutz Land, **'**Networked Activism**'**, **Harward Human Rights Journal**, Vol 22, 2009, p.208.

هذا الإجراء المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية مثل **هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية**)، كما تعمل هذه المنظمات على مراقبة ما إذا كانت الدول تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبعبارة أخرى هي بمثابة الرقيب، حيث تعمل على تقديم لمحة عامة مستقلة وتقييم ما إذا كان وكيف يتم ضمان حقوق الإنسان، ويساعد هذا الرصد على جمع البيانات حول أوضاع حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي، وتسليط الضوء على أية مشاكل موجودة. [1]

إن المنظمات غير الحكومية معروفة بدورها في جميع المعلومات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات، وإن هذه العملية تكون من مصادر مختلفة مثل: الصحف، دراسة الإصابات والأدلة المادية، مراقبة المحاكمات والمظاهرات. ومن خلال جمع ونشر المعلومات عن قضايا حقوق الإنسان، تعمل المنظمات غير الحكومية على لفت انتباه الجمهور والحكومات والجهات الفاعلة إلى المشاكل القائمة في مجال حقوق الإنسان، وإثارة مخاوف الأصوات أو الأطراف التي لها مكانة في هذا المجال، ويؤكد **كلود ايمرسون ويلتش** Claude Emerson Welch أنه في غياب تدفق المعلومات، الوثائق والبيانات، فإن المنظمات غير الحكومية لا تستطيع تنفيذ نظام حقوق الإنسان. [2]

وفقا لمدير سابق لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، فإن المنظمات غير الحكومية تزود هذا المركز بنسبة 85% من المعلومات التي يحتاجها، وهذا ما يدل أن هيئة الأمم المتحدة تعتمد إلى حد كبير على المنظمات غير الحكومية للحصول على المعلومات. وفي الواقع فإن هذه المنظمات هي بمثابة مصدر رئيسي للمعلومات لكل من الحكومات، المنظمات الدولية الحكومية، السياسيين ومحاكم حقوق الإنسان علاوة على

[1]- David S.Weissbrodt, Connie de la Vega, **'International Human Rights Law: An Inrtoduction'**, (University of Pennsylvania Press, 2007), p.359.
[2]-Claude Emerson Welch, **'NGOs and Human Rights: Promise and Performance'**, (University of Pennsylvania Press, 2001), p.5.

ذلك، تقدم المنظمات غير الحكومية معلومات موثوقة وذات مصداقية قد تتعارض أحيانا مع المعلومات المقدمة من طرف الدول، وهذا ما يدل على أن بعض هذه الدول تكذب بشأن واقع حقوق الإنسان فيها. (1)

إن المعلومات التي تجمعها المنظمات غير الحكومية وتتحقق منها هي بمثابة سلاح رئيسي للضغط على الحكومات، لتغيير السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي نطاق دور المدافعين عن حقوق الإنسان تحاول المنظمات غير الحكومية التأثير على السياسيين لاتخاذ قرارات في صالح حماية أفضل وأكثر كفاءة في مجال حقوق الإنسان، وإن الجزء الكبير من الضغط الممارس يكون في مشاركة المنظمات غير الحكومية في المفاوضات أو عمليات المشاورات بشأن معايير جديدة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، هناك جزء من الضغط يمارس على الهيئات الحكومية الإقليمية والدولية لاتخاذ بعض الإجراءات التي تساعد على حماية الحقوق والحريات. (2)

وبالتالي فإن ضغط المنظمات غير الحكومية له بعد داخلي وكذلك خارجي، ومن الجدير بالذكر انه يجب أن يرتكز عمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في جمع المعلومات عن انتهاكات الحكومات لحقوق الإنسان، بدلا من البحث واستكشاف الأسباب (على سبيل المثال: الشفافية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) التي تكمن وراء ذلك. كما أن هناك مخاوف من بعض التأويلات التي تقدمها بعض الحكومات حول أن بعض الانتهاكات هي بسبب وجود التخلف، وهذا ما يمكن أن يسمح لهذه الحكومات على مواصلة انتهاكاتها وتجاهل التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. (3)

[1]- Peter Baehr, **'Human Rights NGOs and GlobaLization'**. In: Karin Arts, Paschal Mihyo. (Eds), **'Responding to the Human Rights Deficit'**, (Kluwer law Press, 2003), p.39.
[2]- Molly Beutz Land, op.cit, p.209.
[3]- Makou Mutua, **'Human Rights International NGOs :A Critical Evaluation'**. In: Claude Emerson Welch, (ed), op.cit. p.157.

إجمالا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية أصبحت تهتم بالعديد من ميادين النشاط الإنساني، وهذا ما جعلها تكسب مكانة مهمة على الساحة الدولية، وأصبحت من المنظمات التي تحظى بمصداقية كبيرة من طرف الدول، وتشارك في صياغة الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

المطلب الثالث: تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة.

منذ فترة زمنية طويلة كانت سيادة الدولة أمرا مقدسا، حيث تتمتع الدول بحق التصرف وفق إرادتها ودون ضغوط داخلية أو خارجية، ولا تزال المشاركة النشطة من جانب المنظمات غير الحكومية في مجال تنمية حقوق الإنسان و في عملية التنفيذ، تثير التساؤلات حول تأثيرها على الدولة التي تعتبر كفاعل رئيسي في تحديد كيفية التعامل مع مواطنيها. وعادة ما تدعم الدول المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، والذي يعني أن "الدولة لا تخضع لأي دولة أخرى، ولها صلاحيات كاملة وحصرية ضمن ولايتها القضائية".[1]

وبعبارة أخرى، فإن مذهب سيادة الدولة يخلق حواجز أمام الاختراقات أو التدخلات في الشؤون الداخلية، وهذا ما يجعل الدول تقليديا تنظر إلى قضايا حقوق الإنسان كجزء من سيادتها الداخلية. فعلى سبيل المثال **الورقة البيضاء** للحكومة الصينية حول حقوق الإنسان لعام 1991، تؤكد على أنه بالرغم من أن حقوق الإنسان لها جانب أو بعد دولي، إلا أن قضية حقوق الإنسان تندرج إلى حد كبير في نطاق سيادة كل بلد. [2]

تعمل بعض الحكومات على الحفاظ على الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان كسر خاص بها، وفي حال لم تنجح في ذلك تقول بأن هذه الانتهاكات هي أفعال معزولة، وفي الوقت نفسه تعتبر المنظمات غير الحكومية

---

[1]- Margaret E. Keck, Kathryn Sikkink, **'Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics'**, (Cornell University Press, 1998), p.36

[2]- White Book , human rights in china ,1991.

على الموقع: http:/www.echina.org.cnle-white/7/index.htm

تم تصفح الموقع يوم: 2013/06/07.

السيادة ليست فقط كحق لعدم التدخل، ولكن أيضا باعتبارها كمسؤولية لتوفير بعض الامتيازات للمواطنين.[1]

إن الحديث عن تأثير المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان على سيادة الدولة ليس بالأمر السهل، خصوصا أن الدولة والمنظمات غير الحكومية تنظران بشكل مختلف لمفهوم السيادة، علاوة على ذلك هناك اختلاف بين المفكرين وهذا بسبب انتمائهم لحضارات مختلفة.

إن أول وأكثر المواقف شعبية هو الذي يشير إلى أن تدخل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان هو إضعاف لسيادة الدولة، وإن تآكل السيادة يكون من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المهام، التي عادة ما كانت تؤدى من طرف الدول، ويكون ذلك من خلال المشاركة والنشاط في وضع معايير حقوق الإنسان، والتي كانت تنتمي إلى السيادة التقليدية للدولة، واليوم قد أصبحت هذه المهمة واحدة مشتركة، كما تشارك الدول أيضا المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان الحق في إنشاء بعض قواعد علاج المواطنين.[2]

إن أداء المنظمات غير الحكومية قد تطور بشكل متزايد، وخاصة في المجالات التي لا تستطيع الدولة أو لا تريد الوفاء بها مثل توفير الرعاية الصحية والخدمات والتعليم وغيرها، وخاصة في الدول الضعيفة. وهذا ما يثبت أن المنظمات غير الحكومية فاعل هام في توفير الخدمات الاجتماعية، أي أن الحياة الاجتماعية لا تتأثر فقط بالحكومات، وإن معالجة المنظمات غير الحكومية للمشاكل والقضايا التي تتخلى عنها الدولة، قد يزيد من تقويض قدرة وشرعية الدول، لأن هذه الأخيرة قد تخلت عن بعض القضايا التي تدخل تقليديا في نطاقها.[3]

1- Maryaan Cusimano love, **'Beyond Sovereignty: Issues for a global Agenda'**, 4th ed, (Bangkok: Cengage Learning, 2010), p88.
2- Claude Emerson Welch, op.cit, p.3.
3- Maryaan Cusimano love, op.cit, p.87.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدخل المنظمات غير الحكومية في مجال عمل الدول، عدم قدرة الحكومات على توفير الحماية والهداف المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وهذا راجع إلى انشغالها بقضايا و أخرى كالاقتصاد والأمن وغيرها، والتي تعتبر قضايا حيوية لبقاء الدولة، وهذا ما تؤكده M.C.LOVE حيث تشير "إلى أن عدم قدرة أو رغبة الدول في الوفاء بمسؤوليتها تجاه حماية الأفراد المحتاجين، يؤدي إلى تدخل المنظمات غير الحكومية".[1]

أما السبب الثاني في قيام المنظمات غير الحكومية ببعض وظائف الدولة هو التغير السريع في البيئة، حيث أن ضغط العولمة يؤدي إلى ضرورة تحديث الدول كونها أقل قدرة على تأدية الوظائف التقليدية، وبالتالي فإن التغيرات العالمية وعدم قدرة الدولة على معالجة جميع المشاكل، يؤدي إلى تزايد سيطرة المنظمات غير الحكومية على بعض القضايا التي كانت تدخل سابقا في نطاق عمل الدولة.[2]

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المنظمات غير الحكومية تساهم في إضعاف استقلالية الدولة وشرعيتها، من خلال إعداد ونشر التقارير وأنواع أخرى من المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا ما يثبت فشل الدولة في حماية حقوق الإنسان، ويقدم رسالة إلى المجتمع والمجتمع الدولي حول عدم قدرة الدولة على الوفاء بشكل صحيح بوظائفها والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهكذا فإن نشر سجلات حقوق الإنسان يحد من سلطة الدولة في بعض النواحي، لأنه يتطلب تغيير السياسات المنتهجة في مجال حقوق الإنسان،

[1]- ibid, p.87.
[2]- Lina Marcikuté, op.cit, p.65.

والمثال على ذلك منظمة العفو الدولية التي تقوم بنشر تقارير حول الممارسات غير المشروعة لبعض الأنظمة، وهذا بدوره زاد من الضغط على الحكومات، ما أدى إلى ضرورة احترامها لحقوق الإنسان. (1)

يمكن القول أن توفير المعلومات للهيئات الحكومية الدولية وتناقضها مع المعلومات المقدمة من طرف الدولة، يساهم في إضعاف شرعية سلطاتها، لأنه يدل على أنه الدول تقوم بتزوير البيانات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان.

في بعض الأحيان تقدم المنظمات غير الحكومية معلومات حول حقوق الإنسان، وتعمل على مطالبة الدول الأخرى بممارسة ضغوطات دبلوماسية وعقوبات اقتصادية على الدول المخالفة، وفي الواقع إن عدم احترام الدولة لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، قد يضر بصورة الدولة على الساحة الدولية، ويكون لها تأثير على علاقاتها الثنائية أو المتعددة مع الأطراف الأخرى من الدول والمنظمات الدولية أو الإقليمية، وفي كثير من الحالات ترفض الدول الديمقراطية تطوير العلاقات الثنائية مع الدول المخالفة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة متشددة في مجال حقوق الإنسان في سياستها الخارجية. (2)

فعلى سبيل المثال، روسيا البيضاء البلد المعروف بممارسة الدكتاتورية والتي لديها معدلات عالية من انتهاكات حقوق الإنسان، تواجه تحديات في تطوير علاقات دولية ودية مع الدول الأخرى والهيئات الحكومية الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي، وبالتالي فإن الدول لا ترغب في تلقي انتقادات حول فشلها في أداء وظائفها، لأن ذلك يؤثر على سمعتها سواء داخليا في علاقاتها مع المواطنين أو خارجيا في علاقاتها مع الدول الأخرى. وفي هذا الصدد يمكن أن تتحالف المنظمات غير الحكومية مع دولة واحدة أو مجموعة من الدول، من أجل انتقاد دولة

[1]- Stephen D. Krasaner, 'Abiding Sovereignty', **International Political Science Review**, Vol.22, No.3, 2001, p.237.
[2]- Peter R. Baeher, op.cit, p.144

معينة فشلت في الوفاء بالتزاماتها وانتهكت القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد أصبحت التحالفات من هذا النوع جزءا معترفا به في السياسة الدولية، على الرغم من أنها تضعف وتنتهك المفهوم التقليدي لسيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما يتم التعامل مع هذه الانتقادات باعتبارها تهديد خارجي لسلطة الدولة. (1)

إن القبول الطوعي بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان يجعل من الحكومات أكثر عرضة للضغوط، من أجل التغيير السياسي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإن المراقبة المتسقة تساعد على الكشف عن كيفية التزام الدول بواجباتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وتحد من سلطاتها وحرية التصرف، وهذا ما يؤكد أن المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف المنظمات غير الحكومية هي أداة للسيطرة على الدولة لضمان تحقيق حقوق الإنسان. وبموجب القانون الدولي فإن الحكومات الوطنية التي توقع وتقوم بالتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان، ملزمة باعتماد وتطبيق السياسات المحلية وفقا للالتزامات المقبولة، ويجب أن تراعي معايير حقوق الإنسان في الشؤون الداخلية والدولية، وهذا ما يؤدي بالمنظمات غير الحكومية إلى تخفيف الضغط عليها. (2)

يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تسعى من خلال المتابعة والرصد إلى إلزام الدول بضرورة احترام حقوق الإنسان وفقا للمعايير والالتزامات الدولية في هذا المجال، ووفقا أيضا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذا ما يساهم في حمايتها.

---

[1]- Michel R. Lucas, 'Nationalisme, Sovereignty and Supranational Organisation. على الموقع: http://www.ifsh.de /pdf/publications/hb/hb114,pdf

تم تصفح الموقع يوم: 2013/06/10

[2]- Makau Mutua, op.cit, p.151.

إذا من الواضح أن الهدف من جهود المنظمات غير الحكومية هو تغيير السياسات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإن توافر تكنولوجيات الاتصال غير المكلفة والسريعة سهل من التأثير على سياسات الحكومات، وهو الأداة الرئيسية للضغط عليها لتغيير سياساتها ودعم القضايا التي تتناولها المنظمات غير الحكومية، وعادة فإن التأثير الفعال يكون عن طريق المنظمات غير الحكومية التي لديها موارد كبيرة وعلاقات وثيقة مع المسؤولين، علاوة على ذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست ظاهرة ثابتة وتأثيرها على سياسات الدولة يتغير مع مرور الوقت. [1]

إن الأنشطة المذكورة أعلاه للمنظمات غير الحكومية تمثل تحديا خطيرا للسيادة القانونية، لأنه رسميا الدولة هي أعلى سلطة في أراضيها، ولكن في الواقع هناك وسائل للتحايل على هذه السلطة، ويؤكد **ستيفن.د.كراشر** STEPHEN.D.KRASNER " أن حق السلطات العامة في وضع قواعد خاصة بشأن معاملة الأفراد داخل حدودها الوطنية، ليست كحاجز أمام الدول الأخرى أو المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية".[2] وكما هو متوقع ، فإن جميع الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية، يكون لها تأثير مختلف على سلطة الدولة وشرعيتها، وعند الحديث عن السيادة فإن الضغط، المناصرة، التنفيذ لقانون حقوق الإنسان يضع حدودا أكبر على سلطة الدولة ويضعفها أكثر من غيرها، لأن الدول لا ترغب في العمل أو تتجاهل المعايير المحددة لحقوق الإنسان، وتعمل على وضع السياسات واتخاذ القرارات التي تتوافق مع مصالحها. [3]

إن الفكرة القائلة أن المنظمات غير الحكومية تشكل تهديدا لسيادة الدولة وتحد من قدراتها، تحظى بشعبية كبيرة في البلدان غير الغربية والأقل ديمقراطية مثل الصين، حيث ينظر إلى هذه المنظمات باعتبارها تتعامل مع

1- Lina Marcikuté, op.cit, p.67.
2- Stephen D. Kranser, op.cit, p.238.
3- Lina Marcikuté, op.cit, p.68.

مواضيع حساسة سياسيا مثل حقوق الإنسان، وينظر إلى هذا العمل من هذه المنظمات على أنه جزء من إستراتيجية سياسية من بعض الدول الغربية القوية وتهديد محتمل لسيادة الدولة ومصالحها الوطنية. ووفقا لبعض الباحثين الصينيين فإن المنظمات غير الحكومية الأجنبية تعمل على تفويض الأمن القومي وتدمير الاستقرار السياسي وتعزيز للفساد، فضلا عن نشر الممارسات الأجنبية، وفقا للعديد من البلدان غير الغربية فإن الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث بداخلها هي انتهاك للسيادة، وتشعر هذه الدول القمعية أنها عرضة للتهديد من طرف المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وبالتالي تعمل على الحد من قدراتها. [1]

يمكن القول أن هذه الدول لا تؤمن بحقوق الإنسان، تنظر إلى نشاطات المنظمات غير الحكومية على أنها تدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وأن هذه الأخيرة هي التي تضمن لأفرادها هذه الحقوق، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فتح المجال للمنظمات غير الحكومية للعمل بداخلها، لأنها تهدد سيادة وكيان الدولة وتعمل على تحقيق مصالح دول أخرى معادية.

إن تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة يختلف من المنظمات المحلية إلى الهيئات الدولية الكبرى، وهناك اعتقاد أن المنظمات التي تتخذ من الدول الغربية مقرا لها هي الأكثر تأثيرا، وبالرغم من ذلك يمكن توحيد جهود المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية حتى يكون لها أكبر تأثير، وهذا لأن المنظمات الوطنية تملك معرفة جيدة عن الوضع في دولها، في حين أن المنظمات الدولية لها خبرة ممتازة وموارد تساعدها على التأثير بشكل فعال، وإن الحاجة إلى التعاون بين المنظمات المحلية والدولية يهدف إلى التأثير في قرارات الدولة، ويؤكد حقيقة أن تأثير المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية محدود بسبب السياسة الداخلية للدول المستهدفة.

[1]- Lina Marcikuté, op.cit, p.68.

فضلا عن ذلك، فإن أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان لا تؤثر على جميع الدول بنفس الطريقة، فهي تختلف حسب توجه الدولة ديمقراطية كانت أم استبدادية. [1]

إن إضعاف سيادة الدولة أو التدخل في شؤونها، يكون عند التعارض في المصالح بين المنظمات غير الحكومية والدول، وإن تقييم هذا التأثير يعتمد على العديد من العوامل مثل طبيعة المنظمات غير الحكومية، الإدراك لسيادة الدولة، حقوق الإنسان، النظام السياسي ومستوى تطور البلد.

في المقال هناك من يعتقد أن أنشطة المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تساهم في تعزيز سيادة الدولة، ويدعون أن المنظمات غير الحكومية تساعد الدولة على الوفاء بالتزاماتها والقيام بوظائفها بموجب القانون الداخلي لحقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية، تسليط الضوء على المشاكل في مجال حقوق الإنسان، وتساعد بطرق أخرى على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تعمل المنظمات غير الحكومية كمستشار دائم للدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان، وتعمل على تقديم مقترحات لإدخال تحسينات في تنفيذ حقوق الإنسان. [2] ومن بين الأمثلة على ذلك برنامج الغذاء العالمي، الصليب الأحمر وغيرها، بالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية تعمل على إحاطة الحكومات بشأن المسائل الهامة التي تنطوي على حقوق الإنسان محليا وعالميا، أي أنها تشكل مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للحكومات. [3]

وفي هذه الحالة الدول لها مصلحة في استخدام الكفاءة المهنية والخبرة والمعرفة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية، من أجل حماية أفضل لحقوق الإنسان. حيث تعمل جنبا إلى جنب معها، وهكذا يتم التعامل مع

1- ibid, p.69.
2- Maryaan Cusimano Love, op.cit, p.86.
3- George E. Edwards, 'Attributes of Successful Human Rights Non-Governmental Organisation (NGOs)'http://works.papers.com/george-edwards/2/. على الموقع:
تم تصفح الموقع يوم: 2013/06/16

المنظمات غير الحكومية والتي تعتبر كمساند للدولة تساعدها على أداء وظائفها، ويستفيد ممثلوا هذه المنظمات من فرصة الانضمام إلى الوفود الرسمية للحكومات التي تحرص على الحفاظ على اتصالات دائمة مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال تنظم وزارة الشؤون الخارجية الكندية مرة واحدة في العام مشاورات لمدة يومين مع المنظمات غير الحكومية. (1)

وهناك من يؤكد أن المنظمات غير الحكومية ليس لها أي تأثير على سيادة الدولة، ويستند أصحاب هذا الموقف إلى أن القانون الدولي يؤكد أن التنسيق بين الدول والمنظمات غير الحكومية يكون طوعا بين الطرفين، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات حقوق الإنسان، وأن الدولة لا تزال هي السلطة العليا داخل أراضيها، ولها الحق في الاستجابة لمقترحات المنظمات غير الحكومية أو رفضها، وكذلك من الصعب الحديث عن تأثير المنظمات غير الحكومية في ظل افتقارها إلى الموارد والقدرات. (2)

إجمالا يمكن القول أن تأثير المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان على سيادة الدولة، يعتمد على العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكذلك موقف الدول من المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والبشرية والطريقة التي تنتهجها المنظمات غير الحكومية في أداء عملها.

1- Peter R.Baehr, op.cit, p.142.

2- Marissa A. Pagnani, 'enviromental NGO and the -fate of the traditionnel national nation-state'.

الموقع على: http://www.allubusiness.com/legal/laws-government-enviromental /1011850-1 html.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/06/20.

المبحث الثاني: إستراتيجيات المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان.

تتوزع المنظمات عير الحكومية التي تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان في كل مكان، وتعمل أحيانا بطرق متشابهة في أداء وظائفها كما تختلف في أحيان أخرى، ونظرا لعدم إمكانية تناول العدد الكبير من المنظمات والهيئات الحكومية المعنية بحماية أوضاع حقوق الإنسان، فقد ارتأينا تناول نماذج- مهمة ومؤثرة- لدراستها.

المطلب الأول: منظمة العفو الدولية ومسألة حماية حقوق الانسان.

تعتبر منظمة العفو الدولية إحدى أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في ميدان حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والأكثر إحراجا للدول إزاء الانتهاكات المستمرة لقواعد القانون الدولي، وقد أنشأت هذه المنظمة سنة 1961، ومنذ إنشائها اهتمت بقضايا سجناء الرأي والضمير، تم مناهضة حكم الإعدام فيما بعد، ليمتد نشاطها شاملا كل مناحي حقوق الإنسان. وتمتلك هذه المنظمة هيكلة خاصة تمتد على المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، وتتميز بنشاطها الإعلامي الكثيف، وتعتبر أكثر المنظمات مركزية خصوصا في مجال نشاطها. [1]

1- الجانب الهيكلي للمنظمة:

تتكون منظمة العفو الدولية من مجموعة من الأجهزة والهياكل تتشكل على النحو الآتي:

[1] - عمر سعد الله، "**المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**"، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص.108.

أ–المجلس الدولي: يضم الأعضاء الذين يمثلون المنظمة في الدول المختلفة، وتتمثل مهمته في اتخاذ القرارات التي تخص السياسات العامة للمنظمة، ويجتمع أعضاؤه مرة كل عامين وله سلطة تعديل القانون الذي ينظم عمل المنظمة، انتخاب اللجنة التنفيذية الدولية، وللمجلس الدولي رئيس ونائب رئيس ينتخبهما المجلس الدولي.[1]

ب–اللجنة التنفيذية الدولية: تتكون هذه اللجنة من أمين الصندوق وممثل عن موظفي الأمانة الدولية، وسبعة أعضاء نظاميين يكونون أعضاء في منظمة العفو الدولية أو في أحد فروعها، وتعقد اللجنة اجتماعية على الأقل كل عام. [2]

ج– الأمانة الدولية: تضطلع الأمانة الدولية بمهمة تولي الأعمال اليومية للمنظمة بتوجيه من اللجنة التنفيذية الدولية، ويجوز للامين العام وبعد استشارة اللجنة التنفيذية الدولية تعيين ما يلزم من موظفين واختصاصيين لإدارة شؤون المنظمة. [3]

د–الفروع: تستطيع منظمة العفو الدولية إنشاء فروع لها في أي بلد من بلدان العالم، وذلك بعد موافقة اللجنة التنفيذية الدولية للمنظمة، وتمارس هذه الفروع أعمالها وفقا لقواعد العمل والتوجيهات التي يعتمدها المجلس الدولي. [4]

إن العضوية في منظمة العفو الدولية مفتوحة لكل من يؤيد أهدافها، وهي تقدم لأعضائها كل تشجيع للاشتراك في أنشطتها العديدة، وتمنح العضوية في هذه المنظمة للأفراد فرصة الحصول على معلومات جديدة عن

---

[1] – عمر سعد الله، "**معجم في القانون الدولي المعاصر**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص.437.

[2] – عبد الكريم علوان، "**الوسيط في القانون الدولي العام**"، ط1، (الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)، ص.137.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 137.

[4] –عبد الكريم علوان، مرجع سابق، ص.136.

انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، أو هذا عن طريق النشرات الإخبارية الشهرية أو السنوية التي تصدرها المنظمة، والتي تتطرق فيها بالتفصيل عن الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان في العالم. [1]

وتقوم منظمة العفو الدولية على مجموعة من المبادئ التي ذكرت في ميثاق تأسيسها وهي على النحو الآتي:

*الاعتماد على مبدأ التمويل الذاتي وهذا لتفادي التأويلات حول مصداقية عملها، ويعتمد القسط الأكبر من ميزانيتها على التبرعات الشخصية واشتراكات الأعضاء والحملات والأنشطة المحلية لجمع التبرعات، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة لا تقبل أية هبات أو أموال تقدم من طرف الدول.

*الموضوعية في أداء وظائفها، حيث تعمل المنظمة على التحري الدقيق حول الوقائع، وتقوم بجمع المعلومات حول الانتهاكات المختلفة دون الاعتماد على السلطات الرسمية. [2]

*تركز منظمة العفو الدولية في نشاطاتها على عدم تأييد أو معارضة الحكومات أو الأفراد، وإنما تعمل على حماية حقوق الإنسان مهما كان الجنس أو اللون أو العرق وبالتالي فهي مستقلة في عملها. [3]

إن الهدف من إنشاء منظمة العفو الدولية هو حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وفيما يلي مجموعة من الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها: [4]

*الوقوف في وجه الانتهاكات كان المختلفة لحقوق الإنسان دون تمييز بناءا على الجنس، العرق، اللغة، الوطن.

* العمل على الإفراج الفوري عن سجناء الرأي وتقديم الدسم اللازم لهم، ونعني بسجناء الرأي أولئك الأفراد الذين تقيد حرياتهم بالسجن لأسباب خاصة بمعتقداتهم السياسية أو الدينية.

---

[1]-نفس المرجع السابق، ص.141.

[2]-نفس المرجع السابق، ص-ص.141- 142.

[3]- أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص.292.

[4]- أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص.457.

* العمل من أجل ضمان محاكات عادلة للسجناء السياسيين.

* السعي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ومناهضة التعذيب بصرف النظر عن التهم التي قد تنسب للأشخاص.

*النظر في حالات اختفاء الأشخاص.

* تعزيز الوعي بحقوق الإنسان على المستويات كافة، والدعوة إلى التمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

* العمل على استصدار العفو لكل توقع عليهم عقوبات سالبة للحرية ومن بينهم سجناء الرأي.

ولقد أكدت منظمة العفو الدولية بأن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ ويعتمد بعضها على البعض الآخر، وأنها تعمل على إعلاء شأن جميع حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى، وذلك من خلال تبنيها برامج تعليم حقوق الإنسان، وقيامها بالحملات الرامية إلى التصديق على المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.[1] وفي سبيل ذلك تلجأ المنظمة إلى وسائل عديدة من بينها تقديم المساعدة المالية أو غيرها من وسائل الإعانة لسجناء الرأي، وكذا تقديم المساعدة القانونية، ومساعدة الوكالات الدولية التي تعمل على تقديم الأحكام السالفة الذكر.[2]

إن التقارير التي تقوم منظمة العفو الدولية بإعدادها هي نتاج عمل أعضائها في دول مختلفة، وتعتمد المنظمة في إعداد تقاريرها على الشكاوي المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي يتقدم بها ذوو الشأن في الدول كافة، بالإضافة إلى المقالات التي تنشرها مختلف الصحف والمجلات المهتمة بحقوق الإنسان،

[1]-فيصل شنطاوي، "**حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني**"، ط2، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001)، ص.181.

[2]-عبد الكريم علوان، مرجع سابق، ص.138.

كما تستمد هذه المنظمة معلوماتها من المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات، وأخيرا من خلال البعثات التي ترسلها المنظمة وهذا ما أشرنا إليه سابقا. [1]

2- دور منظمة العفو الدولية:

إن حماية حقوق الإنسان يعتبر مسألة تهم جميع الدول والحكومات وتتجاوز الحدود والايديولوجيات، ويقوم عمل **منظمة العفو الدولية** على هذا الاعتقاد الأساسي باعتبارها حركة مستقلة طوعية ذات انتشار عالمي ولا تهدف إلى الربح، وتتوزع فروع هذه المنظمة في أكثر من 150 بلدا. والشرط الأساسي للعضوية في هذه المنظمة هو العمل على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، والتي من بينها الوقوف ضد الإساءات ضد الأفراد الموجودين في السجون بسبب معتقداتهم، ولا ينحاز عمل منظمة العفو الدولية إلى أي اتجاه، فهي تعمل على الاهتمام بحماية حقوق الإنسان بالنسبة لكل حالة، بغض النظر عن إيديولوجية الحكومة أو معتقدات الضحايا. [2]

وعلى الرغم من أن هذا الدور لمنظمة العفو الدولية يتداخل مع دورها الإنمائي والذي تضطلع به أحيانا كثيرة عبر الحدود، إلا أنه يتخطاه إلى قضايا أخرى تتعلق بالسياسات العليا، حيث أصبحت هذه المنظمة قادرة على الضغط حتى على أكبر الحكومات، من اجل حثها على اتخاذ أو عدم اتخاذ أفعال معينة، وكذلك العمل على توجيه اهتمام صانعي القرارات والسياسات إلى قضايا معينة، تهتم بالجانب الإنساني وحقوق الأفراد في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. [3]

---

[1]-أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص 292.

[2]- Amnesty International, 'International Secretariat, Easton street', (London : Warix 8 Dj UK, March 1991), p.10.

[3]- **منتدى الايكونوميست**، النظام غير الحكومي، العدد 172، المجلد 15 جانفي 2000، ص.64.

لابد من الإشارة إلى أن السبب الرئيسي والمهم في نشوء منظمة العفو الدولية هو العمل الجاد نحو حماية الإنسان، وفي هذا الصدد نشير إلى أن نشأة هذه المنظمة كان عن طريق مقال كتبه المحامي البريطاني **بيتر بيننسون** Peter Bennson عام 1961 في جريدة **الأوبزيرفر**، ويحث فيه الأفراد في جميع الدول على العمل وبطرق سليمة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وبالأخص السعي نحو الإفراج عن سجناء الرأي. وهكذا استجاب الناس لهذه الدعوة و أعربوا عن استعدادهم للعمل على تقديم مساعدات فعلية، وتمخض عن ذلك ظهور منظمة العفو الدولية. [1] وسعيا لتحقيق هذه الأهداف عملت هذه المنظمة على القيام بأنشطة مختلفة في سبيل منع الانتهاكات الجسدية، العقلية، التمتع بحرية التفكير والتعبير وكذلك منع التمييز العرقي. [2]

إن عمل منظمة العفو الدولية يتميز بالاستقلالية عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية، والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية، حيث أنها لا تؤيد ولا تعارض آراء الضحايا الذين تعمل على حماية حقوقهم، وبالتالي فإنها تسعى إلى حماية حقوق الإنسان بشكل نزيه.

إن الدور الذي تقوم به منظمة العفو الدولية في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان نجده محددا في حماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي، فهي تسعى للإفراج عن سجناء الرأي الذين اعتقلوا بسبب عقائدهم أو لونهم أو جنسهم أو أصلهم العرقي أو لغتهم أو ديانتهم، دون اللجوء إلى استخدام العنف أو التحريض عليه. [3] وتلح منظمة العفو الدولية عن ضرورة إتاحة محاكمات عادلة لكل السجناء السياسيين والأفراد الذين اعتقلوا

---

[1] – محمد يوسف علوان، **"حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية"**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993)، ص.182.

[2] – **"منظمة العفو الدولية"**: تقرير سنة 2006، لندن: منشورات منظمة العفو الدولية، 2006، ص 2.

[3]- David Weissbort, 'International Non- governmental Organisations in Human Rights in International Law', (Oxford : Clarendon Press, 1984), p.429.

دون اتهامهم بأي تهمة، كما تعارض المنظمة فرض عقوبة الإعدام والتعذيب أو العقوبات الأخرى القاسية، والتي تتنافى مع الكرامة الإنسانية لجميع السجناء دون تحفظ. [1]

كما أشرنا سابقا فإن عمل منظمة العفو الدولية يرتكز على أساس مبادئ واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي تنادي بضرورة تطبيقها على جميع البشر، بالإضافة إلى قيامها بتنظيم حملات عالمية على نطاق واسع، وقد ثبت أن هذه الحملات فعالة لأبعد الحدود، فمن خلالها تتضافر جهود المجتمع الدولي من اجل حماية حقوق الإنسان، وكثيرا ما تحظى الحملات التي تقوم بها منظمة العفو الدولية من خلال وسائل الإعلام المحلية والوطنية والدولية، باهتمام المسؤولين الحكوميين عن قضايا حقوق الإنسان ويرضخون لمطالبها. [2]

وتعمل منظمة العفو الدولية على حث مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على اتخاذ إجراءات فورية للتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تقع في العالم. فعلى سبيل المثال، **قضية دارفور** فقد توصلت البعثة رفيعة المستوى التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى نتائج تؤكد ما توصلت إليه منظمة العفو الدولية، من أن المدنيين يتعرضون للقتل والاغتصاب والتهجير القسري ويعانون من انتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية، ووفقا للمعلومات التي تتناهى إلى منظمة العفو الدولية، فإن الكارثة التي حدثت في دارفور تفند تطمينات

[1] –أنظر القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية، طبقا للتعديل الذي أدخل عليه من قبل المجلس الدولي السابع عشر المنعقد في أسبو –هلسنكي، فلندا، 1985.

[2] –أنظر معلومات عن منظمة العفو الدولية.

على الموقع: http://www.amnesty.arabic.org

تم تصفح الموقع يوم: 11/ 06/ 2013.

الحكومة السودانية. [1] وفي نفس السياق تؤكد منظمة العفو الدولية أن التطمينات الدبلوماسية وتنفيذ مذكرات التفاهم أمر غير مقبول، حيث تعتبرها وسيلة غير مناسبة للوفاء بالتزامات دولة ما، وهذا بسبب طبيعتها التمييزية والإكراهية في تعاملها مع الخطر المطلق على التعذيب، وكذلك عدم فعاليتها من الناحية العملية. [2]

يمكن القول أن منظمة العفو الدولية ملتزمة بتنمية التوعية والتفهم للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك بنشر المعرفة بالآليات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان. وإن الهدف النهائي الذي تعمل المنظمة على تحقيقه، هو تشجيع الحكومات والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على اعتناق الأفكار والسياسات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان.

إن الجهود التي تقوم بها منظمة العفو الدولية قد حققت على مر السنين إنجازات كبيرة، فكثيرا ما تستطيع إقناع الحكومات بأن منهج المنظمة هو منهج لدعم الدول في ترسيخ احترام المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ومساندة الضحايا حينما يتبين أن حقوقهم قد انتهكت، وقد تفهمت الدول وحكوماتها بعد فترة طويلة هذا المنهج. [3] فالمنظمة لا تصنف الدول على أساس سجلها في مجال حقوق الإنسان، وإنما تعمل على تقديم التوصيات إلى الحكومات بما يساعدها على التقدم الايجابي في احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وفي نفس الوقت

---

[1]-لا تأخير بعد اليوم: مجلس الأمم المتحدة يجب أن يتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور.
على الموقع: http://www.ora.amnesty.org/tibrary/index/AR/2007.
تم تصفح الموقع يوم: 13/ 06/ 2013.

[2]-منظمة العفو الدولية: مذكرات التفاهم ومراقبة المنظمات غير الحكومية تحد حقوق الإنسان الأساسية.
على الموقع: http://aro.amnesty.org/library/index/arabic.
تم تصفح الموقع يوم 2013/06/16.

[3]-"**منظمة العفو الدولية**": تقرير سنة 2001، لندن: منشورات منظمة العفو الدولية، 2001، ص.7.

ينبغي أن يكون هناك دور لنشطاء حقوق الإنسان، للإسهام في دعم إرادة التغيير لدى الحكومات من اجل الحرية والعدالة لجميع البشر.[1]

تؤكد منظمة العفو الدولية أن حكومات الدول النامية، ترى أن مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحركة حقوق الإنسان بصفة خاصة لهما مغزى سياسي بالأساس، لأنهما يستهدفان التغلغل في جذور العلاقة بين الدول والمواطنين، وان حركة حقوق الإنسان تطالب الدولة دائما الوفاء بالالتزامات التي قد تهدد نظامها القائم لصالح قوى معينة في الداخل والخارج. وتعزى هذه الرؤية على الهواجس التي تجتاح هذه النظم من حركة حقوق الإنسان، وكأنها لغم للعبث بهذه الحكومات من الخارج والقفز فوق السيادات الوطنية، وبذلك فهي ليست حركة مبرأة على الصعيدين الدولي والإقليمي من شبهة التواطؤ مع القوى الخارجية ذات أهداف غير نبيلة.[2]

تعمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان على تأييد وتعزيز المبادئ العالمية لاحترام حقوق الإنسان الأساسية، وهي كذلك تركز على العمل غير المباشر عكس المنظمات غير الحكومية الأخرى، وإن المهمة الأكثر قيمة لهذه المنظمات العمل على لفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان وهذا من أجل الضغط على المخالفين، وبالتالي فهي بصورة غير مباشرة من خلال إعداد التقارير عن الانتهاكات، برامج التعليم العام وحملات كتابة الرسائل الموجهة إلى الحكومات، من أجل التعريف بمنتهكي حقوق الإنسان. وتميل المنظمات

[1]–معلومات عن منظمة العفو الدولية، مرجع سابق.

[2]–تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2000، ص.59.

غير الحكومية لحقوق الإنسان إلى عدم قبول التبرعات من الحكومات لأن ذلك يشكك في نزاهتها، فهي تعمل على قضايا على الصعيد العالمي والمحلي، وبالتالي وجب عليها تجنب كل ما يمكن أن يضر بسمعتها. [1]

وتعمل **منظمة العفو الدولية** على منع الانتهاكات الجسدية والعقلية لحقوق الإنسان وتعزيز حرية الرأي والتعبير والتحرر من التمييز، وهي بذلك تسعى للحفاظ على الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان على وجه التحديد من خلال البحث والعمل في جميع مناطق العالم، وتقديم الالتماسات للمسؤولين الحكوميين لتغيير تصرفاتهم. كما تعمل منظمة العفو الدولية من خلال البيانات الصحفية ونشر التقارير السنوية لحقوق الإنسان، في محاولة لتثقيف الجمهور بشأن قضايا حقوق الإنسان، كما تنظم حملات للضغط على الحكومات والشركات وحثها على تنفيذ سياسات لضمان حقوق الأفراد، ويتم تحديد أهداف وأنشطة المنظمة دوليا مع الفروع المحلية التي تعمل في مناطق محددة. [2]

وتعتبر منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام باعتبارها الشكل النهائي للعقوبة غير إنسانية، وقد كانت أول خطوة رئيسية ضد هذه العقوبة الحملة التي قادتها من خلال عقد **مؤتمر دولي** في **ستوكهولم** عام 1977، وقد تزامنت هذه الحملة مع زيادة كبيرة في عدد البلدان التي حظرت عقوبة الإعلام، حيث ارتفع عدد الدول التي تحظر عقوبة الإعدام في نفس السنة التي عقد فيها المؤتمر من 16 إلى 80 دولة. وفي سياق الحملة المناهضة لعقوبة الإعدام، تعمل منظمة العفو الدولية على تنفيذ حملات ضد عقوبة الإعدام للقصر، بالإضافة إلى نفس الحملات في أوروبا وآسيا الوسطى وغربا إفريقيا، وتناشد منظمة العفو الدولية وأعضائها نيابة عن الأفراد الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، الحكومات لتغيير قوانينها، وبغض النظر عن الرسائل العادية وحملات الالتماس، تحتفظ

[1]- Vessela Chakarova and Daniel Kothy, 'Human Rights NGOs : Amnesty International and Human Rights Watch', **Internation Topic Journal**, Vol 1, Iss 2, 2006, p.1.
[2] -Vessela Chakarova and Daniel Kothy, op.cit, p.1.

منظمة العفو الدولية في مكتبة خاصة بالتقارير حول عقوبة الإعدام من جميع أنحاء العالم، وتعمل مع منظمات أخرى لمناهضة عقوبة الإعدام. [1]

وتشارك منظمة العفو الدولية أيضا في الحملات التي تهدف إلى وقف العنف ضد المرأة وإلى التركيز على قضايا التمييز والعنف وعلى آثار الحروب، حيث أن النساء غالبا ما يتعرضن للهجوم والاغتصاب، على الرغم من أنهن لا يشاركن مباشرة في القتال. ومن بين الحملات التي قامت بها منظمة العفو الدولية في هذه المجال، بعث رسائل وتقديم التماسات إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتوفير التمويل اللازم للعلاج الجسدي والعقلي للنساء اللاتي كن ضحايا الحرب الأهلية في هذا البلد، علاوة على ذلك تعمل المنظمة على تشجيع توقيع التشريعات، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للمرأة وبروتوكولها الاختياري، وقد شملت هذه الحملة على سبيل المثال العمل مع القيادة النسائية العالمية للترويج لحملة سنوية تسمى" ستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة" من 25 نوفمبر إلى غاية 10 ديسمبر، وإن الهدف من هذه الحملة جلب انتباه الرأي العام حول مشكلة العنف ضد المرأة وتشجيع نشاط المرأة. [2]

في نفس السياق يمكن أن يؤدي التمييز والفقر إلى جعل المرأة في البلدان الغنية أكثر عرضة للمعاناة من العنف، ففي **كندا** على سبيل المثال وجدت منظمة العفو الدولية أن العنصرية منتشرة على نطاق واسع، بالإضافة إلى الفقر والتهميش وتصاعد معدل العنف ضد النساء، وفي نفس الإطار هناك تمييز واضح في الظروف المعيشية، وفي قدرة النساء من غير السكان الأصليين على الحصول على الخدمات الحكومية، فعلى سبيل المثال

[1]- ibid, p.2.
[2]- Vessela Chakarova and Daniel Kothy, op.cit, p.2.

غالبا ما يحرمون من الحصول على الخدمات والدعم مثل ملاجئ الطورئ، وحماية الشرطة والقوات الحكومية من العنف الممارس ضد النساء من طرف السكان الأصليين الذي نادرا ما يتم تقديمهم إلى العدالة.[1]

إن عدم وجود حماية للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان وكذلك الفشل في منع الهجمات والمضايقات ضدهن، يجعل من الصعب على المرأة أن تشارك في مختلف النشاطات التي تقام، حيث كثيرا ما يتم استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان عن طريق التحرش والتمييز والعنف، وذلك بهدف ثنيهن عن المطالبة بحقوقهن بالمشاركة في الحياة العامة، وقد وثقت منظمة العفو الدولية كيف أن المدافعات عن حقوق الإنسان في أفغانستان وزيمبابوي، تم استهدافهن بسبب الحديث عن انتهاكات حقوق النساء التي تحدث في هذين البلدين.[2]

وكمثال ثان على الانتهاكات ضد النساء، ففي **البيرو** تواجه النساء اللاتي ينحدرن من مجتمعات السكان الأصليين في المناطق الريفية والفقيرة، حواجز وصعوبات في الحصول على خدمات الرعاية الصحية للأم نتيجة ترسيخ التمييز، بالإضافة إلى عدم وجود معلومات واضحة عن الخدمات التي تتوفر للأم والطفل والمرافق الصحية تقع بعيدا عن منازلهم، تكاليف النقل باهظة، المواقف التمييزية داخل المرافق الصحية، عدم توفير طرق الولادة المناسبة وصعوبات في الاتصال. وبفعل الضغوطات والتقارير التي قدمتها منظمة العفو الدولية والتي تشير إلى هذه الوضعية، فإن منذ عام 2006، اتخذت الحكومة في البيرو بعض الخطوات نحو إزالة هذه الحواجز،

[1]- Amnesty International, **'**Combating Exclusion: Why Human Rights Are Essential for MDGS**'**, **International Journal on Human Rights**, Vol 7, N°12, 2010, p.63.
[2]- Amnesty International, op.cit, p.63.

حيث عززت أساليب الولادة بناء على الثقافات، تغطية التأمين الصحي لسكان الريف، وبالرغم من ذلك إلا انه ما زالت السياسات والمبادرات لا ترقى إلى المستوى المطلوب. [1]

وهنا قضية أخرى تثيرها **منظمة العفو الدولية**، وتتمثل في استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشر في الحروب خاصة في الحروب الأهلية في البدان النامية، حيث يضطر الأطفال للانضمام إلى القوات المسلحة ضد إرادتهم، وإن التجارب التي يواجهونها أثناء الحرب، غالب ما تسبب لهم مشاكل عقلية وجسدية في وقت لاحق. وقد شاركت منظمة العفو الدولية في الحملة العالمية لمكافحة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى ذلك تقوم بنشر التقارير والوثائق والعمل على رفع مستوى الوعي العام، فضلا عن أنها تقوم بتنظيم حملات وتوجيه التماسات والحث على تنفيذ تشريعات لمواجهة ومعالجة المشكلة، التي تضمنها البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. [2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن منظمة العفو الدولية قد ساهمت وبشكل فعال في حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا عن طريق المجهودات الجبارة والحثيثة التي تقوم بها، إلا انه في بعض الحالات تواجه هذه المنظمة صعوبات من قبيل تعطيل عملها من خلال عدم السماح لها مثلا بزيارة السجناء وحضور المحاكمات وهذا ما يؤثر على تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في حماية حقوق الإنسان.

تمارس اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورا متميزا في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني عبر آليات عديدة، من بينها أنها تلجأ إلى استخدام آليات القانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل ضمان التزام الدول بأحكام

[1]- Ibid, p.65.
[2]- Vessela Chakrova, op.cit, p.2.

القانون الدولي الإنساني، وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤسسة إنسانية وقانونا هي منظمة عالمية غير حكومية تأسست في عام 1963، وهي الجهاز المنشأ للصليب الأحمر.[1] ويرجع الفضل في إنشاء هذه اللجنة إلى عدد من المواطنين السويسريين، وعلى رأسهم **هنري دونانت Henri Donent** وقد اختار هؤلاء الأشخاص لهذه اللجنة أول الأمر اسم اللجنة الدولية لإغاثة الجنود والجرحى، ثم تغير اسمها بعد ذلك إلى الاسم الحالي- اللجنة الدولية للصليب الأحمر- منذ عام 1980. [2]

وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة دولية غير حكومية محايدة ومستقلة وتمارس مهامها في حماية حياة وكرامة الإنسان في أوقات الصراعات المسلحة، وتشرف على إدارة وتنسيق الأنشطة الدولية للأعمال الاغاثية المعهود بها إلى الحركة في أوقات السلم والحرب، وتستند في عملها إلى الولاية التي أوكلتها إليها الدول، وتستند هذه الأخيرة إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام1977، وللجنة الدولية الشخصية القانونية المستقلة عن الدول، وقد منحت صفة مراقب منذ عام 1990 من قبل الأمم المتحدة، وهكذا فإن اللجنة تقوم بدور رئيسي في مجال توفير الحماية الواجبة، كما تقدم الحماية القانونية والمساعدة المادية للأسرى والسجناء وتتبع أخبار المفقودين في كل مكان.[3]

أما على المستوى التنظيمي تحرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تشجيع تأسيس لجان وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل دول العالم، وقد قامت بدور رئيسي في إنشاء" **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب**

[1]- نورة بن علي يحياوي، "**حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي**"، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص.104.

[2]- ستانسيلاف أ.نهليك، "عرض موجز للقانون الدولي الإنساني"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، جنيف، 1984، ص-ص 10- 11.

[3]- إسماعيل عبد الرحمن، "**الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي**"، في : أحمد فتحي سرور، "**القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني**"، (القاهرة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2006)، ص.28.

والهلال الأحمر"، وقد أصبح لهذا الاتحاد شخصية مستقلة، وهو يهدف إلى دعم وتعزيز النشاطات الإنسانية التي تقوم بها الجمعيات الوطنية في مجال تخفيف المعاناة عن الأفراد، وحتى عام 1990 ضم الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمر لـــ 148 دولة، وبلغ عدد المنتسبين إلى هذه الجمعيات نحو 250 مليون فرد، وقد أبدوا استعدادهم للعمل الطوعي لخدمة الإنسانية. [1]

وتلتزم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالسعي من أجل ضمان تطبيق السليم للقانون الدولي الإنساني، عبر آليات عدة منها دعوة الدول إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أو قضائية، وتكون كفيلة بتحقيق ذلك التطبيق بشكل سليم، وتعمل على تطبيق القواعد القانونية ذات الصلة وتأمين كافة الوسائل اللازمة لتحقيق التطبيق السليم والفعلي للقواعد القانونية الخاصة بحقوق الإنسان في ظل النزاعات المسلحة. [2]

إن من أبرز المجالات التي تعني اللجنة الدولية للصليب الأمر بالعمل فيها، هي ذات الارتباط الجوهري بحقوق الإنسان ونذكر منها على سبيل المثال: [3]

* زيارة الأشخاص الذين حرموا من حريتهم للتأكد من ظروف الاعتقال.

* إغاثة الضحايا بمنحهم مساعدات طبية وإنشاء المستشفيات ومراكز التأهيل.

---

[1] -وسام نعمت إبراهيم، "دور المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، المجلد 16، العدد 05، 2009، ص.295.

[2] -محمد أحمد أبو الوفا، "**النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**"، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص.129.

[3] -عبد الغني محمود، "**القانون الدولي الإنساني: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)، ص.69.

* البحث عن الأشخاص الذين انقطعت أخبارهم عن أهلهم، ومحاولة إيجادهم لجمع شمل العائلات وإعادة الأشخاص إلى أوطانهم.

يمكن القول أن المهام التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذات أهمية قصوى ولا يمكن الاستغناء عنها، لأنها تتصل بقضايا حقوق الإنسان سواء في الحالات العادية أو في الحالات الاستثنائية كالحروب والنزاعات التي تحدث في أي مكان في العالم.

تعمل **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** على الاهتمام بالأعمال الإنسانية، سواء خلال النزاعات المسلحة أو في فترات السلم، خاصة وأن جهود هذه المنظمة قد شملت محاولات لا حصر لها، ويعمل فيها ملايين المتطوعين والراغبين في تقديم الدعم الإنساني. والجدير بالذكر أن المجتمع الدولي يقدر أهمية جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفائدة أنشطتها في الحد من الآثار السلبية للحروب والكوارث الطبيعية على الإنسان، وتهتم بالاستعداد للعمل في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. [1]

كما تعمل **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** على تقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية في ظروف غير عادية، يكون الغرض منها هو التخفيف من الآثار والنتائج السلبية التي تخلفها النزاعات المسلحة، فمن المعلوم أن الحروب تؤثر بشكل خطير على الحاجات الأساسية للإنسان بشكل عام وعلى الصحة العامة في مجملها، لأنها تسبب العجز الكامل أو الجزئي في الحصول على الرعاية الطبية، وعلى نحو خاص العجز في الحصول على المواد الغذائية والمياه. وهناك عدة مقتضيات تنظم عمليات الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة، فالمادة 23 من **اتفاقية جنيف الرابعة** تلزم في الفقرة الأولى" كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة

[1]- David Frosayt, International Committee of the Red Cross and the Humanitarian Assistante, **International Review of Red Cross**, Vol 51, 1996, p.558.

أن تكفل حرية مرور جميع رسالات الأدوية والمهمات الطبية، مستلزمات العيادة المرسلة إلى سكان طرف متعاقد آخر حتى لو كان خصما، وكذلك الترخيص بحرية مرور الأغذية الضرورية والملابس والمقويات المخصصة للأطفال والنساء الحوامل أو النفاس." [1]

إن ضمان دور فعال لأنشطة الحركة الدولية وتفاديا لأي ازدواجية في العمل بين عناصرها، تم الاتفاق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للجمعيات الوطنية، على أنه في ظروف النزاعات المسلحة الدولية أو غيرها، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بفعل وظائفها كمؤسسة ووسيط محايد أو مستقل والتي تخولها لها اتفاقيات جنيف والنظام الأساسي للحركة الدولية، تضمن الإدارة العامة للعمل الدولي للحركة. [2]

وتعمل **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** على احترام الشروط المتعلقة بتقديم المساعدات، حيث في البداية تتفاوض حول التوصل إلى اتفاق صريح للعمل من قبل اللجنة الدولية في مجال الإغاثة والمساعدة من كل جانب في النزاع، وتطالب عادة بحرية الحركة لتقييم الحاجات والحق في مراقبة تأثير أعمال الإغاثة، ثم بعد ذلك تعمل على تقديم الحاجيات حيث تضم اللجنة عددا من العاملين المختصين في تقديم الاحتياجات في كافة المجالات (الصحة، التغذية، المياه الصالحة للشرب...الخ)، كما أن هناك عدد كبير من المختصين في هذه المجالات يعملون ميدانيا في البعثات الإقليمية الكبرى للجنة الدولية، وفي هذا الإطار يعتبر دور اللجنة بالغ الأهمية حيث لا تقبل التقارير التي تصدر عن مصادر خارجية. [3]

[1] -للمزيد من المعلومات انظر اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنين وقت الحرب المؤرخة في عام 1949.

[2]- Article 18 'Activités en Situation de Conflit ', Accord entre le Commité International de la Croix Rouge et la Ligne des Sociétes de la Croix Rouge et du Croissant Rouge, Geneve 1990.

[3]- David Frosayt op, cit, p.564.

بالإضافة على ما سبق فإن اللجنة الدولية توجد في موقف يسمح لها بحشد الموارد في مجال الإغاثة، حيث أنها حركة متحركة على نطاق واسع وتؤدي دورا يعترف به القانون الدولي في النزاعات المسلحة، فضلا عن أنها معروفة تمام المعرفة من الجهات المانحة الرئيسية مثل: **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** USAID، **ومكتب الشؤون الإنسانية** التابع للاتحاد الأوروبي، لكن في بعض الحالات لم تتمكن عناصر الحركة من حشد الموارد الكافية لبعض عمليات الإغاثة، كما أن مصاريفها تزايدت بشكل كبير نظرا لتزايد الاشتباكات المسلحة في العالم، مما استدعى تدخل المنظمات الحكومية في هذا المجال وعلى رأسها الأمم المتحدة نظرا لكثرة الاحتياجات الإنسانية. [1]

أما فيما يتعلق بأشكال **المساعدات الإنسانية** التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فتتمثل في المساعدات الغذائية وذلك بتوزيع المواد الغذائية على ضحايا النزاع المسلح ودعم تلبية الاحتياجات الغذائية الخاصة للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، مع إعطاء الأولوية للأطفال ، النساء، الحوامل والمرضعات. بالإضافة إلى المساعدات الطبية التي تشمل تقديم العلاج الطبي للجرحى والمرضى، وتقديم الإسعافات الأولية، توزيع الأدوية، نقل الدم والمساهمة في تجهيز المستشفيات وتجهيز الموارد البشرية والمادية لتغطية هذا المجال، وأيضا تأمين الإمداد السليم بالماء وذلك بتزويد الأشخاص بالماء الصالح للشرب على نحو كاف وإزالة النفايات ومكافحة الأمراض المنتقلة. [2]

وفي سياق المساعدات التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ففي **العراق** بعد حرب الخليج قامت بمساعدة الأهالي وبعض مسئولي المرافق المحلية بإعادة توزيع المياه الصالحة للشرب، كما وضعت برامج التطهير

1- ibid, p.565.

2- Pier Beran, 'Medical Assistance Strategy in Disaster Situations', **International Review of Red Cross**, Vol 21, 1939, p.424.

وإعادة تشغيل منشآت المعالجة والتوزيع.[1] كما قامت بنفس الأنشطة تقريبا في عام 2003 في مدينة **البصرة**، حيث تمكن مهندسو الماء العراقيون بمساعدة اللجنة من إعادة تشغيل مرفق ضخ المياه الرئيسي والذي توقف عن العمل نتيجة تدمير كابلات التوتر العالي في العمليات العسكرية، وقد عبرت اللجنة من تخوفها من تعطيل مرافق إنتاج الماء الذي يكون له أثر مباشر على الحالة الصحية العامة للسكان. [2]

وتقوم أيضا **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** بتقديم المساعدات للاجئين، حيث يقوم عناصر الحركة الدولية بتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين وذلك بتأمين الحاجات الأساسية لهم، ويمكن أن تقوم اللجنة بعمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالتعاون والتنسيق مع غيرها من منظمات الإغاثة الرئيسية وتقسيم العمل معها، وأهم هذه المنظمات **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف وبرنامج الغذاء العالمي...** وغيرها، ويشمل تقسيم العمل توزيع المواد الغذائية والماء والسكن والخدمات الطبية. [3]

ويختلف دور الحركة الدولية في هذا المجال عن دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، رغم أنهما يقدمان نفس المساعدات (الموارد الطبية، الاجتماعية وإقامة المخيمات، الزيارات الميدانية، جمع العائلات...)، إلا أن المفوضية تحصر صفة اللاجئين في الأشخاص الذين تركوا بلدهم وكانت لديهم أسباب مشروعة للخوف من التعرض للاضطهاد، أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فتمتد ولايتها لتشمل النازحين إلى خارج بلدانهم

[1] -عامر الزماني، "حماية الماء أثناء النزاعات المسلحة"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، عدد 45، 1995، ص.417.

[2]- International Committee of Red Cross
على الموقع: http://www.cicr.org
تم تصفح الموقع يوم: 2013/06/28

[3]- Ibid

والنازحين داخل بلدانهم، فتقدم لهم خدمات وقتية عكس المفوضية التي تقدم للاجئين خدمات أكثر تنوعا ولمدة أطول. (1)

لقد عرف عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تطورا مهما منذ أواخر القرن التاسع عشر في مجال الاستعمالات، ونظرا لأهمية هذا العمل أنشأت اللجنة وكالة تابعة لها يطلق عليها اسم" **الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين**" وتشبه الوكالة المختصة بالأسرى، إلا أن هذه الأخيرة ملزمة بإبلاغ الطرف الخصم بجميع المعلومات التي تحصل عليها، أما الوكالة المختصة بالمدنين فلا تفعل ذلك فهي تتحفظ بالنسبة للحالات التي قد يضر فيها إبلاغ المعلومات للأشخاص المعنيين آو عائلاتهم، وإن الوكالتين السابقتين اللتين أشرنا إليها مندمجتان حاليا بمقر اللجنة الدولية لصليب الأحمر بجنيف، وقد أطلق عليهما اسم" الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين"، ويقوم مندوبو اللجنة الدولية في البعثات الإقليمية بدور هام في هذا المجال، حيث أن زيارتهم للأسرى والمحتجزين تتيح لهم إمكانية نقل أخبارهم إلى ذويهم. (2)

كما تقوم ذات اللجنة بتوفير إمكانية الاتصال الهاتفي في مناطق الحرب بين المدنيين وعائلاتهم خارج البلد المعني بالنزاع المسلح، باعتبار أن هذه الاتصالات تتيح فرصة التحاور المباشر بين العائلات، وقد وفر مكتب اللجنة الدولية في **بغداد** خلال حرب الخليج للسكان العراقيين هذه الخدمة، حيث مكنوهم من الاتصال مع

[1] - فيتيت مونتاريو، "حماية ومساعدة اللاجئين في حالات المنازعات والاضطرابات الداخلية"، **مجلة الهلال الاحمر المغربي**، عدد 41، ص.57.

[2]- Marco Sassoli and Mari Louise Tougas, The ICRC and the Missing IRRC, N°848 ? decembre 2002, p.733.

الأقارب في الخارج رغم صعوبة الظروف والإجراءات، حيث أن السكان يضطرون للانتظار أكثر من ساعة من أجل إجراء مكالمة لمدة دقيقتين وذلك راجع للعدد الكبير من السكان الراغبين في الاتصال. (1)

بالإضافة إلى ما سبق تقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بعملية استقصاء وتسجيل ومعالجة ونقل المعلومات، التي تمكن من تحديد هوية الأشخاص الذين تتدخل اللجنة لمصلحتهم، وتتوقف نوعية المعلومات على مصدرها، ففي النزاع الدولي تشكل القوائم الرسمية التي تضم أسماء أسرى الحرب أداة عمل ذات قيمة كبرى، أما في النزاع الداخلي فكثيرا ما تحتفظ سلطات الاحتجاز بأحد الأشخاص ولا تبلغ عائلته بذلك ولا يظهر اسمه إلا في حالة نشر اللجنة الدولية لأسماء المحتجزين الذين زارتهم. (2)

وتقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين على مستوى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا بمهام إدارية، تتمثل في تقديم أدلة كتابية تثبت أن مقاتلين قدامى كانوا قد أسروا خلال فترة معينة أو أن أصحابها كانوا مرضى أو جرحى أو في المستشفيات خلال فترة الاعتقال، وهذه الوثائق عادة تكسب حق الحصول على تعويض أو معاش وتتلقى الوكالة آلاف الطلبات من هذا النوع كل عام، وتستطيع أن تلبي معظمها لأنها تحتفظ بالملفات الخاصة بضحايا النزاعات لفترة تبلغ مئة عام على الأقل، ففي الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، لازالت أغلب الخدمات التي تقدمها دوائر البحث عن المفقودين التابعين للجمعيات الوطنية لهذه البلدان تتعلق بضحايا الحرب العالمية الثانية. (3)

---

[1]- ICRC, les Hopitaux de Bagdad sont Submergés Selon ICRC, **le monde**, N°18104, 2003.

[2]- الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، دليل عمل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، منشورات الصليب الأحمر، 2003، ص.9.

[3]- دافيد ديلابرا، "**اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الانساني: دراسات في القانون الدولي الإنساني**"، ترجمة: شهاب مفيد، ط1، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000)، ص.401.

وباعتبار أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل في وقت الحروب أو في وقت الاضطرابات الداخلية والتوترات على حماية ومساعدة الضحايا المدنيين والعسكريين، يمكن القول أن لهذا الدور ثلاث جوانب تتمثل في: [1]

* تساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تحسين وضع ضحايا الحرب من خلال القانون، كما ترافق اتفاقيات جنيف التي تنص على كيفية تعامل أطراف النزاعات مع الأعداء الذين يقعون بين أيديهم، وبالتالي فهي تروج لاتفاقيات جنيف بحيث تعمل على تطوير وتطبيق القانون الدولي الإنساني وفهمه ونشره، وهذا بموجب اتفاقيات جنيف التي أوكلت لها واجبات على عاتقها.

* باعتبار أن الدول الأطراف في النزاع لديها واجبات يجب أن يكون وسيط بينها يعمل على ضمان حقوق الضحايا، حيث أنه في زمن الحروب والاضطرابات الداخلية، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر كوسيط محايد بين أطراف النزاع، وتسعى لتقديم الحماية والمساعدة للضحايا المدنيين والعسكريين، وتتبنى اللجنة الدولية أية مبادرة إنسانية تتطابق مع دورها كمؤسسة محايدة ومستقلة.

* تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورا مهما في الحفاظ وحماية المبادئ الأساسية للعمل الإنساني داخل الحركة الدولية، وهي بذلك تعمل على الاعتراف بالجمعيات الوطنية التي تريد الانضمام إلى عضوية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويستند هذا الاعتراف على ضرورة تطبيق الجمعيات الوطنية للشروط المنصوص عليها من قبل المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

[1]- ICRC, **'Human Rights and Humanitarian Law for Police and Security forces'**, (Geneva: 1998), p.122.

وفي سياق الحديث عن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر أشار بعض الباحثين إلى وظائف تقوم بها هذه اللجنة وهي على النحو الآتي: [1]

* العمل على تقديم النتائج حول الفقر والتنمية المستدامة من خلال تقديم النتائج الإنسانية حول التنمية، ولعب دور حاسم في تحسين فعالية الدعم للمتضررين بالتركيز على الفقراء و الفئات المحتاجة.

* المواءمة مع الأولويات والمساعدات والمصالح الوطنية من خلال العمل على استهداف الشواغل الإنمائية، وتشجيع الأنشطة والتركيز على القضايا المشتركة مثل: المساواة بين الجنسين، البيئة والأشخاص ذوي الإعاقة.

* المساهمة في نظام التنمية المتعددة الأطراف من خلال لعب دور حاسم على المستويين العالمي والوطني في تنسيق الجهود الإنسانية وتطوير القواعد والمعايير وتطوير أساليب مبتكرة.

* الإدارة الإستراتيجية والأداء من خلال نهج واضح للرصد والإبلاغ، والذي بدوره يوفر معلومات شاملة تساهم في إعداد تقارير جيدة والتدخل بشكل فعال.

وقد أشارت الأستاذة لويس **دوسوالد بيك** Louise Doswald Beck إلى مجموعة من النتائج التي حققتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر على النحو الآتي: [2]

* إشراف موظفين دائمين ومؤقتين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر على القضايا الموضوعية المتعلقة بتطوير وتوضيح القانون الدولي الإنساني، قانون حقوق الإنسان، نزع السلاح والحد من التسلح، بالإضافة إلى التنفيذ

---

[1]-Australian Multilateral Assessement, ICRC, 2012.
http ://www.ausaid.gov.au. :على الموقع

تم تصفح الموقع يوم: 2013/07/03

[2]- Louis Doswald Beck, 'International Humanitarian Law and The Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Theat or Tse of Nudear Weapons', **International Review of the Red Cross**, 1997, p.176.

الوطني للقانون الدولي الإنساني من خلال اللجنة الاستشارية للخدمات وتقديم المشورة القانونية للموظفين الميدانيين.

* ساهمت في التشجيع على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك التفاوض على القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998، ولعبت دورا محوريا في صياغة أركان الجرائم والقواعد الإجرائية في اللجنة التحضيرية 1998- 2000.

* ساهمت بشكل كبير في التفاوض على البروتوكول الثاني **لاتفاقية لاهاي** عام 1954، بشان حماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة.

* ساهمت في مختلف التطورات التي حدثت في القانون الدولي الإنساني(البروتوكول الرابع الذي يحظر استخدام الأسلحة التقليدية، اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، دليل سان ريمو عام 1913). [1]

* أنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي قاعدة بيانات لاستخدامها من قبل موظفي اللجنة الدوليين أو الإقليميين في حالات الدفاع عن حقوق الإنسان.

* تقوم اللجنة بتقديم دورات وعروض عديدة حول القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، للدبلوماسيين والعسكريين وأفراد الحكومات والأكاديميين العاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

[1] - دليل **سان ريمو** بشأن القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار 1994، أشرف على إعداده فريق من خبراء القانون الدولي والملاحة البحرية، والغرض من هذا الدليل هو تقديم تحليل لمضمون القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار.

المبحث الثالث: نحو رؤية جديدة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

تعاني المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان من مجموعة كبيرة من العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وتتوزع هذه العقبات بين تمويلية وتنظيمية وإدارية تقف حجر عثرة أمام هذه المنظمات، حيث تارة تكون الدول السبب الرئيسي في تعطيل وظائف المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وتارة أخرى تقع هذه المنظمات في أخطاء تسبب لها الإحراج وتحولها عن تحقيق أهدافها. وفي هذا السياق طرحت مجموعة من المبادئ التنظيمية التي تعمل على تحديد المسار الذي يجب أن تنتهجه المنظمات غير الحكومية في سبيل تطوير حقوق الإنسان وحمايتها من كل الانتهاكات.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية.

إن هناك العديد من الأبحاث والكتابات التي تبرز التحديات والمشكلات التي تواجه المنظمات غير الحكومية وخاصة العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث باعتبار أن هذه المنظمات لا تملك التمثيل الرسمي، ومن ثم فإن وضعها لا يسمح لها سوى بتقديم رأي استشاري في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها لا تملك سلطة اتخاذ القرار.

وإن تعدد الأدوار والمسؤوليات التي تخص المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات، يمكن أن يؤدي إلى تضخم تنظيمي داخل هياكلها، وهو الآمر الذي أصبح واضحا على العديد من المنظمات الكبيرة الحجم في الدول المتقدمة، حيث تعاني هذه الأخيرة من درجة عالية من البيروقراطية، حتى أن بعض ممثلي هذه المنظمات

أصبحوا يتصرفون في المؤتمرات الدولية مثل الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية، التي كانت تلك المنظمات غير الحكومية تنتقدها في السابق. (1)

وتتضمن مبادئ المنظمات غير الحكومية بنودا تنص على ضرورة السماح للمنظمات غير الحكومية بالقيام بعملها السلمي بدون التعرض للتحرش والمضايقات، وعلى وجوب تمتعها بالقدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، وتمتعها بحرية السعي للحصول على الدعم المالي وعدم تعرضها لأية إجراءات قانونية جنائية أو مدنية، إلا تلك المستندة إلى قواعد الإجراءات القانونية المعتمدة في الدولة التي تعمل فيها.

إن مشكلة التمويل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عرقلة عمل المنظمات غير الحكومية والحد من نشاطها بالأخص النشاط القانوني، وتلعب المصادر المادية دورا محوريا في تحديد اتجاهات عملها، فالمنظمات غير الحكومية الدينية على سبيل المثال لا تواجه أية مشاكل تمويلية، بسبب اعتمادها على مصادر تمويل ذاتية مثل الزكاة والهبات وحتى المساعدات المالية من المؤسسات الحكومية المعنية، وهذا طبعا ما يتعارض مع توجهات المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى الحفاظ على مسألة الاستقلالية. وتتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كان التمويل ذاتيا أو من جهة محلية أو أخرى دولية، بالإضافة إلى ذلك فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقا كبيرا في الحصول على التمويل اللازم. (2)

---

[1]- Tismauric Suziki, **'Non–Governmental Organization: What Have and What is Must'**, (Mexico: Rand Centre Publishing, 1995), p.93.

[2]-الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية.

على الموقع: www.ayamm.org/arabic

تم تصفح الموقع يوم: 17/ 07/ 2013.

لقد أصبحت منظمات حقوق الإنسان موضوع جدل واسع بين الداخل والخارج، وقد ازداد هذا الجدل مع بداية التسعينات بعد بروز ظاهرة التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان، وهذا ما سوف يؤثر على شرعية المنظمات غير الحكومية وربما على قضية حقوق الإنسان برمتها. وإن قضية المرجعية الحقوقية، ثم التمويل الدولي أو الأجنبي كشف عن الدور الحاسم الذي لعبه السياق الدولي في احتضان ودعم تعزيز وجود المنظمات والمجموعات الحقوقية الجديدة. (1)

وإن مسألة التمويل لها دور حاسم في بناء المنظمات أو المشاريع أو الجمعيات، لأن أي منظمة لا تستطيع مباشرة أعمالها دون وجود الموارد المالية من اجل تفعيل هذا العمل وتطويره، وفي ظل غياب الشراكة الفعلية بين دول العالم ومؤسسات المجتمع المدني، وغياب التسهيلات من قبل هذه الدول لعمل المؤسسات المدنية، وبالرغم من أن الحكومات لديها خشية كبيرة من ظاهرة التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية، إلا أنها لا تبادر إلى سن قوانين تتضمن إعفاءات للجمعيات من الضرائب والرسوم وكذلك تشجيع المانحين والمتبرعين عبر حسم قيمة ما يتبرعون به من نصيبهم الضريبي، وفي ظل غياب مثل هذه المبادرات التي تعفي المنظمات غير الحكومية إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي والمساعدات، حتى تستطيع أن تلعب دور مركزي ومهم في حماية حقوق الإنسان على جميع الأصعدة. (2)

إن الاحتمال الأسوأ الذي قد ينشأ جراء غياب التمويل والمواد المالية التي تحتاجها المنظمات غير الحكومية، هو أن تصبح هذه الأخيرة بمثابة وسيلة في يد الدول التي تمولها، وهذا سوف يتعارض مع مهامها، وهذا ما

---

[1] – يسري مصطفى، "**الفضاء العالمي لحركات حقوق الإنسان**"، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006) ، ص.490.

[2] - هوزان خداج، المنظمات غير الحكومية ومسألة التمويل.

على الموقع: http://arabic.tharwaproject.com/node/5559 تم تصفح الموقع يوم: 21/ 07/ 2013.

يستوجب من المنظمات غير الحكومية أن تسعى إلى الإبقاء على تنظيماتها مستقلة، عن طريق توفير الموارد المالية المستدامة، وإن التعهد بتمويل المنظمات غير الحكومية يجب أن يكون طويل الأجل وقائم على أساس تقييم ايجابي لقيمتها، ولتحقيق ذلك فإن ثقافة العطاء ينبغي إقرارها في المجتمع من أجل أن يمنح المؤيدون الأموال الكافية لمشروعات المنظمات غير الحكومية وهذا على أساس ثابت ومستقر. (1)

إن استراتيجيات المنظمات غير الحكومية المستدامة والتي تركز على الشعوب قد أدت إلى بروز تحدي آخر، حيث أن هذا الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية ينطوي على مضامين عديدة بالنسبة للعلاقات التي تربطها بالحكومات، حيث انه جعل الحكومات تعيد التفكير بشأن إدراكاتها الخاصة بدور المنظمات غير الحكومية، فالتحول نحو تلك الإستراتيجية الإنمائية يتضمن تساؤلات بشأن استخدام الموارد الاقتصادية والسياسية من جانب الدول ومؤسساتها، فدور المنظمات غير الحكومية في هذه العملية هو تسهيل وتحفيز هذا التحول، من خلال بناء إدراك ووعي الشعوب وبناء المؤسسات الشعبية وتعزيز ودعم المجتمع المدني. (2)

باختصار يمكن القول أن ادوار المنظمات غير الحكومية تتطور تدريجيا، فهي في مرحلة انتقال من الدور التوزيعي للخدمات والمكمل لوظائف الحكومة والدولة إلى الدور التحولي، والذي تصبح بواسطته هياكل القوة الاقتصادية والسياسية أكثر استجابة للشعب وحقوقه. وإن الرصد الفعال لحقوق الإنسان يتطلب نهجا نشيطا لجمع المعلومات من جانب المنظمات غير الحكومية المهتمة، ويتوجب على الناشطين في مجال حقوق الإنسان

[1]-Shin Whalee, **'**The lise of NGOs in International Relation**'**, **Korea Observer**, Vol 31, N°1 , 2000, p.118.

[2]-مبادئ مرشدة بشأن المنظمات غير الحكومية.

على الموقع: http://www.usinfostate.gov/arabic.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/07/21.

توخي الحذر بصفة خاصة في التنسيق بين المعلومات وإجراءات الفحص، وهذا لكي لا يقعوا في فخ المعلومات الخاطئة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من طرف المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

إن الهدف الرئيسي لعملية رصد المعلومات هو تعزيز مسؤولية الدولة عن حماية حقوق الإنسان، ويقوم راصد حقوق الإنسان بجمع معلومات ظاهرة عن مشاكل حقوق الإنسان وأنماط إيضاحية للانتهاكات، وتتطلب عملية جمع المعلومات جهدا بالغا وهذا لندرتها، حيث قلما يكون ناشطوا حقوق الإنسان شهودا مباشرين على الانتهاكات الخطيرة حتى يمكنهم الإبلاغ بدقة عن الوقائع التي يروونها، ولكنهم يعملون بتلك الوقائع من ضحايا أو شهود آخرين ولذلك يتطلب الرصد أساليب دقيقة وصحيحة، ويتطلب جمع المعلومات بحثا ومتابعة وتحليلا شاملا لان المعلومات السليمة أساسية لإعداد تقارير موثقة جيدا، يمكن الاستعانة بها لتشجيع السلطات على اتخاذ إجراءات ملائمة. (1)

إن المنظمات غير الحكومية لا تقتصر في عملها على مجرد المراقبة وتقديم التقارير، لأن هدف عملية حقوق الإنسان هو المساعدة على التصدي لمشاكل حقوق الإنسان والحيلولة دون وقوع انتهاكات في المستقل، وبعد تحديد تلك الحالات التي سيتم رصدها يجري رصد حقوق الإنسان في المقام الأول، من خلال التحقيق لجمع عناصر المعلومات وإتاحة التقييمات الظاهرة عن وجود أو عدم وجود انتهاكات، كما يجب على المنظمات غير الحكومية إقامة اتصالات مع الأشخاص المعنيين والمسؤولين الحكوميين المحليين وغيرهم من الفاعلين العاملين في المنظمة، وذلك حتى يتسنى لهم بصورة خاصة العمل على زيادة الوعي العام وتثقيف الجمهور في مجال حقوق الإنسان. (2)

[1] – محمد سويلم، "**إدارة موارد المعلومات للمنظمات غير الحكومية**"، (القاهرة: دار الهاني، 1994)، ص.17.

[2]-Tismauric Suziki, op.cit, p.103.

بالإضافة إلى ما سبق تعاني المنظمات غير الحكومية من مشكلة متكررة تتعلق بتقصي الحقائق المتعلقة بتجاوزات حقوق الإنسان، وهي صعوبة تقييم المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء الزيارات الموقعية أو المقابلات، وتفتقر منظمات حقوق الإنسان بعد ذلك على القدرة على التحقق من كل تفاصيل المعلومات التي يحصلون عليها، على أن ناشطيها يسعون عموما إلى وضع تحليل ظاهري على الأقل واستنادا إلى درجة اتصال ما تم جمعه من المعلومات وصحتها ومصداقيتها وأمانتها. [1]

إن العمل على توفير تأييد لمزاعم وقوع تجاوزات لحقوق الإنسان يعتمد على أشكال عديدة للمعلومات، ويمكن للمنظمات الحقوقية غير الحكومية الاستعانة بالأعراض البدنية والنفسية الملاحظة أثناء المقابلة أو الفحص الطبي كمؤشرات للوثوق بها، إضافة إلى تأييد المزاعم بطريقة أخرى أثناء الزيارات الموقعية، وهو ما يتيح فرصة للتحقق من الأوصاف المقدمة من الشهود عن الأبية والغرف، كما يمكن الاستعانة بالأسلحة المستعملة في إيقاع إصابات، وينبغي أن يشمل بيان المنظمة من حصل على الدليل وتوقيعه وهذا الإجراء مهم للحفاظ على استمرارية الأدلة، ويجب أن يدرك ناشطوا حقوق الإنسان السياق الذي قد تكون فيه المعلومات التي يحصلون عليها. [2]

وفي سياق الحديث عن الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، يطرح مشكل تأثير المجال السياسي على العمل الحقوقي وسط المهتمين بحقوق الإنسان وخاصة المنظمات غير الحكومية، التي تعد قوى ومؤسسات غير رسمية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وقصد القيام بدورها القانوني في مجال

[1]- ibid, p.104

[2]-Catherine Genglech and Adam Stepelton, 'Evidence in Monitor of Human Rights', **Journal of Human Right Monual**, Vol 158, 2005, p-p.32-33.

حقوق الإنسان يتعين عليها في نقطة أولى الاستقلال عن السلطة، والاستقلال عن التبعية لأي تيار سياسي أو إيديولوجي ثم الاعتماد على مرجيات حقوق الإنسان. (1)

وإذا كان عمل المنظمات غير الحكومية يركز على تعرية الواقع الذي يعيشه المواطن، فإن ذلك لا يتأتى إلا بمقارنة النصوص القانونية ومعرفة مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقاعدة القانونية الدولية والوطنية، إذ أن هذه المنظمات تهدف إلى دفع منطق القوانين والمؤسسات إلى نتائجها النهائية من اجل السماح لتأسيس دولة القانون التي تنبثق من مجتمع مدني واع، وبعبارة أخرى فإن هذه المنظمات تسعى إلى إحداث ثورة في حقوق الإنسان، حيث أن جهود هذه المنظمات تقتصر على الشجب والتمديد بالتجاوزات والدعوة إلى إصلاح الأوضاع والقضاء على الخروقات، لذلك فإن الصراع السياسي مبدئيا غائب حيت أن الهدف الذي ترمي إليه المنظمات غير الحكومية ليس الحصول على السلطة ولكن الرقي بحالة حقوق الإنسان، وفي هذه الحالة فإن السلطة السياسية تغض الطرف عن المطالب الحقوقية في بعض الأحيان، وتعمل على وضع عراقيل في وجهها بغية إفشال أهدافها. (2)

إن المواقف والسياسات الرسمية كالجهود الحكومية لاحتواء أو القضاء على نفوذ هذه المنظمات الحقوقية غير الحكومية، هي بمثابة مشكلة من مشكلات عديدة واجهت تقدم هذه المنظمات في بلدان مختلفة، وهناك

[1] - سامية بيبرس، "العرب ومؤتمر ديربان: دور بارز للمنظمات غير الحكومية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 146، 2001، ص-ص 140-145.

[2] - Ernesto Cariloo, **'**Indigenous NGOs as Strategy Institution Mooning the Relationship With Government and Source Agencies**'**, **World Devlopement**, N°15, 1987, p.115.

الكثير من القضايا التي ترتبط بالتنظيم الداخلي وأسلوب عمل هذه المنظمات والتي تحدث في العديد من الأماكن والتي كانت في بعض المناسبات تمثل حركة المنظمة. [1]

وقد كانت هناك مشكلة أساسية شعرت بها المنظمات غير الحكومية، وهي القيام بوظيفة سياسية أوسع مما يسمح به التمسك الصارم بالحياد والأهداف المحايدة لحقوق الإنسان، فالفرق بين الحزب السياسي ومنظمة حقوق الإنسان غير الحكومية يدركه جيدا نشطاء كبرى المنظمات، لكن ثبت أن الحفاظ على هذا التمييز صعب في الواقع العملي، ويفسر هذا على مقنع أنه حيثما تعمل منظمات حقوق الإنسان المستقلة في مجتمعات تكون فيها منافذ العمل السياسي مقيدة، حيث تكون أحزاب المعارضة السياسية ضعيفة أو حتى غير موجودة. [2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تعاني من صعوبات في جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة وكيفية التواجد الدائم على جميع المستويات بالإضافة إلى مشاكل التحقق من المعلومات، وهذا ما يؤثر على تقاريرها في مجال حقوق الإنسان، وينبغي التأكيد على ضرورة توافر مصادر ذات مصداقية في عملية جمع المعلومات لإعداد التقارير والنشرات حتى تستطيع التأثير في مجال عملها.

إجمالا يمكن القول أن قدرة المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان المستقلة على إحالة نتائج عملها إلى الهيئات الدولية المستقلة، والتي تفرض بدورها قيودا على الحكومات للتصرف في موضوع حقوق الإنسان كما تريد، يواجه صعوبات مختلفة بدءا من القدرة على جمع المعلومات وإيجاد مصادر ذات مصداقية ونزاهة في هذه

[1] -نيل هيكس، "خطاب حقوق الإنسان في العالم العربي"، **مجلة دراسات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**، عدد 06، 1997، ص.23.

[2] -حسنين المحمدي بوادي، **"حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب"**، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص.46.

العملية، بالإضافة على العراقيل التي تصنعها الدول والحكومات أمام هذه المنظمات، لكن يبقى العمل على تثقيف الأفراد في مجال حقوق الإنسان العامل المهم في هذه العملية.

المطلب الثاني: مقترحات لتفعيل دور أفضل لمنظمات حقوق الإنسان.

لقد تفاقمت المشاكل التي تواجه المنظمات غير الحكومية من حيث التمويل وطريقة العمل وكذلك التقارير التي تقوم بإعدادها، وإن هذه المشاكل هي نتيجة النمو غير المسبوق وغير المنظم في أعداد والمنظمات غير الحكومية، علاوة على ذلك فإن الضوابط الرسمية التي تؤكد الدفاع أو الحفاظ على نشاطات مكاتب حقوق الإنسان غير كافية بشكل واضح للحفاظ على فعالية هذه المكاتب، وهذا مع وجود رغبة حقيقية في تعزيز التقدم المستمر، وفي ظل الخطورة التي تواجه بقاء المنظمات غير الحكومية، برزت دعوات إلى ضرورة تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بشكل يساهم في تحقيق أهدافها. [1]

وإن أول نقطة تمت الإشارة إليها فيما يخص تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، تتمثل في التنظيم الفعال لتحديد مستوى معايير موضوعية وتوفير الأدوات اللازمة لتشجيع موظفي حقوق الإنسان على الالتزام بها، بالإضافة إلى ذلك فإن التنظيم فيما يخص عمل منظمات حقوق الإنسان يتعلق بكيف يمكن لمنظمة ما تسميه نفسها بأنها منظمة لحقوق الإنسان، وما هي الأنشطة التي تندرج في نطاق عملها، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التي يتم اعتمادها عند جمع ونشر المعلومات عن انتهاكات حقوق الانسان. وبهذه الطريقة من

[1]- Robert Charles Blitt, **'**Who Will Watch the Watchdogs ? Human Rights Non-governmental Organization and the Case for Regulation**'**, **Buffalo Human Rights Law Review**, Vol 10, 2005, p.390.

خلال تعزيز تعريف أفضل وقدر أكبر من المساءلة للمنظمات غير الحكومية، فإنه بإمكانها تقديم خدمات أفضل. (1)

وإن وضع معايير موظفي حقوق الإنسان يجب أن لا يخضع لسلطة الحكومات والتدخل الحكومي في مجال تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وتؤكد المنظمات غير الحكومية عن عدم ارتياحها إزاء التدخل الحكومي في عملياتها، وبالأخص ما تعلق بالتشريعات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال في عام 1994 أعلن نظام "**سوهارتو**" في "**اندونيسيا**" نيته في تنظيم تشكيل وتمويل وحل جميع المنظمات غير الحكومية الاندونيسية على الرغم من عدم انتقاده لهذه المنظمات، وتؤكد اللوائح الموجودة على أن المنظمات غير الحكومية بصبح نشاطها محضورا في حال تقويض سلطة الدولة، تشويه سمعة الحكومة، عرقلة تنفيذ التنمية الوطنية والعمل ضد الاستقرار السياسي. (2)

إن تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لتحقيق نتائج مهمة في مجال حقوق الإنسان يستوجب الاهتمام بمجموعة واسعة من القضايا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (3)

*تحديد أو ترسيم التكليف الخاص بعمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.

* الاعتماد على موظفين مهنيين ومجلس لتحديد معايير العضوية.

* التمويل والشفافية في الكشف عن البيانات المالية.

---

[1]-G .d. Hadfield, R. House, M .j. Tre Bilcock, Rethinking Consumer Protection Policy. على الموقع: http://www.strategis.ic.gc.ca/epic/internet/inocabc.nsf/en/ca00324.html.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/07/15

[2]- J. V.Riker, **'NGO: Transnational Donor Agencies and the Prospects for Democratic Governance in Indonesia'**. In S. Khagram, J.V Riker and K. Sikkink (eds), **'Restructuring World Politics'**, (London: University of Minnesota Press, 2002), p.93.

[3]- Robert Charles Blitt, op.cit, p.393.

* الاعتماد على أفضل الممارسات في أداء الوظائف بما في ذلك البحوث وتقصي الحقائق التقارير والاتصالات.

* الاعتماد على أفضل الممارسات للعمل مع المنظمات الدولية والوطنية في أوقات الأزمات والحروب.

* العمل على الدعوى عن الإبلاغ عن الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان واللجوء إلى التقاضي، بالإضافة إلى التركيز على تعليم مبادئ حقوق الإنسان.

يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية المهتمة بمجال حقوق الإنسان ساهمت بشكل كبير في القضاء على الانتهاكات والتجاوزات التي مست حقوق الأفراد والجماعات، سواء في وقت الأزمات والحروب أو في الحالات العادية، ولكن بالرغم من ذلك فقد واجهت صعوبات كبيرة سواء من طرف الحكومات والدول من خلال العمل على الحد من نشاطها في مجال حقوق الإنسان عن طريق القوانين واللوائح، أومن خلال التشكيك في التمويلات التي تتلقاها هذه المنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن تحقيق نتائج مهمة بالنسبة للمنظمات الحكومية يستوجب تنظيم هذه المنظمات بشكل صحيح، وضرورة تحديد أهدافها بما يساعدها على الوقوف في وضع محايد بين الأطراف المتنازعة، وضرورة الاعتماد على موظفين ومتطوعين أكفاء لضمان النزاهة والدقة في العمل، وهذا ما يتطلب إمكانيات هائلة تحتاجها هذه المنظمات غير الحكومية.

خاتمة

لقد بينت هذه الدراسة أن التطورات الدولية المختلفة التي عرفها التنظيم الدولي المعاصر قد ساهمت وبشكل كبير في ظهور المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجالات عديدة لها علاقة مباشرة بحياة الإنسان، وهذه المنظمات تؤثر على السياسة الداخلية للدول من جهة، وتؤثر على السياسة العالمية بصفة عامة خاصة بعد التحولات الكبيرة والجذرية التي وقعت في النظام الدولي وفي العناصر الفاعلة في العلاقات الدولية من جهة أخرى، فيمكن للمنظمات غير الحكومية أن تضبط العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول.

ولا يمكن اعتبار التطور المعاصر للمنظمات غير الحكومية تغييرا في اتجاه السياسات غير المادية لتحقيق الذات ولا باعتباره تجاوزا للانقسامات الإيديولوجية القديمة، بل عادة ما يجسد مجموعة من الدوافع المزدوجة لتوسيع مجالات العدل الاجتماعي. غير أنه في الوقت نفسه أحدثت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الرسمية نقاشا واسع المجال، حيث بعدما كانت الأنظمة السياسية لا تنظر باهتمام كبير لسياسات هذه الحركات فإن مبادئ الليبرالية الجديدة تشجع الحكومات على نقل بعض وظائفها التقليدية للهيئات التطوعية، بإتباع أساليب جديدة للتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

خلصت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية ساهمت في تغيير الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة كفكرة السيادة ومدلول الحماية ومبد أعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث عملت هذه المنظمات على إقناع المجموعة الدولية بضرورة مراجعة هذه المفاهيم، علاوة على ذلك ساهمت هذه المنظمات في إعادة النظر في العلاقات الدولية بفضل نضالها على الساحة الدولية، وأهمية الأدوار التي تؤديها وقدرتها على الاهتمام بانشغالات الشعوب على اختلاف أعراقها وثقافاتها وانتماءاتها الحضارية دون إقصاء أو تهميش، وبذلك تكون قد خطت خطوة كبيرة في دمقرطة العلاقات الدولية بأن أشركت شعوب العالم

في تقرير مستقبلها، وعليه أصبحت هذه المنظمات عنصرا جوهريا في تحديد معالم النظام الدولي وطبيعة العلاقات التي تحكمه.

ولقد خلصت هذه الدراسة أيضا إلى أن المنظمات غير الحكومية وبالأخص المنظمات التي تعمل في مجال البيئة لها مكانة هامة على الصعيد العالمي، باعتبار أنها نشأت بفعل المشاكل التي أدت إلى تدهور الوضع البيئي في جميع الدول وكذلك بسبب الرغبة في وضع آليات تحفظ التوازن البيئي، حيث تعمل هذه المنظمات من خلال تقاريرها والبعثات الميدانية التي ترسلها إلى إطلاع الرأي العام الدولي بضرورة التكاتف لمواجهة التحديات البيئية، بالإضافة إلى أنها تحاول المشاركة والتأثير في أعمال مختلف المؤتمرات والندوات التي تهتم بالبيئة، سواء كان ذلك على مستوى الدول أو المنظمات الحكومية.

وفي نفس السياق بينت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية البيئية ساهمت بشكل فعال في توجيه الدول والمنظمات الدولية إلى الاهتمام ببعض المشاكل التي تؤثر على البيئة، وعملت على تطبيق سياسات ناجحة في هذا المجال، لكن لا بد من الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان تفشل المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها بفعل تعارضها مع مصالح الدول، وفي هذه الحالة تعمد هذه المنظمات إلى تأليب الرأي العام الدولي ضد الحكومات والسياسات التي تنتهجها.

وفي مجال حقوق الإنسان بينت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية اكتسبت من خلال جهودها ونشاطاتها الميدانية، في النهوض بحماية وترقية حقوق الإنسان شهرة ونفوذا كبيرين على الساحة الدولية، حيث أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الدول والمنظمات الدولية من أجل الاستفادة من خبراتها، فهذه المنظمات حلت محل الدول في عديد من الميادين وأصبح بإمكانها تحقيق الحماية اللازمة للأفراد التي تعجز الدول في كثير من الأحيان عن توفيرها.

ولقد كان الدور الأكبر والأثر البارز في التطورات الكبيرة التي مرت بها حركة حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وكذلك التحول في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان ومع المشكلات القانونية التي تطرحها تلك القضايا، كان الدور الأكبر للمنظمات غير الحكومية والتي برزت كقوة لا يمكن تجاهلها تعمل على تفعيل وتطوير وإعادة الاعتبار للعديد من المفاهيم الراسخة في ميدان حقوق الإنسان. حيث عملت هذه المنظمات على تطوير التشريعات القانونية الدولية والوطنية التي تصدت لمعالجة تلك الحقوق، وكانت في بعض المراحل جزءا من عملية إنتاج النصوص القانونية الدولية بدخولها الجريء والمتميز إلى الميادين الدولية وأخذها زمام المبادرة، كذلك إصرارها على إقرار العشرات من النصوص القانونية التي اعتمدت بالفعل من قبل المجتمع الدولي تحت الحملات التي تبنتها وتحت الضغوط ومحاولات التأثير التي مارستها.

بالإضافة إلى ما سبق بينت هذه الدراسة أن المنظمات غير الحكومية تمارس أدوارا لا حصر لها في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال توظيف الكثير من الجهود المبذولة من أجل مناهضة شتى أشكال الانتهاكات التي تصيب تلك الحقوق، ومن خلال نجاحها في إقامة الشراكات مع الأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان وفضح جميع الخروقات والانتهاكات التي تصيب بعض الحقوق الجوهرية للإنسان، ويمكن اعتبار دورها في التوكل المجاني للدفاع عن هذه الحقوق أما المحاكم يصب في هذه الإطار.

ولا يمكن إنكار دور هذه المنظمات في نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر التوعية بتلك الحقوق وتعميق الفهم الصحيح والتأكيد على أهمية تلك الحقوق، وبهذا الشكل فإن هذه المنظمات قد تركت بصمات واضحة في شتى الميادين الإنسانية، وأصبحت تنافس جميع الأطراف في القيام بالأعباء القانونية الخاصة بحقوق الإنسان وأصبحت تلك الحقوق لا تذكر من دون أن يكون للمنظمات غير الحكومية حضورا واسعا وكبيرا.

أخيرا يمكن القول أنه بالرغم من كل ما تقوم به المنظمات غير الحكومية عالميا في شتى المجالات إلا أنه لا زالت تعاني الكثير من العراقيل وكذلك القيود في ممارسة أنشطتها، وكثيرا ما تصبح هذه المنظمات عبارة عن وسيلة تستعملها الدول الكبرى والمسيطرة عالميا لترويج سياساتها والسيطرة على الساسة العالمية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية.

1- الكتب بالعربية:

1- إبراهيم، حسنين توفيق. "**النظام الدولي الجديد: قضايا و تساؤلات**". القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار سعاد الصباح، 1992.

2- أبو الوفا، محمد أحمد. "**النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**". ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.

3- أبو الوفاء، محمد أحمد. "**الوسيط في قانون المنظمات الدولية**". القاهرة: دار الثقافة العربية، 1984.

4- الغنيمي، محمد طلعت. "**الغنيمي في قانون الإسلام**". مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1973.

5- أبو هيف، علي صادق. "**القانون الدولي العام**". ط 11، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975.

6- الإبراهيم، حسن علي. "**الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج** ". ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982.

7- البلاونة، لينا أحمدان. "**نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية**". عمان: دار البشير، 2005.

8- الحناوي، عصام. "**قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب**". بيروت: المنشورات التقنية، 2004.

9- الخضيري، محسن أحمد."**العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**". ط 1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.

10- الدقاق، محمد السعيد. "**التنظيم الدولي**". بيروت: الدار الجامعية، 1992.

11- المقدادي، كاظم. "**المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**". الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

12- النبهاني، تقي الدين. "**النظام الاجتماعي في الإسلام**". القاهرة: منشورات حزب التحرير، (د، ت،ن).

13- أنجق، فائز. "**المجتمع الدولي المعاصر**". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1977.

14- آنيل، غي. "**قانون العلاقات الدولية**". ترجمة: نور الدين اللباد، ط1، القاهرة: مكتبة مدبوللي، 1.1999

15-الرشيدي، أحمد. "**حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**". ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

16-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. "**دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**". نيويورك، الأمم المتحدة: 2000.

17- بدوي، محمد طه. "**مدخل إلى عالم العلاقات الدولية**". بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971.

18- بن عامر، التونسي. "**قانون المجتمع الدولي المعاصر**". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

19- بوادي، حسنين المحمدي. "**حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب**". القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2006.

20- بوران، علياء حاتوغ. أبو ديه، محمد حمدان. "**علم البيئة**". ط 2، عمان: دار الشروق، 2003.

21- بوسلطان، محمد. "**مبادئ القانون الدولي العام**". الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 1999.

22- بوفنطار الحسان ، معلمي عبد الوهاب. "**العلاقات الدولية: مفاهيم وإرشادات منهجية**". الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1985.

23- بوقنطار، الحسان. معلمي، عبد الوهاب. "**العلاقات الدولية: مفاهيم وإرشادات منهجية**". الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1985.

24- بول، هيدلي. " **المجتمع الفوضوي**". ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 3، دار بلغريف للنشر، 2002.

25- بوزيان، عمر. "**العلاقات الدولية**". ط1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1994.61

26- جوق، إدمون. "**العلاقات الدولية**". ترجمة: منصور القاضي. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

27- جيروم، فرانسيس. "**الاقتصاد الدولي**". ترجمة: محمد عزيز ومحمود سعيد الفاخري، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1991.

28- خرفان، سعد الدين. "**تغير المناخ ومستقبل الطاقة**". دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، د.ت.ن.

29- خصر، توفيق وآخرون، "**قضايا ومشكلات دولية معاصرة**". القاهرة: مكتبة مدبولي، د ت.ن.

30-خلف، محمود. **"مدخل إلى علم العلاقات الدولية"**. ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1986.

31-دافيد فورث سايث، **"حقوق الإنسان والسياسة الدولية"**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة: الجمعية الدولية لنشر المعرفة والثقافة، 1989.

32- دورتي، جيمس. بالتسغراف، روبرت. **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**. ترجمة: وليد عبد الحي. الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

33- ديلابرا، دافيد. **"اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الإنساني: دراسات في القانون الدولي الإنساني"**. ترجمة: شهاب مفيد، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000.

34- راتب، عائشة. **"التنظيم الدولي"**. بيروت: دار النشر العربي، 1971.

35- زكي محمد، فاضل. **"السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية"**. ط1 ، بغداد: مطبعة شقيف 1975.

36- زهرة، عطار. **" مقدمة في العلوم السياسية"**. أربد: مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

37- سعد الله، عمر. **"المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور"**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

38- سويلم، محمد. **"إدارة موارد المعلومات للمنظمات غير الحكومية"**. القاهرة: دار الهاني، 1994.

39- شميش، علي محمد. **"العلوم السياسية"**. مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1988.

40- شنطاوي، فيصل. **"حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"**. ط2، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001.

41- طلعت، هاني سليمان. **"حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"**. ط3، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

42-عبد الحميد، سامي. **"قانون المنظمات الدولية"**. الإسكندرية: دار النشر العربية، 1969.

43- عاطف الزين، سميح. **"السياسة والسياسة الدولية"**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب،1987.

44- عامر، صلاح الدين. **"قانون التنظيم الدولي: النظرية العامة"**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1984.

45- عامر، صلاح الدين. "**مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**". القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 2002.

46- عبد الرحمن، إبراهيم حلمي. "**التطورات الدولية الجارية: فرص ومحاذير**". القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، 1992.

47- عبد الرحمن، إسماعيل. "**الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي**". في : أحمد فتحي سرور، "**القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني**". القاهرة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2006.

48- عبد الله خشيم، مصطفى. "**موسوعة علم السياسة**". ط1، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996.

49- علوان ، محمد يوسف."**حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية**". عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993.

50- علوان، عبد الكريم. "**الوسيط في القانون الدولي العام**". ط1، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

51- عيسى، حسام الدين. "**الشركات متعدّدة الجنسيات**". بيروت: مؤسسة العامة للدراسات و النشر المعاصر، د.ت ن.

52- فنسنت، أندرو. "**نظريات الدولة**". ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، ط1،طرابلس / بيروت: دار الرواد /دار الجيل، 1997.

53-قنديل أماني، بن نفيسة سارة. "**الجمعيات الأهلية في مصر**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1994

54- محمود، عبد الغني. "**القانون الدولي الإنساني: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية**". القاهرة: دار النهضة العربية، 1991.

55- مصباح، زايد عبيد الله. "**السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**". ط 1، ليبيا: دار الرواد، 2002.

56- مصطفى ، يسري. "**الفضاء العالمي لحركات حقوق الإنسان**". ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

57- مقلد، إسماعيل صبري. "**العلاقات السياسية الدولية**". الكويت: مطبعة جامعة الكويت، 1984.

58- مقلد، إسماعيل صبري. "**نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**". ط4، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.

59- ميرل، مارسيل. "**أزمة الخليج و النظام العالمي الجديد**". ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992.

60-مركز علوم صحة البيئة والمهنة. "**التربية البيئية**". رام الله: جامعة بير زيت، د.ت.ن.

61- نافعة، حسن. عبد العال، محمد شوقي. "**التنظيم الدولي**". القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.

62- هلال، علي الدين. "**النظام الدولي الجديد**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

63- هلال، علي الدين. "**أمريكا والوحدة العربية: 1945-1982**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

64- هلال، علي الدين. "**حول مستقبل النظام العالمي**". في: إبراهيم حلمي عبد الرحمان، "**عالم الغد: عالم واحد أم عوالم متعددة**"، القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، 1991.

65- هلال، علي الدين. مطر، جميل. "**النظام الإقليمي العربي**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

66- يحياوي، نورة بن علي. "**حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي**". الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

67- يسين، السيد. "**التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير**". القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، دراسات إستراتيجية، عدد 14، 1993.

68- يونس، منصور ميلاد. "**مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**". طرابلس: جامعة ناصر، 1991.

69-ياقوت، محمد كامل. "**الشخصية القانونية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية**"، القاهرة: عالم الكتب، 1970.

2- مقالات في الدوريات:

1- أ.نهليك، ستانسيلاف. "عرض موجز للقانون الدولي الإنساني". **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، جنيف، 1984.

2- أحمد، محمد سيد. "التحول إلى القطب الواحد". **الأهرام**، 01/16/ 1992.

3- الجحني، علي فايز. "الأمن الجماعي الدولي والنظام العالمي الجديد". **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 10، 1993.

4- الزماني، عامر. "حماية الماء أثناء النزاعات المسلحة". **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، عدد 45، 1995.

5- السيد، محمود وهيب. "منظمة الأمم المتحدة في الميزان". **المستقبل العربي**، السنة 18، العدد 197، 1995.

6- العربي، محمود. "التنظيم الدولي والجماعات الضاغطة ". **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، مصر، العدد الثالث، 1996.

7- العليم، حسن. "العرب وأمريكا و النظام الدولي الجديد". **المجلة العربية للدراسات**، العدد 3، 1993.

8- أمين، سمير. "بعد حرب الخليج ... "الهيمنة الأمريكية إلى أين ؟". **مجلة المستقبل العربي**، عدد 170، 1993.

9-إبراهيم، وسام نعمت. "دور المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان". **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**. المجلد 16، العدد 05، 2009.

10-الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، "دليل عمل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر". **منشورات الصليب الأحمر**، 2003.

11-بيبرس، سامية. "العرب ومؤتمر ديربان: دور بارز للمنظمات غير الحكومية". **مجلة السياسة الدولية**، عدد 146، 2001.

12- بدران، ودودة. "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية". **مجلة عالم الفكر**، العدد 18، 1992.

13- جفال، عمار. "قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية". **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، العدد الأول، 2003.

14- دعيس، إسماعيل محمد. "الشركات عبر الوطنية وإستراتيجية التصنيع في الدول النامية". **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد 10، السعودية، 1993.

15- عبد المالك، أنور. "تغير العالم". الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 94، 1985.

16- غربال، أشرف. "الولايات المتحدة الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد". **مجلة الباحث العربي**، عدد 28، 1992.

17- مجلة السياسة الدولية. "دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي". لبنان: دار النشر العربي، عدد 1995، ص. 75.

18- **منتدى الايكونوميست**. "النظام غير الحكومي". العدد 172، المجلد 15 جانفي 2000.

19- هلال، علي الدين. "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل". **مجلة عالم الفكر**، المجلد 23، عدد 3، 1991.

20- مصطفى عمر، السيد أحمد. "إعلام العولمة و تأثيره في المستهلك". **المستقبل العربي**، السنة 23، العدد 256، 2000.

21- هيكس، نيل. "خطاب حقوق الإنسان في العالم العربي". **مجلة دراسات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**، عدد 06، 1997.

22-مجلة المرصد الوطني لحقوق الإنسان، فيينا: جوان 1993.

3- البحوث الجامعية:

1- بن عامر، التونسي. " **أساس المسؤولية الدولية**". القاهرة: رسالة دكتوراه دولة، 1989.

4- التقارير:

1-المنظمة العربية لحقوق الإنسان: "**حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير 1998**"، القاهرة: 1998.

2-"منظمة العفو الدولية": تقرير سنة 1997، لندن: منشورات منظمة العفو الدولية، 1997.

3- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، تقرير عام 1994.

4-"**منظمة العفو الدولية**": تقرير سنة 2001، لندن: منشورات منظمة العفو الدولية، 2001.

5-"**منظمة العفو الدولية**": تقرير سنة 2006، لندن: منشورات منظمة العفو الدولية، 2006.

5-المواد القانونية:

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، القرار288 الخاص بالمنظمات غير الحكومية الصادر عام 1950.

2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، القرار 1296 الصادر عام 1968.

3 - المادة 05 من القانون الفرنسي الصادر في 1971/07/01 المتعلق بالجمعيات.

4 - المادة 71 من ميثاق المم المتحدة التي تشير إلى علاقة المنظمات غير الحكومية بهيئة الأمم المتحدة.

5-القانون الأساسي لمنظمة العمل الدولية، المادة 12 من نظام منظمة العمل الدولية.

6- الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، **"القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية"**، لندن: 1995.

7 - الفقرة 13، الجزء الأول من قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، 1996.

8- المادتين 3 و 5 المشتركتين لاتفاقيات جنيف الأربعة، والمادة 18 من الاتفاقية الأولى الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.

9- المادة 01 فقرة أ من القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية تنص على أن سجين الرأي هو كل شخص سجن أو اعتقل أو فرضت عليه قيود مادية، إما بسبب معتقداته السياسية أو الدينية أو غيرها.

10- الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة (المواد: 2 و 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2 و 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)

11- منظمة الأمم المتحدة، مجموعة معاهدات اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، النص العربي، المادة 23.

6- المواقع الالكترونية:

1- المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون الإعلام.

على الموقع: http//www.un ong/ Arabic/brochar/htm.com.

تم تصفح الموقع يوم: 2011/12/12.

2- ميشال روكارد، مفهوم المجتمع الدولي. ترجمة: إبراهيم علي محمد. على الموقع:

http://www.project-syndicate.org/commentary/defining-the-international-community-s-role-and-responsibility-by-michel-rocard/arabic

تم تصفح الموقع يوم: 2012/01/26.

3- البرنامج العالمي للغطاء النباتي، 2010 الكتيب الصغير بشأن تمويل التنوع البيولوجي.

على الموقع: www.globalcanopy.org/main.php

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/16.

6- برنامج المنتجات غير الخشبية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

على الموقع: www.fao.org/forestry/nwfp/en

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/20

7- برنامج الأمم المتحدة التعاوني بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

على الموقع: www.un-redd.org

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/21.

8 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومنظمة الأغذية والزراعة، 2009 .

على الموقع: www.unep.org/vitalforest

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/21

9- منظمة الصحة العالمية، **التنوع البيولوجي**.

http://www.feedo.net/ListDocs.aspFrom=Environment/Biodiversit

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/22

10-عبدا لله الهاشم، **أنواع ومناطق التنوع البيولوجي**.

http://www.khayma.com/madina/beaa1.htm

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/25

11- التنوع البيولوجي، برنامج المنح الصغيرة، البرنامج والمشروعات في مصر، مرفق البيئة العالمية GEF وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

على الموقع: http://www.sgpgefegypt.org/mogaz_1.htm

تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/27

12-انظر على سبيل المثال: مطالب منظمة السلام الأخضر في اجتماع وزراء البيئة للاتحاد الأوربي قي مارس 2008، حيث اقترحت تشكيل لجنة تشريع تهتم بالمناخ والطاقة.

على الموقع: .http://www.greenpeace.org/eu.unit/press.center/policy-papers.brien fings

.تم تصفح الموقع يوم 2013/01/28

13-برنامج البيئة للأمم المتحدة، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كوالالمبور، 2004.

على الموقع: http://www.cbd.int/doc/meetings/cop/07-11. Doc.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/09

14-أنظر معلومات عن منظمة العفو الدولية.

على الموقع: http://www.amnesty.arabic.org

تم تصفح الموقع يوم: 11/ 06/ 2013.

15-منظمة العفو الدولية: مذكرات التفاهم ومراقبة المنظمات غير الحكومية تحد حقوق الإنسان الأساسية.

على الموقع: .http://aro.amnesty.org/library/index/arabic

.تم تصفح الموقع يوم 2013/06/16

16- الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية.

على الموقع: www.ayamm.org/arabic

تم تصفح الموقع يوم: 17/ 07/ 2013.

17- هوزان خداج، المنظمات غير الحكومية ومسألة التمويل.

على الموقع: http://arabic.tharwaproject.com/node/5559

تم تصفح الموقع يوم: 21/ 07/ 2013

18-مبادئ مرشدة بشأن المنظمات غير الحكومية.

على الموقع: http://www.usinfostate.gov/arabic.

تم تصفح الموقع يوم: 2013/07/21.

19- الموقع الرسمي للبنك الدولي.

على الموقع: http: //www.World bank-org.

تم تصفح الموقع يوم: 2011/11/21.

الموسوعات:

سعد الله، عمر. **معجم في القانون الدولي المعاصر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

1- Books:

1- A. Eliassen, Kjell. **'Foreign and Security Policy in the European Union'**. London: Sage Publication, 1998.

2- Affre, Nathalie. **'les ONG et l'Etat. L'exemple du Guatemala'**. Paris: ed l'Harmattan, 2001.

3- Amnesty International. **'International Secretariat, Easton street'**. London : Warix 8 Dj UK , March 1991.

4- Andre, Dua. C. Esty, Daniel. **'Sustaining the Asia Pacific Miracle**: **Economic Integration and Environmental Protection'**. Washington: institute for international economics, 1997.

5- Anne Marie, Slaughter. **'A New World Order'**. Princeton: Princeton University Press, 2004.

6- Arthur**,** Harry. **'The re-constitution of the public domain'**. in Daniel Drache : **The Market or the Public Domain**. London: ed Routledge. 2001.

7- Augustine, Saint. **'The City of God'**. book 10, chapter 12, everyman's library, 1950.

8- Baehr, Peter. **'Human Rights NGOs and GlobaLization'**. In: Karin Arts, Paschal Mihyo. (Eds). **'Responding to the Human Rights Deficit'**. Kluwer law Press, 2003.

9- Ballaloud, Jacques . **'Droit de L'homme et Organisation International'**, 2eme ed, Paris: ed Montchrestien, 2004.

10- Beigder, Yves. **'Le rôle Internationale des Organisations non Gouvernementale'.** Paris: Bruylant, 1993.

11- Bettati Mario, Dupuy Pierre-marie, **'Les ONG et le Droit International'**, Paris: economica, 1986.

12- Bettati. M. **'l'avenir Des Organisations Internationales'**, Paris: Economica, 1984.

13- Beugbeder, Yves. **Le Role International des Organisations Non Gouvernementales**. Paris: ed L G D J, 1992.

14- Boyd, Chirs. **' Lafarge and Global Warming in European Union Lobbying'**. New York: palgrave, 2002.

15- Bradsher, Keith. **'Side Agreement to trade Accord Vary in Ambition'**. New York, 1993.

16- Braillard, Philippe. **'Théorie des Systèmes et relations International'**. Brucelles, 1977.

17- Christian**,** Brütsch and Dirk**,** Lehmkuhl. **'Law and Legalization in Governance.** Ottowa: International Development Research Center**,** 2000.

18- C. Esty, Danial. H. Ivanov, Maria. **'Globalisation and Environmental Protection: a global governance perspective'**. New Center for Environmental Law and Policy, 2003.

19- Cantor, Robert D. **'Introduction to International Politics'**. Itasca: Illinois F.E peacock publishers INC, 1976.

20- Chameres G.S, Henry. **'Les Organisations Internationales'**, Paris: Edition Pedone, 1991.

21- Clark, John. **'Democratizing Développement**: **The Role of Voluntary Organizations'**. London: Kumarian Press, 1991.

22- Craig, Gordon A. L. George, Alexander. **'Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time'**. New York: Oxford University Press, 1990.

23- Cusimano love, Maryaan. **'Beyond Sovereignty: Issues for a global Agenda'**. 4th ed, Bangkok: Cengage Learning, 2010.

24- Daillier Patrik, Pellet Alain, **'Droit International Public',** 1980**,** Paris: ed: L.G.D.J.

25- Dominique et Michèle, Fremy. **'tout sur tout et un peu plus que tout'**. Paris: ed robert Laffont, 1998.

26- Douglas, James. **'Political Theories of Non Profit Organisations'**. Connecticut: Yale University Press, 1987.

27- Drache, Daniel. **'The Return of the Public Domain after the Trump 2 of Markets'**. London: Routledge, 2001.

28- E. Keck, Margaret. Sikkink, Kathryn. **'Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics'**. Cornell University Press,1998.

29- Elliot Benedick**,** Richard. **' Ozone Diplomacy**: **New Directions in Safeguarding the Planet'.** London: Harvard University press, 1991.

30- Erika, Sasser. **'Gaining Leverage: Ngo Influence on Certification in the Forest Products Sector.** In: Cashore, Teeter. B, Zhang, D. **Forest Policy for Private Forestry'**. UK: Cabi Press, 1995.

31- Ethrw, Fidh. **'Aucun Témoin ne Doit Survivre**: **Le Génocide au Rwanda'**. Paris: ed karthala, 1999.

32– Francois, Bourguignon. Yehuda, Elkana and Pleskovic, Boris. **' Capacity Building in Economic Education and Research.** Lessons Learned and Future Directions**'**. Washington: DC: The World Bank, 2007.

33- Fontanel, Jacques. **'Les Organisations non Gouvernementale'**, Alger: Office des publications universitaires, 2005.

34- G.Mcgrew, Anthony. **'Conceptualizing Global Politics'.** In: G.Mcgrew, Anthony .G.lewis, Paul. **Global Politics**: **Globalization and the Nation State'**. Cambridge: polity Press, 1991.

35- Guilhaudis J.F, **'Relations Internationales Contemporaines'**, Paris: litec, 2003.

36- Glenn, H. Patrik. **'La Capacité de La Personne en Droit International privé français et anglais'**. Paris: ed Dalloz, 1975.

37- Hakan, Nordstrom. Vaughan, Scott. **'Trade and Environment'**. Geneva: world trade organization, 1999.

38- ICRC, **'Human Rights and Humanitarian Law for Police and Security forces'**. Geneva: 1998.

39- Inge, Kaul. **'Global Public Goods: Managing Globalization'**. Oxford: Oxford University Press 2003.

40- J. Joyce. **'The New Politics of Human Rights'**. London: the Macmillan Press, 1978.

41- J. Sherr, Sara. White, Andy and Kaimowitz, David. **'A New Agenda for forest Conservation and Poverty Reduction'.** Washington :D.C, 2004.

42- Kaplan, Morton. **'System and Process in International Relations'**. New York: western press, 1912.

43- Karsten**,** Ronit and Volker, Schneider. **Private Organization and Their Contribution to Problem– Slaving in the Global Arena**. . in Karsten**,** Ronit and Volker Schneider (eds), **Private Organisations in Global Politics**. London: Routledge, 2000.

44- Knorr, Klaus. **'The Power of Nations: The Political Economy of International Relations'**. New York :Basic Books, 1975.

45- Korey ,William. **'NGOs and the Universal Declaration of Human Rights'. A Curious Grapevine'**. palgrave Macmillan, 2001.

46- Krieger, Joel. **'The Oxford Companion to Politics of the World'**. Oxford: Oxford University Press, Inc, 1993.

47- Larsen, Egon. **Une Flamme Derrière les Barbelés**. Paris: ed albin michel, 1979.

48- Le. Prestre, Philippe. **'les ONG et l'efficacité du Système de Gouvernance de la convention sur la diversité biologique'**. In: Catherine Aubertin, **Représenter la nature** ? **ONG et biodiversité'**, (Paris: Institut de Recherche pour le Développement, 2005.

49- Lehmkuhl, Brutsche. **'Law and Organization in Transnational Relations'**. UK: Rutledge, 2007.

50- Le.Prester, Philippe. **'Eco-politique Internationale'**, Canada: Editions Universitaires, 1997.

51-Les ONG : Instruments du Néo-Libéralisme ou Alternatives Populaires ? , Le point de vue du sud, Centre Tricontinentel Louvain-la-Neuve, Paris, Montréal, Juin 1992.

Nagel (ed.) **Global Policy Studies: International Interaction toward Improving Public**

52- Long, Tony. Salter, Liam and Singer, Stephan. **'European and Global Climat Policy'**. New York: Palgrave, 2002.

53- M, Merle. **'Sociologie des relations internationales'**. Paris: 2éd, Dalloz, 1983.

54- Margaret**,** Keck and Kathryn**,** Sikkink. '**Activists Beyond borders: Advocacy Networks in International Politics'**. Ithaca NY, Cornell University Press**,** 1998.

55- Marvin.S, Soroos. **'A Theoretical Framework for Global Policy Studies'**. in Stuart S.

56- McLennan, Gregor. Held, David and Hall, Stuart. **'The Idea of The Modern State'.**

57- Merle, Mercel. **'Sociologie des Relations Internationales',** Paris: Dalloz, 1982.

58- Mona, A.Rishmawi. **'Attacks on justice'**, Genève, 1995.

59- Mutua, Makou. **Human Rights International NGOs :A Critical Evaluation**. In: Claude Emerson Welch, **'NGOs and Human Rights: Promise and Performance'**. University of Pennsylvania Press, 2001.

60- Nchama, C. M. Eya. **'Le rôle des ONG dans la Promotion et la Protection des Droits de L'homme'**. Bulletin des Droits de L'homme, New York: nations unies, 1992.

61- Neier, Aryeh. **'How Not to Promote Democracy and Human Rights'**. In: Richard Ashby Wilson**, Human Rights in the War on Terror**. New York : Cambridge University Press, 2005.

62- New, Net. **'Newsletter of Electronics Information Network'**. San Francisco: Institute for Global Communication, January 1992.

63- Newell, Peter. **'Climate For Change, Non –State Actors and Global Politics of the Greenhouse'**. Cambridge: Cambridge University Presse, 2000.

64-Nye, Joseph. **Peace in Parts: 'Integration and Conflict in Regional Organization'**. Boston: Little Brown, 1971.

Perroulaz, Gérard. **'Comparaison International des Flues d'aide Privée'**: **Faits et Chiffres**. In ong et Développement, Paris: ed Karthala, 1998.
Policy. New York: St Martin's Press, 1991.
65- Osiatynski, Wiktor. **'Human Rights and their Limits'**. Cambridge : Cambridge University Press, 2009.
66- P. Kennedy. **'The Rise and Fall of Great Powers'**. London: Unwin, 1988.
67- P.F, Conidec. **'Relations internationales '**. Paris: ed: Montchrestien, 1977.
68- Paenson, Isaac. **'Manuel of the Terminology of Public International law'**, Brussels: ed Bruylant , 1999.
69- Phil, Cerny. '**Plurality, Pluralism and Power: elements of Pluralist Analysis in an Age of Globalization'**. in Rainer Eisfeld (ed) **Pluralism**: **Developments in the Theory and Practice of Democracy**. Opladen and Farmington Hill: Barbara Budrich Publishers. 2006.
70- Piveteau Alain, **'pour une analyse économique des ONG',** Paris: ed: karthala, 1998.
71- Princen, Thomas. Finger, Matthias. **'Environmental Ngos in World Politics. Linking the Local and the Global'**. London and New York: Routledge, 1994.
72- R. Charvin et O. Al hamdi. **Les Ong instrument de Neo-libéralisme ou Alternative Populaire. les cahiers Noord-Sud**. Maroc: la fondation de l édition et la création.
73- R. T, Watson. "**Summary for Policymakers – 2001 Synthesis Report**". UK: Cambridge University Press, 2001.
74- R. T, Watson. "**Summary for Policymakers – 2001 Synthesis Report**". UK: Cambridge University Press, 2001.
75- R.Young, Oran. **'International Cooperation**: **Building Régimes for natural Resources and the Environment'**. Ithaca: Cornell University Press, 1989.

76- Ramesh ,Thakur. Coope Andy And John, English. **'International Commission and the Power of Ideas'**. Tokyo: United Nations University, Press, 2005.

77- Raymond, Aron. **'paix et guerre entre les nations'**. Paris: Claman-Lévy, 1962.

78- Riker, J.V. **'NGO: Transnational Donor Agencies and the Prospects for Democratic Governance in Indonesia'**. In Khagram, S. Riker J.V and Sikkink K. (eds), **'Restructuring World Politics'**. London: University of Minnesota Press, 2002.

79- Rosenau, James. **'Turbulence in World Politics'**. Princeton: Princeton University press, 1990.

80- Rufin, Jean-Christophe. **'Le Piège Humanitaire'**. Paris: ed Hachette, 1993. -Reuter **,**Pull. **'Institutions Internationales'**. Paris: ed Puf, 1956.

81-Ryfman, Philippe. **Urgence et Développement:'Spécificité Française et Préfiguration d'une Communauté D'ong'.** Paris: ed Karthala, jac.

82- S, Halperin. **'Global Civil Society and its Limits'**. New York : Palgrave, 2003.

83- S.Weissbrodt, David. de la Vega, Connie. **International Human Rights Law: An Inrtoduction**, University of Pennsylvania Press, 2007.

84- Salamon, Lester. **'The Non Profit Sector And The Rise Of The Third-Party Government'**. Washington: D.C the Urban Institute, 1983.

85- Simeant, Johanna. **'Les Militants des ONG Humanitaires'**. Regard sur L'actualité N° 225, Novembre 1999.

86- Smillie, Ian. et Henry, Helmich. **Non-Gouvernemental Organisation and Gouvernements**. Paris: Head of Publications Service, 1994.

87- Starke, Linda. **'Des Raisons d'espérer'**. Paris: ed Frison Roche, 1992.

88- Sunstein, Cass. **'The Second Bill of Rights : FDR's Unfinished Revolution and Why We Need it More Than Ever'**. New York : Basic Books, 2004.

89- Suziki, Tismauric. **'Non–Governmental Organization: What Have and What is Must'**. Mexico: Rand Centre Publishing, 1995.

90-Speeckeart George, Phillip. **'Les Racines Nationales de la Coopération Internationales'**, Paris: ed L G D J. 1965.

91-Theodre, Panayoto. **'Green Markets: The Economic of Sustainable Development'**. San Francisco: ISC press, 1993.

UK and Philadelphia: Open University Press, 1984.

92- Timothy, Sinclair. **'The New Masters of Capital: American Bond Rating Agencies and the Politics of Creditworthiness'**. Cornell: Cornell University Press, 2005**.**

93- TW, Dichter. **'The Changing World of Northern NCOs: Problems Paradoxes and Possibilities'** .New Jersey: Transaction Books,1988.

94- United Nations. **'Basic Facts about the United Nations'**. New York: United Nations, 2000.

95- Wolfgang, Reinicke and Francis**,** Deng. **'Critical Choices: The United Nations, Networks and the Future of Global**

Bowrinet, Jacques. **'Aide humanitaire international'**. Paris: economica, 1996.

96 -W. Shepherd. **"Energy Studies"**. 2nd Ed, UK: Imperial Collage Press , 2003.

97 -W.Kegley, Charles. Eugene, JR. Wittkopf, R. **'World Politics**: **Trend and Transformation'**. New York: main's press, INC, 1995.

98- Wechsler, Joanna. **'The Security Council and Human Rights**'. In: David p. Malone (ed): **'The UN Security Council: From the Gold War to the 21st Century'**. Boulder: Lynne Rienner, 2004.

99- Weissbort, David. **'International Non- governmental Organisations in Human Rights in International Law'**. Oxford : Clarendon Press, 1984.

100- Welch, Claude Emerson. **'NGOs and Human Rights: Promise and Performance'**. University of Pennsylvania Press, 2001.

101- Wilson, Anne Marie. Guéneou, Stéphane. **'Gouvernance Mondiale des Forêts'**. France: Institute du Développement Durable et des Relations Internationales, 2003.

Transnational Relations'. London: Routledge**,** 2007.

2- Periodicals :

1- Amnesty International, **'**Combating Exclusion: Why Human Rights Are Essential for MDGS**'**. **International Journal on Human Rights**. Vol 7, N°12, 2010.

2- Aufderheide, Pat and Bruce, Rich. **'**Environmental Reform and The Multilateral Banks**'**. **World Policy journal**, Vol 5, N°2, 1988.

3- Beck, Louis Doswald. **'**International Humanitarian Law and The Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Theat or Tse of Nudear Weapons**'**. **International Review of the Red Cross**, 1997.

4- Blitt, Robert Charles. **'**Who Will Watch the Watchdogs ? Human Rights Non-governmental Organization and the Case for Regulation**'**. **Buffalo Human Rights Law Review**, Vol 10, 2005.

Glick Schiller, Wimmer. **'**Methodological Nationalism and Beyond: Nation-State Building, Migration and the Social Sciences'. **Global Networks**, 2(4), 2002.

5- Beran, Pier. **'**Medical Assistance Strategy in Disaster Situations**'**. **International Review of Red Cross**, Vol 21, 1939.

6- Bockstael, Geneviére. 'La Structure des Organisations Internationales non Gouvernementales in Associations Internationales'. **le Monde Diplomatique**, N 4 et N5, 1958.

7- Buergenthal, Thomas. **'**The Normative and Institutional Evolution of International Human Rights**'**. **Human Rights Quarterly**. Vol 19, 1997.

8- Burke, Roland. **'**The Compelling Dialogue of Freedom : Human Rights at the Bandung Conference**'**. **Human Rights Quaterly**,Vol 28 , 2006.

9- C. Sorenson, Theodore. **'**America President'. **Foreign Affairs**, fall 1992.

10- Carpenter, Ted Galen. **'**The New World Disorder'. **Foreign Policy**, No 8 fall, 1991.

11- Chakarova, Vessela and Kothy, Daniel. **'**Human Rights NGOs : Amnesty International and Human Rights Watch**'**. **Internation Topic Journal**, Vol 1, Iss 2, 2006.

12- Cariloo, Ernesto. **'**Indigenous NGOs as Strategy Institution Mooning the Relationship With Government and Source Agencies**'**. **World Devlopement**, N°15, 1987.

13- Dominice, Christian. **'**l'ordre juridique international entre tradition et innovation', **Recuel d'études**, 1er ed, puf, 1998.

14- Ford, Runge C. **'**A Global Environment Organisation (GEO) and the World Trading System'. **Journal of World**, 35 (4), 2001.

15- Frosayt, David. International Committee of the Red Cross and the Humanitarian Assistante, **International Review of Red Cross**, Vol 51, 1996.

16- Gaddis, John Lewis. 'Toward the Tost- cold war world'. **Foreign Affairs**. Vol 70, No 2, 1991.

17- Geneviève Deville, **'**développement de la structure international'. **Bulletin Ngo-Ong:** N°6-7, 1952.

18- Genglech, Catherine and Stepelton, Adam. **'**Evidence in Monitor of Human Rights**'**, **Journal of Human Right Monual**, Vol 158, 2005.

19- Guilhot, Nicolas. 'Les Institutions Financières Sous le Feu de la Critique': d une vérité a l'autre, Les Politiques de la Banque Mondiale. **le Monde Diplomatique**, 2000.

20- Held, David and Mathias, Koeorig. **'**Introduction: Special Issue of Global Governance and Public Accountability**'**. **International Journal of Comparative Politics**, 39(2): 2004.

21- Hoffman, Stanely. **'**A New World And Its Troubles'. **Foreign Affairs**. Vol 69, No 4, 1990.

22- Honduis, First. **'**La Reconnaissance et la Protection des ONG en Droit International'. **Associations Transnationales**, 2000

23- Hurrell**,** Andrew. 'Latin America in the World Order, A Regional Blocof Americas', **International Affairs**. Vol 68, 1992.

24- ICRC, **'**les Hopitaux de Bagdad sont Submergés Selon ICRC**'**, **le monde**, N°18104, 2003.

25- Ignatieff, Michael. **'**Human Rights : The Midlife Crisis**'**. **The New York Review of Books**, 1999.

26- Jacqueline**,** True. **'**Mainstreaming Gender in Global Public Policy'. **International Feminist Journal of Politics**, 5(3): 2003.

27- Jagdish, Bhagwati. On Thinking Clearly About The Linkage Between Trade and The Environment, **Environment and Development Economics**, 5(4), 2000.

28- Jhamatani, Hira. 'The Imperialism of Northern NCOs', (San Francisco: CA: **Earth Island**, 7(10), june 1992.

29- Jinhua, Zhao. Trade and Environment Distortions: Coordinated Intervention. **Environment and Development Economics**, (5), 2000.

30– Kok. J. Partenaire Ocde: Les Systèmes de Cofinancement de la Communauté Européenne, **Association Transnationales**, 1990.

31-Klare, Michel.j. 'The New Challenges to Global Security', **Current History**, April 1993.

32- Land, Molly Beutz. Networked Activism, **Harward Human Rights Journal**, Vol 22, 2009.

33- Leymarie, Philippe. 'Du Pacte Colonial au Choc des Ingérences'. **Le Monde Diplomatique**, 1993.

34- Lionel, Jospin. French Prime Minister Calls for Creations of New World Environment Organisation. **International Environment Reporter**, 25 (5), 2002.

35- Marcinkuté, Lina. 'The Role of Hunman Rights Ngos :Human Rigts Defenders or state Sovereignty Destroyers ? '. **Baltic journal of law- politics**, Vol 4, N°2, 2011.

36- Mertus, Julie. From Legal Transplants to Transformative justice: Human Rights and the Promise of Transnational Civil Society. **American University Journal of International law** 1999.

37- Millar, J.B. 'A New World Order, The World Today'. **Foreign Affairs**. Vol 69, 1992.

38- Mingst**,** Karen. 'Implementing International Environment treaties: The Role of NGO'. Paper Presented at the **Annual Meeting of the International Studies Association**, Mexico, 1993.

39- Nanz, Patrizia and Steffek, Jens. 'Global Governance, 'Participation and the Public Sphere'**,** Government and Opposition**, International Journal of Comparative Politics**, 2004.

40- Otlet, Paul. 'Études des associations internationales'. **Annuaires de la vie internationale**, 2eme série, vol 1, Bruxelles, 1908.

41- P, Bombay. 'The Role of Ngos in Shaping Community Positions in International environmental fora'. **Review of European Community and International Environmental Law**. 2001, 10 (2).

42- Pfaff, William. 'Redefining World Power'. **Foreign Affairs**. Vol 70, No 1, 1991.

43-Patrick, Jobes. 'Globalization and Regional Renewal Revisted'. **Australian Journal of Social Issues**, 38 (1), 2003.

44- Politis, Nicolas. 'la Condition Juridique des Associations Internationales', Paris: **Journal de droit international**, 1923.

45- Ramonet, Ignacio. 'Ingérence et Souveraineté'. **Géopolitique**, N 68, janvier 2000.

46- Roger. A, Pielke. 'What Future for the Policy Sciences?'**, Policy Sciences**, Vol 37: 2006.

47- Sassoli, Marco and Tougas, Mari Louise. 'The ICRC and the Missing IRRC'**,** N°848 ? decembre 2002.

48- TEW, E.S. The Organizational World. in: **Associations Internationales**, N 12, 1960.

49- Thomas, Selden. Song, Mand Diging. 'Environmental Quality and Development: is there a Kuznets Curue for Air Pollution Emissions'. **Journal of Environmental Economics and Management**, 27 (2), 1994.

50- Thunberg, Penelop Hartland**.** 'A Capital Starved New World Order: Geopolitical Implications of a Global Capital Shortage in the 1990s'**.** The Washington Quarterly, Autumn, (14):4, 1991.

51- Tony, Porter and Karsten, Ronit. 'Self Regulation as policy process: The multiple and criss-crossing stages of private rule making', **Policy Sciences**. Vol 39: 2006.

52- Tony, Verheijen. and Bernadette, Connaughton. 'Public administration education and Europeanization: Prospects for the emancipation of a discipline'**, Public Administration**, **Article**. N 81 (4), 2003.

53- Urbinate, Nadia. 'Representation as Advocacy', (A Study of Democratic Deliberation. **Political Theory**, 28 (6):, 2000.

54- Weiss, Thomas. 'International Bureaucracy: The Meal and Reality of International Civiler Service'**, International Affairs**, 1982.

55- Whalee, Shin. 'The lise of NGOs in International Relation'. **Korea Observer**, Vol 31, N°1, 2000.

56- Wiseberg, Laurie S. and Harry M, 'The International League for Human Rights', Georgia: **journal of International and Comparative law**, Vol 7, 1977.

57-Yves Dezalay et Briant Garth. 'L'Amérique dans les Tètes': L'impérialisme de la Vertu. **Le Monde Diplomatique**, mai 2000.

3-Thesis :

1-Normandin C.F André, **'du statut juridique des associations internationales'**, Thèse pour le doctorat en sciences politiques, Paris: 1926.
2- Stosic Borco, **'les organisations non gouvernementales et les nations unies',** Thèse pour le doctorat d état, Genève: ed: librairie droz, 1964.

4- Report:

1- Mission d'aide et Développement Rural en Afghanistan.2002.
2-Rapport de Greenpeace pour l'année 2002,

3-Repport of Participation of WGO in International Environment Governance**: ' legal Basis and Practical Experience'.** Ecologic : Institute for International and Européen Policy, 2002
3-United States Trade representative, **'National Trade Estimate'**. Report on Foreign Trade Barrier's, Executive Office of The President of the United States, 2003.

Encyclopédie:

1- Rambaud, Patrick. **'Les Organisations Internationales'**, Encyclopédie universalise, France: Cdrom, 1997.

4-Web Links:

1 - Potsdam Center for Policy and Management. Master of global public policy (MGPP) program.
http://www.mgpp-potsdam.de/
Retirved on : 21 /04/2012

2- Commission Européenne, **Combattre le Changement Climatique**, l'union européenne ouvre la voie, 2008.
http://ec.europa.eu/publication/booklets-move /70 /fr.pdf
Retirved on: 04/01/2013

3 -Giec, **Changement climatiques** 2007, Rapport de Synthèse, 2007.
http//www.ipcc.chlpdflassmentreport/ar4/syr/ar4.fr.pdf
Retirved on: 04/01/2013

4- Site Officiel de Greenpeace - l'Union européenne.
http://www.greenpeace.org/eu-unit
Retirved on : 08/01/2013.

5- Site Web de l'Organisation des Climate Action - européenne.
http://www.climnet.org/index.htm
Retirved on: 08/01/ 2013.

6- Bureau de la Politique Européenne de l'Organisation Nationale pour la Protection de l'environnement.
http://www.panda.org/aboutwwf/where we work/europe/what we do/wwf europe environment/index.cfm.
Retirved on :20 /01/ 2013.

7-World Wide Fund for Nature, le rapport des activités de l'Organisation nationale pour la protection de l'environnement 2005 - France**,** 2006**,** p.113
http ://www.wwf.fr/documents/rapport.d' activités.2006.du.wwf.france
Retirved on : 20/01/2013

8–Can-EU, New Statutes, 2003, p.1.

http ://www.climnet.org/pubs/statutes cane.0305.pdf.
Retirved on: 25/10/2013.

9- Site du Parlement européen.
http://www.europarl.europa.ev/praliamet/ archive/pdf.
Retirved on : 10/20/2013.

10-Site de Greenpeace: Greenpeace et l'Union Européenne.
http ://www.cafegeo.net/article.php.1044.
Retirved on : 10/02/2013.

11–Action de Greenpeace a Washington.

http://www.greenpeace.org/international.
Retirved on: 15/02/2013.

12–Climate Action Network.

http://www.climnet.org/publicawareness/50.tips.htm.
Retirved on: 20/20/2013.

13–European Renewable Energy Council .Green Peace, Energy Evolution, 2007.

http://www.greenpeace.org/raw/content/international/press/report/energy/evolutions summary.pdf.
Retirved on: 20/20/2013.

14- Site D'Observatoire National Française des Effets du Réchauffement Climatique (onerc).
http://www.ecologie.gouv.fr/rubique.php.639.
Retirved on: 05/03/2013.

15-Site du WWF-France, voire les engagement du protocol de Kyoto.

www .wwwf-france.org/index.htm
Retirved on: 05/03/2013.

16-Commission Européenne, **Eurobaromètre Attitude des Citoyens Européens vis-à-vis de l'environment**, 2008, p.74.
http://ec.europa.eu/environment/barometer/pdf/ report.ebenv.fr.pdf.
Retirved on: 15/03/2013.

17- Denis Chartier, **'Le Role de Greenpeace et du WWF dans la Résolution des Problémes Environnementaux'**, 2002.
http://www.orleans.ird.fr/site/abstract-chartier.pdf
Retirved on: 20/03/2013.

18-Site Internet de Greenpeace Internationale.

http://www.greenpeace.org/internationale/photosvideos/slideshows/month-in-pictures-sept-2008.
Retirved on :20/03/2013.

19- Commission Européenne, **Communication de la Commission Sur la Mise en Oeuvre du Programme Européen sur la Changement Climatique**, 2001, p10.
http://ec.europa.eu/environment/barometer/pdf/ report.ebenv.fr.pdf.
Retirved on: 22/03/2013.

20- Forests in Sustainable Development-A-Quick. Report Card on Progress since Rio-London: Internationale Institute for Environment and development. 2002.
www.iied.org/docs/wssd/bp-forested.pdf
Retirved on: 17/04/2013.

21- Friends of the Earth International, **Global Institutional Arrangements in the field of Forest Policy: An Analysis of Post-iff Options**.
www.foei.org/publications/forests/instutions.html.
Retirved on: 26/04/2013.

22 -UN. Convention on Biological Diversity, concluded at Rio-de-janeiro on 05 June 1992, United Nations, Treaty Séries. No 30619.
http:/www.cbd.int/doc/legal/cbd-un-en.pdf.

Retirved on: 28/04/2013.

23- White Book , human rights in china ,1991.
http:/www.echina.org.cnle-white/7/index.htm
Retirved on :07/06/2013.

24-George E. Edwards, 'Attributes of Successful Human Rights Non-Governmental Organisation (NGOs)'.
http://works.papers.com/george-edwards/2/.
Retirved on :16/06/2013.

25- Marissa A. Pagnani, 'enviromental NGO and the -fate of the traditionnel national nation-state'.
http://www.allubusiness.com/legal/laws-government-enviromental /1011850-1 html.
Retirved on: 20/06/2013.

26- International Committee of Red Cross
http://www.cicr.org
Retirved on: 28/06/2013.

27-Australian Multilateral Assessement, ICRC, 2012.

http ://www.ausaid.gov.au.

Retirved on: 30/70/2013.

28-G .d. Hadfield, R. House, M .j. Tre Bilcock, Rethinking Consumer Protection Policy.
http://www.strategis.ic.gc.ca/epic/internet/inocabc.nsf/en/ca00324.html.
Retirved on : 15/70/2013.

الفهـرس

فهرس الموضوعـات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير.....	
الإهداء.....	
خطة البحث.....	
مقدمة.....	10-1
الفصل الأول: واقع المنظمات غير الحكومية كفاعل دولي في الساحة العالمية.....	12- 71
المبحث الأول: البحث في أصول مفهوم المنظمات غير الحكومية.....	24-12
المطلب الأول: ظهور المنظمات غير الحكومية كفاعل غير دولاتي.....	18-13
المطلب الثاني: فرضيات في تطور الظاهرة.....	24-18
أ-فرضية تراجع دور الدولة.....	20-19
ب-فرضية التحول من الالتزام السياسي والإيديولوجي إلى "النظام الإنساني".....	22-20
ج-فرضية التحول في مفهوم المجال العام.....	22
د-فرضية الفاعلية الاقتصادية.....	24-22
المبحث الثاني: البعد الدولي لظاهرة للمنظمات غير الحكومية.....	40-25
المطلب الأول: مداخل منهجية لدراسة ظاهرة المنظمات غير الحكومية.....	31-25
أ-المدخل التاريخي- الديني.....	27-26
ب-المدخل الاقتصادي.....	28-27
ج-المدخل السياسي.....	29-28

فهرس الموضوعـات

د–المدخل التنموي.....	31–29
المطلب الثاني: مفهوم المنظمات غير الحكومية.....	40–31
المبحث الثالث: العناصر الهيكلية في تحليل للمنظمات غير الحكومية وتصنيفها.....	52–40
المطلب الأول: اختلاف الرؤى القانونية حول مكانة المنظمات غير الحكومية.....	49–40
أ–النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الداخلي.....	44–42
ب–النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي.....	47–44
ج–علاقة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة.....	49–47
المطلب الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية كمعيار يحدد دورها.....	52–49
المبحث الرابع: استراتيجيات تأكيد المنظمات غير الحكومية كقوة عبر وطنية.....	71 –53
المطلب الأول: البنية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.....	64–53
المطلب الثاني: البعثات الميدانية أسلوب عمل المنظمات غير الحكومية داخل الدول.....	71 – 65
الفصل الثاني: السياسة العامة العالمية كنموذج للإدارة العامة عبر الوطنية الجديدة.....	145–72
المبحث الأول: البعد التنظيمي في ظاهرة التنظيم الدولي.....	82–73
المطلب الأول: المجتمع الدولي كوسط اجتماعي لاحتواء الوحدات السياسية.....	79 –74
المطلب الثاني: دور التنظيم الدولي في إرساء ظاهرة التفاعل عبر الوطني.....	83–79
أ–المنظمات الدولية العامة والمنظمات الدولية المتخصصة.....	82–81
ب–المنظمات الدولية العالمية والمنظمات الدولية الإقليمية.....	82
ج–المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.....	82

فهرس الموضوعـات

المبحث الثاني: السياسة العامة العالمية– مدخل مفهوماتي.....	105–83
المطلب الأول: السياسة العامة العالمية كعملية عبر وطنية.....	98–83
1–السياسة العامة العالمية.....	88–86
2–عمليات السياسة العامة العالمية.....	94–88
3–سياسة المجتمعات عبر الوطنية.....	95–94
4–شبكات السياسات العابرة للحدود.....	97–96
المطلب الثاني: التمييز بين السياسة العامة العالمية والمفاهيم المشابهة لها.....	105–97
أ–السياسة الدولية.....	102–97
ب–العلاقات الدولية.....	104–102
ج–السياسة الخارجية.....	105–104
المبحث الثالث: مكانة الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في السياسة العامة العالمية.....	123–106
المطلب الأول: الدول كفاعل تقليدي مؤثر على الساحة العالمية.....	113–106
المطلب الثاني: القوى عبر الوطنية وإمكانية التأثير اللامحدود.....	123–113
1–المنظمات الدولية.....	116–114
2–الشركات المتعددة الجنسيات.....	119–116
3–المنظمات الغير حكومية.....	120–119
4–حركات التحرر الوطنية.....	123 –121
المبحث الرابع: النظام الدولي كإطار لصنع وتنفيذ السياسة العامة العالمية.....	145–124

فهرس الموضوعـات

المطلب الأول: ماهية النظام الدولي.....	129–126
المطلب الثاني: إرهاصات التحول في النظام الدولي.....	139–129
المطلب الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل التحولات الدولية.....	145 –140
الفصل الثالث: مشاركة المنظمات غير الحكومية في رسم وصنع السياسات البيئية العالمية.	210–147
المبحث الأول: رصد العلاقة بين البيئة والعولمة ونتائجها.....	165–147
المطلب الأول: فهم الروابط بين البيئة والعولمة.....	157–147
1–تأثير العولمة على البيئة.....	152–149
2–تأثير البيئة على العولمة.....	155–152
المطلب الثاني: نحو خلق مكانة هامة للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي.....	165 –155
1–محاولات التموقع على الساحة العالمية.....	164–156
2–ربط المحلي والعالمي.....	165–164
المبحث الثاني: مناقشة أهم المشاكل البيئية على المستوى العالمي.....	180–166
المطلب الأول: ظاهرة التغير المناخي.....	169–166
المطلب الثاني: مشكلة إزالة الغابات والتنوع البيولوجي.....	180–169
1–إزالة الغابات.....	174–169
2–فقدان التنوع البيولوجي.....	180–175
المبحث الثالث: نماذج لتأثير المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية.....	210–181
المطلب الأول: مكافحة التغير المناخي.....	195–181

فهرس الموضوعـات

1–وسائل وأدوات عملها.....	189–186
2–بعض انجازات المنظمات غير الحكومية.....	190–189
3–تقييم أنشطة منظمات غير حكومية.....	195–191
المطلب الثاني: حماية الغابات والتنوع البيولوجي.....	210–195
1–حماية الغابات.....	206–195
2–حماية المنظمات غير حكومية للتنوع البيولوجي.....	210 –206
الفصل الرابع: مساهمة المنظمات غير الحكومية في تطوير حقوق الإنسان على المستوى العالمي.	267–212
المبحث الأول: مكانة حقوق الإنسان في اهتمامات المنظمات غير الحكومية.....	232–212
المطلب الأول: بداية ظهور حقوق الإنسان.....	218–213
المطلب الثاني: اهتمام المنظمات غير الحكومية بحقوق الإنسان.....	223–218
المطلب الثالث: تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة.....	232–228
المبحث الثاني: إستراتيجيات المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان.....	256–232
المطلب الأول: منظمة العفو الدولية ومسألة حماية حقوق الإنسان.....	245–232
1–الجانب الهيكلي للمنظمة.....	236–233
2–دور منظمة العفو الدولية.....	245–236
المطلب الثاني: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في حماية حقوق الإنسان.....	256–245
المبحث الثالث: نحو رؤية جديدة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان.....	267–257

فهرس الموضوعـات

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية.....	**265–257**
المطلب الثاني: مقترحات لتفعيل دور أفضل لمنظمات حقوق الإنسان.....	**267–265**
خاتمة.....	**272 –269**
قائمة المراجع.....	299–275
ملخص الدراسة.....	301–300
الفهرس.....	308–303